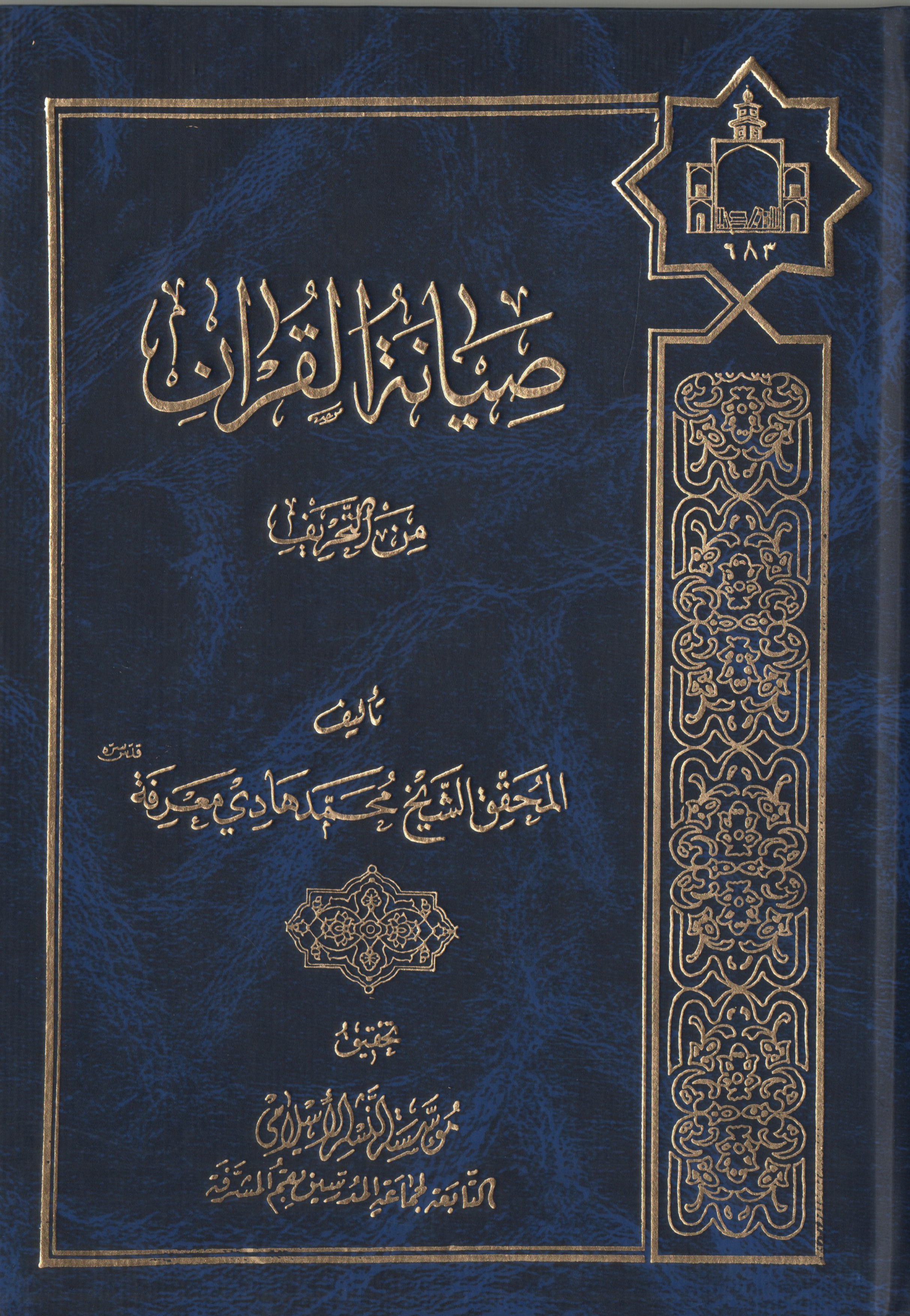


٦٨٣
صيانة القرآن
من التحريف
تأليف
المحقق الشيخ محمد هادي معرفة قدس سره
تحقيق
مؤسسة النشر الإسلامي
التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة



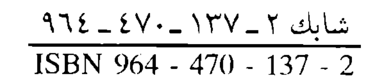
صيانة القرآن من التحريف

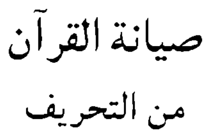
تأليف

المحقق الشيخ محمد هادي معرفة

تحقيق

مؤسسة النشر الإسلامي
التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة





■ تأليف: الاُستاذ المحقّق الشيخ محمّد هادي معرفت رحمه الله □
■ الموضوع: علوم القرآن □
■ طبع و نشر: مؤسّسة النشر الإسلامي □
■ الطبعة: الثالثة □
■ عدد الصفحات: ٣٢٨ □
■ المطبوع: ١٠٠٠ نسخة □
■ التاريخ: ١٤٢٨ هـ.ق □

مؤسّسة النشر الإسلامي
التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمّد وعلى آله الطيّبين الطاهرين الذين هم حملة القرآن وقرناؤه إلى يوم الدين.

لا شكّ ولا ريب أنّ القرآن هو كتاب الله المنزَل على رسوله الأمين لهداية الناس وإرشادهم وتزكيتهم وإخراجهم من ظلمات الجهل والغواية إلى نور العلم والهداية، وهو دستور لجميع البشرية منذ نزوله من الله العزيز الحكيم إلى قلب نبيّه الصادق الكريم، وهو الفرقان الذي يفرّق بين الحقّ والباطل، والتبيان لكلّ شيء، والهادي لسبل الخير والصلاح، والمحذّر من كلّ شرّ وضلال، وهو كتاب الله القويم الذي لايعتريه أيّ خطأ واشتباه، ولا تمسّه أيدي المضلّين، وهو الرابط بين الخالق وخلقه، والمبيّن لأحكام الله وشرايعه، وهو الكتاب الذي أعجز الكلّ من جنّ وإنس من أن يأتوا بمثله ولو بسورة واحدة، وأخبرهم بأنّهم لايقدرون على ذلك ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً، وهو الكتاب الذي بشّر المتقين بالرحمة والرضوان وأوعد الكافرين بالغضب والنيران، وهو الذي له بطون مختلفة وتأويلات عديدة لايصل الى كنهها إلّا الله والراسخون في العلم.

ولأجل تنوير البشرية بمفاهيمه ومعانيه وتطبيقه على مختلف شؤون الحياة الفردية والاجتماعية اهتمّ المسلمون في حفظه وحراسته وتبيينه وتفسيره، وهذا الاعتناء والاهتمام قد استمر بعد رحلته صلوات الله عليه وآله قرناً بعد قرن، فأخذ علماء الإسلام وفضلاء الامّة دقائق تفسيره ومعانيه من معادن الحكمة والثقل الآخر للكتاب الكريم - اللذين تركهما الرسول الأعظم وأخبر بأنهما لن يفترقا حتى يردا عليه الحوض - وهم أهل بيت الوحي والرسالة سلام الله عليهم أجمعين. فقد بذلوا عنايتهم وجهدهم في البحث عن شتّى جوانب القرآن الكريم، واهتمّوا بالتكلّم عن ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، وتنزيله وتأويله، وعامّه وخاصّه،

وإطلاقه وتقييده، وترتيله وتجويده. وقد ركّزوا جهدهم على هذه المسائل لأجل دفع شبهات المضلّين والمنحرفين حول الاعجاز والوحي وانتماء التحريف إليه وما شاكل ذلك، وهذا مايعبّر عنه اليوم بـ«علوم القرآن».

وهذه السيرة المباركة من علمائنا العظام مستمرّة إلى يومنا هذا، وستستمرّ إن شاء الله إلى زمان ظهور الحجّة المهديّ المنتظر أرواحنا لتراب مقدمه الفداء.

ومن اولئك الذين بذلوا طاقاتهم في هذا المجال العلامة الألمعي والاستاذ المحقق سماحة الشيخ محمّد هادي معرفة ـ حفظه الله تعالى ـ حيث قدّم حصيلة جهوده المحمودة للدفاع عن حريم القرآن العظيم وتبيين قداسته وتزييف مايُفترى عليه من الأكاذيب والأباطيل على ضوء ماجاء في السنّة المطهرة من طريق أهل البيت عليهم السّلام، فألّف كتابه المسمّى بـ«التمهيد في علوم القرآن» في عدّة أجزاء[1]، وجعله مقدمة لتفسيره «الوسيط» كما صرّح به في المقدّمة. وأيضاً الكتاب الماثل بين يديك الذي يستدلّ به المؤلّف حفظه الله تعالى على نزاهة مواقف الشيعة ـ التابعين لمذهب أهل البيت عليهم السّلام ـ من فكرة «تحريف القرآن» التي نُسبت إليهم من لسان بعض المفرّقين للكلمة افتراءً وبهتاناً.

وقد قامت المؤسّسة ـ والحمد لله ـ على طبعه ونشره سائلة سبحانه أن يوفّقه وإيّاها لنشر معالم دينه القويم وكتابه الكريم إنه خير مسدّد ومعين.

مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة

---

(١) من الجدير بالذكر أن ثلاثة أجزاء من هذا الكتاب قد طبع سابقاً. والمؤسسة قامت بطبعها لمرّة ثانية مع إضافات كثيرة وتعليقات وتصحيحات مفيدة من المؤلّف حفظه الله، علاوة على طبع الجزء الرابع منه، كما ستصدر الجزء الخامس منه إن شاء الله.

صيانة القرآن من التحريف

لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه
تنزيلٌ من حكيمٍ حميد
(فصّلت: ٤٢)

بحثٌ حافلٌ بدلائل صيانة القرآن من التحريف و التبديل، و دحض شبهات أهل الزيغ و الباطل على هدي الكتاب و السنّة و نور العقل الرشيد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله و سلام على عباده الذين اصطفى محمّد و آله الطّاهرين .

و بعد ، فإنّ نسبة التحريف الى كتاب الله العزيز الحميد نسبة ظالمة تأباه طبيعة نصّ الوحي المضمون بقاؤه و سلامته عبر الخلود . قال تعالى : ﴿**إنّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [1] .

و هي نسبة عمياء و في نفس الوقت قديمة يرجع عهدها الى عصر اختلاف أصحاب المصاحف الأُولى ، حيث التنافس العارم في ثبت نصّه و في هجاء قراءته ، كلّ فريق يرى الصحيح فيما عنده من هجاء و قراءة ، و الخطأ ما عند الآخرين .

و هكذا لمّا توحّدت المصاحف على عهد عثمان ، كان ذلك على يد جماعة كانت تعوزهم كفاءة هذا الأمر الخطير ، و من ثَمّ وقعت مخالفات في رسم الخطّ ، و اختلاف في نسخ المصاحف مع المصحف الأُم المحتفظ به في نفس المدينة ، على ما أسلفنا بيانه [2] .

و كان من الصحابة و بعض التابعين ــ خلال هذا الاختلاف ــ من ينتقد

١ـ الحجر : ٩ .

٢ـ في الجزء الأوّل من التمهيد .

نسخ المصاحف و هجاء القراءات آنذاك، و كانوا كثرةً كابن مسعود و عائشة وابن عباس و أضرابهم و من مشى على شاكلتهم من التابعين. و بقيت من ذلك التناوش اللَّسَني رواياتٌ و حكاياتٌ أُولعت الحشوية بنقلها و ضبطها وتدوينها في أُمّهات الجوامع الحديثية، ممّا أوجب فيما بعد مشكلة احتمال التحريف في نصّ القرآن الكريم.

و الذي أثار من ذلك العجاج، و عمل في ترويج تلكم الأباطيل، هي تلكم النغمات الإلحادية التي كانت تنفثها أحلام جاهلية أُولى، كسراً لشوكة الاسلام، وحطّاً من كرامة القرآن، هيهات، و قد خاب ظنّهم، ﴿**يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَ اللهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَ لَوْ كَرِهَ الكَافِرُونَ**﴾ [١].

قال الخوارزمي [٢] ـ معرّضاً بآل أُميّة ـ : فما قدروا على دفن حديث من أحاديث رسول الله ﷺ و لا على تحريف آية من كتاب الله تعالى جلّ شأنه... [٣].

* * *

هذا، و قد حاول جماعة من أهل النظر معالجة تلكم الروايات بأشكال فنّية، لكن من غير جدوى، بعد أن زعموا صحّة أسانيدها و صراحة مداليلها في وقوع التحريف في نصّ الكتاب العزيز. و انتهوا أخيراً الى اختلاق مسألة «نسخ التلاوة» المعلوم بطلانها وفق قواعد علم الأُصول. و من ثَمَّ إمّا قبولاً لها على

١ـ الصف: ٨.

٢ـ هو أبو بكر محمد بن العباس الخوارزمي، أصله من آمل بطبرستان. كان يرى أبا جعفر بن جرير الطبري صاحب التاريخ و التفسير خاله. و هو القائل:

بآمل مولدي، و بنو جرير ... فأخوالي، و يحكي المرء خاله

فها أنا رافضيّ عن تراث ... و غيري رافضيّ عن كلاله

(معجم البلدان: ج ١ ص ٥٧).

٣ـ رسائل الخوارزمي: ص ١١٧ ـ ط مصر ـ.

علاّتهـا و الأخذ بهـا و الإفتاء وفـق مضامينها ــ كما فعلـه فريـق ـ نظـراً لصحّة أسانيدها فيما زعموا، أو رفضاً لها رأساً بعد عدم إمكان التأويل.

هذا ابن حزم الأندلسي ـ و هو الفقيه الناقد ـ يرى الرجم مستنداً الى كتاب الله، لما رواه بإسناده عـن أُبيّ بن كعب، قال: كم تعـدّون سورة الأحزاب؟ قيل له: ثلاثاً أو أربعاً و سبعين آية. قال: إن كانت لتقارن سورة البقرة أو لهي أطول منها. و إن كان فيها لآية الرجم، و هـي: «إذا زنى الشيخ و الشيخة فارجموهما ألبتة نكالاً من الله و الله عزيز حكيم»!

قال ابن حزم: هذا إسناد صحيح كالشمس لامغمز فيه. ثمّ قال: ولكنّها ممّا نسخ لفظها و بقي حكمها [1]. و سنتكلم عن هذا التعليل العليل [2].

و قال ـ في مسألة عدد الرضعات المحرّمـة ـ: احتجّ من قال لايحرم من الرضاع أقلّ من خمس رضعات، بما رويناه من طريق حمّاد و عبد الرحمان عن عروة عن عائشة أُمّ المؤمنين قالت: نزل القرآن «أن لايحرم إلاّ عشر رضعات» ثمّ نزل بعد «و خمس معلومات» و في لفظ عبـد الرحمان: كان ممّا نزل من القرآن ثـمّ سقـط «لايحرم مـن الـرضـاع إلاّ عشـر رضعـات» ثمّ نـزل بعـدُ «و خمـس معلومات». قالت: فتوفّي رسول اللهﷺ و هنّ ممّا يقرأ من القرآن.

قال ابن حـزم: و هذان خبران في غـاية الصحّة و جلالـة الرواة و ثقتهم، ولايسع أحداً الخروج عنهما. ثمّ نقل اعتراض القائل: كيف يجوز سقوط شيء من القرآن بعد موتهﷺ فإنّ ذلك جرم في القـرآن. فاعتذر ابن حزم بأنّه ممّا بطل أن يكتب في المصاحف و بقي حكمه كـآية الرجم سواء سواء [3]، و هو اعتذار

١ـ المحلّى: ج ١١ ص ٢٣.

٢ـ و لا يخفى عليـك أنّه أوّل من ألصق تهمة القول بـالتحريف الى الشيعة الإماميـة، و شنّع عليهم ظلماً و زوراً، في حين أنّه في اختياره هذا يكون أولى بالتشنيع، راجع الفصل: ج ٤ ص ١٨٢.

٣ـ المحلّى: ج ١٠ ص ١٤ و ١٦.

غير عاذر حسبما يأتي.

هذا وأمثاله ممّا دعا بعض القدامى إلى زعم وقوع تحريف في كتاب الله العزيز الحميد...

هذا الإمام العارف الشيخ محيي الدين ابن العربي / ت ٦٣٨ ـ فيما نقل عنه الشيخ عبدالوهّاب الشعراني ـ يرى من مصحف عثمان ناقصاً منه عمّا نزل على رسول الله ﷺ من قرآن...

قال: وقد زعم بعض أهل الكشف أنه سقط من مصحف عثمان كثير من المنسوخ...

قال: ولو أنّ رسول الله ﷺ كان هو الّذي تولّى جمع القرآن لوقفنا وقلنا: هذا وحده هو الّذي نتلوه إلى يوم القيامة...

قال: ولولا ما يسبق للقلوب الضعيفة ووضع الحكمة في غير أهلها لبيّنت جميع ما سُقط من مصحف عثمان...

قال: وأمّا ما استقرّ في مصحف عثمان فلم ينازع أحدٌ فيه...

هذا ما يراه الشيخ ابن العربي في كتابه «الفتوحات المكّية» الّذي هو أتقن كتبه وأهمّها ضبطاً وتحقيقاً وإعراباً عن آرائه...

قال الشعراني: ولكنّه ذكر في كتابه «الفتوحات المصرية» أنّ الّذي يتعيّن اعتقاده أنه لم يسقط من كلام الله تعالى شيء لانعقاد الإجماع على ذلك، والله أعلم[١].

وهكذا اغترّ بعض الخلف، كصاحب كتاب «الفرقان» فدبّج مقاله بأقاصيص من تلك الروايات والحكايات السلفية، ما أثار ضجّة عارمة في القطر المصري

---

١ ـ نقل ذلك الشيخ الشعراني في كتابه «الكبريت الأحمر» المطبوع على هامش «اليواقيت والجواهر»: ج ١ ص ١٣٩، طبع سنة ١٣٧٨ هـ ١٩٥٩ م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر.

يومذاك، وسوف نتعرّض له[1].

أمّا فقهاء الإمامية فقد شطبوا على تلكم الأوهام الخرافية ولم يقيموا لها وزناً ولم يعتمدوها في مجال الفقه والإفتاء أبداً[2]، حديث خرافة يا أُمّ عمرو!

وقد كنّا عزمنا من ذي قبل أن نطوي الكلام عن مزعومة قديمة لا وزن لها في عالم الاعتبار، وإيكال الأمر إلى بديهة العقل الحاكم بسخافة تلكم الأباطيل الّتي تأباه قدسيّة القرآن الكريم **﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لا يَأْتِيهِ البَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ لا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾**[3] لو لا أنّ كتاباتٍ مستأجرة[4] كانت تعمل ـ أخيراً ـ في تمزيق وحدةالمسلمين بتوجيه التهمالمفضوحة إلى أهمّ طوائف المسلمين (الشيعة الإمامية) لتنسب اليها القول بالتحريف الباطل وهم منه براء[5].

ورأينا من الواجب القيام بردّ ذلك الهراء العارم دفاعاً عن قدسية القرآن الكريم أوّلاً، وفضح التهم الموجّهة إلى أُمّة إسلامية كبيرة، لم تزل ولا تزال جاهدة في حراسة هذا الدين والوقوف بكلّ وجودها في وجه مناوئي الإسلام طول عهد التاريخ ثانياً. هذا ما عزمنا عليه والله من وراء القصد وهو وليّ التوفيق.



---

١ ـ عند الكلام عن مزاعم الحشوية وأذنابهم ودورهم في نشر تلكم الأباطيل، برقم ٢٦.

٢ ـ لا تجد فقيهاً من فقهاء الإمامية لا في القديم ولا في الجديد من يكترث بهكذا روايات ساقطة لا حجّية فيها ولا اعتبار.

٣ ـ فصّلت: ٤١ و٤٢.

٤ ـ وأخيراً قام صعلوك من صعاليك الهند (إحسان إلهي ظهير) جاهداً في تفرقة المسلمين، بتوجيه التهم الظالمة إلى الشيعة الإمامية، وذلك في صالح المستعمر الكافر وعلى حساب العملة السعودية السوداء وسرعان ما جازاه الله بنار الدينا ـ في حادثة انفجار مهيب ـ قبل عذاب الآخرة الأشد. حشره الله مع أوليائه في قعر السعير.

٥ ـ سيأتي كلام الأشعري في تبرئة الشيعة الإمامية (من أهل العدل والإمامة) عن تهمة القول بالتحريف إطلاقاً زيادةً ولا نقصاً ولا تبديلاً، (مقالات الإسلاميين: ج ١ ص ١١٩ ـ ١٢٠).

التحريف
في اللغة و الاصطلاح

التحريف لغةً :

التحريف بالشيء إمالته و العدول به عن موضعه الى جانب، مأخوذ من حرف الشيء بمعنى طرفه و جانبه. قال تعالى : ﴿**وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَى حَرْفٍ فإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَ إِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ**﴾ [1].

قال الزمخشري : أي على طرف من الدين لا في وسطه و قلبه. و هذا مثل لكونهم على قلق و اضطراب في دينهم، لا على سكون و طمأنينة، كالذي يكون على طرف العسكر، فإن أحسّ بظفر و غنيمة قرّ و اطمأنّ، و إلاّ فرّ و طار على وجهه[2].

و تحريف الكلام : تفسيره على غير وجهه، أي تأويله بما لا يكون ظاهراً فيه، تأويلاً من غير دليل. كأنّ لدلالة الكلام الذاتية مجرىً طبيعيّاً يجري فيه حسب طبعه الأوّلي المتوافق مع قانون الوضع. لو لا أنّ المحرّف يأخذ بعنان الكلام فيميل به الى غير طريقه و يجعله على جانب من

١ـ الحج : ١١.

٢ـ الكشّاف : ج ٢ ص ١٤٦.

مجراه الأصيل.

و معلوم أنّ التحريف بهذا المعنى إنّما هو تحوير بمدلول الكلام و تصريف في محتواه، و من ثَمَّ فهو تغيير في معنى الكلم، كما قال تعالى: ﴿**يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ**﴾ [1] أي يفسّرونها على غير وجهها بما لا دلالة للكلام فيه وضعاً. كأنّ المعنى الموضوع له موضع حقيقي للكلم، فإذا ما حوّل الى غيره فقد أُبعد عن محلّه و عن موضعه الأصيل. و هذا تحريف معنوي لا غير.

قال في اللسان: و تحريف الكلم عن مواضعه: تغييره، و التحريف في القرآن و الكلمة: تغيير الحرف عن معناه و الكلمة عن معناها، و هي قريبة الشبه، كما كانت اليهود تغيّر معاني التوراة بالأشباه فوصفهم الله بفعلهم فقال تعالى: ﴿**يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ**﴾.

قوله: و هي قريبة الشبه، أي تغيير معنى الكلم الى معنى هو قريب الشبه الى المعنى الحقيقي الأصل، و ذلك تحقيقاً لمعنى الحرف الذي هو الجانب من الشيء الملاصق له في الوهم.

و هكذا قال الراغب: و تحريف الكلام أن تجعله على حرف من الاحتمال، يمكن حمله على الوجهين، أي الكلام بحسب مادّته يحتمل الأمرين، فتجعله على أحدهما حسب المراد و إن كان على خلاف إرادة قائله.

وقال الطبرسي ـ في تفسير قوله تعالى: ﴿**يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ**﴾ ـ: أي يفسّرونه على غير ما أُنزل و يغيّرون صفة النبيّ ﷺ فيكون التحريف بأمرين، أحدهما: سوء التأويل، و الآخر: التغيير و التبديل، كقوله تعالى: ﴿**و يَقولونَ**

١ـ النساء: ٤٦، المائدة: ١٣

هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ و ما هوَ مِنْ عندِ الله﴾ [١].

قال الشعراني: المراد من المواضع هي المعاني و المقاصد، أي لا يحملون الألفاظ على معانيها الظاهرة منها، بل يؤوّلونها على وجوه بعيدة [٢].

و هكذا قوله تعالى: **﴿يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ﴾** [٣]. أي جاء التحريف ليزيل الكلمة عن موضعها الأصل الذي كان حقيقاً بالاستقرار فيه.

قال الزمخشري: فالمعنى أنّه كانت له مواضع هو قمن بأن يكون فيها. فحين حرّفوه تركوه كالغريب الذي لا موضع له، بعد مواضعه و مقارّه [٤].

و هكذا جاء عن الإمام الباقر عليه السلام: «و كان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه و حرّفوا حدوده، فهم يروونه و لا يرعونه. و الجهّال يعجبهم حفظهم للرواية، و العلماء يحزنهم تركهم للرعاية ...» [٥]. أي انّهم احتفظوا على الألفاظ و العبارات، لكن مع سوء التأويل في معاني الآيات، فكان ذلك نبذاً لكتاب الله، حيث ترك العمل بمداليله الذاتية.

و في رواية أُخرى عنه عليه السلام: «و رجل قرأ القرآن فحفظ حروفه وضيّع حدوده و أقامه مقام القَدَح. فلا كثّر الله هؤلاء من حملة القرآن ...» [٦].

و القَدَح ـ بفتحتين ـ إناء واسع الفم يستصحبه المسافر، فإذا ما أكل فيه أو شرب جعله في آخر رحله أو علّقه على ظهره. و في الحديث: «لا تجعلوني كقدح الراكب» أي لا تأخّروني في الذكر، كناية عن عدم الإهتمام بالشيء فإذا ما

١ـ مجمع البيان: ج ٢ ص ١٧٣، و الآية ٧٨ من سورة آل عمران.

٢ـ بهامش المجمع: ج ٣ ص ٥٥.

٣ـ المائدة: ٤١.

٤ـ الكشّاف: ج ١ ص ٥١٧، و القمن يعني الجدير.

٥ـ الكافي: ج ٨ ص ٥٣ رقم ١٦.

٦ـ الشافي ـ تلخيص الوافي ـ للفيض الكاشاني: ج ٢ ص ٢٤.

قضى حاجته منه تركه خلف ظهره .

فقوله : أقامه مقام القدح ، كناية عن عدم الإهتمام بالقرآن فلا يتصدّر حياة الرجل و إنّما يحلّ محلّ الفضول في أُخريات مزاولات الحياة ، فإذا ما فرغ من أوّليّات عيشته و لم يجد ما يلهي نفسه به ، أخذ من القرآن ما يتفنّن به في حياته اليومية أخذاً بالعرض و ليس مقصوداً بالذات .

* * *

التحريف اصطلاحاً :

و أمّا في الاصطلاح فجاء على سبعة وجوه :

أ ـ تحريف بمدلول الكلام : و هو تفسيره على غير وجهه ، بمعنى تأويله و تحوير دلالته بما لا يكون اللفظ ظاهراً فيه بذاته ، لا بحسب الوضع ولا بحسب القرائن المعهودة ، و من ثمّ فهو تأويل باطل ، المعبّر عنه بالتفسير بالرأي ، المنهيّ عنه في لسان الشريعة المقدّسة .

قال ﷺ : «من فسّر القرآن برأيه فليتبوّأ مقعده من النار» [١]. أي عمد الى القرآن ليجعل من رأيه الخاص تفسيراً له . و قد مرّ تعبير الطبرسي عن ذلك بسوء التأويل ، و هو قريب من المعنى اللغوي . و لم يستعمله القرآن إلاّ في هذا المعنى ، حسبما يأتي .

ب ـ تحريف موضعي : ليكون ثبت الآية أو السورة على خلاف ترتيب نزولها ، و هذا في الآيات قليل نادر ، لكن السور كلّها جاء ثبتها في المصحف على خلاف ترتيب النزول ، و قد شرحنا ذلك في الجزء الأوّل من التمهيد .

ج ـ تحريف قرائي : فتقرأ الكلمة على خلاف قراءتها المعهودة لدى

١ ـ غوالي اللئالي : ج ٤ ص ١٠٤ رقم ١٥٤ .

جمهور المسلمين، و هذا كأكثر اجتهادات القرّاء في قراءاتهم المبتدعة لاعهد لها في الصدر الأوّل، الأمر الذي لانجيزه، بعد أن كان القرآن واحداً نزل من عند واحدٍ، كما في الحديث الشريف [١]. و قد ذكرنا ذلك في الجزء الثاني من التمهيد.

د ـ تحريف في لهجة التعبير: كما في لهجات القبائل تختلف عند النطق بالحرف أو الكلمة في الحركات و في الأداء. الأمر الذي يجوز، ما دامت بُنية الكلمة الأصلية محتفظة لايختلف معناها. و قد نزّلنا حديث الأحرف السبعة ـ على فرض صحة الإسناد ـ على إرادة اختلاف لهجات العرب في أداء الكلمات و الحروف. بل و حتى إذا لم تكن اللهجة عربية، فإن الملائكة ترفعها عربية كما في الحديث [٢].

نعم لايجوز إذا كان لحناً أي خطأً و مخالفاً لقواعد الاعراب. قال تعالى: ﴿**قُرآناً عَربيّاً غَيْرَ ذِي عِوَجٍ**﴾ [٣]. وقد أُمرنا بقراءة القرآن عربية صحيحة «تعلّموا القرآن بعربيّته» [٤]. وقد تكلّمنا عن ذلك في الجزء الثاني من التمهيد بتفصيل.

و هكذا إذا كان التحريف اللهجي مغيّراً لمعنى الكلمة، فإنّه لايجوز، ولاسيّما إذا كان عن عمد و لغرض خبيث، كما كانت تفعله اليهود عند اللهج بلفظة «راعنا» فكانت تميل بحركة العين الى فوق، لتصبح معنى الكلمة «شرّيرنا» حسبما ذكره الحسين بن علي المغربي [٥] و ذكره القرآن في سورة البقرة (آية: ١٠٢) و كذا في سورة النساء: قال تعالى: ﴿**مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ**

١ـ الكافي (الأُصول): ج ٢ ص ٦٢٧.

٢ـ وسائل الشيعة: ج ٤ ص ٨٦٦ رقم ٤.

٣ـ الزمر: ٢٨.

٤ـ وسائل الشيعة: ج ٤ ص ٨٦٥ ب ٣٠ رقم ١.

٥ـ راجع تفسير البلاغي (آلاء الرحمن): ج ٢ ص ١٣٤.

الكَلِمَ عَـنْ مَوَاضِعِـهِ وَ يَقُولُـونَ سَمِعْنَا وَ عَصَيْنَـا وَاسْمَـعْ غَيْر مسمـع وَ راعِنا لَيّاً بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْناً فِـي الدِّينِ﴾ [1]. قال البـلاغي: بنحـوٍ من لحـن التحريـف و مناحي الألغاز و اللهجة.

هـ ـ تحريف بتبديل الكلم: بأن تتبدّل الكلمة الى غيرها مرادفة لها أو غير مرادفة. الأمر الـذي كان يجوّزه ابن مسعود في المترادفات، نظـراً منه الى حفظ المعنى المراد، و لا بأس بـاختلاف اللفظ. كان يقول: لبس مـن الخطأ أن يقرأ مكان «العليـم» «الحكيم» بـل أن يضع آيـة الرحمـة مكان آيـة العذاب. قـال: لقد سمعـت القرّاء و وجدت أنّهم متقـاربون فاقـرأوا كما علمتم، فهو كقـولكم هلمّ و تعال.

و قد أسبقنا عدم جواز ذلك في نـصّ الوحي، حيث الإعجاز قائم بلفظه كما هو قائم بمعناه [2].

و ـ التحريف بزيادة: و قد نسب الى ابن مسعود و غيره من السلف كانوا يـزيـدون فـي نـصّ الـوحي لغرض الإيضـاح و رفـع الإبهـام مـن لفـظ الآيـة. لاعقيـدةً بأنّهـا مـن النصّ القـرآني. الأمـر الـذي لا بأس بـه مـع التزام الشـرط وعدم الالتباس.

و هكذا نجـد زيادات تفسيريـة في المأثور عـن الأئمّة الصادقيـن عليهم السلام. و سيأتي بعض الكلام عن ذلك.

و لم نجد من زعم زيادة في النصّ الموجود سوى ما يحكى عن العجاردة (أصحاب عبـد الكريـم بن عجـرد من زعمـاء الخوارج) أنّهـم أنكروا أن تكـون سورة يـوسف مـن القرآن، و كـانوا يرون أنّهـا قصّة عشـق لا يجوز أن تكـون من

---

١ ـ النساء: ٤٦.

٢ ـ راجع التمهيد: ج ١ ص ٢٥٧ ـ ٢٦٥.

الوحي[١] و لهم مقالات فاسدة غير ذلك[٢].

نعم كان ممّا اشتبه على ابن مسعود زعمه من المعوذتين أنّهما تعويذان وليستا من سور القرآن، و كان يقول: لا تخلطوا بالقرآن ما ليس منه، و كان يحكّهما من المصحف[٣].

ز ـ التحريف بالنقص: إمّا بقراءة النقص، كما أثر عن ابن مسعود أنّه كان يقرأ: «و الليل إذا يغشى و النهار إذا تجلّى و الذكر و الأُنثى» بإسقاط «ما خلق»[٤]. و عن الأعمش أنّه كان يقرأ: «حم سق» بإسقاط «ع» قيل: و هكذا قرأ ابن عباس[٥].

أو بزعم أنّ في النصّ الحاضر سقطاً، كان من القرآن فأُسقط إمّا عن عمد أو عن نسيان. و هذا إمّا في حرف واحد أو كلمة أو جملة كاملة أو آية أو سورة كما زعم.

و كلّ ذلك ورد مأثوراً في أُمّهات الكتب الحديثيّة كالصحاح الستّ و غيرها حسبما أسلفنا اجمالياً[٦] و سنعرضها بتفصيل.

الأمر الذي ننكره أشدّ الإنكار، و هو الذي وقع الكلام حوله في مسألة تحريف الكتاب، و لا مجال لتغيير العبارة و القول بأنّه من منسوخ التلاوة أو

١ـ الملل و النحل للشهرستاني: ج ١ ص ١٢٨. لكن أبا الحسن الأشعري لم يتحقّق عنده صحّة هذه النسبة، قال: «و حكي لنا عنهم ما لم نتحقّقه: أنّهم يزعمون أنّ سورة يوسف ليست من القرآن»، (راجع مقالات الإسلاميين: ج ١ ص ١٧٨).

٢ـ راجع المقالات: ج ١ ص ١٧٨.

٣ـ فتح الباري بشرح البخاري: ج ٨ ص ٥٧١.

٤ـ صحيح البخاري: ج ٦ ص ٢١١، و ج ٥ ص ٣٥.

٥ـ مجمع البيان: ج ٩ ص ٢١.

٦ـ في الجزء الأوّل من التمهيد.

منسيّها ـ كما التزم به بعض أئمّة أهل السنّة ـ فانّه من الالتواء في التعبير، و تغيير العنوان لا يغيّر من الواقع المعنون و هو موضع بحثنا في هذا الحقل.

و مجمل القول في ذلك: أنّ ما ورد بهذا الشأن من الروايات العاميّة الاسناد، لاتعدو كونها من اصطناع أهل الزندقة و من صنع الوضّاعين المعروفين بالكذب و الاختلاق. أو أنّ لها تأويلاً صحيحاً لا يمسّ جانب تحريف الكتاب. و إلاّ فهي أوهام و خرافات سلفية لااعتبار بشأنها أصلاً، و الأكثر إنّما هو من هذا القبيل، كما سنوضّح إن شاء الله.

* * *

القرآن و لغة التحريف:

لم يستعمل القرآن لفظ التحريف في سوى معناه اللغوي، أي التصرّف في معنى الكلمة و تفسيرها على غير وجهها المعبّر عنه بسوء التأويل أو التفسير بالرأي. و هو تحريف معنوي ليس سواه.

و قد أسبقنا الكلام عن قوله تعالى: ﴿**يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ**﴾[١] قوله: ﴿**عن مواضعه**﴾ أي بعد أن كان الكلام مستعملاً في معناه الحقيقي الظاهر فيه بنفسه أو المستعمل فيه بدلالة القرائن المعهودة، فجاء التحريف بعد ذلك خيانة في أمانة الأداء و البلاغ. و في قوله تعالى ﴿**من بعد مواضعه**﴾[٢] تصريح بهذا المعنى، حيث التحريف إزاحة للّفظ عن موضعه الذي هو معناه.

و في سورة البقرة: ﴿**وَ قَد كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلامَ اللهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ**

١ـ النساء: ٤٦، المائدة: ١٣.

٢ـ المائدة: ٤١.

مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [١] أي جاء تحريف المعنى الى ما أرادوه بعد علمهم بالمعنى الحقيقي المراد الذي كان على خلاف مصالحهم فيما زعموا.

و من ثمّ فهو من سوء التأويل كما عبّر عنه الطبرسي و من قبله الشيخ في التبيان. قال: فالتحريف يكون بأمرين: بسوء التأويل و بالتغيير و التبديل [٢]. أي بتغيير لهجة الكلام بحيث يتغيّر المعنى بذلك، كما جاء في سورة آل عمران: ٧٨.

و قال الشيخ محمد عبده: من التحريف تأويل القول بحمله على غير معناه الذي وضع له، و هو المتبادر، لأنّه هو الذي حملهم على مجاحدة النبيﷺ و انكار نبوّته. و لا يزالون يؤوّلون البشارات الى اليوم [٣]. أي المتبادر من لفظ التحريف في هذه الآيات هو التحريف بالمعنى، و كانت جرأتهم على هذا التصرّف في تفسير البشارات هي التي مكّنتهم من مقابلة النبيﷺ بالإنكار و الجحود.

و قال الزمخشري: **﴿يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾** أي يميلونه عنها [٤] و اللفظ إذا لم يفسّر وفق ظاهره أو بحسب القرائن فقد أُميل عن موضعه.

و الخلاصة: كان تحريف العهدين الذي أشار اليه القرآن إمّا بسوء التأويل ـ أي التصرّف في تفسيرهما بغير الحقّ، من غير أن يمسّوا يداً الى لفظ الكتاب ـ أو مع تغيير في لهجة التعبير عند النطق بالكتاب، كما قال تعالى: **﴿وَ إِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقاً يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَ مَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَ يَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَ مَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللهِ الكَذِبَ وَ**

١ـ البقرة: ٧٥.

٢ـ التبيان: ج ٣ ص ٤٧٠.

٣ـ المنار: ج ٥ ص ١٤٠.

٤ـ الكشّاف: ج ١ ص ٥١٦.

هُمْ يَعْلَمُونَ﴾[١].

لأنّ اللفظ إذا لهج به على غير لهجته الأُولى لم يكن نفسه و إنّما هو غيره، و انّما كانوا يعمدون الى ذلك ذريعة لكتمان الحقيقة و اخفاء البشائر بمقدم نبيّ الإسلامﷺ.

أمّا التحريف بمعنى الزيادة أو النقصان أو تبديل الكلم الى كلمات غيرها ـ الذي هو معنى اصطلاحي ـ فلم يعهد استعماله في القرآن، حسبما عرفت.

مزعومة نسخ التلاوة:

هناك مزعومة لهج بها كثير من أصحاب الحديث و جماعة من أُصوليّ العامّة، حاولوا معالجة ما صحّ لديهم من روايات تنمّ عن ضياع كثير من آي القرآن، فحاولوا توجيهها باسلوب مختلق، قالوا: إنّها من منسوخ التلاوة، ولو فرض الحكم باقياً مع الأبد. كما في آية (الرضعات العشر) و آية (رجم الشيخ و الشيخة) و آية (لا يملأ جوف ابن آدم إلاّ التراب) و غيرهنّ كثير، حسبوها آيات قرآنية، كانت تتلى على عهدهﷺ، لكنّها رفعت فيما بعد و نسيت عن الصدور، و إن بقي حكمها واجب العمل أبداً. و بهذا الأُسلوب الغريب حاولوا توجيه ما عساه كان ثابتاً لديهم من صحاح الأحاديث[٢]. و أمّا علماؤنا المحقّقون فقد شطبوا على هكذا روايات تخالف صريح القرآن، ولم يصحّ لديهم شيء من أسانيدها بتاتاً، و لأنّ كتاب الله العزيز الحميد أعزّ

١ـ آل عمران: ٧٨.

٢ـ و للقاضي أبي بكر الباقلاني (توفّي سنة ٤٠٣) محاولة عريضة هنا بصدد الدفاع عن مواضع بعض السلف حيث نسب اليهم من القول بنقص الكتاب عمّا كان عليه في حياة الرسولﷺ من قبيل آية الرجم و غيرها. فحاول إثبات أنّها من منسوخ التلاوة إن صحّت النسبة، و إلاّ فهو محال باطل... راجع (نكت الانتصار) له: ص ٩٥ ـ ١٠٨.

شأناً و أعظم جانباً من أن يحتمل التحريف .

هذا مضافاً الـى أنّ توجيه الغلط غلط آخر بل أفحـش ، الأمر الذي ارتكبه القوم مع الأسف .

هذا الامام المحقّق الأُصولي محمد بن أحمد السرخسي ، بينما ينكر أشدّ الإنكار مسألـة وقوع النسخ بعد وفاة الـرسولﷺ تراه يعترف بمسألـة نسخ التلاوة دون الحكـم ، و يؤوّلهـا الى امكـان سبـق النسخ علـى الـوفاة مـع خفائه علـى الصحابة الأوّلين !

قال : و أمّا نسـخ التلاوة مع بقاء الحكم فبيـانه ـ فيما قال علمـاؤنا ـ : إنّ صوم كفّـارة اليمين ثلاثـة أيام متتابعـة ، بقراءة ابن مسعـود : «فصيام ثلاثـة أيام متتابعات» . و قد كانت هذه قراءة مشهورة الى زمن أبي حنيفة . و لكن لـم يوجد فيه النقـل المتواتر الذي يثبـت بمثله القرآن . و ابـن مسعود لا يشكّ في عـدالته و اتقانه . فلا وجـه لذلك إلاّ أن نقول : كان ذلك ممّا يتلى فـي القرآن كما حفظه ابن مسعـود ، ثمّ انتسخـت تلاوته فـي حياة الرسـولﷺ بصرف الله القلـوب عن حفظها إلاّ قلب ابن مسعـود ليكون الحكم باقياً بنقله ، فإنّ خبر الـواحد موجب للعمل به ، و قراءته لا تكون دون روايته ، فكان بقاء هذا الحكم بعد نسخ التلاوة بهذا الطريق[١] .

أُنظر الى هذا التمحّل الباهت و التأويل الغريب :

أوّلاً: كلّ ما ذكره بهذا الصدد لا يعدو تخـرّصاً بالغيب من دون استناد الى شاهد أو دليـل قاطع ، و من ثمّ فهي محـاولة عمياء تجاه أمر واقع ــ فيما زعموا صحّته ـ الأمر الذي يشبه علاج القضية بعد وقوعها علاجاً من غير جدوى .

ثانيـاً : إذا كانـت القراءة مشهـورة الى عهـد متأخّـر فهي كسـائر القراءات

١ـ أُصول السرخسي : ج ٢ ص ٨٠ .

المشهورة عن أصحابها تصبح حجّة ــ في مصطلحهم ـ و لا يجب ثبوتها بالتواتر عن الرسولﷺ كما أسلفنا أنّ القراءات المعروفة ليست متواترة لا عن عهد الرسالة و لا عن أربابها أيضاً. هذا مع كون القرآن بذاته متواتراً وفق قراءة المشهور.

و من ثمّ فكلام الإمام السرخسي بهذا الصدد يبدو متناقضاً.

ثالثاً: أسلفنا أنّ الزيادات في كلام السلف و لا سيّما مثل ابن مسعود، انّما كانت زيادات تفسيرية لا عن قصد أنّها من نصّ الوحي، و ربّما اعتمدها بعض الفقهاء اعتباراً بفهم صحابي كبير، لا بنقله كما وهمه هذا الامام.

رابعاً: يقول تعالى: **﴿ما نَنسَخْ مِنْ آيةٍ أو نُنسِها نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أوْ مِثْلِها﴾**[1] و لا نسخ فيما لا يكون هناك ناسخ. و هكذا لا نسخ في غير الأحكام حسبما مرّت عليك من شرائط النسخ[2]. إذن فلنتساءل: ماذا يكون الناسخ هنا؟ و كيف ينسخ لفظ الآية و يبقي حكمها مع الأبد؟ و أيّ فائدة في نسخ اللفظ حينذاك و هو سند الحكم الذي يجب بقاؤه ما دام الحكم باقياً؟ و هذا عمدة الاشكال على هذه المزعومة و سيأتي مزيد توضيح لهذا الاعتراض.

* * *

و قال ابن حزم الاندلسي ــ بعد تسلّمه صحّة ما زعمه آية الرجم و أنّها سقطت فيما سقطت من سورة الأحزاب التي كانت تعدل سورة البقرة أو أطول منها ـ: و لكنّها نسخ لفظها و بقي حكمها. قال: و قد توهّم قوم أنّ سقوط آية الرجم إنّما كان لغير هذا، و ظنّوا أنّها تلفت بغير نسخ. لما روي عن عائشة، قالت: لقد نزلت آية الرجم و الرضاعة فكانتا في صحيفة تحت سريري، فلمّا

١ـ البقرة: ١٠٦.

٢ـ في الجزء الثاني من التمهيد: ص ٢٧٠ فما بعد.

مات رسول اللهﷺ تشاغلنا بموته فدخل داجن فأكلها.

قال: و هذا حديث صحيح و ليس على ما ظنّوا، لأنّ آية الرجم إذ نزلت حفظت و عرفت و عمل بها رسول اللهﷺ، إلاّ أنّه لم يكتبها نسّاخ القرآن في المصاحف و لا أثبتوا لفظها في القرآن، و قد سأله عمر بن الخطاب ذلك فلم يجبه. فصحّ نسخ لفظها و بقيت الصحيفة التي كتبت فيها كما قالت عائشة فأكلها الداجن و لا حاجة بأحد اليها.

قال: فصحّ أنّ الآيات التي ذهبت، لو أُمر رسول اللهﷺ بتبليغها لبلّغها، و لو بلّغها لحفظت و ما ضرّها موته، كما لم يضرّ موته كلّ ما بلّغ من القرآن. و إن كان لم يبلّغ أو بلّغه فأُنسيه هو و الناس أو لم ينسوه لكن لم يأمر عليه السلام أن يكتب في القرآن، فهو منسوخ بيقين، من عند الله تعالى، لا يحلّ أن يضاف الى القرآن[١].

هذه جلّ محاولات القوم في توجيه منسوخ التلاوة دون الحكم.

غير أنّ أثر الوهن باد عليها بوضوح:

أوّلاً: لا شكّ أنّ رجم المحصن حكم ثابت في الشريعة و أمر به رسول اللهﷺ و لم يزل عليه إجماع الفقهاء في القديم و الحديث.

أمّا أنّ شريعة الرجم نزلت آيةً من القرآن، فهذا وهم وهمه ابن الخطاب، و لم يوافقه على هذا الرأي أحد من الصحابة رغم إصراره عليه، وسيأتي شرحه.

يحدثنا زيد بن ثابت، يقول: سمعت رسول اللهﷺ يقول: «إذا زنى الشيخ و الشيخة فارجموهما البتة». و المراد من الشيخ و الشيخة هما الثيّب والثيّبة، كناية عن المتزوّج و المتزوّجة أي المحصن. فهذا حديث سمعه زيد عن رسول اللهﷺ و لم يقل أنّه قرآن.

١ـ المحلّى: ج ١١ ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

لكن ابن الخطاب زعمه وحياً قرآنيـاً، يقول: لما نزلت أتيت رسول اللهﷺ فقلت: اكتبنيها. فلم يجبه رسول الله. قال راوي الحديث: كأنّه كره ذلك[١].

قلت: لعلّ رسول اللهﷺ استغرب اقتراح عمـر آنذاك الناشيء عـن عدم تدبّره اللائق بشأن الكتاب، أو عدم إلمامه بمواضع الكتاب من السنّة، و من ثمّ سكت تأنيباً له.

و أسوء منه ما فهمـه ابن حزم من هذا الحادث، فحمـل كراهتهﷺ على عدم رغبته في الثبـت في المصحف ... و إذا كان حكماً قرآنياً ثابتـاً في الشريعة فلماذا لايثبت سنـده في الكتاب؟ الأمر الـذي تغافله ابن حـزم، و حبّ الشيء يعمي و يصمّ!

ثانياً: لا نسخ في غير الأحكام ـ كما سلف ـ فضلاً عن عدم فائدة متوخّاة من وراء هذا النسخ غير المعقول، إذ ماهـي الحكمة في نسخ آية فيبقى حكمها ثابتاً بلا مستند مع الأبد! لولا أنّه اختلاق ألجأهم إليه ضيق الخناق.

لأنّ أصحاب تلـك المزعومة استـدلّوا لإمكان المسـألة بجانب الـوقوع[٢] زاعمين صحّة تلكم الـروايات و من ثمّ حاولوا علاجها بهـذا الاسلوب الغريب. و قد كـانت قواعـد الفن تقضي بـرفض أمثـال تلكم الروايـات التي تمسّ كـرامة القرآن أوّلاً، و تنافي جانب ضرورة ثبوت القـرآن في جميع آيه بالتواتر دون أخبار الآحاد ثانياً، و قد قيل في المثل: ثبّت العرش ثمّ انقش.

❊ ❊ ❊

و قد تنبّه لضحالة هذه المزعومـة الغريبة بعض كتّاب العصر، هو الاستاذ العريض، ناقماً و ناقداً لها نقداً حكيمـاً. قال: و ذهبت طائفة من العلماء الى

١ـ المحلّى: ج ١١ ص ٢٣٥.

٢ـ راجع مناهل العرفان للزرقاني: ج ٢ ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

انكار هـذا النوع من النسـخ و عدم وقوعـه في كتـاب الله عزّ و جلّ، لأنّـه عيب لا يليق بالشارع الحكيم، لأنّه من التصرّفات التي لا تعقل لها فائدة، و لا حاجة اليها، و تنافي حكمة الحكيم.

قال: والحـقّ يقال إنّ هذا النوع مـن النسخ و إن كان جائزاً عقـلاً و لكنّه لـم يقـع في كتـاب الله عزّ و جـلّ، لأنّ هذه الـروايات روايـات آحاد، و القـرآن الكريم لا يثبت بروايات الآحاد مهما كانت مكانة قائلها، و لا بدّ فيه من التواتر، كما أجمـع عليه العلماء قـديماً و حـديثاً. و لو أنّـه صحّ ما قـالوه لاشتهـر بين الصحابة جميعـاً، و لحفظه كثير منهم أو كتبـوه في مصاحفهم. و لكـن لـم يرد شيء عن غير هؤلاء الرواة. فلا يمكن القطع بـأنّ هذه الآيات التي ذكروها كانت مسطورة فـي عهد النبـيﷺ و في صحف كتّـاب الوحي ثـمّ نسخت بعـد ذلك و رفعت من المصحـف ـ كما رواه بعض الصحـابة ـ و بقي حكمهـا للعمل به. و أيضاً فـإنّ الحكم لا يثبـت إلاّ من طـريق النـصّ، فزوال النـصّ مقتضٍ لـزوال الحكم، و لـم يظهر لـزوال النصّ وحـده حكمة مـن عمل الحكيـم لأنّ الحكم ما زال قائماً لـم ينسخ، فأيّ فائدة في نسخ تلاوته ؟

قال: و لعـلّ ما قـاله سيدنـا عمر بـن الخطاب: «إنّا كنّـا نقرأ فـي كتاب الله ...» الكتـب التي كـان يحفظها هـو و غيره، مـن بـاب المبالغـة في تشبيـه الأحكام التي قالها الرسول بالآيات القرآنية، لأنّ كلاًّ من السنّة الصحيحة و القرآن الكريم واجب الطاعة. و قد كان من الصحابة من يكتب الحديث ليحفظه حتى نهى الرسـولﷺ عن كتابة مـا ليس بقرآن، إلاّ ما كـان في صحيفة علي بـن أبي طالـب كرّم الله وجهه، و هنـا نستطيع أن نقول: بـأنّ هذه الآيـة التي قالهـا عمر كانـت أحكاماً حفظها عـن الرسول بـألفاظ الرسـولﷺ، و التعبير بأنّها آيـة من كتاب الله مجاز، و لو كان ما قاله سيدنا عمر من باب الحقيقة لا المجاز...[1].

١ـ فتح المنان في نسخ القرآن للشيخ علي حسن العريض مفتّش الوعظ بالأزهر: ص٢٢٤ـ٢٢٦.

وعبارتـه الأخيرة لا تخلو مـن طرافة بـل و ظرافـة في التعبير أيضـاً، لأنّه ايحاء الى إلتباس التبـس على عمر في هذا الحادث الجلـل، حيث اشتبه عليه طلاوة كلام الرسولﷺ بحـلاوة كلامه تعالى فظنّ من أحدهمـا الآخر، فبدلاً من أن يشبّه كلامهﷺ بكـلام الله تعالى و يأخذه مجازاً علـى سبيل الاستعارة، أبدى اشتباهه في الأمـر و ظنّه حقيقة، و هو وهم فاحش لا سيّمـا و اصراره عليه حتى آخر أيام حياته.

* * *

و أخيراً فقد تنبّه ابـن حزم أيضاً لخطئه في الدفـاع الآنف، فحاول تلبيس الأمر بشكـل آخر، قـال: و لعلّ المـراد بكلمة «آية» فـي قول سيـدنا عمـر، هو الحكم الشرعي، بـاعتبار أنّهﷺ ﴿مَـا يَنْطِـقُ عَـنِ الهَـوَىٰ * إِنْ هُـوَ إِلاَّ وَحْـيٌ يُوحَىٰ﴾[1] و ليس مراده آية من نصّ الوحي القـرآني. قال في كتابه «الأحكام» ما نصّه: قد قال قوم في آية الرجم، انّها لـم تكن قرآناً، و في آية الرضعات كذلك، ونحن لانـأبى هـذا، و لا نقطع أنّهـا كانت قـرآناً متلـوّاً في الصلـوات. و لكنّا نقول: إنّها كانت وحياً أوحاه الله الى نبيّه كما أوحى اليه من قرآن، فقرىء المتلو مكتـوباً فـي المصاحـف و الصلوات، و قـرىء سائر الـوحي منقـولاً محفوظـاً معمولاً به كسائر كلامه الذي هو وحي فقط[2].

و قال فـي باب الـرضاع من المحلّـى: قالوا: قـال الراوي: فمـات عليه الصـلاة و السلام و هـنّ ممّا يقـرأ من القـرآن، قـول منكر و جـرم في القـرآن، و لا يحلّ أن يجوّز أحـد سقوط شيء من القرآن بعد مـوت رسول اللهﷺ. فقلنا: ليس كما ظننتم، إنّمـا معنى ذلك: أنّه ممّا يقرأ مع القرآن و ممّـا يقرأ من القرآن

١ـ النجم: ٤.

٢ـ بنقل الأُستاذ العريض في فتح المنان: ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

الذي بطل أن يكتب في المصاحف[١]. أي كان وحياً نظير القرآن غير أنّه لم يكن ممّا يكتب في المصحف.

إذن فقد رجع عن مسألة جواز نسخ التلاوة دون الحكم في القرآن، و لا بدّ من الرجوع.

* * *

و إليك تصريحات أهل التحقيق من العلماء في إنكار هذا النوع من النسخ:

قال ابن الخطيب: و من أعجب العجاب ادّعاؤهم أنّ بعض الآيات قد نسخت تلاوتها و بقي حكمها، و هو قول لا يقول به عاقل إطلاقاً! و ذلك لأنّ نسخ أحكام بعض الآيات ـ مع بقاء تلاوتها ـ أمر معقول مقبول، حيث إنّ بعض الأحكام لم ينزل دفعةً واحدةً، بل نزل تدريجيّاً... .

أمّا ما يدّعونه من نسخ تلاوة بعض الآيات ـ مع بقاء حكمها ـ فأمر لا يقبله إنسان يحترم نفسه، و يقدّر ما وهبه الله تعالى من نعمة العقل، إذ ما هي الحكمة في نسخ تلاوة آية مع بقاء حكمها؟! ما الحكمة في صدور قانون واجب التنفيذ، و رفع ألفاظ هذا القانون مع بقاء العمل بأحكامه؟!...[٢].

و قال صدر الشريعة في كتابه «التوضيح»: منع بعض العلماء وجود المنسوخ تلاوة، لأنّ النسخ حكم و الحكم بالنصّ، فلا انفكاك بينهما.

و في كتاب «اللمع» في أُصول الفقه لأبي اسحاق الشيرازي: و قالت طائفة: لا يجوز نسخ التلاوة مع بقاء الحكم، لأنّ الحكم تابع للتلاوة، فلا يجوز أن يرفع الأصل و يبقى التابع.

١ـ المحلّى: ج ١٠ ص ١٦ نقلاً بالمعنى.

٢ـ الفرقان لمحمد محمد عبد اللطيف المعروف بابن الخطيب: ١٥٦ ـ ١٥٧.

و قال الشيخ محمد الخضري في كتابه «تاريخ التشريع الإسلامي» : لايجوز أن يرد النسخ على التلاوة دون الحكم . و قد منعه بعض المعتزلة و أجازه الجمهور محتجّين بأخبار آحاد لا يمكن أن تقوم برهاناً على حصوله . و أنا لا أفهم معنى لآية أنزلها الله تعالى لتفيد حكماً ثمّ يرفعها مع بقاء حكمها . لأنّ القرآن يقصد منه إفادة الحكم و الاعجاز بنظمه معاً . فما هي المصلحة في رفع آية منه مع بقاء حكمها . إنّ ذلك غير مفهوم، و قد أرى أنّه ليس هناك ما يدعو الى القول به .

و قال الدكتور مصطفى زيد في كتابه «النسخ في القرآن الكريم» : و من ثمّ يبقى «منسوخ التلاوة باقي الحكم» مجرد فرض لم يتحقّق في واقعة واحدة ، و لهذا نرفضه و نرى أنّه غير معقول و لا مقبول .

و قال الدكتور محمد سعاد : لانستطيع الاقتناع بصحّة وجود المنسوخ تلاوة الثابت حكماً لأنّ صفة القرآنية لاتثبت لنصّ إلاّ بدليل قطعي ، و النسخ الوارد على القطعي لابدّ أن يكون قطعياً . فلابدّ لإثبات كون النصوص المذكورة قرآناً منسوخاً ، من دليلين قطعيين ، أحدهما : دالّ على ثبوت القرآنية للنصّ ، و ثانيهما : دالّ على زوال هذه الصفة . و واحد من الدليلين لم يقم لواحد من تلك النصوص ، فلا يتمّ كونه قرآناً منسوخاً . فلا يصحّ عندنا في موضع الخلاف إلاّ القول بثبوت النسخ في الحكم دون التلاوة .

و في تفسير الآلوسي : و القول بأنّ ما ذكر إنّما يلزم منه نسخ التلاوة ، فيجوز أن تكون التلاوة منسوخة مع بقاء الحكم ـ كآية الشيخ و الشيخة ـ ليس بشيء لأنّ بقاء الحكم بعد نسخ لفظه يحتاج الى دليل ، و إلاّ فالأفضل أنّ نسخ الدالّ يرفع حكمه .

و نقل العريض عن بعضهم : إنّ الحقّ انّ هذا النوع من النسخ غير جائز، لأنّ الآثار التي اعتمدوا عليها لاتنهض دليلاً لهم ، و الآيتان (الرجم و الرضاع)

لاتسمحان بوجوده إلاّ على تكلّف، و لأنّه يخالف المعقول و المنطق، و لأنّ مدلول النسخ و شروطه التي اشترطها العلماء فيه لاتتوفّر، و لأنّه يفتح ثغرة للطاعنين في كتاب الله تعالى من أعداء الإسلام الذين يتربّصون به الدوائر وينتهزون الفرصة لهدمه و تشكيك الناس فيه. و العجيب أنّه قد وردت رواية عن عمر: و لولا أن يقال زاد عمر في المصحف لكتبتها. فهذا الكلام يدلّ على أنّ لفظها موجود لم ينسخ، فكيف يقال إنّها ممّا نسخ لفظه و بقي حكمه ! و هي موجودة و مسطّرة و محفوظة على قولهم. و لو كانت آية من القرآن و تحقّق منها عمر لأثبتها من غير تردّد و لا وجل.

و بعد أن نقل الاستاذ العريض هذه الكلمات قال أخيراً: و أميل الى هذا الرأي لأنّ الصواب في جانبه. فالمنسوخ تلاوة الثابت حكماً غير موجود في كتاب الله تعالى. فالحقّ عدم جوازه [1].

قلت: ﴿**الآنَ حَصْحَصَ الحَقُّ**﴾ [2] و ﴿**سُقِطَ فِى أَيْدِيهِمْ وَ رَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا**﴾ [3]. و الحمد لله ربّ العالمين.

مسألة الإنساء:

و مزعومة أُخرى تشابه اختها في التعسّف و الاختلاق، قالوا: من الآيات ما نسيت من القلوب و لم يعد لها ذكر في الصدور و الأذهان.

و هذا نظير مسألة نسخ التلاوة التي مرّت آنفاً، حاولوا بذلك علاج ما رويت لديهم من أحاديث ــ زعموها صحاح الاسناد ـ تنمّ عن ضياع كثير من آيات القرآن بعد وفاة الرسول ﷺ.

١ـ فتح المنان: ص ٢٢٣ ـ ٢٣٠.

٢ـ يوسف: ٥١.

٣ـ الأعراف: ١٤٩.

فقد أخـرج جلال الدين السيـوطي باسنـاده الى عمر بن الخطـاب، قال لعبد الرحمان بن عوف: ألم تجد فيما أُنـزل علينا «أن جاهدوا كما جاهدتم أوّل مرّة» فإنّا لانجدها؟ قال ابن عوف: أُسقطت فيما أُسقط من القرآن.

و قال لأُبيّ بن كعب: أو ليس كنّا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله «إنّ انتفاءكم من آبـائكم كفر بكـم»؟ فقال: بلى. ثـمّ قال: أوليس كنّـا نقرأ «الولـد للفراش و للعاهر الحجر» فيما فقدنا من كتاب الله؟ فقال أُبيّ: بلى.

و من ثمّ كـان عبد الله بن عمر يقول: لايقـولنّ أحدكم قـد أخذت القرآن كلّه، ما يدريه ما كلّه، قد ذهب منه قرآن كثير...[1].

و قالـت عائشة: كانـت سورة الأحزاب تقرأ فـي زمن النبي ﷺ مائتـي آية فلمّا كتب عثمان المصاحف لم نقدر منها إلاّ ما هو الآن[2].

و قالت ـ فيمـا زعمته قرآناً بشأن الرضعات ـ: فتـوفّي رسول الله ﷺ و هنّ ممّا يقرأ من القرآن[3] وأمثال ذلك كثير.

فقد حـاول القوم توجيـه ذلك كلّه بـأنّها ممّـا نسيت و ذهب حفظهـا عن الصدور. ذكر ذلـك جلال الدين السيوطـي في ذيل قولـه تعالى: ﴿**أو ننسها**﴾ عطفاً على قوله: ﴿**ما ننسخ من آية ...**﴾[4].

* * *

و النسـخ و الإنساء تعبيـران عـن معنى واحـد، غيـر أنّ الأوّل يعني رفـع الشيء بعد ثبوته في الأعيان، و الثاني ذهابه من الأذهان.

١ـ الدرّ المنثور: ج ١ ص ١٠٦.

٢ـ الإتقان للسيوطي: ج ٢ ص ٤٠ ـ ٤١.

٣ـ المحلّى لابن حزم الأندلسي: ج ١٠ ص ١٤ ـ ١٦.

٤ـ البقرة: ١٠٦.

و الآية الكريمة تعريض بأهل الكتاب، كانوا قد حاولوا التشكيك في معتقدات المسلمين: إنّ دين الله لا يتبدّل و لا يختلف فلا موضع لدين جديد.

فجاءت الآية ردّاً لهذه الشبهة: إنّ المصالح تختلف ما دامت حياة الانسان في تطوّر مستمر، فالشريعة القديمة إذا نسخت بشريعة جديدة، فإنّما هي لمصالح مقتضية، والكلّ حسب الشرائط الراهنة علاج نافع أو أتمّ.

و قوله: ﴿**أو ننسها** ...﴾ أي ذهبت معالمها عن صفحة الأذهان، بما تقادم عهدها و تمادّت مدّتها، و لم يعد لها ذكر في عالم الوجود.

* * *

و النسخ و الإنساء ظاهرتان دينيّتان، تخصّان عهد الوحي الممكن تبديل المنسوخ أو المنسي بمثله أو بأتمّ، أمّا و بعد انقطاع الوحي بوفاة الرسول ﷺ فلا نسخ و لا إنساء البتة، صرّح بذلك عامّة أهل الأُصول.

الأمر الذي يجعل من القول بضياع شيء من القرآن أو اسقاطه بعد انقضاء عهد الرسالة قولاً بالتحريف الباطل لا محالة، و من ثمّ نتحاشاه قطعيّاً بلا ترديد.

ملخّص دلائلنا

على دحض شبهة التحريف

ما نعرضه من مباحث في فصول قادمة هي الأهم من دلائلنا على إبطال مزعومة التحريف، فكان يجب أن نقدّم خلاصة من تلك الأبحاث ليكون القارئ على بصيرة من الأمر، و يعرف مدى صلة هذه المسائل مع مسألة التحريف حسب تسلسلها الفنّي، بلوغاً الى النتيجة المتوخّاة في نهاية المطاف... و قد لخّصناها في بنود:

١ـ بديهة العقل:

إذ من بديهة العقل أنّ مثل القرآن الكريم يجب أن يسلم عن احتمال أيّ تغيير أو تبديل فيه، حيث إنّه كان الكتاب الذي وقع ـ من أوّل يومه ـ موضع عناية أُمّة كبيرة واعية، كانت تقدّسه و تعظّمه في إجلال و إكبار و حفاوة حاشدة. و لا عجب فإنّه المرجع الأوّل لجميع شؤونهم في الحياة الدينية والسياسية و الاجتماعية. فكان أساس الدين و مبنى الشريعة و ركن الإسلام. و هو المنبع الأصيل لأُمهات مسائل فروع الدين و أُصوله. و من ثمّ كان الجميع في حراسته و المواظبة على سلامته و بقائه مع الخلود. فيا ترى كيف يمكن لأهل الزيغ و الباطل التناوش من هذا الكتاب العزيز الحميد؟!

هكـذا استـدلّ الشــريـف المـرتضـى علـم الهــدى، و الشيـخ الكبيـر كاشف الغطاء.

قال السيد ـ فيما يأتي من كلامه ـ[١] : «إنّ العلم بصحّة نقل القرآن كالعلم بالبلـدان و الحوادث الكبار، و الوقـائع العظام، و الكتب المشهـورة، و أشعار العرب المسطورة. فإنّ العنـاية اشتدّت و الدواعي توفّرت علـى نقله و حراسته، و بلغت (أي صحّة نقل القرآن) الى حدّ لـم يبلغه (غيره) فيما ذكرناه، لأنّ القرآن معجزة النبـوّة و مأخـذ العلوم الشرعيـة و الأحكام الـدينية، و علمـاء المسلمين قد بلغوا في حفظه و حمايته الغاية، حتى عـرفوا كلّ شيء اختلف فيه من إعرابه و قراءتـه و حروفه و آيـاته، فكيف يجـوز أن يكون مغيّراً و منقـوصاً، مع العنـاية الصادقة و الضبط الشديد... .

قال: و العلم بتفصيل القـرآن و أبعاضه في صحّة نقله كـالعلم بجملته، و جـرى ذلك مجـرى ما علـم ضرورة مـن الكتـب المصنّفة، ككتـاب سيبويـه و المزني، فإنّ أهل العناية بهذا الشأن يعلمون من تفصيلهما ما يعلمونه من جملتهما، حتى لو أنّ مدخلاً ادخل في كتاب سيبويه باباً في النحو ليس من الكتاب لعُرف و مُيّز، و عُلم أنّه ملحـق و ليس من أصل الكتاب. و كذلك القول في كتاب المزني... .

قال: و معلوم أنّ العنـاية بنقل القـرآن و ضبطه أصـدق من العنايـة بضبط كتاب سيبويه و دواوين الشعراء... .

❊ ❊ ❊

و قال شيخ الفقهاء كاشف الغطاء[٢]: و ما ورد من أخبـار النقيصة تمنع

١ـ يأتي برقم ٣ من «تصريحات أعلام الطائفة».

٢ـ يأتي تفصيل كلامه برقم ٨ من «تصريحات أعلام الطائفة».

البديهة من العمل بظاهرها، و لا سيّما ما فيه من نقص ثلث القرآن أو كثير منه. فإنّه لو كان ذلك لتواتر نقله، لتوفّر الدواعي عليه، و لاتّخذه غير أهل الإسلام من أعظم المطاعن على الإسلام و أهله... .

ثمّ قال: كيف يكون ذلك و كانوا شديدي المحافظة على ضبط آياته و حروفه، و خصوصاً ما ورد أنّه صُرّح فيه بأسماء كثير من المنافقين؟! و كيف يمكن ذلك و كان من حكمة النبيﷺ الستر عليهم و معاملتهم معاملة أهل الدين...؟!

و أخيراً قال: ياللعجب من قوم يزعمون سلامة الأحاديث و بقائها محفوظة، و هي دائرة على الألسن و منقولة في الكتب، في مدّة ألف و مائتي سنة، و أنّها لو حدث فيها نقص لظهر و استبان و شاع، لكنّهم يحكمون بنقص القرآن، و خفي ذلك في جميع الأزمان... .

٢ـ ضرورة تواتر القرآن:

من الدلائل ذوات الشأن الداحضة لشبهة التحريف هي مسألة «ضرورة كون القرآن متواتراً» في مجموعه و في أبعاضه، في سوره و آياته، حتى في جُمَلِه التركيبية و في كلماته و حروفه، بل و حتى في قراءته و هجائه، على ما أسلفنا في بحث القراءات. و قلنا: إنّ الصحيح من القراءات هي القراءة المشهورة التي عليها جمهور المسلمين، و قد انطبقت على قراءة عاصم برواية حفص.

و إذا كان من الضروري لثبوت قرآنية كلّ حرف و كلمة و لفظ أن يثبت تواتره منذ عهد الرسالة فإلى مطاوي القرون و في جميع الطبقات، فإنّ هذا ممّا يرفض احتمال التحريف نهائياً، لأنّ ما قيل بسقوطه و أنّه كان قرآناً يتلى إنّما نقل إلينا بخبر الواحد، و هو غير حجّة في هذا الباب، حتى و لو فرض صحّة اسناده.

إذن فكلّ ما ورد بهذا الشأن ــ بما أنّه خبر واحد ـ مرفوض و مردود على قائله .

و هكذا استدلّ آية الله جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف ابن المطهّر العلاّمة الحلّي(٧٢٦) في كتابه «نهاية الوصول الى علم الأُصول» .

قال رحمه الله : اتّفقوا على أنّ ما نقل إلينا متواتراً من القرآن فهو حجّة ـ و استدلّ بأنّه سند النبوّة و معجزتها الخالدة فما لم يبلغ حدّ التواتر لم يمكن حصول القطع بالنبوّة ـ قال : و حينئذٍ لا يمكن التوافق على نقل ما سمعوه منه ـ على فرض الصحّة ــ بغير تواتر، و الراوي الواحد إن ذكره على أنّه قرآن فهو خطأ، و إن لم يذكره على أنّه قرآن كان متردّداً بين أن يكون خبراً عن النبيﷺ أو مذهباً له(أي للراوي)، فلا يكون حجّة . و قد قام اجماعنا على وجوب إلقائهﷺ على عدد التواتر، فإنّه المعجزة الدالّة على صدقه، فلو لم يبلغه الى حدّ التواتر انقطعت معجزته فلا يبقى هناك حجّة على نبوّته ...[١] .

و على غراره سائر المحقّقين من علماء الأُصول، كالسيد المجاهد، محمد بن علي الطباطبائي يقول في كتابه «وسائل الأُصول» : لا خلاف أنّ كلّما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله و أجزائه، لأنّ العادة تقضي بالتواتر في تفاصيل أمثاله . و القرآن هو المعجز العظيم الذي هو أصل الدين القويم، فالدواعي متوفّرة على نقل جمله و تفاصيله . فما نقل آحاداً و لم يتواتر يقطع بأنّه ليس من القرآن حتميّاً ...[٢] .

و الفقيه المحقّق المولى أحمد الأردبيلي(٩٩٣) في شرح الإرشاد قال : بل يفهم من بعض كتب الأُصول أنّ تجويز قراءة ما ليس بمعلوم كونه قرآناً فسق،

١ـ البرهان للبروجردي : ص ١١١ .

٢ـ بنقل صاحب الكشف (البرهان : ص ١٢٠ ـ ١٢١) .

بل كفر. فكلّ ما ليس بمعلوم أنّه يقيناً قرآن منفيّ كونه قرآناً يقيناً ... فقال بوجوب العلم بما يقرأ قرآناً أنّه قرآن. فينبغي لمن يجـزم أنّه يقرأ قرآناً تحصيله من التواتر، فلا بدّ من العلم ... .

ثمّ قال: و لمّـا ثبت تواتره فهو مـأمون من الاختلال، مع أنّـه مضبوط في الكتب، حتى أنّه معدود حرفاً حرفاً و حركةً حركةً، و كذا طريق الكتابة و غيرها، ممّا يفيد الظنّ الغالب بل العلم بعدم الزيادة على ذلك و النقص ...[1].

و المحقّق المتتبّع السيد محمد الجواد العاملي ـ بعد نقله كلمات الأعلام بهذا الشأن ـ قال: و العادة تقضي بالتواتر في تفاصيل القرآن من أجزائه و ألفاظه و حركاته و سكناتـه و وضعه في محلّه، لتوفّر الدواعي علـى نقله، لكونه أصلاً لجميـع الأحكـام و لكـونـه معجـزاً. فـلا يعبـأ بخـلاف مـن خـالـف أو شـكّ في المقام[2].

وكلمات الأعلام هنا كثيرة نقتصر على هذا المقدار خوف الإطالة.

٣ـ مسألة الإعجاز:

ممّا يتنـافى و احتمـال التحـريـف في كتـاب الله هـي مسـألة الإعجـاز المتحدّى به. و قد اعتبره العلماء من أكبر الدلائل على نفي التحريف:

أمّا احتمال الزيادة، كما احتمله أصحاب ابن عجـر د من الخوارج، قالوا بزيادة سورة يـوسف في القرآن، لأنّها قصّة عشـق و لا يجوز أن تكون وحياً[3]. وكما زعمه ابن مسعـود بشأن سورتي المعوذّتين، كـان يحكّهما من المصحف

١ـ مجمع الفائدة: ج ٢ ص ٢١٨.

٢ـ مفتاح الكرامة: ج ٢ ص ٣٩٠.

٣ـ الملل و النحل للشهرستاني: ج ١ ص ١٢٨.

و يقول: إنّهما عوذتان و ليستا من القرآن[١].

فهذا كلّه احتمال باطل، إذ يستدعي ذلك أن يكون باستطاعة البشرية أن تقوم بإنشاء سورة كاملة تماثل سور القرآن تماماً. و قد قال تعالى: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَ الجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَـذَا القُرْآنِ لايَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَ لَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾[٢].

وقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَياتٍ﴾[٣].

و قال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾[٤].

و قال: ﴿وَ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾[٥].

فهذا التحدّي الصارخ يبطل دعوى كلّ زيادة في سور القرآن و آياته الكريمة.

و كذا احتمال التبديل، فإنّ المتبدّل لا يكون من كلامه تعالى و إنّما هو من كلام مبدّله، و الكلام إنّما يسند الى قائله إذا كانت مجموع الكلمات مستندة اليه لا البعض دون البعض. إذن فاحتمال التبديل و لو في بعض كلمات القرآن يبطل إسناد مجموع الكتاب اليه سبحانه و تعالى.

و من ذلك تعلم فساد ما زعمه الشيخ النوري و من قبله السيد الجزائري، و من لفّ لفّهما بشأن كثير من كلمات قرآنية، أنّها متبدّلات عمّا جاء في كلامه تعالى. زعموا من قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ للنَّاسِ﴾[٦] أنّها متبدّلة

١ـ فتح الباري لابن حجر: ج ٨ ص ٥٧١.

٢ـ الإسراء: ٨٨.

٣ـ هود: ١٣.

٤ـ يونس: ٣٨.

٥ـ البقرة: ٢٣.

٦ـ آل عمران: ١١٠.

من «كنتم خير أئمّة ... »[١].

و زعموا من قوله: **﴿فَلَمّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الغَيْبَ﴾**[٢] أنّها متبدّلة من «فلمّا خرّ تبيّنت الإنس أن لو كانت الجنّ يعلمون الغيب».

و من قوله: **﴿و فيه يَعصرون ...﴾**[٣] - بفتح ياء المضارعة - أنّها متبدّلة من «يُعصرون ...» بضمّ الياء بمعنى الإمطار.

و قوله: **﴿أُمّة وسطاً ...﴾**[٤] أنّها كانت «أئمّة وسطاً ...».

و قوله: **﴿ياَليتَني كنُتُ تُراباً﴾**[٥] أنّها كانت «كنت ترابياً».

قالوا: و مثل هذا كثير[٦].

كلّ ذلك باطل، لأنّه ورد بخبر واحد، وهو غير حجّة في باب القطعيات.

و هكذا التبديل الموضعي يخلّ بنظم الكلام المبتنى عليه الإعجاز نظماً و اُسلوباً ... .

قالوا - في قوله تعالى: **﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَ يَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِماماً وَ رَحْمَةً﴾**[٧] أنّها متغيّرة من «و يتلوه شاهد منه إماماً و رحمة و من قبله كتاب موسى» قالوا: تقدّم حرف على حرف فذهب معنى الآية[٨] حسب زعمهم.

١- منبع الحياة للجزائري: ص ٦٧.
٢- سبأ: ١٤.
٣- يوسف: ٤٩.
٤- البقرة: ١٤٣.
٥- النبأ: ٤٠
٦- راجع فيما نسبوه الى النعماني، البحار: ج ٩٠ ص ٢٦ - ٢٧ ط بيروت مؤسّسة الوفاء.
٧- هود: ١٧.
٨- البحار: ج ٩٠ ص ٢٦ - ٢٧.

و مثله النقص بإسقاط كلمة أو كلمات ضمن جملة واحدة، أنّها إذا كانت منتظمة في أُسلوب بلاغي بديع، فإنّ حذف كلمات منها سوف يؤدّي الى إخلال في نظمها و يذهب بروعتها الأُولى و لا يدع مجالاً للتحدّي بها.

الأمر الذي غفل عنه زاعمو التحريف فجنوا جنايتهم بشأن قداسة القرآن الكريم:

زعموا إسقاط اسم الإمام أمير المؤمنين عليه السلام من مواضع من القرآن، ذهولاً عن أنّه لو أثبتناه في تلك المواضع لذهب عنها تلك الروعة الراهنة، في حين عدم الحاجة الى ذكر الاسم، و إنّما هو بيان شأن النزول لا غير.

قالوا ـ في قوله تعالى ﴿**يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ**﴾[١] ـ: انّ اسم عليّ اسقط من قوله «أُنزل إليك في عليّ»[٢].

و سنأتي على مزاعم من هذا القبيل في فصل قادم .

و أسخف مزعومة زعمها هؤلاء هي سقط أكثر من ثلث القرآن ـ أي ما يزيد على ألفي آية ـ من خلال آية واحدة. هي آية القسط في اليتامى[٣]، زعموا عدم تناسبها مع ذيلها في جواز نكاح النساء مثنى و ثلاث و رباع، فهناك زعموا سقطاً كثيراً فيما بين الجملتين! [٤] هكذا ـ و بهذه العقلية الهزيلة ـ حاولوا توجيه نظم الآية الموجود!

و خلاصة القول: إنّ زعم التحريف سواء بالزيادة أو النقص أم بالتبديل يتنافى و موضع القرآن البلاغي المعجز تنافياً بيّناً.

١ـ المائدة: ٦٧.

٢ـ منبع الحياة للسيد نعمة الله الجزائري ص ٦٧.

٣ـ النساء: ٣.

٤ـ منبع الحياة: ص ٦٦.

٤ـ آية الحفظ :

قال تعالى : ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [١]. هذه الآية الكريمة ضمنت بقاء القرآن و سلامته عن تطرّق الحدثان عبر الأجيال .

و هو ضمان إلهي لا يختلف و لا يتخلّف وعداً صادقاً ﴿**إِنَّ اللهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ**﴾[٢].

و هذا هو مقتضى قاعدة اللطف : «يجب على الله تعالى ـ وفق حكمته في التكليف ـ فعل ما يوجب تقريب العباد الى الطاعة و بعدهم عن المعصية» . و لا شكّ أنّ القرآن هو عماد الإسلام و سنده الباقي مع بقاء الإسلام، و هو خاتمة الأديان السماوية الباقية مع الخلود . الأمر الذي يستدعي بقاء أساسه و دعامته قويمة مستحكمة لا تتزعزع و لا تنثلم مع عواصف أحداث الزمان . و أجدر به أن لا يقع عرضةً لتلاعب أهل البدع و الأهواء ، شأن كلّ سند وثيق يبقى ، ليكون حجّة ثابتة مع مرّ الأجيال .

و هذا الضمان الإلهي هو أحد جوانب إعجاز هذا الكتاب ، حيث بقاؤه سليماً على أيدي الناس و بين أظهرهم ، وليس في السماء في البيت المعمور في حقائب مخبوءة وراء الستور. ليس هذا إعجازاً، إنّما الإعجاز هو حفظه و حراسته في معرض عام و على ملأ الأشهاد .

فمن سفه القول ما عساه يقول أهل التحريف : «إنّه تعالى يحفظ القرآن في الموضع الذي أنزله فيه ، كما كان محفوظاً في المحلّ الأعلى قبل نزوله . و القرآن إنّما نزل به جبرئيل على قلب سيّد المرسلين ليكون من المنذرين ، فمحلّه الذي أنزله تعالى فيه و وعد حفظه ، هو قلبه الشريف ، لا الصحف

١ـ الحجر: ٩ .

٢ـ الرعد: ٣١ .

و الدفاتر و لا غير صدرهﷺ من الضمائر... »[١].

هذا و قد ذكر أهل التفسير ـ بشأن نزول الآية ـ : أنّهﷺ إنّما كان يخشى تلاعب أهل الأهواء بالقرآن من بعده، كما فعلوا بكتب الأنبياء السالفين. فنزلت الآية تطمئنه على حفظه و حراسته عن تناوش الأعداء خلوداً مع الأبد[٢] و قرينة السياق أيضاً شاهدة على هذا المعنى.

و الخلاصة: إنّ هذه الآية ضمان للرسول و عهد من الله على أن يبقى هذا القرآن سليماً و محفوظاً عن تناوش الأيدي، سلامةً دائمةً و بقاءً مع بقاء الإسلام.

مضافاً الى أنّ حكمة التكليف تقضي أيضاً بهذا البقاء و السلامة الأبدية.

* * *

و نظير هذه الطمأنة كثير في آيات أُخرى (منها) قوله تعالى: **﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَ أَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ * إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِءِينَ﴾**[٣].

كانﷺ يخشى ممانعة أهل الكفر و مداخلتهم في الأمر، فيحولوا دون تأثير دعوته المباركة، فنزلت تأميناً على بثّ الدعوة و انتشارها رغم أُنوف المناوئين. و لم يكنﷺ يخاف على نفسه، إنّما على دعوته الى الإسلام من مناوشة جنود إبليس.

(ومنها) قوله: **﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَ اللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾**[٤].

١ـ راجع فصل الخطاب للشيخ النوري: ص ٣٦٠.

٢ـ و قد أشار اليه المحدّث النوري في فصل الخطاب: ص ٣٦١.

٣ـ الحجر: ٩٤ و ٩٥.

٤ـ المائدة: ٦٧.

لم يكنﷺ يخشى على نفسه الكريمة، إنّما على تأثير بلاغه، فربّما كان الإبلاغ بالوصاية و تعيين ابن عمّه علي عليه السلام خليفةً و أميراً للمؤمنين من بعده ربّما أثار ضغائن القوم فينقلبوا على أعقابهم مرتدّين، فيهدر كلّ ما عمله لبناء الإسلام لحدّ ذاك.

و من ثمّ جاءت الآية تؤمّنه على كبت ذوى الأحقاد دون أن يستطيعوا من مقابلته بشيء. فالمراد: عصمة دينه و شريعته من الزعزعة و الزوال.

(و منها) قوله: ﴿وَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَ لانَبِيٍ إلاَّ إذا تَمَنَّىٰ أَلقى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللهُ مَا يُلقي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آياتِهِ﴾[1].

لم يكن الأنبياء صلوات الله عليهم يتمنّون سوى ثبات شرايعهم و سيطرتها على الآفاق و دوام حكومتها عبر التاريخ. و لكن انّى و دسائس أبالسة الجنّ والإنس من الذين يسعون في آياته معاجزين، لكن الحقّ ـ دائماً ـ يعلو و لايُعلى عليه: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالحَقِّ عَلَى البَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإذا هُوَ زاهِقٌ﴾[2].

فينسخ الله ـ بلطفه الخفيّ ـ ما يلقي جنود إبليس، ثمّ يحكم مباني شريعته، و الله عليم حكيم.

و هذا تأمين عام، لثبات الدين و دوام تأثير شرايع الله في الأرض.

(و منها) قوله: ﴿لاتُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَ قُرْآنَهُ * فَإذا قَرَأْنَا فَاتَّبِعْ قُرآنَهُ * ثُمَّ إنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾[3].

كانﷺ إذا نزل عليه القرآن عجّل بقراءته حرصاً منه على ضبطه و حفظه دون أن ينساه أو يضيع. و ذلك كان قبل أن ينتهي الوحي ببقية الآية أو السورة

١ـ الحج: ٥٢.

٢ـ الأنبياء: ١٨.

٣ـ القيامة: ١٦ـ١٩.

التي كانت تنزل تباعاً. فنُهي ﷺ عن هذا الإسراع و ضمن له الحفظ و البيان **﴿سَنُقْرِئُكَ فَلاتَنْسَى * إلاّ مَا شَاءَ اللهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الجَهْرَ وَ مَا يَخْفَى﴾**[١].

* * *

نقل الفرّاء عن بعضهم احتمال عود الضمير في قوله تعالى **﴿و إنّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾** الى محمّد ﷺ عوداً الى معلوم بالحال. فيكون المعنى: و إنّا لمحمّد لحافظون نظير قوله تعالى: **﴿و اللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾**.

كما يحتمل عوده الى القرآن، لأنّه الذكر المذكور قبله. و المعنى: و إنّا للقرآن لحافظون أي راعون[٢].

و قد أخذ المخالف من هذا الاحتمال و الترديد ذريعة لنقض الاستدلال بالآية على صيانة القرآن من التغيير و التبديل[٣].

لكن احتمال عود الضمير الى محمّد ﷺ احتمال غريب لا مبرّر له بعد صلاحية اللفظ لتعيين مرجع الضمير. و الفرّاء إنّما نقله نقلاً، و لم يعتمده و لا وجّهه بتوجيه. و آية العصمة لا صلة لها بآية الحفظ، فضلاً عمّا ذكرنا من رجوعها أيضاً الى عصمة الشريعة و ليس المقصود نفسه الكريمة بالذات.

نعم احتمل المخالف أن يكون المراد من الذكر هو الرسول ﷺ كما في قوله تعالى: **﴿قَدْ أَنْزَلَ اللهُ إِلَيْكُمْ ذِكْراً * رَسُولاً يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آياتِ اللهِ﴾**[٤]. و إطلاق الذكر على النبي ﷺ لكونه مذكّراً !

١ـ الأعلى: ٦ و ٧.

٢ـ و هذا لفظه في كتابه «معاني القرآن»: ج ٢ ص ٨٥: «يقال إنّ الهاء التي في«له» يراد بها القرآن. حافظون أي راعون. و يقال إنّ الهاء لمحمّد ﷺ و إنّا لمحمّد لحافظون». هذا كلامه على إجماله نقلناه هنا مع شيء من التوضيح.

٣ـ فصل الخطاب: ص ٣٦٠.

٤ـ الطلاق: ١٠ و ١١.

غير أنّ المفسّرين ذكروا في توجيه هذه الآية أنّه من تقدير المحذوف، أي و أرسلنا رسولاً... إذ لو كان الرسول بياناً للذكر لماتناسب مع التعبير بالإنزال.

هذافضلاً عن أنّ آية الحفظ مسبوقة بقوله تعالى: ﴿**وَ قَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ**﴾[١]. و هي تصلح قرينة على تعيين مراده تعالى من الذكر في آية الحفظ بعدها، و لا دليل على إرادة خلاف هذا الظاهر[٢].

* * *

هنا شبهة لابدّ من إيعازةٍ الى دفعها:

قال الإمام الرازي: احتجّ القاضي بآية الحفظ على فساد من يزعم أنّ القرآن قد دخله التغيير، لأنّه لو كان الأمر كذلك لما بقي القرآن محفوظاً... .

قال: و هذا الاستدلال ضعيف لأنّه يجري مجرى إثبات الشيء بنفسه، فالذين يقولون بأنّ القرآن قد دخله التغيير لعلّهم يقولون إنّ هذه الآية من جملة الزوائد التي اُلحقت بالقرآن...[٣].

قال سيّدنا الأُستاذ دام ظلّه: و حاصل الشبهة أنّ مدّعي التحريف يدّعي وجود التحريف في نفس هذه الآية، لأنّها بعض القرآن، فلا يكون الاستدلال بها بالذات صحيحاً، فإنّه من الدور الباطل... .

ثمّ أجاب ـ دام ظلّه ـ بما حاصله: إنّ هذه الشبهة إنّما ترد على من لم يعرف للعترة الطاهرة مقام ولايتهم الكبرى و أنّهم عدل القرآن و قرناؤه، كما ورد في حديث الثقلين... إذ أنّهم عليهم السلام تمسّكوا بهذا الموجود من القرآن و قرّروا أصحابهم في التمسّك به و الاستناد اليه، الأمر الذي يكشف عن

١ـ الحجر: ٦ .

٢ـ راجع البيان لسيّدنا الأُستاذ دام ظلّه: ص ٢٢٦ .

٣ـ التفسير الكبير: ج ١٩ ص ١٦١ .

حجّيته بالذات و وجوب التمسّك به بلا ريب ...[1].

قلت: وجه الكلام ـ في الاستدلال بهذه الآية ـ الى أُولئك الفئات الشاذّة المنتمية الى الإسلام، ممّن يرى القرآن كتابه السماوي الخالد، الذي نزل دستوراً للشريعة و معجزة باقية دليلاً على صحّة النبوّة ... .

و هم: الحشوية سلفاً و خلفاً من العامّة، و الاخباريّة المتأخّرة من الخاصّة ... و هؤلاء إنّما وضعوا اليد على مواضع التحريف ـ فيما زعموا ـ كآية الرجم و آية الرضعات و آية لا يملأ جوف ابن آدم إلّا التراب، فيما روته الحشوية ... و آية الذرّ «ألست بربّكم و محمّد نبيّكم و عليّ إمامكم ... » ... فيما زعمه الجزائري و أذنابه ... .

أمّا الآيات المثبّتة في المصحف الشريف، على ما تعارف عليه المسلمون عبر القرون، فهم معترفون بصحّتها وحياً سماوياً ... ليس فيها زيادة أو تبديل في نصّها الراهن.

و عليه: فلا يضرّ مذهبهم في التحريف، إمكان الاستدلال بالموجود من الآيات الكريمة ... و من ثمّ لم نرهم في ردّ الاستدلال بالآية و نحوها عرضوا مسألة احتمال التحريف، و إنّما تشبّثوا بتأويلات بعيدة غير ذلك ... و ما ذاك إلّا لأجل إذعانهم بسلامة النصّ الموجود ... .

إذن فلا موضع لهذه الشبهة التي لم تعرض من قبل الخصم فضلاً عن غيره ... و إنّما هي شبهة أثارتها ذهنيّة إمام المتشكّكين من غير أساس.

* * *

٥ـ نفي الباطل عنه:

قال تعالى: ﴿**وَ إِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لايَأْتِيهِ البَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ لامِنْ**

١ـ البيان: ص ٢٢٨.

خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾[١].

هذه الآية أصرح دلالة من الآية الأُولى، فقد وعد تعالى صيانته من الضياع و سلامته من حوادث الأزمان، مصوناً محفوظاً يشقّ طريقه الى الأمام بسلام.

قوله ﴿**لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه**﴾، الباطل: الفاسد الضائع. أي لا يعرضه فساد أو نقض لا في حاضره و لا في مستقبل الأيّام. و ذلك لأنّه تنزيل من لدن حكيم عليم، و أنّ حكمته تعالى لتبعث على ضمان حفظه و حراسته مع أبديّة الإسلام. ﴿**حميد**﴾: من كان محموداً على فعاله، فلا يخلف الميعاد.

و يسبق هذه الآية قوله تعالى: ﴿**وَ إِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ**﴾[٢]. قرينة على أنّه ﷺ كانت تتضوّر نفسه الكريمة تلهّفاً على إمكان إبطال شريعته على يد أهل الفساد، إمّا في حياته أو بعد وفاته ﴿**أَفَإِنْ مَاتَ أَو قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَ مَنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللهَ شَيْئاً**﴾[٣]، و في هذه الآية أيضاً تلميح الى بقاء هذا الدين وضمان سلامته عن كيد الأعداء.

❊ ❊ ❊

و قد اعترف الخصم بأنّ مطلق التغيير في القرآن يعدّ باطلاً و تنافياً مع ظاهر الآية الكريمة... سوى أنّ المقصود غير هذا المعنى! قال: لأنّ المقصود هو البطلان الحاصل من تناقض أحكامه و تكاذب أخباره[٤].

١ـ فصّلت: ٤١ و ٤٢.

٢ـ فصّلت: ٣٦.

٣ـ آل عمران: ١٤٤.

٤ـ فصل الخطاب ص ٣٦١.

قلت: لعلّه لم يتنبّه لموضع قوله تعالى: ﴿**لا يأتيه الباطل** ...﴾. و الباطل الـذي يمكـن إتيانـه للكتـاب هـو تنـاول يد المحـرّفيـن ﴿**الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ**﴾[١].

أمّا التناقض و التكـاذب في أحكامه و إخباراته فهو مـن الباطل المنبعث من الداخل، و قد نفاه تعالى أيضاً بقوله: ﴿**وَ لَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً**﴾[٢].

و من ثمّ اطبـق المفسّرون على أنّ آية نفـي الباطل هي مـن أصرح الآيات دلالةً على نفي احتمال التحريف من الكتاب، فلا تناله يد مغيّرٍ أبداً.

٦ـ العرض على كتاب الله:

و أيضاً من الـدلائل على ردّ شبهة التحريـف هي مسألة عـرض الأحاديث على كتاب الله، فمـا وافق فهو صادق، و مـا خالف فهو كـاذب. قال الصادق عليه السـلام: قال رسول الله ﷺ: «إنّ على كـلّ حقّ حقيقة و على كـلّ صواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه و ما خالف كتاب الله فدعوه»[٣].

الأمر الذي يتنافى تماماً مع احتمـال التحريف في كتاب الله، و ذلك من جهتين: الجهـة الأُولى: أنّ المعـروض عليه يجـب أن يكون مقطـوعاً بـه، لأنّه المقياس الفارق بين الحقّ و الباطل و لا موضع للشكّ في نفس المقياس.

إذن فلو عرضت روايات التحريف على نفس ما قيل بسقوطه لتكون موافقة له، فهذا عـرض على المقياس المشكوك فيـه، و هو دور باطل، و إن عـرضت

١ـ الحجر: ٩١.

٢ـ النساء: ٨٢.

٣ـ الكافي: ج ١ ص ٦٩ باب الأخذ بالسنّة و شواهد الكتاب.

على غيره فهي تخالفه، حيث قوله تعالى: ﴿لايَأْتِيهِ البَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ لا مِنْ خَلْفِهِ﴾. و قوله: ﴿إِنّا نَحْنُ نزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾

الجهة الثانية: أنّ العرض لابدّ أن يكون على هذا الموجود المتواتر لدى عامّة المسلمين لما ذكرناه ـ في الجهة الأُولى ـ من أنّ المقياس لا بدّ أن يكون متواتراً مقطوعاً به. و روايات التحريف إذا عرضت على هذا الموجود بأيدينا كانت مخالفة له، لأنّها تنفي سلامة هذا الموجود و تدلّ على أنّه ليس ذلك الكتاب النازل على رسول الله ﷺ و هذا تكذيب صريح للكتاب و مخالفة عارمة مع القرآن.

هكذااستدلّ المحقّق الثاني قاضي القضاة نور الدين علي بن عبد العالي الكركي(٩٤٠) في رسالة وضعها للردّ على احتمال النقيصة في القرآن. قال فيها: الحديث إذا جاء على خلاف الدليل القاطع من الكتاب و السنّة المتواترة و الإجماع و لم يمكن تأويله وجب طرحه. قال: و على هذه الضابطة إجماع علمائنا.

ثمّ قال: و لا يجوز أن يكون المراد بالكتاب المعروض عليه، غير هذا المتواتر الذي بأيدينا و أيدي الناس، و إلاّ لزم التكليف بما لا يطاق. فقد ثبت وجوب عرض الأخبار على هذا الكتاب. و أخبار النقيصة إذا عرضت عليه كانت مخالفة له، لدلالتها على أنّه ليس هو، و أيّ تكذيب يكون أشدّ من هذا؟!(١).

و مثله السيد محمد مهدي الطباطبائي، بحر العلوم، (١١٥٥) في كتابه «فوائد الأُصول» قال ـ بشأن حجّية الكتاب ـ: قد أطبق جماهير العلماء منذ عهد الرسالة الى يومنا هذا على الرجوع الى الكتاب العزيز و التمسّك بمحكم آياته في الأُصول و الفروع، بل أوجبوا عرض الأحاديث عليه ـ كما ورد في متواتر

١ـ بنقل السيد شارح الوافية، أُنظر البرهان: ص ١١٦ ـ ١١٧.

النصوص ــ «إنّ لكلّ حقّ حقيقة و على كلّ صواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه و ما خالف كتاب الله فذروه» ... .

قال: و المعتبر في الحجّية ما تواتر أصلاً و قراءةً. و لا عبرة بالشواذّ، و ليست كأخبار الآحاد، لخروجها عن كونها قرآناً، لأنّ من شرطه التواتر، بخلاف الخبر...[١].

* * *

لكن زعم المحدّث النوري أن لا منافاة بين أخبار العرض و وقوع التحريف في القرآن! قال: لأنّ الأمر بالعرض على كتاب الله صدر من رسول الله صلى الله عليه وآله حال حياته. أمّا وقوع السقط و التبديل فإنّما حصل بعد وفاته.

قال: إنّ ما ورد عنه صلى الله عليه وآله في ذلك لا ينافي ما رود في التغيير بعده.

و قال أيضاً: إنّ ما جاء من ذلك عن النبيّ صلى الله عليه وآله فهو أقلّ قليل، و لا منافاة بينه و بين ورود التحريف عليه بعده، و عدم التمكّن من امتثال أمره صلى الله عليه وآله[٢].

و هذا كلام غريب، إذ أحاديث العرض لا يختصّ صدورها عن الرسول صلى الله عليه وآله بل نطق بها ـ دستوراً عامّاً ـ الأئمّة المعصومون بعده أيضاً.

ثمّ إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله إنّما قال ذلك خشية وفور الكذّابة بعده، فبيّن للأُمّة على طول الدهر معياراً يقيسون عليه السليم من السقيم من أحاديثه المنسوبة اليه، و ليس علاجاً مؤقّتاً خاصّاً بحال حياته صلوات الله عليه.

٧ـ نصوص أهل البيت عليهم السلام:

لدينا وفرة من أحاديث مأثورة عن أهل البيت عليهم السلام تنصّ على

١ـ بنقل البروجردي في البرهان: ص ١١٨ ـ ١٢٠.

٢ـ فصل الخطاب: ص ٣٦٢ و ٣٦٣.

صيانة القرآن من التحريف، إمّا تصريحاً أو تلويحاً، و أنّه مصون عن التغيير نصّاً، لم ينله مسّ سوء أصلاً ... و إن نالته الأيدي الأثيمة تأويلاً و تفسيراً بغير حقّ.

و إليك منها:

١ـ جاء في رسالة الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام الى سعد الخير: «و كان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه و حرّفوا حدوده ...» [١].

و هذا تصريح بأنّ الكتاب العزيز لم ينله تحريف في نصّه «أقاموا حروفه» و إن كانوا قد غيّروا من أحكامه «حرّفوا حدوده».

و المراد من «تحريف الحدود» هو تضييعها، كما ورد في الحديث: «و رجل قرأ القرآن فحفظ حروفه و ضيّع حدوده ...» [٢].

و عليه فالمراد من إقامة الحروف هو حفظها عن التغيير و التبديل، كما في هذا الحديث أيضاً.

٢ـ صحّ عن أبي بصير قال: سألت الإمام الصادق عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿**أطيعُوا اللهَ و أطيعُوا الرَّسولَ و أُولي الأمرِ مِنكُمْ** ...﴾ [٣]. و ما يقوله الناس: ما باله لم يسمّ عليّاً و أهل بيته؟

قال: إنّ رسول الله ﷺ نزلت عليه الصلاة و لم يسمّ لهم ثلاثاً و لا أربعاً، حتى كان رسول الله ﷺ هو الذي فسّر لهم ذلك ... [٤].

فقد قرّر عليه السلام أنّه لم يأت ذكرهم في الكتاب نصّاً، و إن كانوا

١ـ رواها ثقة الإسلام الكليني باسناد صحيح في روضة الكافي: ج ٨ ص ٥٣ رقم ١٦.

٢ـ أُصول الكافي: ج ٢ ص ٦٢٧ رقم ١.

٣ـ النساء: ٥٩.

٤ـ أُصول الكافي: ج ١ ص ٢٨٦.

مقصودين بالذات من عمومات واردة في القرآن كثيراً... ففي القرآن كثير من الآيات تهدف التنويه بشأن الأئمّة من أهل البيت عليهم السلام، و القرائن الحافّة شاهدة بذلك، و قد نبّه عليه الرسول في كثير من المواقف، أوّلها حديث يوم الإنذار و انتهت بحديث الغدير... و الآيات في جميع هذه الموارد عدد كبير، جمع أكثرها الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل».

٣ـ أحاديث الفساطيط، تضرب بظهر الكوفة عندما يظهر الحجّة المنتظر، يعلّمون الناس القرآن، يخالف القرآن الحاضر في تأليفه، لا في شيء آخر... .

فقدروى الشيخ المفيد ــ برواية جابر ــ عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: «إذا قام قائم آل محمّدﷺ ضرب فساطيط لمن يعلّم الناس القرآن، على ما أنزل الله ـ جلّ جلاله ـ فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم، لأنّه يخالف فيه التأليف»[1].

و بمعناه روايات أُخر[2].

و قد ذكرنا في وصف مصحف علي عليه السلام أنّه كان على أتمّ تأليف وفق ما أنزل الله، الأوّل فالأوّل، لم يشذ عنه شيء من ذلك... و قد ورثه الأئمّة يداً بيد حتى يظهره الله على يد وليّه صاحب الأمر، عجّل الله تعالى فرجه الشريف[3].

فقد علّل عليه السلام صعوبة حفظه ذلك اليوم، بأنّه يخالف التأليف(الترتيب) المعهود، فلو كانت هناك مخالفة أُخرى لبيّنها أيضاً، الأمر الذي يدلّ على أنّه لا مخالفة في ما سوى التأليف إطلاقاً.

٤ـ و روى ابن فضيل عن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام في قوله

١ـ الإرشاد: ص ٣٦٥ (ط نجف)، و البحار ج ٥٢ ص ٣٣٩ رقم ٨٥.

٢ـ بحار الأنوار: ج ٥٢ ص ٣٦٤ رقم ١٣٩، ١٤٠، ١٤١.

٣ـ الكافي: ج ٢ ص ٦٣٣ رقم ٢٣، و الروايات بهذا المعنى كثيرة.

تعالى: **﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَ اللهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَ لَوْ كَرِهَ الكافِرونَ﴾**[1].

قال عليه السلام يريدون ليطفئوا ولاية أمير المؤمنين عليه السلام بأفواههم! قلت: و الله متمّ نوره؟ قال: متمّ الإمامة. لقوله عزّ و جلّ: **﴿فآمِنوا باللهِ و رَسُولِهِ و النُّورِ الَّذي أَنْزَلْنا﴾**[2].

قلت: **﴿هُوَ الَّذي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالهُدىٰ وَ دِينِ الحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَ لَوْ كَرِهَ المُشْرِكُونَ﴾**[3].

قال عليه السلام: ليظهره على الأديان عند قيام القائم عجّل الله فرجه لقوله عزّ و جلّ: و الله متمّ نوره و لو كره الكافرون، بولاية علي عليه السلام!

قلت: هذا تنزيل؟ قال: نعم، أمّا هذا الحرف فتنزيل، و أمّا غيره فتأويل[4].

فقد فسّر الإمام عليه السلام نور الله في الأرض بالولاية التي هي امتداد لولاية الله في الأرض. و استشهد بالآية من سورة التغابن. فإنّ في اتّباع الشريعة النازلة من عند الله دخولاً في ولاية الله الممتدّة في ولاية الأئمّة المعصومين خلفاء الرسول صلوات الله عليه و عليهم حبل ممدود من السماء الى الأرض.

فاستغرب الراوي هذا التفسير العجيب للآية، ممّا لم يسمعه و لم يتحدّث به أحد. فقال: هل هذا هو شأن نزول الآية؟ و بهذا المعنى نزلت الآية؟ فأجابه الإمام: نعم ... هذا هو تفسيرها الصحيح، و أمّا سائر التفاسير فهي تأويلات لا مستند لها ... .

١ـ الصفّ: ٨.

٢ـ التغابن: ٨.

٣ـ الصفّ: ٩.

٤ـ الكافي: ج ١ ص ٤٣٢ رقم ١٩.

و الشاهد: أنّه رفض أن يكون ما بيّنه جزءً من الآية ـ كما حسبه أهل القول بالتحريف[١] ـ و إنّما هو تفسير من النمط الأرقى الذي لا يعلمه سوى الراسخين في العلم من آل بيت الرسول صلوات عليهم، و أمّا غيره فتخرّص و تأويل من غير دليل.

٥ـ و في ذيل الحديث: قلت: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرآنَ تَنْزِيلاً﴾[٢]، قال: بولاية علي عليه السلام تنزيلاً. قلت: هذا تنزيل؟ قال: نعم، ذا تأويل ...[٣].

و هذا صريح في إرادة التفسير من التنزيل، تفسيراً يشبه التأويل. و من ثمّ فهذا الحديث كسابقه حاكم على كلّ مزعومات أهل القول بالتحريف.

و يوضّحه أيضاً الحديث التالي:

٦ـ روى عمّار الساباطي عن الإمام الصادق عليه السلام قال:

قال تعالى بشأن علي عليه السلام: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ الَّيْلِ ساجِداً وَقَائِماً يَحْذَرُ الآخِرَةَ وَ يَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ﴾ أنّ محمّداً رسول الله ﴿وَ الَّذِينَ لايَعْلَمُونَ﴾ أنّ محمّداً رسول الله ... و يزعمون أنّه ساحر كذّاب ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الألْبَابِ﴾[٤].

ثمّ قال عليه السلام: هذا تأويله يا عمّار[٥].

و هذا الحديث قد أوضح من تلك الزيادات التي كانت قد تذكر خلال

١ـ راجع فصل الخطاب: ص ٣٣٤.

٢ـ الدهر: ٢٣.

٣ـ الكافي: ج ١ ص ٤٣٥.

٤ـ الزمر: ٩.

٥ـ الكافي: ج ١ ص ٤٣٢ ـ ٤٣٣ رقم ٩١.

قراءات الأئمّة عليهم السلام إنّما هي زيادات تفسيرية لغرض تأويل الآية الى أوجه دلالتها، و ليس كما زعمه أهل التحريف!

٧ـ و زاد الصدوق روايات دلّت ـ دلالة التزامية ـ على كمال سور القرآن من غير نقص فيها، و كذا على كمال القرآن من غير نقص فيه.

منها: ما دلّ على ثواب قراءة كلّ سورة، و النهي عن القِران بين السورتين، و ثواب ختم القرآن، و النهي عن ختم القرآن بأقلّ من ثلاثة أيّام... .

فلو كان في السور نقص لما أمكن قراءتها، أو القِران بين السورتين، إذ على ذلك الفرض كان المقروء بعض السورة، و كان القِران بين أبعاض السورتين. و الثواب على ختم القرآن دليل على إمكان ختمه أي تلاوة آياته و سوره أجمع، و هكذا... .

و هذه الروايات على كثرتها لو أضفناها الى ما سبق من روايات العرض و ما تقدّم من نصوص مأثورة بشأن الكتاب العزيز، فضلاً عن الأحاديث الآمرة بالرجوع الى القرآن و الأخذ بما فيه... فإنّ ذلك قد ينوف على آلاف من الأحاديث المعتبرة الواردة بشأن صيانة القرآن من التحريف، و لله الحمد على هذاالتوفيق.

تصريحات
أعلام الطائفة

و إليك الآن تصريحات من ألمع وجـوه الطائفة، ممّن دارت عليهم رحى الاعتبار، و كانوا قدوة التحقيق و أُسوة النقد و الاختيـار، فكانت أقوالهم بالذات حجّة و آراؤهـم بالخصوص سنـد القبول. و قد أجمعـوا بلا استثناء علـى رفض احتمال التحـريف فـي كتاب الله المجيـد، حتى جعلـه مثل الصـدوق ـ و هـو المضطلـع بآثـار المعصـومين عليهـم السـلام ـ مـن أُصـول معتقدات الشيعـة الإمامية [١]. و صرّح المـولى أبـو القاسـم الجيلانـي(١٢٣١) صاحـب قوانيـن الأُصول بأنّ جمهور المجتهديـن على عدم التحريف [٢]. و هكذا الامام كاشف الغطاء(١٣٧٣) قال: عليه إجماع الشيعة الاماميّة [٣].

إذن فلا عبـرة بما لهجت به فئـة شاذة من القول بـالتحريف قولاً بـلا علم و دعوى بلا برهان، و لا يؤخذ من سفاسفهم حجّة على المذهب الحنيف.

قال الشهيـد السعيد السيـد نور الله التستـري(١٠١٩)[٤]: ما نسـب الى

١ـ سيأتي نقل كلامه.

٢ـ البرهان للبروجردي: ص ١١٢.

٣ـ أصل الشيعة و أُصولها: ص ١١٣.

٤ـ وقد اعترف السيد الجزائري بإمامته وتبحّره في العلوم والمعارف الإسلامية (الروضات: ج٦ ص١٧). و مع ذلك نراه قد خالفه و ترأس الفئة الشاذّة (الشرذمة من الأُمة) القائلة بالتحريف، كما يأتي.

الشيعة الامامية من القول بالتحريف ليس ممّا قاله جمهور الإماميّة، و إنّما قاله شرذمة قليلة لا اعتداد بهم في جماعة الشيعة[1].

ولأعلام التحقيق من أهل السنّة أيضاً شهادات ضافية بهذا الشأن، و نزاهة موقف علماء الإمامية عن القول بالتحريف، نعرضها في ختام هذا العقد.

و بعد، فإليكم نماذج من تصريحات أعلامنا تكشف من رأي الطائفة و عن عقيدتها بشأن القرآن:

١ـ شيخ المحدّثين، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين الصدوق (٣٨١).

قال ـ في رسالته التي وضعها لبيان معتقدات الشيعة الإمامية حسب ما وصل اليه من النظر و التمحيص ـ : اعتقادنا أنّ القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيّه محمّدﷺ هو ما بين الدفّتين. و هو ما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك. و عدد سوره على المعروف (١١٤) سورة. و عندنا تعدّ «و الضحى» و «ألم نشرح» سورة واحدة، و كذا «لإيلاف» و «ألم تر كيف».

قال: و من نسب الينا أنّا نقول إنّه أكثر من ذلك فهو كاذب[2].

٢ـ عميد الطائفة، محمد بن محمد بن النعمان المفيد (٤١٣).

قال ـ في كتابه الفذّ «أوائل المقالات» الذي وضعه لبيان أُصول المسائل الاسلامية فيما تفترق فيه الشيعة الامامية عن غيرهم من أهل العدل ـ : و قد قال جماعة من أهل الإمامة: إنّه لم ينقص من كلمة و لا من آية و لا من سورة.

١ـ آلاء الرحمن: ج ١ ص ٢٥ ـ ٢٦ عن كتابه «مصائب النواصب»، و راجع الفصول المهمّة للسيد شرف الدين: ص ١٦٥ نقلاً عن الشيخ رحمة الله الدهلوي في كتابه إظهار الحق: ج٢ ص٨٩.

٢ـ كتاب «اعتقادات الإمامية» المطبوع مع شرح الباب الحادي عشر: ص ٩٣ ـ ٩٤، و سنبحث عن حديث السبعة عشر ألف، و أنّه من خطأ النسخة، و الصحيح ما أثبته الوافي: ج٢ ص٢٧٤ و هو سبعة آلاف آية، عدداً تقريبيّاً يتوافق مع الواقع نوعاً ما.

ولكن حـذف ما كان مثبتـاً في مصحف أميـر المؤمنين عليـه السلام من تـأويله و تفسير معانيه على حقيقة تنزيله ، و ذلك كان ثابتاً منزلاً و إن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذي هو القرآن المعجز. و قد يسمّى تأويل القرآن قرآناً ... .

قال : و عندي أنّ هذا القول أشبه (أي أقرب في النظر) من مقال من ادّعى نقصان كلم من نفس القرآن على الحقيقة دون التأويل ، و اليه أميل .

قال : و أمّا الزيادة فيه فمقطوع على فسادها ، إن أُريد بالزيادة زيادة سورة على حدّ يلتبس على الفصحاء ، فإنّه متنافٍ مع تحدّي القرآن بذلك .

و إن أُريد زيادة كلمة أو كلمتين أو حرف أو حـرفين . و لست أقطع على كون ذلك ، بل أميل الى عدمه و سلامة القرآن عنه . قال : و معي بذلك حديث عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام [١] .

و قال في أجوبة المسائل السروية : فإن قال قائل : كيف يصحّ القول بأنّ الذي بين الدفّتيـن هو كلام الله تعالى على الحقيقة مـن غير زيادة و لا نقصان ، و أنتـم تروون عـن الأئمّة عليهـم السـلام أنّهم قـرأوا «كنتـم خير أئمّـة أُخرجـت للناس» ، «و كذلـك جعلناكم أئمة وسطـاً» و قرأوا «يسألونـك الأنفال» . و هذا بخلاف ما في المصحف الذي في أيدي الناس ؟

قيل له : قد مضى الجواب عن هذا ، و هو: أنّ الأخبار التي جاءت بذلك أخبار آحاد لا يقطع على الله تعالى بصحّتها ، فلذلك و قفنا فيها و لم نعدل عمّا في المصحف الظـاهر، على ما أمرنا بـه حسب ما بيّناه . مع أنّه لا ينكـر أن تأتي القراءة على وجهيـن منزلين أحدهما مـا تضمّنه المصحف ، و الثاني مـا جاء به الخبر، كما يعترف به مخالفونا من نزول القرآن على وجوه شتى[٢] .

١ـ أوائل المقالات : ص ٥٤ ـ ٥٦ .

٢ـ الرسالة مطبوعة ضمن رسائل نشرتها مكتبة المفيد بقم : راجع ص ٢٢٦ ، و البحار : ج ٨٩ ص ٧٥ .

٣ـالشريف المرتضى، علي بن الحسين علم الهدى(٤٣٦).

قال ـ في رسالته الجوابية الأُولى عن المسائل الطرابلسيات ـ : إنّ العلم بصحّة نقل القرآن كالعلم بالبلدان و الحوادث الكبار و الوقائع العظام و الكتب المشهورة و أشعار العرب المسطورة. فإنّ العناية اشتدّت و الدواعي توفّرت على نقله و حراسته، و بلغت الى حدّ لم يبلغه فيما ذكرناه، لأنّ القرآن معجزة النبوّة و مأخذ العلوم الشرعيّة و الأحكام الدينيّة. و علماء المسلمين قد بلغوا في حفظه و حمايته الغاية، حتى عرفوا كلّ شيء اختلف فيه من إعرابه و قراءته و حروفه و آياته، فكيف يجوز أن يكون مغيّراً و منقوصاً، مع العناية الصادقة و الضبط الشديد!

و قال أيضاً: إنّ العلم بتفصيل القرآن و أبعاضه في صحّة نقله كالعلم بجملته، و جرى ذلك مجرى ما علم ضرورة من الكتب المصنّفة، ككتاب سيبويه و المزني. فإنّ أهل العناية بهذا الشأن يعلمون من تفصيلهما ما يعلمونه من جملتهما، حتى لو أنّ مدخلاً أدخل في كتاب سيبويه باباً في النحو ليس من الكتاب لعرف و ميّز و علم أنّه ملحق و ليس من أصل الكتاب. و كذلك القول في كتاب المزني. و معلوم أنّ العناية بنقل القرآن و ضبطه أصدق من العناية بضبط كتاب سيبويه و دواوين الشعراء.

و ذكر أخيراً: أنّ من خالف في ذلك من الإمامية و الحشوية لايعتدّ بخلافهم، فإنّ الخلاف في ذلك مضاف الى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أخباراً ضعيفة ظنّوا صحّتها، لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحّته[١].

٤ـشيخ الطائفة، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي(٤٦٠) يقول ـ في

١ـ مجمع البيان: ج ١ ص ١٥ ضمن الفنّ الخامس.

مقدّمة تفسيره الأثري الخالد «التبيان» ـ : و أمّا الكلام في زيادته و نقصانه فممّا لا يليق بهذا الكتاب المقصود منه العلم بمعـاني القرآن، لأنّ الزيادة منه مجمع على بطلانها و النقصان منه، فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه، و هو الأليق بالصحيح من مذهبنا.

و هو الذي نصـره المرتضى، و هو الظاهـر في الروايات. غيـر أنّه رويت روايات كثيرة من جهة الخاصّة و العامّـة بنقصان كثير من آي القرآن و نقل شيء منه مـن موضـع الى موضـع. طريقهـا الآحاد التي لا تـوجب علمـاً و لا عملاً، و الأولى الاعراض عنها، و ترك التشاغل بها، لأنّه يمكن تأويلها[١].

٥ـو هكذا قال أبو علي الفضـل بن الحسن الطبرسي (٥٤٨) ـ في مقدّمة التفسير ـ قـال: و الكلام في زيادة القرآن و نقصـانه، ممّا لا يليق بـالتفسير. أمّا الزيـادة فيه فمجمـع على بطـلانه، و أمّـا النقصان منـه فقد روى جمـاعة مـن أصحابنا و قوم من حشوية العامة أنّ في القرآن تغييراً و نقصاناً. و الصحيح من مذهـب أصحابنـا خلافـه، و هو الـذي نصره المـرتضى و استـوفى الكـلام فيه غاية الاستيفاء[٢].

٦ـ جمال الـدين، أبـو منصور الحسـن بن يـوسف ابـن المطهّر العـلاّمة الحلّي(٧٢٦) في أجوبة المسائل المهناوية، عندما سأله السيد المهنا: ما يقول سيدنا في الكتاب العزيز هل يصحّ عنـد أصحابنا أنّه نقص منه شيء أو زيد فيه أو غيّر تـرتيبه أم لـم يصحّ عندهـم شيء مـن ذلك؟ أفدنـا أفادك الله مـن فضله و عاملك بما هو من أهله.

قال العلاّمة في الجواب: الحقّ انّه لا تبـديل و لا تأخير و لا تقديم فيه،

١ـ التبيان: ج ١ ص ٣ طبعة النجف، و سيبدو لك وجه التأويل في الصحيح منها.

٢ـ مجمع البيان ج ١ ص ١٥ الفن الخامس.

و أنّه لم يزد و لم ينقص، ونعوذ بالله تعالى من أن يعتقد مثل ذلك و أمثال ذلك، فإنّه يوجب التطرّق الى معجزة الرسول عليه السلام المنقولة بالتواتر [١].

وقد تقدّم كلامه في مسألة التواتر دليلاً على دحض شبهة التحريف عن كتابه «نهاية الوصول».

٧ـو هكذا المولى المحقق الأردبيلي (٩٩٣) تقدّم قوله بوجوب العلم بما يقرأ قرآناً أنّه قرآن. فينبغي تحصيله من التواتر الموجب للعلم، و عدم جواز الاكتفاء بالسماع حتى من عدل واحد ... و إذ ثبت تواتره فهو مأمون من الاختلال ... مع أنّه مضبوط في الكتب، حتى أنّه معدود حرفاً حرفاً و حركةً حركةً، و كذا الكتابة و غيرها، ممّا يفيد الظنّ الغالب، بل العلم بعدم الزيادة على ذلك و النقص[٢].

٨ـشيخ الفقهاء، الشيخ جعفر الكبير كاشف الغطاء(١٢٢٨).

قال ـ في كتاب القرآن من موسوعته الفقهية القيّمة «كشف الغطاء» ـ : لا زيادة فيه من سورة و لا آية من بسملة و غيرها لا كلمة و لا حرف. و جميع ما بين الدفّتين ممّا يتلى كلام الله تعالى، بالضرورة من المذهب بل الدين و إجماع المسلمين و اخبار النبيﷺ و الأئمة الطاهرين عليهم السلام و إن خالف بعض من لا يعتدّ به ....

قال : و كذا لا ريب في أنّه محفوظ من النقصان بحفظ الملك الديّان كما دلّ عليه صريح القرآن و إجماع العلماء في جميع الأزمان، و لا عبرة بالنادر، و ما ورد من أخبار النقيصة تمنع البديهية من العمل بظاهرها، و لاسيّما ما فيه من نقص ثلث القرآن أو كثير منه، فإنّه لو كان ذلك لتواتر نقله لتوفّر

١ـ المسألة ١٣ ص ١٢١، و الرسالة طبعت بقم سنة ١٤٠١هـ.

٢ـ مجمع الفائدة: ج ٢ ص ٢١٨.

الدواعي عليه، و لاتّخذه غير أهل الاسلام من أعظم المطاعن على الاسلام وأهله. ثمّ كيف يكون ذلك و كانوا شديدي المحافظة على ضبط آياته وحروفه. و خصوصاً ما ورد أنّه صرّح فيه بأسماء كثير من المنافقين في بعض السور و منهم فلان و فلان، و كيف يمكن ذلك و كان من حكم النبيﷺ الستر على المنافقين و معاملتهم بمعاملة أهل الدين... .

قال: فلا بدّ من تأويلها بأحد وجوه: إمّا النقص في أصله قبل النزول، بمعنى أنّه كان مقدّراً و لم ينزل. أو أُنزل الى السماء و لم ينزل على النبي. أو النقص في المعاني. أو أنّ الناقص كان من الحديث القدسي لا الوحي القرآني.

قال: و الذي أختاره أن ما قيل بنقصه كان محفوظاً عند النبيﷺ ولم ينطق به، و من ثمّ أودعه أوصيائه و لم يعلن به. و أمّا الذي نزل إعجازاً وأعلن به النبيﷺ و خطب به أو خاطب به و شاع عنه و اشتهر بين المسلمين فلم يتغيّر و لم يتبدّل منذ عهد النبيﷺ فإلى الآن، فهو على ما كان من غير تحريف[1].

و قال ـ فيما كتبه ردّاً على مسلك الاخباريين ـ: و صدرت منهم أحكام غريبة و أقوال منكرة عجيبة، منها: قولهم بنقص القرآن، مستندين الى روايات تقضي البديهة بتأويلها و طرحها. و في بعضها: نقص ثلث القرآن أو ربعه ونقص أربعين اسماً في سورة «تبّت» منها أسماء جماعة من المنافقين. و في ذلك منافاة لبديهة العقل، لأنّه لو كان ذلك ممّا أبرزه النبيﷺ و قرأه على المسلمين و كتبوه لافتضح المنافقون، و لم يكن النبيﷺ مأموراً إلاّ بالستر عليهم، و لقامت الحرب على ساق، و كان في ابتداء الإسلام من الفتن ما كان في الختام. ثمّ لو كان حقّاً لتواتر نقله و عرفه جميع الخلق، لأنّهم كانوا

١ـ كشف الغطاء: كتاب القرآن من كتاب الصلاة، المبحث السابع و الثامن ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

يضبطون آياته و حروفه و كلماته تمام الضبط، فكيف يغفلون عن مثل ذلك. ولعرف بين الكفّار، و عدّوه من أعظم مصائب الإسلام و المسلمين. و لكان القارئ لسورة من السور الناقصة مبغّضاً في الحقيقة. و لكان القرآن غير محفوظ، و قد أخبر الله بحفظه، و لعرف بين الشيعة، و عدّوه من أعظم الأدلّة على خروج الأوّلين من الدين، لأنّ النقص ـ على تقدير ثبوته ـ إنّما هو منهم.

قال: يا للعجب من قوم يزعمون سلامة الأحاديث و بقائها محفوظة و هي دائرة على الألسن و منقولة في الكتب، في مدّة ألف و مائتي سنة، و أنّها لو حدث فيها نقص لظهر و استبان و شاع!! لكنّهم يحكمون بنقص القرآن، و خفي ذلك في جميع الأزمان!![١].

قلت: أكرم به من محقّق خبير، و أجدر به من ناطق بالحقّ المبين.

٩ـ و قال حفيده الفقيه المحقّق، الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء(١٣٧٣) ـ في رسالته التي وضعها في أُصول معتقدات الشيعة الغرّاء ـ :
و إنّ الكتاب الموجود في أيدي المسلمين هو الكتاب الذي أنزله الله اليه ﷺ للإعجاز و التحدّي و لتعلّم الأحكام و تمييز الحلال من الحرام. و أنّه لا نقص فيه و لا تحريف و لا زيادة. و على هذا إجماعهم (أي إجماع الشيعة الإمامية). و من ذهب منهم أو من غيرهم من فرق المسلمين الى وجود نقص فيه أو تحريف فهو مخطئ نصّ الكتاب العظيم ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ و الأخبار الواردة من طرقنا أو طرقهم الظاهرة في نقصه أو تحريفه ضعيفة شاذة، و أخبار آحاد لا تفيد علماً و لا عملاً. فإمّا أن تؤوّل بنحو من الاعتبار أو يضرب بها الجدار[٢].

١ـ عن كتابه «الحقّ المبين» ص ١١ . و نقله القاضي الطباطبائي في هامش الأنوار ج ٢ ص ٣٥٩.
٢ـ أصل الشيعة و أُصولها: ص ١٣٣ .

١٠ـو قال شيخ الاسلام بهاء الملّة و الدين، محمد بن الحسين الحارثي العاملي (١٠٣١): و الصحيح أنّ القرآن العظيم محفوظ من التحريف، زيادة كانت أو النقصان بنصّ آية الحفظ من الذكر الحكيم. و ما اشتهر من الإسقاط في مواضع من الكتاب فهو غير معتبر عند العلماء[١].

١١ـ و قال المحدّث العارف المحقق محمد بن المرتضى المشتهر بالفيض الكاشاني(١٠٩٠) في المقدمة السادسة التي وضعها قبل التفسير ـ بعد نقل روايات توهم وقوع التحريف في كتاب الله ــ قال: على هذا لم يبق لنا اعتماد بالنصّ الموجود، و قد قال تعالى: ﴿**وَ إِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لايَأْتِيهِ الباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ لا مِنْ خَلْفِهِ**﴾. و قال: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾. و أيضاً يتنافى مع روايات العرض على القرآن. فما دلّ على وقوع التحريف مخالف لكتاب الله و تكذيب له. فيجب ردّه و الحكم بفساده أو تأويله[٢].

و قال في كتابه الذي وضعه في بيان أُصول الدين ـ عند الكلام عن إعجاز القرآن، و استعراض جملة من روايات تسند التحريف الى كتاب الله ــ قال: ويرد على هذا كلّه إشكال، و هو: أنّه على ذلك التقدير لم يبق لنا اعتماد على شيء من القرآن، إذ على هذا يحتمل كلّ آية منه أن تكون محرّفة و مغيّرة و تكون على خلاف ما أنزله الله، فلم يبق في القرآن لنا حجّة أصلاً، فتنتفي فائدته وفائدة الأمر باتّباعه و الوصيّة به.

و أيضاً، قال الله عزّ و جلّ: ﴿**وَ إِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لايَأْتِيهِ الباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ لا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾. فكيف تطرّق اليه التحريف والنقصان و التغيير!؟ و أيضاً، قال الله عزّ و جلّ: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا**

١ـ آلاء الرحمن: ج ١ ص ٢٦.

٢ـ الصافي: ج ١ ص ٣٣ ـ ٣٤ المقدمة السادسة، و الوافي ج ٢ ص ٢٧٣ـ ٢٧٤.

لَهُ لَحَافِظُون﴾.

و أيضاً قد استفاض عن النبيﷺ و عن الأئمّة عليهم السلام عرض الخبر المرويّ عنهم على كتاب الله، ليعلم صحّته بموافقته له و فساده بمخالفته. فإذا كان القرآن الذي بأيدينا محرّفاً مغيّراً فما فائدة العرض، مع أنّ خبر التحريف مخالف لكتاب الله مكذّب له، فيجب ردّه و الحكم بفساده أو تأويله.

قال: و يخطر بالبال في دفع الإشكال ـ و العلم عند الله ـ أنّ مرادهم عليهم السلام بالتحريف و التغيير و الحذف إنّما هو من حيث المعنى دون اللفظ، أي حرّفوه و غيّروه في تفسيره و تأويله، أي حملوه على خلاف ما هو عليه في نفس الأمر، فمعنى قولهم عليهم السلام: كذا انزلت، أنّ المراد به ذلك، لا ما يفهمه الناس من ظاهره. و ليس المراد أنّها نزلت كذلك في اللفظ، فحذف ذلك إخفاء للحقّ و إطفاء لنور الله.

و ممّا يدلّ على ذلك ما رواه في الكافي باسناده عن أبي جعفر عليه السلام أنّه كتب في رسالته الى سعد الخير: «و كان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه و حرّفوا حدوده، فهم يروونه و لا يرعونه. و الجهّال يعجبهم حفظهم للرواية، و العلماء يحزنهم تركهم للرعاية ...»[1].

١٢ـ و قال خاتمة المحدّثين المتعهّدين، محمد بن الحسن بن علي المشتهر بالحرّ العاملي، صاحب الموسوعة الحديثية الكبرى «وسائل الشيعة»(١١٠٤) ـ في رسالة كتبها بالفارسية، دحضاً لسفاسف بعض معاصريه ما تعريبه ـ :

إنّ من تتبّع أحاديث أهل البيت عليهم السلام و تصفّح التاريخ و الآثار علم علماً يقينيّاً أنّ القرآن قد بلغ أعلى درجات التواتر، قد حفظه الألوف من

١ـ كتاب علم اليقين في أُصول الدين للمحقق الفيض الكاشاني: ج ١ ص ٥٦٥ (ط ١٤٠٠).

الصحابة و نقلته الأُلوف، و كان منذ عهده ﷺ مجموعاً مؤلّفاً ...[١].

١٣ـ و قال المحقّق التبريزي(١٣٠٧) ـ في تعليقته على رسائل أُستاذه المولى المحقق الأنصاري [٢]: القول بالتحريف هو مذهب الاخباريين و الحشوية، خلافاً لأصحاب الأُصول الذي رفضوا احتمال التحريف في القرآن رفضاً قاطعاً، و هو الحقّ، للوجوه التالية:

أوّلاً: إجماع الطائفة، على ما حكاه الشيخ الطوسي و الطبرسي و المرتضى علم الهدى و الصدوق و غيرهم من أقطاب الإمامية.

ثانياً: صراحة القرآن بعدم إمكان التغيير فيه، كآية التدبّر (النساء: ٨٢) وآية الحفظ (الحجر: ٩) و آية عدم إتيانه الباطل (فصّلت: ٤٢). و كذا الروايات الكثيرة الدالّة على وجوب الرجوع الى القرآن.

ثالثاً: دليل العقل، حيث القرآن عماد الدين و أساس الشرع المبين، لكونه معجزاً و مصدّقاً لمقام النبوّة الى قيام القيامة. و يؤيّد ذلك عناية الأُمّة بحفظه و حراسته على ما كان عليه في العهد الأوّل في رسم الخطّ و نحوه. فلا بدّ من تأويل ما ورد بخلاف ذلك أو طرحه[٣].

١٤ـ و قال الحجّة البلاغي(١٣٥٢) ـ بعد نقل كلمات الأعلام كالصدوق و المرتضى و الطوسي و كاشف الغطاء و البهائي و أضرابهم ـ: و قد جهد المحدّث المعاصر في كتابه «فصل الخطاب» في جمع الروايات التي استدلّ

١ـ بنقل الشيخ رحمة الله الدهلوي في كتابه القيّم «إظهار الحقّ» الجزء الثاني ص ٢٠٨، و راجع الفصول المهمّة للسيد شرف الدين: ص ١٦٦، و هامش الأنوار النعمانية: ج ٢ ص ٣٥٧.

٢ـ و قد كان تلميذه الموفّق، واقفاً على دقائق نظرات شيخه و أُستاذه، و أحسن من أبان في شرحه على رسائل الشيخ من آرائه في دقائق علم الأُصول، و منها هذه المسألة في صيانة القرآن عن التغيير و التحريف.

٣ـ أوثق الوسائل بشرح الرسائل: ص ٩١.

بها علـى النقيصة ، و كثّـر أعداد مسـانيدها بـأعداد المـراسيل ، مـع أنّ المتتبّع المحقق يجزم بأنّ هذه المراسيل مأخوذة من تلك المسانيد .

قال : و في جملـة ما أورده من الروايـات ما لا يتيسّر احتمال صـدقها . و منها ما هو مختلـف بما يؤول الى التنافي و التعارض . مع أنّ القسـم الوافر منها ترجع أسانيـدها الى بضعة أنفار، و قد وصـف علماء الرجال كلاًّ منهم إمّـا بأنّه ضعيف الحـديث فـاسد المـذهب مجفـوّ الروايـة ، و إمّا بـأنّه كـذّاب متهم لا أستحلّ أن أروي من تفسيره حـديثاً واحداً ، و أنّه معروف بالـوقف و أشدّ عداوة للرضا عليه السلام ، و إمّا بأنّه فاسد الرواية يرمى بالغلوّ.

قال : و من الواضح أنّ أمثال هؤلاء لا تجدي كثرتهم شيئاً .

قال : و لو تسامحنا بالاعتناء برواياتهم في مثل هذا المقام الخطير لوجب من دلالـة الروايـات المتعدّدة ، أن نـنزلها علـى أنّ مضامينهـا تفسير لـلآيات أو تأويل أو بيان لما يعلم يقيناً شمول عمـومها له لأنّه أظهر الأفراد و أحقّها بحكم العام ، أو ما كان مراداً بخصوصه عند التنزيل ، أو هو مورد النزول ، أو ما كان هو المراد من اللفظ المبهم .

قال : و على أحد هذه الوجوه الثلاثة الأخيـرة يحمل ما ورد أنّه تنزيل و أنّه نزل به جبرئيل كمـا يحمل التحريف الوارد في الروايات علـى تحريف المعنى ، كما يشهـد بذلك مكـاتبة سعد الى أبـي جعفر عليه السـلام «و كان من نبـذهم الكتاب أن أقاموا حـروفه و حرّفوا حدوده» . و كما يحمـل ما ورد بشأن مصحف أمير المؤمنين عليـه السلام و ابن مسعود أنّه من التفسير و التأويـل ، لقوله عليه السلام : «و لقد جئتهم بالكتاب كملاً مشتملاً على التنزيل و التأويل» .

قال : و هكذا مـا ورد من زيادة «بـولاية علي» فـي مصحف فاطمـة عليها السلام . و معلوم أنّه كان كتاب تحديث بـأسرار العلم ، و قد ورد أنّه لم يكن فيه

شيء مـن القرآن. و أيضاً ما ورد مـن تنزيل «الأئمّـة» موضع «الأُمّة»، لا بـدّ من حمله علـى التفسير، و أنّ التحـريف إنّمـا هو فـي المعنى. و كـذا نظائره مـن سائر الروايات.

ثمّ قـال أخيراً: و الى ما ذكـرنا و غيره يشيـر ما نقلناه من كلمـات العلماء الأعلام قدّس الله أسرارهم[١].

١٥ـ و للمحقّـق البغدادي السيـد محسـن الأعـرجي (١٢٢٧) فـي شـرح الوافية [٢] كلام وافٍ بـإثبات صيـانة القرآن مـن التحريـف. قال: اتّفـق الكلّ، لا تمانـع بينهم، على عـدم الزيادة، و نطقت بـه الأخبار. و قد حكـى الإجماع على ذلـك جماعة مـن أئمّة التفسير و الحـديث، كشيـخ الطائفة فـي التبيان، و شيخنـا أبـي علـي فـي مجمـع البيان. و إنّمـا وقـع الخـلاف فـي النقيصـة، و المعروف ـ بين أصحابنا حتى حكى عليه الإجماع ـ عدم النقيصة أيضاً... .

ثمّ أخذ فـي مناقشة محتمـل النقص، و أخيراً فـي الاستدلال على عـدمه رأسـاً في تفصيـل و اسهاب يقـرب من كـونه رسـالة مستقلّـة في بـابه، لا تـزال مخطوطة، أخذنا منه صورة فتوغرافية، لكثرة فوائدها... .

جزاه الله خيراً عن القرآن و أهله...[٣].

و في ضمنها التعرّج الـى رسالة قيّمة للمحقق الكركي فـي نفس الموضوع أيضاً.

١٦ـ قاضي القضاة المحقـق الكركي: قال السيد الأعرجـي: ثمّ إنّي رأيت

١ـ راجع تفصيل كلامه في الأمر الخامس من مقدمة تفسير الآلاء: ج ١ ص ٢٥ ـ ٢٧.

٢ـ هـي للمولى عبد الله بـن محمد المشتهر بـالفاضل التـوني (١٠٧١) قال فيها: و المشهـور بين علمائنا الأعـلام أنّه محفوظ و مضبوط كما اُنـزل، لم يتبدّل و لم يتغيّر، حفظـه الحكيم الخبير، قال تعالى: ﴿إنّا نحن نزّلنا الذكر و إنّا له لحافظون﴾.

٣ـ شرح الوافية: باب حجّية الكتاب من أبواب الحجج في الأُصول (مخطوط).

للفاضل المحقّق قاضي القضاة علي بن عبد العالي(٩٤٠) رسالة في نفي النقيصة، صدّرها بكلام الصدوق، ثمّ اعترض بورود ما يدلّ على النقيصة، و أجاب بأنّ الحديث إذاجاء على خلاف الدليل القاطع من الكتاب أو السنّة المتواترة أو الإجماع و لم يمكن تأويله و لا حمله على بعض الوجوه وجب طرحه، ثمّ حكى الإجماع على هذه الضابطة و استفاضة النقل عنهم و روى قطعة من أخبار العرض، ثمّ قال: و لا يجوز أن يكون المراد بالكتاب المعروض عليه غير هذا المتواتر الذي بأيدينا و أيدي الناس، و إلاّ لزم التكليف بما لا يطاق. فقد وجب عرض الأخبار على هذا الكتاب، و أخبار النقيصة إذا عرضت عليه كانت مخالفة له، لدلالتها على أنّه ليس هو، و أيّ تكذيب يكون أشدّ من هذا !

ثمّ ذكر أنّ التأويل الذي يتخلّص من معارضة الحكم و يتحقّق الردّ اليه هو أن ننزل أنّ المراد بقولهم عليهم السلام: «إنّ القوم غيّروه و بدّلوه و نقصوا منه» التغيير في تفسيره و تأويله بأن فسّروه بخلاف ما هو عليه في نفس الأمر... و أنّ المراد من الكتاب الذي نزل به جبرئيل و هو عند أهل البيت أو عند القائم من آل محمّدﷺ أنّ التفسير و التأويل الحقّ هو الذي عندهم عليهم السلام.

ثمّ وجّه سؤالاً: لماذا لم يطرح الأصحاب تلك الأخبار المخالفة للكتاب ؟

و أجاب بأنّها ممّا صحّ طريقها عندهم و من ثمّ أودعوها في كتبهم مع عدم العمل بظواهرها، و إمكان تأويلها ...[1].

١٧ـ و قال الإمام السيد شرف الدين العاملي(١٣٨١) ـ ردّاً على من حاول إلصاق تهمة القول بالتحريف الى جماعة الشيعة، ظلماً و زوراً و تفريقاً بين

١ـ شرح الوافية: باب حجّية الكتاب من أبواب الحجج في الأصول (مخطوط).

المسلمين و إرصاداً لمن حارب الله و رسوله ـ قال: و كلّ من نسب اليهم تحريف القرآن فإنّه مفتر عليهم ظالم لهم، لأنّ قداسة القرآن الحكيم من ضروريات دينهم الإسلامي و مذهبهم الإمامي، و من شكّ فيها من المسلمين فهو مرتدّ بإجماع الإمامية. و ظواهر القرآن ـ فضلاً عن نصوصه ـ من أبلغ حجج الله تعالى، و أقوى أدلّة أهل الحقّ بحكم البداهة الأوّلية من مذهب الإمامية. و لذلك تراهم يضربون بظواهر الأحاديث المخالفة للقرآن عرض الجدار، و لا يأبهون بها و إن كانت صحيحة. و تلك كتبهم في الحديث و الفقه و الأُصول صريحة بما نقول. والقرآن الحكيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه إنّما هو ما بين الدفّتين و هو ما في أيدي الناس، لا يزيد حرفاً و لاينقص حرفاً و لا تبديل فيه لكلمة بكلمة و لا لحرف بحرف، و كلّ حرف من حروفه متواتر في كلّ جيل تواتراً قطعيّاً الى عهد الوحي و النبوّة ...[1].

و قال في أجوبته لمسائل جار الله: نعوذ بالله من هذا القول، و نبرأ الى الله تعالى من هذا الجهل و كلّ من نسب هذا الرأي الينا جاهل بمذهبنا أو مفتر علينا، فإنّ القرآن العظيم و الذكر الحكيم متواتر من طرقنا بجميع آياته و كلماته و سائر حروفه و حركاته و سكناته تواتراً قطعيّاً عن أئمّة الهدى من أهل البيت عليهم السلام، لا يرتاب في ذلك إلاّ معتوه، و أئمّة أهل البيت كلّهم أجمعون رفعوه الى جدّهم الرسولﷺ عن الله تعالى، و هذا أيضاً ممّا لا ريب فيه ...[2].

١٨ـ و قال السيد محسن الأمين العاملي (١٣٧١) ـ ردّاً على ابن حزم و أذنابه كصادق الرافعي و أمثاله في افترائهم القول بالتحريف على الشيعة ـ : لا يقول أحد من الإمامية، لا قديماً و لا حديثاً أنّ القرآن مزيد فيه قليل أو كثير، فضلاً عن كلّهم. بل كلّهم متّفقون على عدم الزيادة. و من يعتدّ بقوله من

١ـ الفصول المهمّة: ص ١٦٣.

٢ـ أجوبة مسائل جار الله: ص ٢٨.

محقّقيهم متّفقون على أنّه لم ينقص منه ... و من نسب اليهم خلاف ذلك فهو كاذب مفتر مجترئ على الله و رسوله ...[١].

و هكذا تجده رحمه الله في كتابه «الشيعة و المنار» يرفض التهم التي وجهها صاحب المنار الى الشيعة و نصب لهم العداء العارم من غير مبالاة، منها تهمة القول بالتحريف[٢].

١٩ـ و قال العلاّمة الأميني ـ ردّاً على افتراءات ابن حزم ـ : ... لكن القارئ إذا فحص و نقّب لا يجد في طليعة الإمامية إلاّ نفاة هذه الفرية ... هؤلاء أعلام الإمامية و حملة علومهم الكالئين لنواميسهم و عقائدهم قديماً و حديثاً يوقفونك على مين الرجل فيما يقول، و هذه فرق الشيعة و في مقدّمهم الإمامية مجمعة على أنّ ما بين الدفّتين هو ذلك الكتاب الذي لا ريب فيه. و هو المحكوم بإحكامه ليس إلاّ.

و إن دارت بين شدقي أحد من الشيعة كلمة التحريف فهو يريد التأويل بالباطل بتحريف الكلم عن مواضعه، لا الزيادة و النقيصة، و لا تبديل حرف بحرف، كما يقول التحريف بهذا المعنى هو و قومه و يرمون به الشيعة[٣].

٢٠ـ و لسيدنا الطباطبائي قدّس سرّه(١٤٠٢) بحث واف بإثبات صيانة القرآن عن التحريف في جميع أشكاله و صوره، ذكره في سبعة فصول، في استدلال قويّ و برهان حكيم، لا يستغني الباحث عن مراجعته، و اليك ملخّص تلك الفصول:

١ـ إنّ للقرآن في آيه و سوره أوصافاً خاصة و نعوتاً قد تحدّى بها من أوّل

١ـ أعيان الشيعة: ج ١ ص ٤١.

٢ـ في الجزء السادس وما بعده من المجلّد التاسع والعشرين تباعاً (الفصول المهمّة: ص١٦٢).

٣ـ الغدير: ج ٣ ص ١٠١.

يومه، و نجـدها كما هي محفوظـة حتى اليوم، كالإعجـاز، و عدم الاختلاف، و الهداية، و النورية، و الذكرية، و الهيمنة، و ما شاكل ذلك. فلو كان وقع فيه تحريف لزالت منه بعض تلك السمات.

٢ـ و يدلّ على عدم التحريف روايـات العرض على كتاب الله، و الرجوع اليه عند مشتبكات الأُمور، و حديث الثقلين، و نحو ذلك.

٣ـإنّ الوجوه التي تمسّـك بها القائل بالتحريف كلّها مخـدوشة غير وافية بإثبات مقصوده.

٤ ـ تعرّض لمسألة الجمع الأوّل على عهد أبي بكر.

٥ ـ تمّ جمعه و توحيده على عهد عثمان.

٦ ـ مـا ورد بشأن الجمع الأوّل و الثـاني يفيد القطع بـأنّهم إنّما جمعـوا ما كمل في حياته‌ﷺ من آيات و سور. جمعوها بين الدفّتين من غير أن يمسّوها بيد في المتن زيادةً أو نقصاناً، و هو الباقي الى اليوم بسلام.

٧ـ تزييف مسألة الإنساء التي تذرّع بها بعض الأُصوليين من العامة لتوجيه ما ورد من ضياع بعض الآي بعد وفاته‌ﷺ.

و بذلك يتمّ ما ذكره قدّس سرّه بهذا الشأن [١].

٢١ـ و قال سيدنا الأُستاذ الإمام الخميني دام ظلّه العالي[٢]:

«إنّ الواقف على عناية المسلمين بجمع الكتاب و حفظه و ضبطه، قراءةً

١ـ تفسير الميزان: ج ١٢ ص ١٠٦ ـ ١٣٧.

٢ـ ارتحل رحمه الله الى الملأ الأعلى قبل تقديم المقال الى الطبع، عن عمر قارب التسعين (١٣٢٠ ـ ١٤٠٩ هـ ق) في (١٤/ ٣/ ٦٨ ١٣هـ ش) و خلّفت رحلته قدّس سرّه أساً في القلوب و حزّاً في الصدور... فرحمه الله من إمام قائد لا زالت معالم قيادته الحكيمة واضحة الدلائل للملأ الإسلامي عبر القرون.

و كتابـةً، يقف على بطـلان تلك المزعـومة. و ما ورد فيـه من أخبار ــ حسبما تمسّكوا ــ إمّا ضعيف لا يصلـح للاستدلال بـه، أو مجعول تلوح عليـه امارات الجعل، أو غريب يقضي بالعجب. أمّا الصحيح منها فيرمى الى مسألة التأويل و التفسير، و أنّ التحريف إنّما حصل في ذلك لا في لفظه و عباراته.

و تفصيـل ذلك يحتـاج الـى تأليـف كتـاب حـافل ببيـان تـاريخ القـرآن والمراحل التي قضاها طيلة قرون. و يتلخّـص في أنّ الكتاب العزيز هو عين ما بيـن الدفّتيـن، لا زيـادة فيه و لا نقصـان. و أنّ الاختـلاف فـي القراءات أمـر حادث، ناشٍ عـن اختلاف في الاجتهادات، مـن غير أن يمسّ جانـب الوحي الذي نزل به الروح الأمين على قلب سيّد المرسلين ...[1].

و ذكر لي العلاّمة سبحاني أنّ سيدنـا الأُستاذ كان يذكر ذلك في مجلس الدرس بكـلّ حماسةٍ و شـدّةٍ، و كان شديـد التغيّر علـى تلك الفئة الشـاذّة من الأخباريين في نسبتهم التحريف الى كتاب الله العزيز الحميد.

* * *

و لـه قـدّس سـرّه مقال آخـر أوسـع و أشـدّ لحنـاً بصـدد نفي مـزعـ ـمـة التحريف، قاله بشأن إثبات حجّية ظواهر الكتاب، ردّاً على مقالة من زعم عدم الظهور، مستـدلاً بوقوع التحريـف في نصّ الكتـاب العزيز، الموجـب لعروض الإجمـال فيـه بـذلـك حسـب زعمه. قـال: و هـذا ممنـوع بحسـب الصغـرى والكبرى. أمّا الأُولى، فلمنع وقوع التحريف فيه جدّاً، كما هو مذهب المحققين من علماء الإسلام و المعتبـرين من الفريقين. و إن شئت شطـراً من الكلام في هذا المقام فارجع الى مقدّمة تفسير «آلاء الرحمن» للعلاّمة البلاغي قدّس سرّه.

و ازيدك توضيحاً: أنّه لو كان الأمر كمـا توهّم صاحب «فصل الخطاب»

١ـ تهذيب الأُصول تقريراً بقلم العلاّمة سبحاني: ج ٢ ص ١٦٥.

الذي كـان كتبه لا يفيد علمـاً و لا عملاً، و إنّما هـي إيراد روايات أعـرض عنها الأصحاب، و اختلاط ضعافٍ بيـن الروايات، بعد أن نزّهها عنهـا أُولوا الألباب من قدماء أصحابنا كالمحمّدين الثـلاثة المتقدمين رحمهم الله. هذا حال كتب رواياتـه غالبـاً كالمستـدرك، و لا تسأل عـن سائر كتبـه المشحونـة بالقصـص و الحكايات الغريبة التي غالبها بالهزل أشبه منه بالجدّ. و هو رحمه الله شخص صـالـح متتبّع، إلاّ أنّ اشتيـاقـه بجمـع الضعـاف و الغرائب و العجـائب و مـا لا يقبلها العقل السليم و الرأي المستقيم أكثر مـن الكلام النافع. و العجب من معاصريـه من أهل اليقظة، كيف ذهلـوا و غفلوا، حتى وقع ما وقـع، ممّا بكت عليه السماوات، و كادت تتدكدك على الأرض.

و بالجملة: لو كان الأمر كما ذكره هـذا و أشباهه من كون الكتاب الإلهي مشحـوناً بـذكر أهـل البيت و فضلهـم و ذكـر أمير المـؤمنين و إثبـات وصايتـه و إمامتـه فلِمَ لم يحتـجّ بواحد مـن تلك الآيـات النازلة و البـراهين القاطعـة من الكتـاب الإلهي أميـر المؤمنيـن و فاطمـة و الحسن و الحسيـن عليهم السـلام و سلمان و أبوذر و المقـداد و عمّار و سائر الأصحاب الذين لا يـزالون يحتجّون على خلافته عليـه السلام و لِمَ تشبّث سلام الله عليه بالأحاديـث النبويّة و القرآن بين أظهرهم؟ و لو كان القرآن مشحونـاً باسم أمير المؤمنين و أولاده المعصومين و فضائلهـم و إثبات خلافتهـم فبأيّ وجه خاف النبـيّ ﷺ في حجّة الـوداع آخر سنين عمره الشـريف و أخيرة نزول الـوحي الإلهي عن تبليـغ آية واحدة مربـوطة بالتبليغ، حتى ورد ﴿ وَ اللهَ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ ؟ و لِمَ احتاج النبـي ﷺ الى دوات و قلم حين موته، للتصريح باسم علي عليه السلام ؟ فهل رآى أنّ لكلامه أثراً فوق أثر الوحي الإلهي ؟.

و بالجملة: ففساد هذا القول الفظيع و الرأي الشنيع أوضح من أن يخفى على ذي مسكـة، إلاّ أنّ هذا الفساد قد شـاع على رغم علماء الإسـلام و حفّاظ

شريعة سيّد الأنام.

و أمّا الكبرى، فلأنّه على فرضه إنّما وقع في غير آيات الأحكام ...[١].

* * *

٢٢ـ و ختاماً، فإنّ لسيّدنا الأُستاذ الخوئي دام ظلّه بحثاً تفصيلياً مستوفٍ بإثبات صيانة القرآن من احتمال كلّ زيادة أو نقصان. و كان ما كتبناه بهذا الصدد اقتفاءً لأثره و اقتداءً لمنهجه في هذا السبيل، و من ثمّ فقد أخذنا عنوان البحث من بيانه، لا زالت كرائم أفكاره الرشيدة فائضةً بالخير و البركات[٢].

* * *

و بعد فتلك كانت الأهمّ من كلمات أصحابنا الامامية، و فيه من نظرات أعلام علمائنا الكبار ممّن تشرّفت المعاهد العلمية بفيض وجودهم، و ملأ الآفاق صيت فضلهم و نبوغهم في الأدب و الكمال فكانوا قدوةً للأُمّة و أُسوة في الخافقين، و مثلاً في العلوم و المعارف الإسلامية على توالي الدهور و عبر العصور. و من ثمّ اقتصرنا عليهم و لم نستقص الجميع، إذ فيهم الكفاية و آراؤهم هي الحجّة الماثلة فيها آراء الأُمّة على الإطلاق.

نعم هؤلاء هم الذين يمثّلون الأُمّة و تتجلّى في نظراتهم طريقة المذهب الحقّ، لا أُولئك الشرذمة القليلة الذين لفظتهم الأُمّة سحالة منبذوة لا شخصيّة لهم و لا حجّية في أقوالهم المنكوسة.

لكنّ الذين في قلوبهم زيغ إنّما يتّبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة، سعياً وراء الفساد في الأرض، لا وفّقهم الله.

١ـ نقلاً عن خطّه الشريف في تعليقته على كفاية الأُصول. و هي جاهزة للطبع. كتب لنا بذلك زميلنا الفاضل العلاّمة الشيخ حسن القديري في النصف من جمادي الأُولى سنة ١٤١٢ هـ ق.

٢ـ راجع البيان: ص ٢١٥ ـ ٢٥٤.

شهادات ضافية

بنزاهة موقف أعلام الإماميّة
عن القول بالتحريف

هناك شهادات من أعلام التحقيق من أهل السنّة بشأن نزاهة مواقف علماء الشيعة الإمامية تجاه مسألة التحريف. و من درس بحوث أعلام الطائفة في مختلف شؤون الدين، و لا سيّما فيما يمسّ جوانب كتاب الله العزيز الحميد، يجد نظرتهم المشرّفة بشأن هذا الكتاب، كما يجدهم أحرص الناس على حفظه و حراسته و الدفاع عن قدسيته طول عهد الإسلام. فأجدر بهم أن يتبرّأوا من سخف القول بالتحريف، الذي هو مسّ بكرامة القرآن و حطّ من شأن أقدس شيء في حياة الأُمّة، و على رأسها علماء الطائفة، الذين هم رهن إرشادات الأئمّة المعصومين عليهم السلام.

و إليك نماذج من تلكم الشهادات الضافية:

هذا أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري(رأس الأشاعرة) تراه يجعل من أبناء الشيعة(و قد سمّاهم الروافض) فريقين:

فريق هم أصحاب الظواهر، ممّن لا عمق لهم في تفكير و لا باع لهم في

مجالات البحوث النظرية[١] يزعمون أنّ القرآن قد نقص منه، استناداً الى لفيف زوايات يروونها بهذا الشأن، ممّا لا قيمة لها عند المحققين، و إنّما أخذها هؤلاء على علاّتها، نظير إخوانهم الحشوية من أبناء السنّة.

غير أنّهم ينكرون أشدّ الإنكار وجود زيادة في النصّ الموجود، و أنّ ذلك غير جائز بضرورة الشرع، كما لا تبديل في شيء منه و لا تغيير عمّا كان عليه. سوى أنّه ذهب منه ـ في زعمهم ـ شيء كثير[٢] قالوا: و الإمام القائم يحيط به علماً.

و أمّا الفريق الثاني ـ و هم المحقّقون من أهل النظر و الاستنباط ـ ممّن بنوا أُسس الشريعة على قواعد العقل و الحكمة الرشيدة، و أشادوا من مباني العدل، و قالوا بضرورة تحكيم الإمامة بعد انقضاء عهد النبوّة. هؤلاء يرفضون احتمال كلّ تغيير أو تبديل، لا بنقص و لا بزيادة و لا بتحوير، رفضاً باتاً، و أنّ القرآن باقٍ كما هو، على ما أنزله الله على رسوله ﷺ لم يغيّر و لم يبدل و لا زال عمّا كان عليه.

قال الأشعري: و اختلفت الروافض في القرآن، هل زيد فيه أو نقص

١ـ هم فئة متشعّبة عن جماعة محدّثي الشيعة في عصر متأخّر، و سموا أنفسهم بالأخبارية، وسمهم بذلك علَمهم الشاخص الجزائري في رسالته «منبع الحياة» (ص ٣٢ ط بغداد). و من أبرز سماتهم التزمّت و القشريّة، و حشد الحقائب بالنقول و الحكايات حشداً بلا هوادة، على غرار إخوانهم الحشويّة النوابت من الحنابلة، على حدّ تعبير القاضي عبد الجبار في شرحه للأُصول الخمسة ص ٥٢٧.

٢ـ أوّل من زعم أنّ القرآن قد ذهب منه شيء كثير هو عبد الله بن عمر، كان يقول: لا يقولنّ أحدكم قد أخذت القرآن كلّه، ما يدريه ما كلّه؟ قد ذهب منه قرآن كثير (الإتقان ج ٣ ص ٧٢).
و لعلّ هذا كان مغبّة ما قرع سمعه من قولة والده: قد ذهب من القرآن أكثر من ثلثيه (الإتقان: ج ١ ص ١٩٨). أو ما ذكره ابن شهاب: قد ذهب قرآن كثير بذهاب حملته يوم اليمامة (منتخب كنز العمال بهامش المسند: ج ٢ ص ٥٠).
و الظاهر أنّ كلّ ذلك مكذوب عليهم كما كذب على الشيعة الأبرياء.

منه ؟ و هم فرقتان، فـالفرقة الأُولى منهم يزعمون أنّ القرآن قـد نقص منه . و أمّا الزيادة فذلك غير جائز أن يكون قد كان، و كذلك لا يجوز أن يكون قد غيّر منه شيء عمّا كـان عليه، فأمّا ذهاب كثيـر منه فقد ذهب كثير منـه، و الإمام يحيط علماً به .

و الفرقـة الثانيـة منهم و هـم القائلـون بالإعتـزال(لقولهـم بأصـل العدل) والإمامة[1] يزعمون أنّ القـرآن ما نقص منه و لا زيـد فيه، و أنّه على مـا أنزله الله تعـالى علـى نبيّه عليـه الصلاة و السـلام، لـم يغيّر و لـم يبدّل، و لا زال عمّـا كان عليه[2].

هذا كـلام أكبر زعيم مـن زعماء الفكر الإسـلامي فـي مطلع القرن الـرابع الهجري(توفّي سنة ٣٣٠) يشهد بوضوح أنّ الأعلام المحقّقين من علماء الشيعة الإمامية يرفضون القول بالتحريف في جميع أشكاله، فمن ذا يا ترى يمكنه نسبة هذا القول اليهم إلاّ أن يكون تائهاً في ضلال ؟!

* * *

و للسيّد شرف الديـن العاملي بحث لطيف في سلامـة القرآن من احتمال التحريـف، يعاتب فيـه أُولئك الـذين تسرّعـوا في قذف التهـم الشعواء الـى أُمّة أبرياء، و أخيراً يقول :

و الباحثـون من أهـل السنّة يعلمـون أنّ شأن القـرآن العزيـز عند الإمـامية ليس إلاّ مـا ذكـرنـاه، و المنصفـون منهـم يصـرّحـون بـذلـك : قـال الإمـام

١ـ القول بالإمامة إشارة الى الطائفة الإمامية الذين هم أضخم طوائف الشيعة (القائلون بإمامة الأئمّة الإثني عشر) و الثلّة النافعة الباقية الماكثة في الأرض، و هم أعضاد الأمة و أشهاد الملّة، و بهم دارت رحى التحقيـق و التدقيـق في مجالات العلـوم والمعارف الإسلاميـة، و كذا فـي استنباط مباني الشريعة المقدّسة، و لا تزال أبواب الاجتهاد مفتوحة لديهم بمصراعين .

٢ـ مقالات الإسلاميين : ج ١ ص ١١٩ ـ ١٢٠ .

الهمام الباحث المتتبّع رحمة الله الهندي في كتابه النفيس «إظهار الحقّ» ما هذا لفظه :

القرآن المجيد عند جمهور علماء الشيعة الإمامية الإثني عشرية محفوظ عن التغيير و التبديل . و من قال منهم بوقوع النقصان فيه (أي الفئة الاخبارية) فقوله مردود غير مقبول عندهم .

ثمّ يستشهد الإمام الهندي بكلمات أعلام الطائفة أمثال : الصدوق و الشريف المرتضى و الطبرسي و الحرّ العاملي و غيرهم من مشاهير.

و يعقبها بقوله : فظهر أنّ المذهب المحقّق عند علماء الفرقة الإمامية الإثني عشرية أنّ القرآن الذي أنزله الله على نبيّه هو ما بين الدفّتين ، و هو ما في أيدي الناس ، ليس بأكثر من ذلك . و أنّه كان مجموعاً مؤلّفاً في عهده ﷺ ، و حفظه و نقله اُلوف من الصحابة . و يظهر القرآن و يشهر بهذا الترتيب عند ظهور الإمام الثاني عشر عجّل الله تعالى فرجه .

قال : و الشرذمة القليلة التي قالت بوقوع التغيير فقولهم مردود عندهم و لا اعتداد بهم فيما بينهم .

قال : و بعض الأخبار الضعيفة التي رويت في مذهبهم لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحّته .

قال : و هو حقّ ، لأنّ خبر الواحد لا يقتضي علماً فيجب ردّه إذا خالف الأدلّة القاطعة ، على ما صرّح به ابن المطهّر الحلّي (العلاّمة) في مبادئ الوصول الى علم الأُصول ... [١].

قال : و في تفسير «الصراط المستقيم» الذي هو تفسير معتبر عند علماء الشيعة ، في تفسير قوله تعالى : ﴿**إنّا نحن نزّلنا الذكر و إنّا له لحافظون**﴾ أي

١ـ الفصول المهمّة : ص ١٦٤ ـ١٦٦ .

لحافظون له من التحريف و التبديل و الزيادة و النقصان [١].

* * *

و من الأساتذة المعاصرين الدكتور محمد عبد الله درّاز أيضاً يشهد بنزاهة ساحة الشيعة الإمامية عن القول بالتحريف، يقول: و مهما يكن من أمر فإنّ هذا المصحف هو الوحيد المتداول في العالم الإسلامي ـ بما فيه فرق الشيعة ـ منذ ثلاثة عشر قرناً من الزمان. و نذكر هنا رأي الشيعة الإمامية (أهمّ فرق الشيعة)، كما ورد بكتاب أبي جعفر (الصدوق): «إنّ اعتقادنا في جملة القرآن الذي أوحى به الله تعالى الى نبيّه محمّدﷺ هو كلّ ما تحتويه دفّتا المصحف المتداول بين الناس لا أكثر... أمّا من ينسب إلينا الاعتقاد في أنّ القرآن أكثر من هذا فهو كاذب».

قال الأُستاذ: و بناءً على ذلك أكّد «لوبلو» أنّ القرآن هو اليوم الكتاب الربّاني الذي ليس فيه أيّ تغيير يذكر... و كان «و. موير» قد أعلن ذلك قبله... فلم يوجد إلاّ قرآن واحد لجميع الفرق الإسلامية المتنازعة [٢].

و نقل عن مقال لميرزا إسكندر كاظم: انّ سورة النورين[٣] موضوعة بلا شكّ، و أنّ هذا العالم الجليل قد أثبت أنّ هذه السورة المزعومة لا يوجد لها أثر في مصحف الشيعة، فضلاً عن أنّه لم يرد ذكرها في مؤلّفاتهم الخاصّة بمجادلاتهم التقليديّة ... و تكفي قراءة هذه المقطوعة التي لا تعدو أن تكون تراكماً ركيكاً من العبارات و الكلمات المسروقة من القرآن، لنتبيّن التعارض الشديد بينها و بين أناقة الأُسلوب القرآني و تناسقه [٤].

* * *

١ـ إظهار الحقّ (تحقيق الدسوقي): ج ٢ ص ٢٠٦ ـ ٢٠٩.

٢ـ مدخل الى القرآن الكريم: ص ٣٩ ـ ٤٠.

٣ـ التي نشرها «جارسين دى تاسى».

٤ـ بهامش المدخل ص ٤٠.

و هكذا فضيلة الأُستاذ الشيخ محمد محمد المدني عميد كلية الشريعة بالجامعة الأزهرية يقول: و أمّا أنّ الإمامية يعتقدون نقص القرآن فمعاذ الله ! وإنّما هي روايات رويت في كتبهم، كما روي مثلها في كتبنا، و أهل التحقيق من الفريقين قد زيّفوها و بيّنوا بطلانها، وليس في الشيعة الإمامية أو الزيدية من يعتقد ذلك، كما أنّه ليس في السنّة من يعتقده.

ويستطيع من شاء أن يرجع الى مثل كتاب «الإتقان» للسيوطي ليرى فيه أمثال هذه الروايات التي نضرب عنها صفحاً.

قال: و قد ألّف أحد المصريين[١] في سنة ١٩٤٨م كتاباً اسمه «الفرقان» حشّاه بكثير من أمثال هذه الروايات السقيمة المدخولة المرفوضة، ناقلاً لها عن الكتب و المصادر عند أهل السنّة. و قد طلب الأزهر من الحكومة مصادرة هذا الكتاب بعد أن بيّن بالدليل و البحث العلمي أوجه البطلان والفساد فيه، فاستجابت الحكومة لهذا الطلب و صادرت الكتاب، فرفع صاحبه دعوى يطلب فيها تعويضاً، فحكم القضاء الإداري في مجلس الدولة برفضها.

أفيقال: إنّ أهل السنّة ينكرون قداسة القرآن ؟ أو يعتقدون نقص القرآن لرواية رواها فلان ؟ أو لكتاب ألّفه فلان ؟

فكذلك الشيعة الإمامية، إنّما هي روايات في بعض كتبهم كالروايات التي في بعض كتبنا. و في ذلك يقول الإمام العلاّمة السعيد أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي ـ من كبار علماء الإمامية في القرن السادس الهجري في كتابه «مجمع البيان لعلوم القرآن»، و هو بصدد الكلام عن الروايات الضعيفة التي تزعم أنّ نقصاً مّا دخل القرآن ـ يقول هذا الإمام ما نصّه: روى جماعة من

١ـ هو ابن الخطيب محمد محمد عبد اللّطيف الآتي ذكره.

أصحابنا و قوم من حشويّة العامّة أنّ في القرآن تغييراً و نقصاناً، و الصحيح من مذهب أصحابنا خلافه، و هو الذي نصره المرتضى قدّس الله روحه، و استوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء ... .

و ينقل كلام العلاّمة الطبرسي بتمامه، حسبما نقلناه آنفاً، ثمّ يعقّبه بقوله: فهذا كلام صريح واضح الدلالة على أنّ الإمامية كغيرهم في اعتقاد أنّ القرآن لم يضع منه حرف واحد، و إنّ من قال بذلك فإنّما يستند الى روايات ظنّها صحيحة و هي باطلة.

قال: و قد كتب فضيلة الأُستاذ الشيخ محمّد جواد مغنية ـ و هو من كبار علماء الشيعة الإمامية بلبنان، و قد ولّي مناصب القضاء حتى وصل الى رئاسة المحكمة الشرعية العليا ـ كتب فضيلته يقول:

«أُلفت نظر من يحتجّ على الشيعة ببعض الأحاديث الموجودة في كتب بعض علمائهم. أُلفت نظره الى أنّ الشيعة تعتقد أنّ كتب الحديث الموجودة في مكتباتهم ـ و منها الكافي، و الاستبصار، و التهذيب، و من لا يحضره الفقيه ـ فيها الصحيح و الضعيف، و أنّ كتب الفقه التي ألّفها علماؤهم فيها الخطأ و الصواب، فليس عند الشيعة كتاب يؤمنون بأنّ كلّ ما فيه حقّ و صواب ـ من أوّله الى آخره ـ غير القرآن الكريم، فالأحاديث الموجودة في كتب الشيعة لا تكون حجّة على مذهبهم، و لا على أيّ شيعيّ بصفته المذهبية الشيعية، و إنّما يكون الحديث حجّة على الشيعي الذي ثبت عنده الحديث بصفته الشخصية، و هذه نتيجة طبيعية لفتح باب الاجتهاد لكلّ من له الأهلية، فإنّ الاجتهاد يكون في صحّة السند و ضعفه، كما يكون في استخراج الحكم من آية أو رواية. و لا أُغالي إذا قلت: إنّ الاعتقاد بوجود الكذب و الدسّ بين الأحاديث ضرورة من ضرورات دين الإسلام، من غير فرق بين مذهب و مذهب، حيث اتّفقت على ذلك كلمة جميع

المذاهب الإسلامية[١].

* * *

و يقول الدكتور محمد التيجاني السماوي :

«و لو جبنا بلاد المسلمين شرقاً و غرباً شمالاً و جنوباً و في كلّ بقاع الدنيا فسوف نجد نفس القرآن بدون زيادة و لا نقصان، و إن اختلف المسلمون الى مذاهب و فرق و ملل و نحل، فالقرآن هو الحافز الوحيد الذي يجمعهم و لا يختلف فيه من الأمّة إثنان... و ما ينسب الى الشيعة من القول بالتحريف هو مجرّد تشنيع و تهويل، و ليس له في معتقدات الشيعة وجود.

و إذا ما قرأنا عقيدة الشيعة في القرآن الكريم فسوف نجد إجماعهم على تنزيه كتاب الله من كلّ تحريف.

و بعد هذا، فكلّ بلاد الشيعة معروفة و أحكامهم في الفقه معلومة لدى الجميع، فلو كان عندهم قرآن غير الذي عندنا لعلمه الناس. و أتذكّر أنّي عندما زرت بلاد الشيعة للمرّة الأُولى كان في ذهني بعض هذه الإشاعات، فكنت كلّما رأيت مجلّداً ضخماً تناولته علّني أعثر على هذا القرآن المزعوم، و لكن سرعان ما تبخّر هذا الوهم و عرفت فيما بعد أنّها إحدى التشنيعات المكذوبة لينفّروا الناس من الشيعة.

و لكن يبقى هناك دائماً من يشنّع و يحتجّ على الشيعة بكتاب اسمه «فصل الخطاب في تحريف الكتاب» و مؤلّفه محمد تقي النوري الطبرسي المتوفّى سنة ١٣٢٠ هجرية و هو شيعي، و يريد هؤلاء المتحاملون أن يحمّلوا الشيعة مسؤولية هذا الكتاب! و هذا غير إنصاف! فكم من كتب كتبت و هي لا تعبّر في الحقيقة إلاّ عن رأي كاتبها و مؤلّفها، و يكون فيها الغث و السمين،

١ـ مجلة رسالة الإسلام، الصادرة عن دار التقريب بين المذاهب الإسلامية ـ القاهرة ـ السنة ١١ العدد ٤٤ ص ٣٨٢ ـ ٣٨٥.

و فيها الحقّ و الباطل، و تحمل في طيّهـا الخطأ و الصواب، و نجد ذلك عند كلّ الفـرق الإسلامية و لا يختصّ بـالشيعة دون سواهـا، و هو في الواقـع ألصق و أقرب بأهـل السنّة و الجماعة منـه الى الشيعة [1]! أفيجوز لنا أن نحمّـل أهل السنّة و الجماعة مسؤولية ما كتبه وزير الثقافة المصـري و عميد الأدب العربي الدكتـور طه حسين بخصوص القـرآن و الشعر الجاهلي؟! أو مـا رواه البخاري و هو صحيح عنـدهم، من نقص فـي القرآن و زيادة؟ و كذلـك صحيح مسلم و غيره؟

ثمّ نقل مقال الأُستاذ محمد المدني، و أخيراً قال: و حتى يتبيّن لك أيّها القارئ أن هذه التهمـة (تهمة القول بالتحريـف) هي أقرب لأهل السنّـة منها الى الشيعة، و حتـى تعرف بأنّ أهـل السنّة يرمـون غيرهـم بما هو فيهـم... و تعرف الدليل من كتب أهل السنّة ما يقنعك بـأنّهم هم القائلون بتحريف القرآن، و أنّه نقص منه و زيد فيه... أُقدّم لك ما يلي.

فجعل يذكـر روايات التحـريف التـي رواها أهـل الحشو مـن أهل السنّـة و أثبتها كتـب الصحاح المعـروفة، حسبما نـذكر شطراً منهـا في فصـل قادم إن شاء الله.

ثمّ قـال: فـإذا كـانـت كتـب أهـل السنّـة و الجمـاعـة و مسـانيـدهـم و صحاحهـم مشحونة بمثل هـذه الروايات ــ التي تدّعـي بأنّ القرآن ناقـص مرّة و زائد أُخـرى ـ فلمـاذا هـذا التشنيع علـى الشيعـة الذيـن أجمعـوا على بطـلان هذا الادّعاء؟!

و المهـمّ في كـلّ هذا أنّ علمـاء السنّـة و علماء الشيعـة من المحقّقيـن

١ـ قال التيجاني فـي الهامش: لأنّ كتاب «فصل الخطاب» لا يعدّ شيئاً عنـد الشيعة، بينما روايات نقص القرآن و الزيادة فيه أخرجها صحاح أهـل السنّة والجماعة أمثال البخاري و مسلم و مسند الإمام أحمد.

قد أبطلوا مثل هذه الروايات و اعتبروها شاذّة، و أثبتوا بالأدلّة المقنعة بأنّ القرآن الذي بأيدينا هو نفس القرآن الذي أُنزل على نبيّنا محمّد ﷺ و ليس فيه زيادة و لانقصان و لا تبديل و لا تغيير، فكيف يشنّع أهل السنّة و الجماعة على الشيعة من أجل روايات ساقطة عندهم، و يبرّئون أنفسهم، بينما صحاحهم تثبت صحّة تلك الروايات ؟!»[1].

❊ ❊ ❊

هذا ما عرفت من شهادات ضافية بنزاهة موقف علماء الإماميّة من مسألة التحريف، و أنّه لم يذهب الى ذلك أحد من أعلامهم المحققين سوى الشرذمة القليلة ممّن لا اعتداد بهم في الأوساط الشيعية المعروفة، نظير الحشوية من نقلة الحديث الذين لا موضع لهم يذكر في أوساط أهل السنّة المعروفين.

و هذا أمر معروف لا غبار عليه، و لا تصحّ نسبة شيء الى فريق ما لم يعتقده أعلامهم الشاخصون.

و من ثمّ فلعلّ الأمر قد اشتبه على بعض المؤلّفين في نسبة هذا القول الى الشيعة رمياً بلا هدف.

❊ ❊ ❊

هذا ابن حزم الظاهري تراه يرمي الشيعة بوجه عام بتهمة القول بالتحريف ـ حاشا الشريف المرتضى و صاحبيه ـ يقول فيما يقول:

و من قول الإمامية كلّها قديماً و حديثاً انّ القرآن مبدّل زيد فيه ما ليس فيه، و نقص منه كثير، و بدّل منه كثير، حاشا علي بن الحسين (المرتضى علم الهدى) و كان إمامياً يظاهر بالاعتزال، مع ذلك فإنّه كان ينكر هذا القول و يكفّر

١ـ التيجاني في كتابه «لأكون مع الصادقين»: ص ١٦٨ ـ ١٧٦.

من قاله . و كذلك صاحباه أبو يعلى ميلاد الطوسي و أبو القاسم الرازي[١].

و ليته سمّى القائلين بالتحريف من الشيعة ، إذ ليس مذهب الشيعة (القائلين بالإمامة و المعتقدين بأصل العدل) سوى الطريقة التي مشى عليها السيّد و شيخه المفيد و زميله الطوسي و أضرابهم من أعلام الطائفة ، فاستثناء هؤلاء الأمثال يعني استثناء رؤوس المذهب و أعيان الملّة لأنّ المذهب و الملّة إنّما يتمثّل فيهم لا في غيرهم من الشراذمة !

* * *

و على غراره مشى الخيّاط المعتزلي أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد في كتابه «الانتصار» الذي وضعه ردّاً على ابن الراوندي ، فيه مواضع رمى فيها الشيعة رميةً عشواء بتهمة القول بالتحريف ، ففي موضع من كتابه يزعم أنّ جماعة من الشيعة تنسب الأُمّة الى أنّها تصدّت الى القرآن فنقصت منه و زادت فيه ... و يتكرّر منه ذلك في كتابه ...[٢].

و لم ندر من هم الجماعة المنتمية الى الشيعة ، إنّما ندري أنّه لم يذهب الى القول بالزيادة في القرآن أحد من الشيعة من أيّ الفئات منهم ، على ما عرفت من كلام الطبرسي بالإجماع على عدم الزيادة إطلاقاً ... .

* * *

١ـ الفصل في الملل و النحل : ج ٤ ص ١٨٢ .

و أبو يعلى هو الشريف محمد بن الحسن بن حمزة الطالبي ، توفّي سنة ٤٦٣ ، و هو الذي تولّى غسل الشريف المرتضى . (طبقات أعلام القرن الخامس للطهراني : ص ١٢٧).

و أمّا أبو القاسم الرازي ، فالظاهر أنّه علي بن محمد بن علي الخزّاز ، صاحب كتاب «كفاية الأثر في النصوص على الأئمّة الإثني عشر» (الطبقات : ص ١٥٩ ، و معالم العلماء : ص ٧١).

٢ـ الانتصار : ص ١٦٤ ، تحقيق د. نيبرج . ط مصر ١٩٢٥ م ـ ١٣٤٤ ، و راجع الصفحات ٦ ، ١٠٦ ، ١٠٧ و ١٥٩ منه .

و ليس هذا غريباً من مثله، إنّ الغريب ما صدر من القاضي عبد الجبار ابن أحمد من رؤساء المعتزلة المرموقين.

قال ـ عند كلامه عن انحاء الخلاف في القرآن الكريم ـ : منها خلاف جماعة من الإمامية الروافض، الذين جوّزوا في القرآن الزيادة و النقصان، و قالوا: إنّه كان على عهد رسول الله ﷺ أضعاف ما هو موجود فيما بيننا، و حتى قالوا: إنّ سورة الأحزاب كانت بحمل جمل، و إنّه قد زيد فيه و نقص و غيّر و حرّف، و ما أُتوا في ذلك إلاّ من جهة الملاحدة الذين أخرجوهم من الدين من حيث لا يعلمون [١].

قلت: هذا الرمي المفترى من مثل هذا العالم المحقّق غريب جدّاً، و قد صحّ المثل المعروف: الجواد قد يكبو، و الصارم قد ينبو!

على أنّ القول بزيادة سورة الأحزاب عمّا عليه الآن هو المعروف عن كبار أهل السنّة المعروفين، و قد عرفت نسبة ذلك من ابن حزم الظاهري الى أُبيّ بن كعب، زاعماً صحّة الإسناد اليه كالشمس لا مغمز فيه [٢]. فكيف يا ترى خفي ذلك على القاضي و نسبه الى الشيعة الأبرياء!

❊ ❊ ❊

و بهذه المناسبة نستطرف ما ذكره الشريف رضي الدين أبو القاسم علي ابن موسى، ابن طاووس (المتوفّى سنة ٦٦٤) بصدد تفنيد ما نسبه أبو علي الجبائي (المتوفّى سنة ٢٣٥) الى الشيعة الإمامية من القول بالتحريف، قال: كلّما ذكرته من طعن و قداح على من يذكر أنّ القرآن وقع فيه تبديل و تغيير فهو متوجّه على سيّدك عثمان، لأنّ المسلمين أطبقوا على أنّه جمع الناس على هذا

١ـ شرح الأصول الخمسة: ص ٦٠١.

٢ـ راجع المقدّمة، عن كتابه المحلّى: ج ١١ ص ٢٣.

المصحف الشريف، و حرّف و أحرق ما عداه من المصاحف، فلولا اعتراف عثمان بأنّه وقع تبديل و تغيير من الصحابة ما كان هناك مصحف محرّف، و كانت تكون متساوية، و يقال له: أنت مقرّ بهؤلاء القرّاء السبعة و هم مختلفون في حروف و حركات و غير ذلك، و لولا اختلافهم لم يكونوا سبعة، بل كانت هناك قراءة واحدة... فمن ترى ادّعى اختلاف القرآن و تغيّره؟ أنتم و سلفكم لاالرافضة على حدّ تعبيركم! و من المعلوم من مذهبنا أنّ القرآن واحد نزل من عند واحد، كما صرّح بذلك إمامنا جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام.

و يقال له: إنّك ادّعيت في تفسيرك أنّ «بسم الله الرحمن الرحيم» ليست من القرآن و لا ترونها آية من القرآن، و هي مائة و ثلاث عشرة آية في المصحف الشريف تزعمون أنّها زائدة و ليست من القرآن، و أنّ عثمان هو الذي أثبتها فيه على رأس السور فصلاً بين السورتين، فهل هذا إلاّ اعتراف منك يا أبا علي بزيادتكم أنتم في المصحف الشريف زيادةً لم تكن من القرآن و لا من آيه الكريمة [1].

* * *

تلك اُمّة قد خلت لها ما كسبت و عليها ما اكتسبت، و لكن ما بال أقوام حاضرة و متحضّرة تتابع أقواما بائدة و بالية... يتابعون أسلافهم تقليداً أعمى و من غير هوادة ﴿**قالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَ إِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ**﴾[2] فيرمون اُمّة كبيرة إسلامية عريقة بما هم منه براء.

هذا (الاُستاذ الرافعي) و هو كاتب قدير نراه قد لهج ما لاكه سلفه المفتري (ابن حزم الظاهري) في رمي الشيعة الإمامية بالقول بالتحريف افتراءً عليهم ناشئاً من عصبية عمياء ﴿**فَإِنَّهَا لاتَعْمَى الأَبْصَارُ وَ لٰكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي**

١ـ سعد السعود: ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

٢ـ الزخرف: ٢٣.

الصُّدُور﴾(١).

أُنظر الى هذر هذا الأُستاذ الناقد: أمّا الرافضة ـ أخزاهم الله ـ فكانوا يزعمون أنّ القرآن بدّل و غيّر، و زيد فيه، و نقص منه، و حرّف عن مواضعه، و أنّ الأُمّة فعلت ذلك بالسنن أيضاً. و كلّ هذا من مزاعم شيخهم و عالمهم (هشام بن الحكم) لأسباب لا محلّ لشرحها هنا، و تابعوه عليها جهلاً و حماقةً(٢).

كلّ كلمة من تعابيره هذه كذب فظيع و فرية شنيعة، و إنّ شئت فقل: كلّها مسبّات و شتائم لاذعة، لا تليق بقلم كاتب أديب له شأن في أُمّته و بلاده، اللهمّ إلاّ إذا استحوذ عليه الشيطان فأنساه ذكر الله، و العياذ بالله، و لا حول و لا قوّة إلاّ بالله العليّ العظيم و العاقبة للمتّقين.

---

١ ـ الحج: ٤٦.

٢ ـ إعجاز القرآن: ص ١٤٢، هامش رقم ٢.

هذر

المستشرقين الأجانب

لو كان المسلمون أخذوا بحرمة أنفسهم فلم يعملوا في تفريق كلمتهم و تمزيق وحدتهم الشاملة، لما استطاع عدوّهم الغدور استغلال الفجوة الحاصلة فيما بينهم فيعمل في توسيعها، و تغليظ التهم التي وجّهها بعضهم الى بعض.

إنّ سفاسف أمثال ابن حزم في غابر الأيام، و شتائم أمثال الرافعي في العهد الحاضر، هي التي جرّأت أُولئك الأباعد و أفسحت لهم المجال لقذف التهم الى طوائف المسلمين، و لا سيّما بشأن أقدس شيء في حياة المسلمين القرآن العظيم، فيجعلوه عرضة لسهامهم السامّة على حساب الجدل المسيحي العتيد.

هذا المستشرق العلّامة الشهير «إجنتس جولد تسيهر» في كتابه «مذاهب التفسير الإسلامي» يحاول بكلّ جهده الحطّ من قيمة نصّ الوحي الإلهي المعجز القرآن الكريم، و يأخذ من ظاهرة اختلاف القراءات ذريعة لإثبات وجود اختلاف في نصّ الوحي النازل من السماء، بما يوجب سلب الثقة عن النصّ الأصل، فيما زعم!

يقول في مفتتح كتابه: فلا يوجد كتاب تشريعي اعترفت به طائفة دينية اعترافاً عَقَديّاً على أنّه نصّ منزل أو موحى به، يقدم نصّه في أقدم عصور

تداوله، مثل هذه الصورة من الاضطراب و عدم الثبات، كما نجد في نصّ القرآن[1].

و لم يدر المسكين أنّ مسألة اختلاف القراءات لا تمسّ مسألة تواتر نصّ القرآن الموحّد المحتفظ به لدى جمهور المسلمين يتوارثونه جيلاً عن جيل، من غير اختلاف. و قد أسبقنا ـ في مبحث القراءات ـ اتّفاق كلمة الأئمّة على أنّ القرآن شيء و القراءات شيء آخر، لا يمسّ أحدهما الآخر.

الأمر الذي ليس ينبغي لأهل التحقيق الذهول عنه، ولعلّه تجاهل خبيث!

* * *

ثمّ نراه يعرّج على مسألة اُخرى ذات خطورة بالغة في حياة المسلمين، هي: مسألة التحريف. و لعلّه من وراء ذلك يحاول الغضّ من شأن هذا الكتاب العزيز من جانب آخر.

إنّه يحاول إثبات القول به ناسباً له الى أعظم طائفة عريقة في الإسلام، ذات قِدَم و قَدَم في تشييد أركانه و نشر أحكامه، و لا سيّما العمل في خدمة القرآن و تفسيره و تبيينه، هم شيعة آل بيت الرسول ﷺ و السائرون في ضوء تعاليمهم.

فإذكان أمكنه إثبات القول منهم ـ و هم أمسّ الناس بالقرآن و الإسلام ـ فقد ساعده الحظّ في رمي هذا الكتاب بالوهن و الحطّ من شأنه.

هكذا حسب حسابه، و لكن خاب ظنّه، **﴿أم يريدون كيداً فالذين كفروا هم المكيدون﴾**[2].

يقول في افتراءاته المصطنعة: إنّه و إن كان الشيعة قد رفضوا الرأي الذي

١ـ مذاهب التفسير الإسلامي: ص ٤.

٢ـ الطور: ٤٢.

ذهبت اليه طائفة متطرّفة منهم من أنّ القرآن المأثور لا يمكن الاعتراف به مصدراً للدين[١] فإنّهم قد تشكّكوا على وجه العموم منذ ظهورهم، في صحّة صياغة النصّ العثماني، لأنّه يشتمل على زيادات و تغييرات هامّة بالنسبة الى الذي جاء به محمّدﷺ. كما استؤصلت فيه أيضاً من جانب آخر قِطَع هامّة من القرآن الصحيح بالإبعاد و الحذف.

قال: و يسود الميل عند الشيعة ـ على وجه العموم ـ الى أنّ القرآن الكامل الذي أنزله الله كان أطول كثيراً من القرآن المتداول في جميع الأيدي.

و يضيف قائلاً: إنّهم يعتقدون من سورة الأحزاب (و هي تشتمل على ٧٣ آية) أنّها كانت تعدل سورة البقرة المشتملة على ٢٨٦ آية. و سورة النور (تشتمل على ٦٤ آية) كانت تحتوي على أكثر من ١٠٠ آية. و سورة الحجر (٩٩ آية) كانت ١٩٠ آية.

و زاد شناعةً قوله: و حديثاً وجدت في مكتبة «بانكيبور» بالهند نسخة من القرآن تشتمل على سورٍ ساقطة من مصحف عثمان، منها: سورة نشرها «جارسان دى تاسى» و هي سورة النورين (٤١ آية). و سورة أُخرى شيعيّة، ذات سبع آيات، و هي سورة الولاية. و كلّ هذه الزيادات الشيعيّة نشرها «كلير تدال» باللغة الإنجليزية.

قال: و كلّ ذلك يدلّ على استمرار افتراض الشيعة حصول نقص غير قليل في نصّ القرآن العثماني بالنسبة الى المصحف الأصلي الصحيح[٢].

١ـ لعلّه يقصد ما نسب الى الاخبارية المتأخّرة من القول بعدم حجّية ظواهر الكتاب و عدم إمكان الاستناد اليها لفهم أحكام الشريعة. و لكنّا أوعزنا ـ في مباحثنا عن التفسير و المفسرين ـ أنّ هذه النسبة مفتعلة، و ليس من فقهاء الأُمّة من يذهب الى هذا الرأي الغريب إطلاقاً، لا في حشوية العامّة و لا في الاخبارية المتطرّفة، على حدّ تعبيرهم.

٢ـ راجع كتابه مذاهب التفسير: صفحات ٢٩٣ ـ ٢٩٥ و ٣٠٤.

هذا، و قد جعل من كتابين منسوبين الى الشيعة، موضوعهما التفسير ـ أحدهما على نهج التأويل الصوفي، و الآخر التفسير بالمأثور ـ موضع دراسته لآراء الشيعة ــ على وجه العموم ـ في التفسير. في حين أنّهما لايمسّان عقائد الطائفة، بل وساقطان ـ لديهم ـ عن درجة الاعتبار الى حدٍّ ما.

أحدهما: كتاب «بيان السعادة في مقامات العبادة» من وضع قطب من أقطاب الصوفيّة، هو: سلطان محمد بن حيدر البيدختي الگنابادي، زعيم فرقة «نعمة اللّهي» الملقّب ـ في الطريقة ـ بـ «سلطان علي شاه». كان من مواليد سنة (١٢٥١ ـ هـ ق). و قد فرغ من تأليفه عام (١٣١١) و طبع الكتاب لأوّل مرّة في طهران عام ١٣١٤. و نسخ الكتاب مبذولة يجدها الطالب في عامّة المكتبات.

و هنا اشتبه الأمر على «جولد تسيهر» في موضعين:

أوّلاً: زعم أنّ تأليف الكتاب تمّ عام (٣١١ هـ = ٩٢٣ م)! و لعلّ رقم الألف كان مشوّهاً في نسخته فلم يحقّقه تماماً!!

و ثانياً: حسب من اسم المؤلّف: سلطان محمد بن حجر البجختي، بدلاً من محمد بن حيدر البيدختي!!

و أمّا الكتاب الثاني فهو التفسير الموسوم بتفسير القمي علي بن إبراهيم بن هاشم.

لكنّه ــ حسبما يأتي ــ من صنع أحد تلامذته المعروف بأبي الفضل العلوي(من هو؟) و أكثره خليط من تفاسير غيره، و لاسيّما تفسير أبي الجارود المعروف بالسرحوب، رأس الجارودية من غلاة الزيديّة... و كان موضع إنكار الإمام الصادق عليه السلام.

وعليه، فكيف يا ترى يجعل مثل مستشرقنا العلاّمة من مثل هذه الكتب

الساقطة عند الشيعة و عند أئمّتها و علمائها، موضع دراسته لفهم آرائهم في التفسير؟!

أتراه كان يجهل ذلك، أم كان يتجاهل؟ الله أعلم بسرائر القلوب!

نعم ﴿وَ مَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللهُ لَهُ نُوراً فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾[1] صدق الله العليّ العظيم.

* * *

و هنا لابدّ من التنبيه على أُمور:

أوّلاً: كيف نسب الى الشيعة بالذات الاعتقاد بأنّ سورة الأحزاب كانت تعدل سورة البقرة؟ و كذا غيرها من السور التي عدّها في مزعومته؟

إنّ هذا الاعتقاد لم يوجد له أثر في كتب الشيعة و رسائلهم، و لا هو معروف عنهم في مستند وثيق.

إنّما المعروف و الثابت في كتب الصحاح، نقله عن عروة بن الزبير ناسباً له الى خالته عائشة، قالت: كانت سورة الأحزاب تقرأ زمن النبيﷺ مائتي آية، فلمّا كتب عثمان المصاحف لم نقدر منها إلاّ على ما هو الآن ...[2]. و هكذا نسب الى الصحابي أُبيّ بن كعب[3] و حاشاه.

فياترى كيف زوّر علاّمتنا المستشرق و نسبه الى الشيعة زوراً!؟

ثانياً: لماذا اختار لدراسته كتاب «بيان السعادة» و حسبه من أقدم التفاسير الشيعية، و زعمه قبله تاريخ ٣١١ هـ أي قبل عشرة قرون فيما [illegible] حرف

١ـ النور: ٤٠

٢ـ اخرجه أبو عبيد باسناده الى عروه... (الاتقان: ج ٣ ص ٧٢).

٣ـ اخرجه احمد بن حنبل في المسند: ج ٥ ص ١٣٢. و ظنّه ابن حزم من أصحّ الأسانيد لا مغمز فيه. (المحلّى: ج ١١ ص ٢٣٥).

في اسم مؤلّفه الى ابن حجر البجختي، بما لا يمكن تعرفته في تراجم الرجال ؟!

أتراه هل وقع ذلك من مثله ذهولاً و غفلةً، أم تجاهل الأمر قصداً الى تلبيسه على القرّاء!؟

أترى محقّقاً مثله يقتصر على أرقام مشوّهة على صفحات كتاب، أم يتثبّت الأمر في تراجم المؤلّفين و الكتب، و هي مبذولة لديه في أيّ مكان، فلِمَ لم يراجعها و اقتصر على أرقام غير مقروءة في الكتاب؟!

فلو كان راجع التراجم، أو راجع النسخ المطبوعة من الكتاب، لوجد الأمر على خلاف ما حسبه.

و كان الكتاب من مؤلّفات القرن الرابع عشر للهجرة لا القرن الرابع ... و لكن عند ذلك لم يكن ليمكنه إثبات مقصوده الملتوي.

ثالثاً: هلاّ يعلم مثله أنّ الذوق الصوفي يتنافى تماماً مع عقيدة الشيعة على وجه العموم، و أنّ علماء الشيعة ـ على مختلف آرائهم في الفروع ـ فإنّهم متّفقون جميعاً على رفض النظرات الصوفية المستوردة من يونان القديم؟!

أفلا يعلم ذلك، أم كان تجاهل الأمر لغرض لئيم ؟!

إذن فكيف صحّ له أن يجعل كتاباً صوفيّاً، ألّفه قطب معروف من أقطاب الصوفيّة، كيف يجعل مثل هذا الكتاب موضع دراسته، بصدد فهم عقائد الشيعة المتبرّئين من الصوفيّة و عقائدهم إطلاقاً؟!

رابعاً: كيف لم يدر أنّ الكتاب الآخر الذي وضعه موضع دراسته، أي التفسير المنسوب الى علي بن إبراهيم القمي، ليس من صنعه، و إنّما هو من صنع أحد تلاميذه المجهول الشخصيّة لحدّ الآن.

على أنّه مزيج ممّا نسب الى القمي و من تفسير أبي الجارود الملعون على لسان الإمام الصادق عليه السلام و تفاسير اُخرى أيضاً.

ألم يعلم ذلك، و عساه راجع «الذريعة الى معرفة تصانيف الشيعة»[١]، ليعرف قيمة هذا الكتاب لدى علماء الشيعة الإمامية و سقوطه عن درجة الاعتبار و عن صلاحيّة الاستناد، حسبما يأتي.

* * *

و أخيراً، فهلاّ تستغرب أن يأتي كاتب إسلامي فيلحس ما لعقه الأجنبي الكافر، متابعةً عمياء و من غير دراية! هو الشيخ خالد عبد الرحمن العكّي المدرّس بإدارة الإفتاء العام بدمشق.

يقول: و لعلّ أنشط الطوائف في تفسير القرآن تفسيراً مذهبيّاً أو سياسيّاً هم الشيعة. و قد توسّعوا في ذلك، و صارت لهم تفاسير خاصّة، و غالى البعض في هذا المجال مغالاةً سيّئة.

ثمّ يأتي مثلاً بما رواه أبو الجارود الآنف، و يذكر أنّ أقدم تفسير شيعي هو تفسير جابر الجعفي، المتوفّى سنة ١٢٨. ثمّ يجيء تفسير «بيان السعادة في مقام العبادة» للسلطان محمد بن حجر البجختي، و قد انتهى منه سنة ٣١١. و تفسير القمي في القرن الرابع. ثمّ تفسير أبي جعفر الطوسي في عشرين جزءً...[٢].

أمّا الجعفي فقال عنه النجاشي: روى عنه جماعة غُمز فيهم و ضُعّفوا... و كان في نفسه مختلطاً... و قلّ ما يورد عنه شيء في الحلال و الحرام، له كتب منها التفسير[٣] و كانت نسخة جمع فيها ما زعمه حديثاً عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام و ليس تفسيراً شاملاً. و على أيّ تقدير فهي كسائر النسخ القديمة البائدة، و قد أكل عليها الزمان و شرب، و لا يصحّ أن يجعل

١ـ تأليف المحقّق الشيخ آغا بزرگ الطهراني، و هو كتاب معروف و مبثوث في أقطار العالم الإسلامي و خارجه... .

٢ـ أصول التفسير و قواعده: ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠ (ط بيروت).

٣ـ رجال أبي العباس النجاشي: ص ٩٣ في ترجمة جابر.

موضع دراسة اليوم، و لا سيّما مع هذا الوصف الذي وصفه النجاشي بشأنه!

و أمّا تفسير البجختي، فلا يعدو تقليداً لما ذكر المستشرق الآنف بلا رويّة.

و قد عرفت قيمة التفسير المنسوب الى القمي.

أمّا تفسير أبي جعفر الطوسي، و هو تفسير «التبيان»، و طبع في عشر مجلّدات، فهو تفسير حافل و شامل، و يعدّ من جلائل الكتب التفسيرية، وهو الأصل لبنية التفسير الشهير «مجمع البيان» للطبرسي العظيم... .

و هذان التفسيران (التبيان و مجمع البيان) يعدّان من أحسن كتب التفسير الجوامع، و لم يغلب عليهما أيّ نزعة سياسية أو غيرها من نزعات هي بعيدة عن روح الإسلام.

توجيه كلام بما لا يرضى صاحبه:

تلك كانت مواقف علمائنا الأعلام المشرّفة بشأن الدفاع عن قدسيّة القرآن الكريم، و كانت مواقف حاسمة و كلمات صريحة في رفض احتمال التحريف.

غير أنّ جماعة من أصحاب السلائق المعوجّة ــ حيث لم يرقهم ذلك الدفاع النزيه ـ حاولوا توجيه كلماتهم الى غير وجهها في تأويلات بعيدة.

[illegible]

قال: إنّ لكلام هؤلاء الأجلّاء تاويلا غير ظاهر كلامهم، فإنه صادر مجاراةً مع المخالفين أو سدّاً لباب الطعن في الدين!

قال ـ تعقيباً على كلام الصدوق الآنف ـ : و الأولى توجيهه بما نوجّه كلام السيد و الشيخ و غيرهما من سائر المحقّقين الأعاظم [١]. و قال ـ في توجيه كلامهما ـ : إنّ طريقتهما المماشاة و المداراة مع المخالفين [٢].

و استند ـ في هذا التوجيه غير الوجيه ـ الى رواية رواها الصدوق في كتابه «معاني الأخبار» إنّ عائشة قرأت: حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى و صلاة العصر [٣]. و هكذا نقل عن الشيخ أنّه ذكر في تفسيره «التبيان» قراءة ابن مسعود: فما استمتعتم به منهنّ الى أجل مسمّى [٤]. و عن السيد ـ في الشافي ـ أنّه طعن على عثمان إحراقه للمصاحف و إبطاله سائر القراءات [٥].

و استنتج أخيراً: إنّهم ذهبوا في مسألة التحريف مذهب التقيّة !

و ذكر أنّ هؤلاء المشايخ الأربعة (الصدوق و المفيد و المرتضى و الطوسي) خالفوا المذهب، و قد شاعت هذه المخالفة حتى صارت مذهب الأُصوليين من أصحابنا الإمامية و اشتهر بينهم حتى قال المحقّق الكاظمي في شرح الوافية: إنّه حكى عليه الإجماع.

قال النوري: و بعد ملاحظة ما ذكرنا تعرف أنّ دعوى الإجماع هنا جرأة عظيمة! قال: و كيف يمكن دعوى الإجماع بل الشهرة المطلقة على مسألة خالفها جمهور القدماء و جلّ المحدّثين و أساطين المتأخّرين. بل رأينا كثيراً من كتب الأُصول خالية عن ذكر هذه المسألة، و لعلّ المتتبّع يجد صدق ما قلنا [٦].

١ـ فصل الخطاب: ص ٣٢.

٢ـ فصل الخطاب: ص ٣٤.

٣ـ معاني الأخبار: ص ٣١٤ (ط نجف).

٤ـ التبيان: ج ٣ ص ١٦٦.

٥ـ فصل الخطاب: ص ٣٢ ـ ٣٤.

٦ـ فصل الخطاب: ص ٣٤ ـ ٣٥.

أُنظر الى هذا التهافت الباهت، كيف يجعل من المشايخ الأربعة مخالفين للمذهب، و هم أساطينه و على عواتقهم رست قواعدها. فإن كانت لمذهب الحقّ طريقة فإنّهم مهّدوها و عبّدوها و أسّسوا معالمها، و لا يعرف المذهب إلاّ من قبلهم هم لا عن سواهم من أغيار!

و الأغرب أنّه جعل جماعة الإمامية أيضاً مخالفين للمذهب، و لا ندري ما هذا المذهب الذي اختصّ به هو و سائر الاخباريين المساكين؟! و قد خالفهم جماعة الشيعة الإمامية من أُصوليين و المتعهّدة من قدامى المحدّثين!

قوله: «جمهور القدماء» أراد بهم جماعة من أصحاب الحديث القدامى كالصفّار (٢٩٠) و العيّاشي (٢٣٣) و النعماني (٣٦٠) و أضرابهم من أصحاب الكتب، و فيها روايات حسبها دالّة على التحريف حسب فهمه. و سنبحث ـ في فصل قادم ـ انّ رواية الحديث لا تكشف عن معتقد الراوي إطلاقاً. و ما ذلك إلاّ تحميل في الرأي يشبه الافتراء.

و كذا نسب الى بني نوبخت[1] من متكلّمي الشيعة قولهم بالتحريف في مثل الكلمة أو الكلمتين ممّا لا يضرّ بجانب الإعجاز، كقراءات ابن مسعود. و في مثل قراءة بعضهم: «و سارعوا» و آخر: «سارعوا» بلا واو.

و من الواضح أنّ ذلك يرجع الى اختلاف القراءات ممّا لا يمسّ حديث

١ـ بنو نوبخت بيت معروف من الشيعة منسوبون إلى نوبخت الفارسي المنجم. نبغ منهم كثير من أهل العلم و المعرفة بالكلام و الفقه و الأخبار و الآداب، و اشتهر منهم بعلم الكلام جماعة أشهرهم أبو سهل إسماعيل بن علي النوبختي و أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي، و كان لهم إلمام بالفلسفة و سائر علوم الأوائل. و من هذه الجهة كانت لبعضهم مخالفات يسيرة في خصوص بعض المسائل مع سائر المتكلّمين من الإمامية و أهل الفقه و الحديث. (هامش أوائل المقالات: ص ٢).

التحريف، و لكن الغريق يتشبّث بكلّ حشيش!

و هكذا نسب الى ابن شاذان(٢٦٠) أيضاً ذهابه الى التحريف، بحجّة أنّه في كتاب «الإيضاح» انتقد على العامّة رواياتهم بشأن ضياع كثير من القرآن كحديث داجن البيت و حديث رجم الشيخ و الشيخة و حديث جوف ابن آدم و ما شاكل، المستلزم تحريفاً في الكتاب العزيز! فقد أنكر على أهل الحشو في روايتهم ما يتنافى و قدسية القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه [1]. و هذا الإنكار اللاذع إن دلّ فإنّما يدلّ على عقيدته الخلاف، و مع ذلك فقد زعم النوري أنّه يعتقد الوفاق. قال: و ممّن ذهب الى القول بالتحريف الفضل بن شاذان، لأنّه يظهر من كتابه أنّ ضياع طائفة من القرآن كان من المسلّمات عند العامّة [2]! استنتاج غريب!!.

نعم، هكذا تشبّثات غريبة تكشف عن وحشة العزلة التي أحسّ بها الشيخ النوري عند تأليف «فصل الخطاب»، فحاول اختلاق معاضدين له و لو في عالم الأوهام. الأمر الذي لمسه المسكين من أوّل يومه، فجعل يتسلّى بنفسه بموافقة الدليل فلا يستوحش الانفراد. قال: لا نستوحش الانفراد ما دام يوافقنا الدليل[3]. و لكن أين الدليل الذي زعمه مرافقاً له، سوى روايات عامّية شاذّة و مخالفة لصريح القرآن و لإجماع الأُمّة على الإطلاق.

و أمّا قوله: «جلّ المحدّثين و أساطين المتأخّرين» فأراد بهم تلك الفئة الاخبارية التي جعلت أساطينها المتزعزعة تتداعى تجاه صرخة الحقّ المدوّية، و لا كلام لنا معهم سوى إبداء خطئهم في هذا الاختيار.

١ـ الإيضاح: ص ٢٠٩ فما بعد.

٢ـ فصل الخطاب: ص ٢٨ و في المقدّمة ص ١٥.

٣ـ في آخر المقدّمة من فصل الخطاب ص ٣٥.

نقل الحديث لا ينمّ عن عقيدة ناقله :

من سفه القول أن ينسب الى جماعة ما لم يقولوه و إنّما نقلوه نقلاً . و مجرّد نقل الحديث لا ينمّ عن عقيدة ناقله ما لم يتعهّد صحّة ما يرويه و التزامه به . و هكذا نسبوا الى جماعة من أعاظم أهل الحديث ـ كمحمد بن يعقوب الكليني و علي بن إبراهيم القمي و محمد بن مسعود العيّاشي ـ أنّهم ذهبوا الى القول بالتحريف ، بحجّة أنّهم أوردوا في كتبهم أحاديث قد تستدعي ـ حسب زعم الناسب ـ وقوع تغيير في الكتاب العزيز.

و هي نسبة جاهلة لا تعتمد على أساس ، و ترفضه ضرورة فنّ التحقيق .

و للسيد الشهرستاني الكبير (الميرزا محمد حسين الحائري «١٣١٥» كان من أجلّة علماء عصره و صاحب فنون) برهان لطيف في تزييف هكذا مزعومات باطلة ، ذكره في رسالة وضعها دحضاً لشبهة القائل بالتحريف ، نورده هنا مع شيء من تفصيل و توضيح حسب المناسبة :

قال : إنّما تستقيم نسبة عقيدة التحريف الى هؤلاء الأجلاّء إذا ما تجمّعت هناك مقدّمات أربع ضروريّة:

أُولاها : تعهّد صاحب الكتاب بصحّة ما يرويه على الإطلاق تعهّداً صريحاً و شاملاً .

ثانيتها : ظهور تلكم الأحاديث في التحريف ظهوراً بيّناً بحيث لا يحتمل تأويلاً أو محامل أُخر معتمدة على شواهد من عقل أو نقل متواتر.

ثالثتها : عدم وجود معارض لها بحيث يترجّح عليها حسب نظر صاحب الكتاب .

رابعتها : حجّية خبر الواحد عند صاحب الكتاب ، كما هو حجّة عند الأخباريين ، في مسائل الأُصول و الفروع على سواء .

فإذا ما توفّرت المقدّمات الأربع صحّت نسبة التحريف الى أرباب تلكم الكتب المشتملة على روايات التحريف كما زعموا ! و لكن أنّى لهم بإثبات ذلك، و دون إثباته خرط القتاد (١).

ثمّ مع فرض التعهّد أيضاً فهو أمر تقريبي لا تحقيقي. هذا الصدوق ـ رحمه الله ـ قد التزم في مفتتح كتابه «الفقيه» بأنّ ما يرويه في هذا الكتاب مضمون الصحّة و يعتقد حجّيته فيما بينه و بين ربّه، و مع ذلك نراه قد يروي المراسيل أو شواذّ الأخبار ، و ربّما على خلاف فتواه صريحاً.

و من ثمّ فمن الجفاء نسبة القول بالتحريف الى أرباب الكتب الأقدمين الأجلّاء لمجرّد العثور على بعض ما يستدعي التحريف في كتبهم، حسب زعم الناسب لا غير.

نسبة مفضوحة :

هذا المحدّث النوري ينسب الى ثقة الإسلام الكليني ذهابه الى القول بالتحريف استناداً الى إيراده في الكافي الشريف روايات قد تستدعي تحريف الكتاب دلالة تبعية لا ذاتية.

قال: و هو ـ أي القول بالتحريف ـ مذهب الكليني، على ما نسبه اليه جماعة، لنقله الأخبار الكثيرة الصريحة (!) في هذا المعنى، في كتاب الحجّة خصوصاً في باب النكت و النتف من التنزيل، و في الروضة. من غير تعرّض لردّها أو تأويلها، كما استظهر شارح الوافية من الباب الذي عقده لبيان أنّه لم يجمع القرآن كلّه إلاّ الأئمّة عليهم السلام، فإنّ الظاهر من طريقته أنّه إنّما يعقد الباب لما يرتضيه (٢).

١ـ البرهان: ص ١٣٩.

٢ـ فصل الخطاب: المقدّمة الثالثة ص ٢٥.

قلت : غالبيّة الروايات التي أشار اليها ، إنّما أوردها الكليني إيراداً من غير التزام بصحّتها . و قد صرّح العلاّمة المجلسي ـ في الشرح ـ بضعف اسنادها في الأكثر. هذا فضلاً عن عدم دلالتها على التحريف و لا إشارة اليه . بل لها معانٍ غيره ، سنذكره بتفصيل عند التعرّض لآحادالروايات.

ولنذكر هنا أهمّ ما تمسّكوا به في هذا الشأن و نجعله مثلاً باقياً في سائر الموارد. و نتبيّن كيف غرّ هؤلاء المساكين ظواهر العبائر من غير أن يتدبّروا في حقيقة الأمر. و إليك شاهداً من تلك الشواهد :

ليس في الكافي ما يريب :

عقد الكليني في كتاب الحجّة من أُصول الكافي باباً أسماه : (باب أنّه لم يجمع القرآن كلّه إلاّ الأئمة عليهم السلام و أنّهم يعلمون علمه كلّه) [١].

هذا عنوان الباب ، و مقصوده من جمع القرآن كلّه هو ما ذكره في العبارة التالية له التي هي عطف تفسيري : أي العلم بجميع القرآن ظاهره و باطنه .

و الدليل على ذلك هي نفس الروايات التي ذكرها تحت هذا العنوان ، وهي ست روايات ، كانت الثانية حتى الخامسة ضعيفة الإسناد ، و الأُولى مختلف فيها ، و الأخيرة حسنة كالصحيحة . صرّح بذلك المجلسي في الشرح[٢].

جاء في الحديث الأوّل : «ما ادّعى أحد من الناس أنّه جمع القرآن كلّه كما أُنزل إلاّ كذّاب ، و ما جمعه و حفظه كما نزّله الله تعالى إلاّ علي بن أبي طالب و الأئمّة من بعده صلوات الله عليهم» .

قوله : «جمع القرآن كلّه كما أُنزل» إشارة الى مصحف علي عليه السلام ،

١ـ أُصول الكافي : ج ١ ص ٢٢٨ .

٢ـ مرآة العقول : ج ٣ ص ٣٠ ـ ٣٤ (الطبعة الحديثة) .

حيث كان علـى ترتيب النزول تماماً، مشتمـلاً على التنزيل و التأويـل ـ حسبما شرحناه فـي التمهيد [١] ـ و قـد ورثه أولاده الأئمـة المعصومـون عليهم السـلام. و لو وجد لـوجد فيه علم كثيـر، كما قال الكلبي. الأمـر الذي لا يرتبط و مسـألة الزيادة أو النقص في نصّ الكتاب.

ففي الحديـث الثاني: «ما يستطيـع أحد أن يدّعي أنّ عنـده جميع القرآن كلّه، ظاهره و باطنه، غير الأوصياء».

و في الحديث الثالث: «أُوتينا تفسير القرآن و أحكامه».

و في الحـديث الرابع: «إنّـي لأعلم كتاب الله من أوّلـه الى آخره كأنّـه في كفّي».

و في الحديث الخامس: «و عندنا ـ و الله ـ علم الكتاب كلّه».

و فـي الحديـث السـادس: ـ عنـد تفسير قـولـه تعالـى: ﴿**و من عنـده الكتاب**﴾ ـ: «إيّانا عنىٰ».

هذه هـي الأحاديث التـي ذكرها الكليني تحـت العنوان المذكـور. و هي لاتعدو دلالتها على أنّ علم الكتاب كلّه ظاهـره و باطنه إنّما هو عند أهل البيت الذي هم أدرى بمـا في البيت. فإذا كان رسـول اللهﷺ هو مدينة العلـم، فإنّهم أبوابها المؤدّية اليه، بإجماع الأُمّة.

هذا هو محتـوى مجموع هذه الأحاديـث الشريفة، و قد أوردهـا الكليني الخبيـر بمواضـع كلمات الأئمّـة عليهـم السلام مـع علمـه بظهورهـا في نفس المحتوى. الأمر الذي يطلعك على مراده من عقد ذلك العنوان الفخم الرهيب.

و من ثمّ كان من الجفاء، نسبة الخلاف اليه، إن هو إلاّ افتراء و قول زور. لا سامح الله أصحاب التسامح في القول بلا علم.

---

١ ـ التمهيد: ج ١ ص ٢٢٨ ـ ٢٣٣.

موقفنا مع الفئة المتطرّفة

(أخبارية مستحدثة منحدرة عن أهل الحديث)

كان علماؤنا الأعلام منذ عهد الحضور فإلى طول عصر الغيبة على طريقتين في الاتجاه الأُصولي و في استنباط مباني شريعة الإسلام: أهل نظر و تحقيق، و هم: المجتهدون. و أهل نقل و تحديث، و هم: المحدّثون.

يختلف المحدّثون عن المجتهدين بالاعتماد على النقل أكثر من العقل، و لا سيّما في مسائل الأُصول، حيث لا حجّية لأخبار الآحاد هناك عند المجتهدين.

و قد كان لأهل الحديث أساليب معروفة بالإتقان و الإحكام في الأخذ و التلقّي و التحديث، في أسانيد الروايات و في متونها عرضاً و مقابلةً مع الأُصول المعتمدة.

و على هذا الأسلوب الروائي الدقيق دوّنت الأُصول الأربعة الجامعة لأحاديث أهل البيت عليهم السلام، مأخوذة من مشايخ أجلاء و عن كتب ذوات اعتبار، و هي: «الكافي» لثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني (٣٢٩) و «من لا يحضره الفقيه» لشيخ المحدّثين محمد بن علي بن الحسين الصدوق (٢٨٠) و «التهذيب» و «الاستبصار» كلاهما لشيخ الطائفة محمد بن الحسن

الطوسي (٤٦٠) قدّس الله أسرارهم .

و قد سادت طريقة الإتقان في النقل و التحديث حقباً من الزمان، وانتهت بدور خاتمة المحدّثين الشيخ الحرّ العاملي (١٠٣٣ ـ ١١٠٤) صاحب الموسوعة الحديثية الكبرى «وسائل الشيعة» و فيها ما يسدّ حاجة الفقيه في استنباط مختلف أحكام الشريعة، (جزاه الله خيراً) و فرغ من تأليفه عام (١٠٨٢).

و سار على منهاجه المحدّث الفقيه المولى محسن الفيض (١٠٠٧ ـ ١٠٩١) في تأليفه كتاب «الوافي» الجامع لأحاديث الكتب الأربعة مع الشرح و البيان. و قد فرغ من تأليفه عام (١٠٦٨).

أمّا و بعد هذا الدور، فيأتي دور الانحطاط و الاسترسال في نقل الحديث و في رواية الأخبار، و أصبح أهل الحديث مجرّد نَقَلة آثار و حَفَظة أخبار، من غير اكتراث لا بالأسانيد و لا بصحّة المتون. فقد زالت الثقة بأحاديث ينقلها هؤلاء (الأخباريون) المسترسلون، بعد انتهاء دور (المحدّثين) المتقنين!

إنّهم اهتمّوا بتضخّم الحجم أكثر من الدقّة في المحتوى، و من ثمّ لم يأبهوا ممّن يأخذون و على أيّ مصدر يعتمدون، إنّما المهمّ حشد الحقائب و ملء الدفاتر بنقول و حكايات هي أشبه بقصص القصّاصين و أساطير بني إسرائيل.

و من ثمّ واكبوا إخوانهم الحشوية الذين سبقوهم في هذا المضمار، و ساروا على منهجهم في الابتذال و الاسترسال!

فإن كانت محنة أهل السنّة قد جاءتهم من قِبَل أهل الحشو في الحديث، فكذلك جاءتنا البليّة من قِبَل هؤلاء المسترسلين في نقل الحديث!

* * *

و قد عرفت أنّ علماءنا المحقّقين أطبقوا على رفض احتمال التحريف في كتاب الله الذي ﴿**لايأْتِيهِ الباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ لا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾[١].

و كذلك محدّثونا القدامى من لدن شيخهم و رئيسهم الصدوق، حتى عصر العَلَمين خاتمتي المحدّثين الحرّ العاملي و الفيض الكاشاني.

نعم، جاءت فكرة التحريف ـ قصداً الى رفض حجّية الكتاب ـ من قِبَل هذه الفئة المتطرّفة التي نبعت على حاشية البلاد في جوّ مظلم بغياهب الجهل و العامّية، مضافاً اليه بعض السذاجة و سرعة الاسترسال.

كان من طابع هذه الفئة هي السذاجة في التفكير، الناجمة عن حياتها البدائية، بعيدة عن معالم الحضارة العلمية التي كان عليها علماؤنا في مراكز العلم المعروفة.

و هذا ممّا جعل من كتبهم لا تشبه شيئاً من كتب أقطاب الشيعة الإمامية المليئة بالتحقيق و التدقيق في اُصول الشريعة و فروعها.

هذا السيد نعمة الله الجزائري ـ غفر الله له ـ (١٠٥٠ ـ ١١١٢) عَلَم هذه الفئة الشاخص[٢] و المبدع لفكرة التحريف على أساس جمع الشوارد من

١ـ فصّلت: ٤٢.

٢ـ يحاول في رسالته «منبع الحياة» إثبات جواز تقليد الأموات، ميزة اخبارية متطرّفة تشبه طريقة العامّة في نبذ طريقة الاجتهاد، و الأخذ بتقليد الأموات، على خلاف طريقة المجتهدين من الخاصة بفتح باب الاجتهاد و لزوم الرجوع الى آراء الأحياء من الفقهاء.

و هو أوّل من طرح مسألة تحريف الكتاب على منصّة البحث، مستدلاً عليه بدلائل على أساس شوارد الأخبار و غرائب الآثار، هادفاً وراء ذلك الى عدم إمكان الاستفادة من ظواهر الكتاب.

و قد عارضني بعض أحفاده في نسبة جدّهم الى الفئة الاخبارية... لكن ماذا يا ترى في هذا الإصرار على طبع الرسالة و نشرها تباعاً و مكرّراً في أهمّ مراكز النشر، بغداد و بيروت؟!

إنّ في ذلك سرّاً يستهدفه من يريد الإطاحة بشأن هذا الكتاب العزيز، والمسّ بحريم ⇦

الأخبار، نراه يعتمد الغرائب و الشواذّ في كتبه و يشحنها بأقاصيص اُسطوريّة، لا سابقة لها في كتب علمائنا الأعلام !

بينما الصدوق عليه الرحمة يقول في مقدّمة كتابه «من لا يحضره الفقيه»:

و لم أقصد فيه قصد المصنّفين في إيراد جميع ما رووه، بل قصدت الى إيراد ما اُفتي به و أحكم بصحّته و أعتقد فيه أنّه حجّة فيما بيني و بين ربّي تقدّس ذكره و تعالت قدرته و جميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعوّل و اليها المرجع ... .

نرى المحدّث الجزائري يقول: نحن نروي جميع أحاديث الكتب الأربعة عن المحمّدين الثلاثة، بواسطة رجل مجهول الحال، مجهول الحسب و النسب، مع بعد الطريق بقرون !

يا لها من سذاجة مفجعة !

يحكي من أوثق مشايخه «السيد البحراني» أنّه نقل عن شيخه «الحرفوشي» إنّه لاقى رجلاً في مسجد مهجور من مساجد دمشق، ادّعى أنّه «المعمّر أبو الدنيا» كان يقول: إنّه صحب عليّاً و الأئمّة عليهم السلام و سمع حديثهم واحداً واحداً، و سمع مشايخ الحديث و أرباب الكتب و سمع حديثهم! فاستجازه الحرفوشي في الإسناد اليه فأجازه ! فكان شيخه يقول: إنّا نروي عن أصحاب الكتب منذ ذلك الوقت بهذا الاسناد القصير ! و هكذا ابتهج الجزائري بهذه المفاجئة [illegible] فجعل يقول: و ها نحن أيضاً نروي

[illegible] مقدسات المسلمين و الشيعة بالذات.

فإن كان أحفاده يريدون الدفاع عن كرامة جدّهم فعليهم الحؤول دون نشر أمثال هذه الرسائل الضالّة المضلّة و التي تخالف الشيعة في طول تاريخهم المجيد.

الكتب الأربعة للمحمّدين الثلاثة بنفس هذا الإسناد ![١].

و كتابه الذي أسماه «الأنوار النعمانية» ـ من خير تآليفه، و عدّه القوم من جلائل كتبهم ـ مليء بأخبار و قصص خرافية غريبة، ممّا لا نظير لها في كتب أصحابنا الإماميّة [٢].

و هذا الكتاب هو المنبع الأصل للقول بالتحريف [٣] و الذي اعتمده النوري صاحب «فصل الخطاب»، و كان قدوته في هذا الاختيار [٤].

قال ـ بصدد تزييف القراءات المعروفة ـ : تسليم تواتر القراءات السبع يفضي الى طرح الأخبار المستفيضة بل المتواترة الدالّة على وقوع التحريف في القرآن، كلاماً و مادّةً و إعراباً [٥].

كما و يعتقد أنّ القرآن كان مشتملاً على مدائح آل الرسول و الأئمّة الطاهرين، و فضائح المنافقين و بيان مساوئهم، بالتصريح، و قد أُسقطت منه بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله [١].

و بهذه المناسبة يقول: و في بعض الأخبار أنّ هذه الآية كانت هكذا: «ألست بربّكم و محمّد نبيّكم و علي إمامكم قالوا بلى» فحذفوا تمام الآية، كما

١ـ الأنوار النعمانية: ج ٢ ص ٧. و قد جاءت روايته بهذا الاسناد التافه في: ج ٢ ص ٣٨٢ بالتصريح، في قصّة خيالية محضة، فراجع.

٢ـ ذكرنا منها مقتطفات في الطبعة الأولى، و لم تعد حاجة بعدئذٍ الى إعادة تلكم الأساطير.

٣ـ راجع الأنوار النعمانية: ج ٢ ص ٣٥٧. و: ج ١ أيضاً ص ٩٧ و ٩٨ و ٢٧٧.

٤ـ راجع فصل الخطاب: ص ٢٥٠.

٥ـ راجع الأنوار: ج ٢ ص ٣٥٧. و للسيد الطباطبائي ـ في الهامش ـ ردّ جميل على هذا الاستنتاج الغريب المخالف لرأي الطائفة على الاطلاق.

٦ ـ الأنوار: ج ١ ص ٩٧ ـ ٩٨. و ستأتي الإجابة على ذلك بتصريح الإمام الصادق عليه السلام أنّ القرآن لم يكن مشتملاً على مدح آل البيت صريحاً. راجع الكافي: ج ١ ص ٢٨٦.

تصرّفوا في غيرها من الآيات[١].

قلت: لم أجد ـ رغم تتبّعي المستوعب ـ أثراً لهذا الخبر المزعوم. و لعلّه من أوهامه الخاصّة، أو رواها عن طريق معمّر أبي الدنيا كما زعم المسكين!

* * *

و الغريب أنّه ينكر على أصحابنا الإمامية في ترجيحهم دليل العقل على النقل في أُصول الاعتقادات، مثل إنكارهم حديث سهو النبي ﷺ لمخالفته لدليل العقل في عدم جواز سهوه إطلاقاً، يقول: كيف ينكرون ذلك و يرجّحون دليل العقل على النقل، مع أنّه ورد الحديث بذلك فيجب قبوله و رفض دليل العقل[٢] ثمّ يقيس مسألة التحريف و يقول: إنّه وردت الأخبار بذلك فيجب قبوله و إن كان مخالفاً للعقل الرشيد!

و هكذا تجده مصرّاً على القول بالتحريف في جميع تآليفه، كما بسط الكلام حوله في كلّ من شروحه على الاستبصار والتهذيب وتوحيد الصدوق[٣].

و قد عرفت أنّه أوّل من طرح مسألة التحريف على منصّة البحث و الاستدلال عليه على أساس شوارد الأخبار و غرائب الآثار.

و تجد دلائله على ذلك ملخّصة في رسالته «منبع الحياة». و قد قام المحدّث الخبير و الناقد البصير المرتضى الفيض الكاشاني في وقته بالردّ على دلائله، في كتابه القيّم «علم اليقين»[٤]، و كذا في سائر كتبه كالصافي و الوافي و غيرهما، و كذا غيره من سائر الأعلام.

١ـ الأنوار: ج ١ ص ٢٧٧. و قد أحسن الردّ عليه الطباطبائي في الهامش.

٢ـ الأنوار: ج ٣ ص ١٣١.

٣ـ صرّح بذلك في رسالته «منبع الحياة»: ص ٦٦.

٤ـ راجع علم اليقين: ج ١ ص ٥٦٥.

ضجّة صاخبة أثارها فصل الخطاب !

قد أسلفنا تواجد الشيخ النوري نفسه في وحشة العزلة منذ أن سلك هذا الطريق الشائك، إذ وجد من أقطاب الطائفة متفقة على خلاف رأيه. و كم حاول العثور على رفقة من مشاهير العلماء و لكن من غير جدوى، و قد أحسّ الرجل من أوّل يومه بشَنَعات و مَسبّات سوف تنهال عليه من كلّ صوب و مكان، و بالفعل قد حصل و وقع في الورطة التي كان يخافها.

يحدّثنا السيد هبة الدين الشهرستاني ــ و هو شابّ من طلبة الحوزة العلميّة بسامراء على عهد الإمام الشيرازي الكبير ــ عن ضجّةٍ و نعراتٍ ثارت حول الكتاب و مؤلّفه و ناشره يومذاك، يقول في رسالة بعثها تقريظاً على رسالة البرهان التي كتبها الميرزا مهدي البروجردي بقم المقدّسة ١٣٧٣ هـ.

يقول فيها: كم أنت شاكر مولاك إذ أولاك بنعمة هذا التأليف المنيف، لعصمة المصحف الشريف عن وصمة التحريف. تلك العقيدة الصحيحة التي آنست بها منذ الصغر أيّام مكوثي في سامراء، مسقط رأسي، حيث تمركز العلم و الدين تحت لواء الإمام الشيرازي الكبير، فكنت أراها تموج ثائرة على نزيلها المحدّث النوري، بشأن تأليفه كتاب «فصل الخطاب» فلا ندخل مجلساً في الحوزة العلمية إلاّ و نسمع الضجّة و العجّة ضدّ الكتاب و مؤلّفه و ناشره، يسلقونه بألسنة حداد ... [1].

و هكذا هبّ أرباب القلم يسارعون في الردّ عليه و نقض كتابه بأقسى كلمات و أعنف تعابير لاذعة، لم يدعوا لبثّ آرائه و نشر عقائده مجالاً و لا قيد شعرةٍ.

و ممّن كتب في الردّ عليه من معاصريه، الفقيه المحقق الشيخ محمود ابن أبي القاسم الشهير بالمعرّب الطهراني (١٣١٣) في رسالة قيّمة أسماها

١ـ البرهان ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

«كشف الإرتيـاب في عدم تحريـف الكتاب» فرغ منها فـي (١٧ ج ٢ ـ ١٣٠٢) تقرب مـن أربعة آلاف بيـت في ٣٠٠ صفحة. و فيهـا من الاستـدلالات المتينة و البراهين القاطعـة، ما ألجأ الشيخ النوري الى التراجع عـن رأيه بعض الشيء، و تأثّـر كثيراً بهذا الكتـاب، فقام بتأليف رسـالة أُخرى فـارسية [1] بصدد الإجابة و توجيـه ما قصده من التحـريف، بأنّه مـا أراد من الكتاب المحرّف هـذا القرآن الموجود بين الدفّتيـن، فإنّه باقٍ على حالته الأُولى منـذ أن توحّدت المصاحف على عهد عثمان، لم يتغيّر و لم يلحقه زيادة و لا نقصان منذ ذلك الزمان فإلى الآن. بل المـراد الكتاب الإلهـي المنزل، فقـد سقط منـه عند الجمـع الأوّل ما ذهب ببعضه، و ذلك في غير الأحكام. و أمّا الـزيادة فالإجماع قائم من جميع فرق المسلميـن كافّـة على أنّـه لم يـزد في القـرآن و لو بمقـدار أقصر مـن آية. و لا كلمة واحدة في جميع القرآن.

فكان يقول ـ دفاعاً عن نفسه، بعد أن وصلتـه رسالة الردّ ـ: لا أرضى عن الذي يطـالع فصـل الخطاب أن يترك النظـر في الـرسالة الجـوابية علـى كشف الإرتياب. و كان يوصـي كلّ من كانت عنده نسخة مـن فصل الخطاب أن يضمّ اليه تلك الـرسالة، فإنّهـا بمنزلة المتمّم لـذلك الكتاب و الكاشـف عن مقصود مؤلّفه.

يقول صاحـب الذريعة: سمعت شيخـي النوري يقول: إنّي حـاولت في هذا الكتاب إثبات أنّ هذا الموجود بين الدفّتين كذلك باقٍ على ما كان عليه في أوّل جمعه كذلك فـي عصر عثمان، و لم يطرأ عليه تغيير و تبديـل كما وقع في سـائر الكتب. فكـان حـريّاً بـأن يسمّـى (فصـل الخطاب فـي عـدم تحريـف الكتاب)! فتسميته بهذا الاسم الذي يحمله الناس على خلاف مرادي، خطأ في التسمية، لكنّي لم أرد ما يحملونه عليه. بـل مرادي إسقاط بعض الوحي المنزل

١ـ فرغ منها في محرّم سنة ١٣٠٣ أي بعد نشر الردّ بسنة.

الإلهي، و إن شئت فسمّه «القول الفاصل في إسقاط بعض الوحي النازل»[١].

و قد فرغ من تأليف فصل الخطاب في ٢٨ ج ٢ ـ ١٢٩٢ . و طبعت في ١٢ شوّال ١٢٩٨ .

و أيضاً كتب في الردّ عليه معاصره العلاّمة السيد محمد حسين الشهرستاني (١٣١٥) في رسالة أسماها «حفظ الكتاب الشريف عن شبهة القول بالتحريف». و قد أحسن الكلام في الدلالة على صيانة القرآن عن التحريف و ردّ شبهات المخالف ببيان وافٍ شافٍ. و الرسالة في واقعها ردّ على فصل الخطاب، و لكن في اُسلوب ظريف بعيد عن التعسّف و التحمّس المقيت[٢].

و هكذا كتب في الردّ عليه كلّ من كتب في شؤون القرآن أو في التفسير، كالحجّة البلاغي (١٣٥٢) في مقدّمة تفسيره (آلاء الرحمن) قال تشنيعاً عليه: و إنّ صاحب فصل الخطاب من المحدّثين المكثرين المجدّين في التتبّع للشواذّ و إنّه ليعدّ هذا المنقول من «دبستان المذاهب» ضالّته المنشودة، مع اعترافه بأنّه لم يجد لهذا المنقول أثراً في كتب الشيعة[٣].

ثمّ يذكر طرفاً من روايات تذرّع بها أهل القول بالتحريف، و يحكم عليها

١ـ الذريعة: ج ١٠ ص ٢٢٠ ــ ٢٢١، و ج ١٦ ص ٢٣١ ــ ٢٣٢ و ج ١٨ ص٩. و لصاحب الذريعة رسالة حاول فيها الدفاع عن شيخه النوري أسماها «النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف» حاول فيها تأويل ما عرف عن شيخه من القول بتحريف الكتاب. و قدّمه للشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء يطلب رأيه في الكتاب. فقرظه الشيخ و رجح فيه عدم نشره. و من ثمّ لم يطبعها امتثالاً لأمره (الذريعة: ج ٢٤ ص ٢٧٨). و راجع أيضاً كتاب يوم الأربعين للقاضي: ص ١٥.

٢ـ راجع البرهان: ص ١٤٢.

٣ـ آلاء الرحمن: ج ١ ص ٢٥. و سنذكر المنقول من كتاب دبستان المذاهب في فصل (مفتريات العامة).

بالضعف و الشذوذ، و أنّ لها محامل غير ظاهرها المريب ـ كالرواية عن الكافي ـ في قوله تعالى: ﴿هٰذا الَّذِي كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ [١]، قال عليه السلام: يعني أمير المؤمنين عليه السلام. قال الراوي: تنزيل؟ قال: نعم[٢].

فقوله: «يعني» يدلّ على أنّه تفسير. إذ معنى التنزيل هنا هو شأن النزول. فزعمه أهل القول بالتحريف أنّه كان قرآناً فأُسقط.

و أخيراً يقول: هذه الرواية و أمثالها قاطعة لتشبّثات فصل الخطاب بما حشّده من الروايات التي عرفت حالها إجمالاً. و الى ما ذكرنا و غيره يشير ما نقلناه من كلمات العلماء الأعلام قدّست أسرارهم [٣].

تراجع أم التواء في التعبير؟!

قد سمعت الشيخ النوري تراجعه عن رأيه في التحريف، زاعماً أنّه حاول في كتابه «فصل الخطاب» إثبات عدم تحريف الكتاب المودع بأيدي المسلمين منذ الجمع الأوّل فإلى الآن، و إن كان هناك تغيير ففي الكتاب النازل على رسول الله ﷺ ضاع منه ما غفل عنه الجامعون.

هذا كلامه في «الرسالة الجوابية» التي كتبها ردّاً على كتاب «كشف الإرتياب» الذي نقض شبهات «فصل الخطاب». و من ثمّ جعل الرسالة متمّمة للفصل و لم يرض فصلها عنه! و بهذا الأُسلوب الملتوي حاول التمويه على أُولئك المعترضين الذين قاموا ضدّه و أثاروا العجاج على إقدامه ذلك الجريء! و أظنّه قد فشل في هذه المحاولة، إذ يقول: إنّي حاولت في هذا الكتاب إثبات عدم تحريف القرآن، فبالحري أن يسمّى «فصل الخطاب في عدم تحريف

١ـ المطفّفين: ١٧.

٢ـ الكافي: ج ١ ص ٤٣٥ رقم ٩١.

٣ـ آلاء الرحمن: ج ٢ ص ٢٩.

الكتاب» العزيز الحميد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه.

يا لله و التساهل بشأن الكتاب العزيز، و ليته اعترف بخطئه صريحاً واستغفر ربّه و أناب، و ترك هذا الالتواء المفضوح!

إنّه حشّد كتابه بأباطيل القول بالتحريف و قاس القرآن بالعهدين [١] في التلاعب به ـ و العياذ بالله ـ ثمّ يقول: إنّي أردت في هذا الكتاب إثبات عدم تحريف القرآن، و أنّه لم يطرأ عليه تغيير و تبديل كما وقع في كتب العهدين! [٢]. إن هذا إلاّ تناقض صريح، و التواء في التعبير، و خداع مكشوف.

ثمّ إنّه في دليله السابع يقول: إنّ ابن عفّان لمّا جمع القرآن ثانياً أسقط بعض الكلمات و الآيات من القرآن. و ما فعل ذلك إلاّ ليمحو ما يخاف منه على سلطانه، و قد غفل الشيخان عن إسقاطه، فقام هو بهذا الأمر [٣].

لكنّه في الرسالة الجوابية يقول: ليس مرادي من الكتاب الذي حصل فيه النقص هذا القرآن الموجود بين الدفّتين، فإنّه باقٍ على الحال الذي وضع بين الدفّتين في عصر عثمان، لم يلحقه زيادة و لا نقصان، بل المراد الكتاب الإلهي المنزل [٤].

و يقول أيضاً: المراد من التحريف الواقع في الكتاب غير التحريف الواقع في كتب العهدين، فإنّه في القرآن بالتنقيص فقط في غير آيات الأحكام [٥].

١ـ راجع الدليل الأوّل من أدلّته الأثنتي عشرة على التحريف، قال: اليهود و النصارى حرّفوا كتبهم بعد نبيّهم، فهذه الأُمّة أيضاً لابدّ أنّ تحرّف القرآن بعد نبيّنا... (فصل الخطاب: ص ٣٥).

٢ـ في حديثه مع تلميذه الطهراني (الذريعة: ج ١٦ ص ٢٣٢).

٣ـ فصل الخطاب: ص ١٤٩.

٤ـ الذريعة: ج ١٦ ص ٢٣١.

٥ـ الذريعة: ج ١٠ ص ٢٢١.

ما أحسن قولهم: تـوجيه الغلط غلط آخر. يريد أن يرمّـم خطأه بارتكاب خطاياأغلظ !

ما هو المفهوم المحصّل من كلامه في الرسالة الجوابية؟!

إنّ محور البحث في مسألة التحريف هـي الفترة بعد وفاة الرسولﷺ حتى عام توحيد المصـاحف على عهد عثمان. و أمّا بعد عهد عثمـان فلم يقل أحد بحصول تغيير في المصحـف الشريف فيما سوى التنقيط و التشكيـل و الترقيم و ما شاكل ممّا لا يمسّ جانب أصل النصّ.

فإن حاول إثبات التحريف في هذه الفترة القصيرة فهو من أصحاب القول بالتحريف، و قد وضع كتابه «فصل الخطاب» لهذه الغاية، فما وجه الاعتذار، و التعسّف بادٍ على محيّاه؟!

التحريف

في كتب العهدين

ما ذا يعني التحريف في كتب العهدين؟

قد يـزعم بعـض أصحاب التـزمّت القشريين لزوم التماثل بين أحداث الغابر و الحاضر تماماً، حتى أنّهم لو دخلوا في جحر ضبّ لدخلته هذه الأُمّة المرحومة، حذو النعل بالنعل. و منه مسألة تحريف كتب السالفين، فيجب أن يقع التحريف في كتاب المسلمين أيضاً، تحقيقاً لضرورة التشابه بين الأُمم!

هذا القياس بهذا الشكل يتركّب من مقدّمتين، إحداهما صغرى حملية لا بدّ من العلم بتحقّقها أوّلاً. و الأُخرى كبرى شرطيّة يجب ثبوت التلازم الكلّي فيها بين المقدّم و التالي. حسب المقرّر في علم الميزان (المنطق).

و سوف نتكلّم ـ في فصل قادم ـ عن مدى كلّية الشرطيّة التي هي كبرى القياس، و أنّ لا ضرورة تدعو الى لزوم التشابه التام في جميع مناحي حياة السلف و الخلف.

أمّا الصغرى فهو موضع دراستنا في هذا الفصل.

قال النوري: التغيير و التحريف في كتب العهدين ممّا لا شكّ فيه، بعد ملاحظة الآيات الكثيرة، و متواتر الأخبار، و إجماع المسلمين. بل ملاحظة

نفس كتب العهدين تكفي شاهداً لإثبات التحريف ... [١].

قلت: ليس في القرآن ما يدلّ على وقوع التحريف في التوراة و الإنجيل، تحريفاً بهذا المعنى المصطلح (تبديل النصّ أو الزيادة فيه أو النقص). و إنّما هو تحريف معنوي: تفسير الكلام على غير وجهه.

و لم يأت في شيء من الأخبار و لا في كلمات علماء الإسلام ما يشي بوقوع تغيير أو تبديل في لفظ النصّ و تحريفه بالذات، كما لا شاهد عليه البتة!

و إليك تفصيل هذا الجانب:

* * *

قد أسبقنا أنّ التحريف الذي استعمله القرآن بشأن كتب العهدين يراد به التفسير على غير وجهه و هو تحريف معنوي لا غير.

و قال الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام: و كان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه و حرّفوا حدوده، فهم يروونه و لا يرعونه [٢].

و قال الشيخ الطوسي ـ في تفسير قوله تعالى: ﴿**يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ**﴾ـ: يعني يغيّرونها عن تأويلها [٣].

و قال الشيخ محمد عبده: من التحريف تأويل القول بحمله على غير معناه، و هو المتبادر (أي من تعبير القرآن) لأنّه هو الذي حمل اليهود و النصارى على مجاحدة النبيﷺ و إنكار نبوّته، و لا يزالون يأوّلون البشارات الى اليوم [٤].

١ـ فصل الخطاب: ص ٣٥.

٢ـ روضة الكافي: ج ٨ ص ٥٣ رقم ١٦.

٣ـ تفسير التبيان: ج ٣ ص ٤٧٠.

٤ـ تفسير المنار: ج ٥ ص ١٤٠.

و قد قال تعالى: **﴿يا أَهْلَ الكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الحقَّ بِالبَاطِلِ وَ تَكْتُمُونَ الحقَّ وَ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾**[1]. و قال: **﴿وَ مَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللهِ﴾**[2].

و قد صرّح القرآن بأنّ التوراة و الإنجيل و سائر الكتب النازلة كانت محفوظة لديهم، لو أقاموها و عملوا بها لابتهجت بهم الحياة العليا السعيدة: **﴿وَ لَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوراةَ وَ الإِنْجِيلَ وَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾**[3].

و قال بشأن التوراة: **﴿الكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُوراً وَ هُدىً للنّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَراطِيسَ تُبْدُونَهَا وَ تُخْفُونَ كَثِيراً﴾**[4].

كان أهل الكتاب يجعلون من كتبهم أجزاء مجزّأة، يبدون للناس منها ما ينفع مقاصدهم، أمّا ما يضرّ منافعهم فإنّهم كانوا يخفونها. كما كانوا يأوّلون البشارات و يفسّرونها على غير مجراها في البشائر بظهور نبيّ الإسلام.

و من ثمّ فقد مدح أُولئك الذين أخذوا بالكتاب و عملوا بما فيه من غير تحوير أو تأويل: **﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوراةِ وَ الإنجيلِ﴾**[5].

* * *

و إليك نماذج من تحريفات في تراجم العهدين لا في لفظهما:

١ـ آل عمران: ٧١.

٢ـ البقرة: ١٤٠.

٣ـ المائدة: ٦٦.

٤ـ الأنعام: ٩١.

٥ـ الأعراف: ١٥٧.

تحريف في البشائر:

١ـ جاء في سفر التثنية (اصحاح ١٨ عدد ١٥): «يقيم لك الربّ إلٓهك نبيّاً من (وسطك) من إخوتك مثلي له تسمعون ـ الى قوله: ـ أُقيم لهم نبيّاً من وسط إخوتهم مثلك، و أجعل كلامي في فمه، فيكلّمهم بكلّ ما أُوصيه به»[١].

هذه ترجمة قام بها المسيحيون تفادياً في الانطباق على المسيح عيسى بن مريم عليه السلام حيث انتسابه الى بني إسرائيل من جهة أُمّه. فكان نبيّاً مختاراً من وسط بني إسرائيل.

لكنّها ترجمة محرّفة، و الصحيح: «من مقربك» ترجمة مطابقة للأصل، أي من قرابتك ليصحّ كونه من إخوة بني إسرائيل لا من أنفسهم، فكان منطبقاً على نبيّ الإسلامﷺ، كان من ولد إسماعيل أخي إسحاق الذي كان أباً لبني إسرائيل.

قال الحجّة البلاغي: و المترجمون إنّما ترجموه بذلك تمويهاً على العامّة. قال: و يكفينا صراحة التوراة المتكرّرة بكون ذلك النبي من إخوة بني إسرائيل لا منهم[٢].

٢ـ و في سفر اشعياء (ص ٢١ ع ٧): «فرأى ركّاباً أزواج فرسان، ركاب حمير و ركاب جمال ...»، كانت بشائر بأفراجٍ تأتي على يد «راكبي حمار» كناية عن ظهور المسيح عليه السلام. و «راكبي جمال» كناية عن ظهور نبيّ الإسلامﷺ.

و الترجمة هكذا جاءت بصيغة الجمع، أمّا الأصل فكان بصيغة الإفراد.

١ـ الكتاب المقدس (العهد القديم): ص ٣٠٨ـ٣٠٩.

٢ـ الرحلة المدرسية: ج ١ ص ٧٤.

قال الحجّة البلاغي: لأنّ الأصل العبري هكذا: «وراه ركب صمد ركب حمور وركب جمل» و هو لفظ مفرد أمّا الجمع في العبرية فيأتي بلفظ «ركبيم . جمليم . حموريم».

قال: و هذه الترجمة المحرّفة (بصيغة الجمع) موجودة في كافّة التراجم المطبوعة، سوى النسخة المطبوعة في لندن سنة (١٨٥٦ م) و المطبوعة في ادن برغ سنة (١٨٤٥ م). فإنّهما بالإفراد طبقاً للأصل.

قال: و هذا التحريف يهدف الى تمويه الأمر على العوام لئلاّ تنصرف أذهانهم الى خصوص شخص النبيﷺ لو كان بصيغة الإفراد [١].

٣ــ و هكذا اختلف المترجمون في تفسير كلمة «فارقليطا» معرّب «پيركلوطوس» اليونانية. (و الأصل المحفوظ من إنجيل يوحنا هي النسخة اليونانية المترجمة عن الأصل العبري).

جاء في إنجيل يوحنا (ص ١٥ ع ٣٦ و ص ١٦ ع ٧) تبشير المسيح عليه السلام بنبيّ يأتي من بعده، فيذكره بصفات وسمات، منها تلك اللفظة، و قد ترجمت الى «المبشر» أو «المسلّي» [٢].

قال فخر الإسلام: كلمة «پارقليطا» سريانية، مأخوذة عن أصل يوناني هي «پرى قلى طوس» بمعنى «كثير المحمدة» و ينطبق تماماً على اسم «محمد و أحمد». لكن القوم زعموها مأخوذة من لفظ «پاراقلى طوس» التي هي بمعنى «صاحب التسلية» و من ثمّ ترجموها الى «المبشّر» أو «المسلّي» [٣].

و قال الحجّة البلاغي: الكلمة في الأصل اليوناني «پيركلوطوس» الذي تعريبه «فيرقلوط» بمعنى «كثير المحمدة» الموافق لاسم «أحمد» و «محمّد»،

١ـ الرحلة المدرسية: ج ١ ص ٧٥.

٢ـ العهد الجديد: ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

٣ـ بهامش أنيس الأعلام: ج ١ ص ١٣.

لكنّهم صحّحوه حسب زعمهم الى «پيـراكلى طوس» و يعبّرون عنه بـ«فارقليطا» كما عن التراجم المطبـوعة بلندن سنة (١٨٢١ و ١٨٣١ و ١٨٤١ م) و مطبوعة وليم بلندن (١٨٥٧ م) على النسخة الروميّة المطبوعة سنة (١٦٦٤ م) و الترجمة العبريّـة المطبوعـة سنة (١٩٠١ م). لكـن أبدلـه بعض المتـرجمين الـى لفظة «المعزّي و المسلّي» و شاع ذلك [١].

شهادة الأُسقف الأعظم:

يقـول القسيس المستبصـر فخـر الإسلام: كنـت عنـد الأُسقف الأعظـم أتتلمذ لديه ـ و كان يحبّني و يقرّبني اليه ـ فسألته عن تفسير كلمة «فارقليطا» في السريانية، و «پيركلوطوس» في اليونانيّة ما هو المراد الحقيقي؟

و كان قد جرى بينـي و بين سائر التلامذة حديث و مشاجـرة في تفسيرها و من ثمّ حاولت فهم معناها الصحيح من الأب الأعظم.

فأشفق علـيّ الأُسقف و لاطفني و أخذتـه العبرة فقال: يا بنـيّ، يصعب عليّ مخادعتك، و لكن لو بحت بسرّي هلكت! فحلفت له الأيمان المغلظة، أن لا أبوح بسرّه حيّاً و ميّتاً كما أخذ عليّ العهد.

فأعطانـي مفتاح غرفة كان قـد خصّصها لنفسه، و كنت قـد ظننت أنّ بها أمواله و نقوده التـي تعلّق بها، و أذن لي في فتح صندوق فيـه كتب عتيقة، منها نسختان مـن الكتاب المقدّس علـى ورق الجلد، إحداهمـا سريانيـة و الأُخرى يونانية. و كان تاريخ كتابتهما يعود الى ما قبل الإسلام.

و كانت ترجمة اللفظة فيهما: «أحمد» و «محمّد» صريحاً [٢].

١ـ الرحلة المدرسية: ج ٢ ص ٣٣.

٢ـ راجع تفصيل القضية في أنيس الأعلام: ج ١ ص ٨ ـ ٢٠.

شهادة المستشرق (كارلونلينو):

يقول الأُستاذ عبد الوهاب النجّار: كنت في سنة ١٨٩٣ ـ ١٨٩٤ م طالباً بدار العلوم. و كان يجلس بجانبي ـ في درس اللغة العربيّة ـ العلاّمة الكبير الدكتور «كارلونلينو» المستشرق التلياني. و كان يحضر درس اللغة العربية بتوصية من الحكومة الإيطالية، فانعقدت أواصر الصحبة المتينة بيني و بينه. فاتّفق ليلة السابع و العشرين من شهر رجب سنة (١٣١١) هجرية ـ و هي ليلة المعراج، و الشوارع و الدرابين مزيّنة و الناس في سرور عيد ـ أن خرجنا في درب الجماميز، و جرى الحديث بيننا بالمناسبة. و قلت له في أثناء الكلام ـ و أنا أعلم أنّه يحمل شهادة الدكتوراه في آداب اليهود اليونانية القديمة ـ : ما معنى «بيريكلتوس»؟ فأجابني: انّ القسس يقولون: إنّ هذه الكلمة معناها «المعزّى». فقلت له: إنّي أسأل الدكتور «كارلونلينو» الدكتواره في اللغة اليونانية القديمة، و لست أسأل قسّيساً! فقال: إنّ معناها «الذي له حمد كثير». فقلت له: هل ذلك يوافق أفعل التفضيل من «حمد»؟ فقال: نعم فقلت: إنّ رسول اللهﷺ من أسمائه «أحمد». فقال: يا أخي أنت تحفظ كثيراً. ثمّ افترقنا، و قد ازددت بذلك تثبّتاً في معنى قوله تعالى حكاية عن المسيح: ﴿**وَ مُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسمُهُ أَحْمَدُ**﴾[1].

تحريف بلهجة التعبير:

هناك نوع آخر من التحريف كان تحريفاً بلهجة التعبير، كانوا يعبّرون بالكلمة تعبيراً محرّفاً فيختلف معناها عمّا لو كانت تؤدّى بلهجتها الأولى.

كانت اليهود تلوي ألسنتها عند النطق ببعض الكلمات فتنقلب فحشاً و مسبّة. كما قال تعالى عنهم: ﴿**مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ**

١ـ بهامش تاريخ الأنبياء ص ٣٩٧ برقم ٢، و الآية ٦ من سورة الصفّ.

وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَ عَصَيْنَا وَ اسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَ رَاعِنَا لَيّاً بِأَلْسِنَتِهِمْ وَ طَعْناً فِي الدِّينِ وَ لَوْ أَنَّهُمْ قَالوا سَمِعْنَا وَ أَطَعْنَا وَ اسْمَعْ وَ انْظُرْنَا لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ وَ أَقْوَمَ وَلٰكِنْ لَعَنَهُمُ اللهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ [١].

قال الإمام الباقر عليه السلام: «هذه الكلمة سبّ بالعبرانية، اليه كانوا يذهبون».

قال الحسين بن علي المغربي[٢]: فبحثت عن ذلك فوجدتهم يقولون: راع على وزن قال ـ فعلاً ماضياً ـ بمعنى الشرّ و الفساد.

قال الحجّة البلاغي: و قد تتبّعت العهد القديم العبراني (و كان رحمه الله يعرف العبرية) فوجدت أنّ كلمة «راع» ـ بفتحة مشالة الى الألف (راعا) ـ تقريباً ـ و تسمّى عندهم قامص، تكون بمعنى الشرّ أو القبيح [٣] و بمعنى الشرّير واحد الأشرار [٤] و كما في ترجمة الأناجيل بالعبرانية.

و «نا» ضمير المتكلّم، و في العبرانية تبدّل ألفها واواً أو تمال الى الواو، فتكون «راعنا» ـ ممالة الى الواو ـ بمعنى شرّيرنا و نحو ذلك [٥].

١ـ النساء: ٤٦.

٢ـ هو الوزير الموفّق أبو القاسم المغربي من شيوخ النجاشي. كان أديباً شاعراً فاضلاً مترسّلاً كثير الفنون، حافظاً و كبيراً من العلماء، عالماً بالحساب و الجبر و الهندسة. قال ابن أبي الحديد: و كان غالياً في تعصّبه لقحطان مع تشيّعه!

توفّي في النصف من رمضان سنة ٤١٨ هـ بـ «ميا فارقين»، و كان أوصى بدفن جثمانه في جوار الإمام أمير المؤمنين عليه السلام فانتقل اليه. كما أوصى أن يكتب على قبره هذان البيتان:

كنت في سوء الغواية و الجهل　　مقيماً فحان منّي قدوم

تبت من كلّ مأثم فعسى　　يمحى بهذا الحديث ذاك القديم

٣ـ كما جاء في الفصل الثاني و الثالث من السفر الأوّل من العهد القديم.

٤ـ كما جاء في الفصل الأوّل من السفر الخامس. و في ٦٤ و ٧٨ من المزامير.

٥ـ تفسير آلاء الرحمن: ج ١ ص ١١٣ ـ ١١٤.

و قال الاستاذ عبده : و من تحريف اللسان وليّه في خطابهم للنبيﷺ قولهم في التحية «السام عليكم» ـ و هو بمعنى الموت ـ يوهمون بذلك أي بفتل اللسان و جمجمته انّهم يقولون : «السلام عليكم» . و قد ثبت ذلك في الصحيح . و أنّهﷺ بعد علمه بذلك كان يجيبهم بقوله «و عليكم» أي كلّ أحد يموت(١).

تحريف في عقيدة التثليث :

جاء في رسالة يوحنّا الأُولى (إصحاح ٥ عدد ٦ ـ ١٠) : «هذا هو الذي أتى بماءٍ و دم، يسوع المسيح . لا بالماء فقط بل بالماء و الدم . و الروح هو الذي يشهد، لأنّ الروح هو الحقّ . فإنّ الذين يشهدون في السماء هم ثلاثة : الأب و الكلمة و روح القدس، و هؤلاء الثلاثة هم واحد . و الذين يشهدون في الأرض هم ثلاثة : الروح و الماء و الدم، و الثلاثة هم في الواحد» (٢).

و أكثر المحققين من علماء المسيحية على أنّ العبارة التالية زائدة زيادة تحريفية و هي : «فإنّ الذين يشهدون في السماء هم ثلاثة : الأب و الكلمة و روح القدس» . زادته الفرقة الكاثوليكية القائلة بالتثليث، و هم أكثرية الفرق المسيحيّة .

و من ثمّ فإنّ رئيس الفرقة البروتستانتية و الزعيم المصلح للعقائد المسيحيّة عندما ترجم العهد الجديد الى لغة أتباعه (الجرمنية) لم يأت بهذه العبارة في ترجمته، و هكذا طبعت الترجمة الجرمنية عدّة طبعات في حياته من غير هذه الزيادة . كما أوصى بأن لا تمسّ ترجمته يد التحريف، و جاءت

١ـ تفسير المنار: ج ٥ ص ١٤٢ .

٢ـ العهد الجديد ـ الترجمة العربية ـ ص ٣٩٠ لجمعية التوراة البريطانية والأجنبيّة طبع كمبردج سنة ١٩٣٢ م .

الوصية في مقدّمة الطبعة سنة ١٥٤٦ م ... لولا أنّهم خالفوا وصيّته فأثبتوا الزيادة في الطبعة سنة ١٥٧٤ م ... ثمّ حذفوها ... و أثبتوها ... عدّة مرات .

و لدينا ترجمة فارسية خالية عن هذه الزيادة، هكذا :

«همين است او كه به آب و خون آمد، يعنى عيسى مسيح . نه به آب فقط، بلكه به آب و خون . و روح است آنكه شهادت ميدهد، زيرا كه روح حقّ است . زيرا سه هستند كه شهادت ميدهند، يعنى روح و آب و خون، و اين سه يك هستند» [١].

و قد صرّح العلاّمتان : كريسباخ و شولز بأنّ العبارة المذكورة إلحاقية . وكذا الاستاذ هورن، مع تعصّبه الشديد أيضاً يقول : إنّها زيادة في النصّ يجب تركها . الى غيرهم من شراح العهد الجديد، كلّهم اتّفقوا على زيادتها . و لعلّها كانت من شروح و تعاليق على الكتاب، فأُدخلت في النصّ، كما صرّح به بعضهم[٢].

هذا، و قد عقد مجلس للمناظرة ـ في شهر رجب سنة ١٢٧٠ هـ ـ بين القسّيس «فندر» [٣] ـ أكبر مبشّري المسيحيين في بلدة «أكبر آباد» ـ و بين الشيخ رحمة الله الهندي الدلهوي، و كان ذلك على عهد سلطة الإنگليز الاستعمارية على شبه قارة الهند .

فدار بينهما الكلام حول هذه العبارة . فأوّل ما بادر اليه القسّيس هو الإنكار، و الاعتراف بزيادتها . قال : إنّها ممّا زادته يد التحريف، و لها نظائر في سبعة أو ثمانية مواضع من العهدين[٤].

١ـ عهد جديد : ص ٣٩١ . جمعيت بريتش و فورن ـ بيبل سوسائيتى ـ طبع لندن سنة ١٩٣٣ م .

٢ـ إظهار الحقّ : ج ١ ص ٣٩٥ و ٤٦٥ .

٣ـ هو صاحب كتاب ميزان الحقّ، كتبه ردّاً على المسلمين .

٤ ـ راجع : إظهار الحقّ ج ١ ص ٣٩٦ .

و هكـذا كتب العـلاّمة «هـورن» مقالاً استـوعب ١٢ صفحـة حول هـذه العبارة، و ذكر دلائل الطرفين، من يقول بزيـادتها و من يقول بأصالتها. و أخيراً رجّح هو زيادتها على يد المحرّفين، فحكم بوجوب إسقاطها.

و قد أتى العـلاّمة الدلهوي بخلاصـة المقال في كتابـه «إظهار الحقّ» [١] فراجع.

كما كتب الفيلسوف الشهير «إسحاق نيوتـن» رسالة أثبت فيها زيادة تلك العبـارة. و نظيرهـا الآية رقـم ١٦ (اصحـاح ٣) من رسـالة بـولـس الأُولى الـى تيموثاؤس. قـال: إنّها أيضاً من زيـادة أهل التجسيد و التثليث. و الآيـة هي: «و بالإجماع عظيم هو سرّ التقوى. الله ظهر في الجسد، تبرّز في الروح، تراءى لمـلائكـةٍ، كُرِزَ بـه بيـن الأُمـم، أومن بـه فـي العـالـم، رفع فـي المجـد [٢].

١ـ راجع: إظهار الحقّ ج ١ ص ٣٩٦. طبعة صيدا ـ بيروت سنة ١٤٠٠ هـ، ١٩٨٠ م.

٢ـ العهد الجديد: ص ٣٤٠. و راجع إظهار الحقّ: ج ١ ص ٤٠٠ ـ ٤٠١.

لمحة خاطفة

عن تاريخ العهدين :

إنّ وقفة قصيرة عند تأريخ العهدين تجعل من موقف المحقّق متشكّكاً في بقاء النصّ الأصل ، إنّما الباقي هي تراجم ناقصة أو شئت فقل : إنّها كتب مؤلّفة فيما بعد ، و في ضمنها بعض تعاليم الأنبياء مودعةً فيها بالمناسبة .

أمّا العهد القديم المشتمل على (٣٩) كتاباً فطابعه طابع كتب التاريخ يسجّل فيها أحداث أُمّة بالذات . ففيها من تاريخ بني إسرائيل عبر حياتهم السياسية و الاجتماعية و الدينية .

و كذا العهد الجديد المشتمل على (٢٧) كتاباً و رسالة ، منها الأناجيل الأربعة المعروفة ، و هي جميعاً قصّة حياة المسيح عليه السلام ، و فيها من تعاليمه الشيء الكثير حسب رواية مؤلّفيها .

و هذه الكتب قد فقدت نسخها الأصليّة ، و بقيت تراجمها بلغات غير لغتها الأُولى . و من ثمّ فالتحريف إنّما كان في هذه التراجم بالذات و ليس في الأصل .

لعلّك تقول : فما تصريح القرآن بوجود التوراة عندهم و فيها حكم الله [1] .

---

١ ـ الآية : ٤٣ من سورة المائدة .

و كذا ترغيبهم في العمل بالكتابين و إقامة ما فيهما من تعاليم و أحكام [١]. فلولا وجودهما لحدّ ذلك الوقت ـ على الأقل ـ لما كان لذلك التصريح و هذا الترغيب وجه وجيه.

لكن يجب أن لا نتغافل مسألة المجاراة في التسمية. قوله تعالى: ﴿**قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوراةِ فَاتلُوها إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾ [٢] أي فأتوا بهذه التي تسمّونها التوراة، فإنّ فيها التحريم و التحليل الذي كان لبني إسرائيل، حسب زعمكم.

و قوله: ﴿**وَ عِنْدَهُمُ التَّوْرَاةُ فِيهَا حُكْمُ اللهِ**﴾ [٣] أي في هذا الموجود الحاضر أيضاً قسط وافر من شريعة الله. لو عملتم بها لكان خيراً لكم. لكنّكم ﴿**تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَ تُخْفُونَ كَثِيراً**﴾ [٤].

أمّا الآن فقد جاء الإسلام ليبدي ما كنتم تكتمون ﴿**قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيراً مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الكِتَابِ**﴾ [٥].

قال الحجّة البلاغي: بل سمّاه التوراة لأنّ اسم ذلك الكتاب (العهد القديم و لا سيّما الأسفار الخمسة) عند اليهود توراة، فجاراهم في التسمية لكي يجادلهم بالتي هي أحسن [٦].

قلت: و من ثمّ عبّر عنهم في سورة آل عمران: ٢٣ و في سورة النساء: ٤٤ و ٥١ بـ ﴿**الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيباً مِنَ الكِتَابِ**﴾ تعبيراً حقيقياً باعتبار أنّ ما عندهم هو قسط من التوراة و الإنجيل فيما بأيديهم من الكتب الموروثة.

١ـ المائدة: ٦٦ و ٦٨ و آل عمران: ٩٣.

٢ـ آل عمران: ٩٣.

٣ـ المائدة: ٤٣.

٤ـ الأنعام: ٩١.

٥ـ المائدة: ١٥.

٦ـ الرحلة المدرسية: ج ٢ ص ٣٣.

و إليك فهرساً موجزاً عن العهدين و عن قصّة حياتهما .

العهد القديم :

هو عبارة عن مجموعة كتب تبلغ تسعاً و ثلاثين كتاباً ، يرجع تاريخ كتابتها الى ما بين القرن العاشر و نهاية القرن الثاني قبل الميلاد . أي الى ما بعد وفاة موسى عليه السلام (كانت وفاته سنة ١٤٥١ ق . م) بخمسة قرون تقريباً .

قال الدكتور المحقق «بوكاي» : كتبت مجموعة العهد العتيق خلال تسعة قرون على أساس تدوين النقول الشائعة . و كان تدوين بنية الأسفار الخمسة المنسوبة الى نبيّ الله موسى عليه السلام حوالي القرن العاشر قبل الميلاد . ثمّ زيدت عليه بعض الإلهيات و روايات الكهنة في عهد متأخّر . و هكذا استمرّ تدوين كتب أُخرى طي القرون المتأخّرة . و في عام (٥٣٨ ق م) و به ينتهي الأسر البابلي على يد كورش الكبير، و بعده عاد كهنة بني إسرائيل الى كتابة جملة من الكتب منها : كتاب حجى و زكريّا و اشعياء الثالث و دانيال و غيرها . و في القرن الثالث قبل الميلاد كتب كتابا التاريخ و كتاب عزرا و نحميا . و في القرن الثاني كتب «اكله زياستيك» . و كتاب أمثال سليمان و كتابا مكابيون ، قرناً قبل الميلاد .

ثمّ يقول : هكذا نجد العهد العتيق يتجلّى أثراً أدبياً لقومية اليهود ، يحتوي على تاريخ حياتهم منذ البدء فإلى عصر ظهور المسيح عليه السلام كتبت هذه المجموعة و اُكملت في الفترة مابين التاريخين : القرن العاشر و القرن الأوّل قبل الميلاد .

قال : و ليس هذا من نظرتي الخاصّة ، و إنّما هو مأخوذ من معلومات جاءت بها دائرة المعارف العامة من مقال «ژ. ب . ساندروز» [١] .

---

١ ـ أُنظر كتابه المترجم «العهدان و القرآن و العلم» ص ٢٥ ـ ٢٨ ترجمتها الفارسية بقلم الدكتور حسن حبيبي .

و قال الأُستاذ وجدي: يقول نقدة التاريخ: إنّ موسى عليه السلام ولد سنة (١٥٧١ ق. م) و توفّي على جبل ينبو في التيه سنة (١٤٥١) فيكون قد عمّر مائة و عشرين سنة. ثمّ ينقل عن دائرة معارف «لاروس»: أنّ قدماء المسيحيين و غيرهم يمجّدون مؤسّس الديانة الموسوية، و أنّه قد أسّس مدنيّة و ديناً. لكنّا لا نملك الكتاب الحقيقي لشريعته. و لقد نسبت اليه التوراة أو الأسفار الخمسة الأُولى من الكتاب المقدّس، و لكن هذه التوراة حاملة لآثار لانزاع فيها من الحواشي و التنقيحات و من دلائل أُخرى تدلّ على أنّها أُلّفت بعد وفاة موسى بعهد طويل. فقد ذكرت فيها أسماء مدن لم توجد إلاّ بعد موسى. و يجد القارئ فيها أنّ موسى قد ذكر وفاة نفسه فيه! و يلاحظ تالي التوراة أنّ مؤلّفه الذي لم يذكر اسمه ينوّه عن موسى كما ينوّه عن رجل مات منذ قرون كثيرة. وزيادة على ما تقدّم فإنّ الأسفار الخمسة أسماؤها يونانية، و تاريخها هو تاريخ الترجمة السبعينيّة[1].

التوراة المنسوبة الى موسى عليه السلام:

و هي الخمسة الأُولى من أسفار العهد العتيق (سفر التكوين. و سفر الخروج. و سفر اللاويين. و سفر العدد. و سفر التثنية) تشتمل على ذكر الخلقة و تاريخ حياة الإنسان و مبعث الأنبياء واحداً بعد واحد، حتى ينتهي الى اضطهاد فرعون لشعب إسرائيل، و قيام موسى بالأمر، و الخروج ببني إسرائيل، و الأحداث الكبرى التي مرّت بهم في التيه، و موت موسى بها في النهاية (١٤٥١ م. ق).

و قد قلنا: إنّ هذه الأسفار لا تصلح أن تكون هي التوراة الأصلية التي نزلت على موسى عليه السلام في ألواح.

١ـ دائرة معارف القرن العشرين (فريد وجدي): ج ٩ ص ٥٥٣ـ ٥٥٤.

نعم، تلك الألواح التي كان مكتوباً عليها شريعة موسى عليه السلام جعلت في صندوق، و كانت مع بني إسرائيل يحفظها الكهنة يداً بيد.

لكنّها ـ حسب ما جاء في سفر الملوك الأوّل (إصحاح ٨ عدد ٩) ـ ضاعت على عهد سليمان عليه السلام (٩٧١ ـ ٩٣١ ق. م) عندما أكمل بناء البيت و أراد نقل التابوت الى محراب القدس عام (٩٦٠ ق. م) أي بعد موت موسى عليه اسلام بأربعمائة و تسعين عاماً. و ذلك أنّ الكهنة ـ حينذاك ـ فتّشوا التابوت فلم يجدوا فيه سوى لوحين من ألواح الشريعة [١]. و لم يكن على اللوحين المذكورين سوى عشرة من أحكام الشريعة، أمّا البقية فقد ضاعت الى غير أثر [٢].

و هل عثروا عليها بعد ذلك العهد؟

جاء في سفر الملوك الثاني (إصحاح ٢٢ عدد ٨): انّ «حلقيّا» الكاهن الأعظم عثر على سفر الشريعة أثناء محاسبته للنقود المتبرّعة في صندوق البيت. و ذلك بعد أن مضى من ملك «يوشيّا» [٣] سبعة عشر عاماً، أي سنة (٦٢٢ ق. م) فسلّمه الى كاتب الملك «شافان» الذي كان ناظراً في أمر العمّال الشاغلين لترميم ثلم البيت آنذاك. فجاء به شافان الى الملك فاستبشر به وطار فرحاً، لما فيه من نعمة غير مترقّبة. فأعلن به الملك و قرأه على عامة بني إسرائيل في اجتماع عظيم.

و كان بنو إسرائيل قد انحرفوا قبل ذلك و أفسدوا و اتّخذوا الأصنام، فاهتمّ الملك بإعادة الشريعة و تطهير البيت من الأوثان، و طرد السحرة

١ـ الكتاب المقدّس (العهد القديم): ص ٥٤٥.

٢ـ أنيس الأعلام: ج ٣ ص ١٧٠، و راجع الجزء الثاني أيضاً ص ٢٢ ـ ٢٣، و راجع سفر التثنية (اصحاح ٥ عدد ٢٢)، الكتاب المقدّس (العهد القديم): ص ٢٨٨.

٣ـ مِلك يوشيا إحدى و ثلاثين سنة أي من عام (٦٣٩) الى (٦٠٩) ق. م.

و العرّافين و جميع الرجاسات من أرض يهوذا و من كافة أنحاء اورشليم . هكذا يصفه سفر الملوك الثاني : كان متّجهاً بكلّ قلبه الى الله ، ساعياً في إحياء شريعته بكلّ قوّة . فلم يكن قبله و لا جاء بعده أحد مثله [١].

هذا ، و لكنّ الأمر مريب ، و هل كان «حلقيّا» صادقاً في عثوره على سفر الشريعة بعد ضياعه ذلك الأمد البعيد؟ فقد طال دور الضياع أكثر من ثلاثة قرون (٣٣٨) من سنة (٢٦٠) الى (٦٢٢) قبل الميلاد ، و كان الخطوب خلال هذه المدّة تترى على القدس ، فقد تعرّض البيت للنهب و الغارة مرّات ، منها عام (٩٢٧ ق . م) حيث أغار «شيشاق» فرعون مصر على صهيون و خرّب بلادهم و أباد آثارهم و سلب البيت و نهب ما فيه . و منها ما تكرّر على عهد الملك الإسرائيلي المرتد «منسيّ» (٦٩٨ ـ ٦٤٢ ق . م) حيث دعا الى عبادة الأوثان و أفسد الشريعة و استبدل من القدس الذي هو بيت عبادة معبداً للأصنام و الأرجاس .

هذا ، و لم يكن البيت ـ أثناء تلك المدّة الطويلة ـ بمعزل عن الزوّار و النظّار ، و الحرس و الخدم يعملون في تنظيفه و مراقبته كلّ صباح و مساء ، فأين كان السفر المزعوم مختبئاً عن الأنظار ؟ !

نعم ، هو أمر مدبّر ، قد دبّر بليل . و لعلّ الملك ـ و هو يحاول الإصلاح الديني ـ قد تواطأ مع الكاهن الأعظم في اختلاق هذا العثور . أو لعلّ الكاهن هو الذي دبّر الأمر بنفسه ـ حسب ما احتمله فخر الإسلام [٢] ـ حيث رأى من الملك منذ بدايته نشاطاً في ترويج الدين و إقامة الشعائر ، ففكّر في دعمه بجمع شتات أحكام الشريعة و تدوينها في سفر كما كانت من ذي قبل ، فجمعها خلال سبعة عشر عاماً ، و عندما أكملها قدّمها الى الملك بتلك الحجّة المختلقة

١ـ العهد القديم : ص ٦٢٧ ـ ٦٢٨ .

٢ـ راجع أنيس الأعلام : ج ٢ ص ٢٧ ـ ٢٩ و ج ٣ ص ١٧٥ .

و بذلك الأُسلوب المريب.

و المعروف من عادة كهنة صهيون جواز الكذب في صالح الدين. قالوا: و يجب ذلك إذا توقّف ترويج الشريعة على الكذب و التزوير [١].

و هكذا راجت الكذبة على لسان الأنبياء ـ حسبما زعموا ـ كما في أنبياء كذبوا على الملك «آحاب» لإغرائه. و كان ذلك بأمر من الربّ، نفث روح الكذب في أنبيائه ليكذبوا، و جعل الكذب على أفواههم[٢].

قال ارميا ـ في رسالة أرسلها الى سبي بابل ـ عن نبيّين كانا مع السبي: إنّهما قد كذبا على الله. و هما: آحاب بن قولايا و صدقيّا بن معسيّا. و سوف يبتليان بقتل ذريع بيد ملك بابل. و جاء في الرسالة ـ مضافاً الى ذلك ـ: أنّهما كانا يخونان أصحابهما فيعملون القبيح فيهم و يزنيان بنسائهم[٣].

و كان الملك «صدقيّا» يتواطأ مع أنبياء كانوا لا يتورّعون الكذب ليقوموا بإغواء الأسباط و يفسدوهم[٤].

نهاية أمر سفر الشريعة:

كان حظّ سفر الشريعة الذي عثر عليه الكاهن «حلقيّا» أن لا يعيش سوى ثلاثة عشر عاماً، بقية ملك الملك «يوشيّا» الذي حكم البلاد إحدى و ثلاثين سنة، كان العثور على السفر في السنة السابعة عشرة من ملكه.

مات «يوشيّا» عام (٦٠٩ ق. م) فمات السفر بموته و ضاعت الشريعة

١ـ كتبه عنهم المورّخ الشهير «موشيم» في كتابه «رجال القرن الثاني» ط ١٨٣٦ ص ٦٥ بنقل أنيس الأعلام: ج ٣ ص ١١٣.

٢ـ أُنظر الاصحاح: ٢٢ ع ١١ ـ ٢٤ الملوك الأوّل.

٣ـ أُنظر الاصحاح: ٢٩ ع ٢١ ـ ٢٣ ارميا.

٤ـ أُنظر قاموس الكتاب المقدّس (مادّة صدقيا): ص ٥٥٣.

ثانياً مع الأبد، حيث أخلافه عادوا الى وثنية أسلافهم مع ضعف و انهيار، و من أجله هجر البيت و ذهبت معالمه أدراج الرياح و لم يعد للشريعة و سفرها ذكر.

و انتهى الأمر أخيراً بإغارة «بخت نصّر» للبلاد، مرتين: إحداهما عام (٥٩٧ ق. م) و الثانية القاضية كانت عام (٥٨٨ ق. م). فكان فيها هلاك الحرث و النسل و إبادة معالم الحياة في ربوع صهيون.

و قد نهب في ذلك جميع ما في البيت، و أحرق البناء و الهيكل و المحراب و كلّ ما في البلاد من أماكن مقدّسة.

و بذلك انتهت حياة العهد القديم و في ضمنها التوراة مع الأبد.

كارثة بخت نصّر:

حمل «بخت نصّر» ـ في مدّة ملكه (٤٤ سنة من ٦٠٥ الى ٥٦١ ق. م) ـ على اورشليم أربع مرّات، كانت الكارثة شديدة في ثنتين منها، الثانية و الرابعة، و لا سيّما الأخيرة التي أبادت كلّ شيء.

أُولاها: على عهد «يهوياقيم» كان ملكاً على بني إسرائيل و خاضعاً لسلطان مصر و هو الفرعون «نكوه» حيث استولت جيوش بابل على مستعمرات مصر و منها أرض اليهود، دخلت تحت سلطة بابل. كان ذلك عام (٦٠٢ ق. م).

ثانيتها: أيضاً على عهد «يهوياقيم» حاول التمرّد عن حكم بابل، و الاتصال بفرعون مصر ثانياً. لكن جيوش «بخت نصّر» داهمته بكلّ قوّة و بأس، فأخضع البلاد و دمّر و أسر، و من جملتهم الملك و حواشيه، أسرهم ثمّ أطلقهم ليموتوا صغاراً. كان ذلك عام (٥٩٨ ق. م).

ثالثتها: على عهد خلفه «يهوياكين» الملك الإسرائيلي الضعيف، فقد

فسد و أفسد البلاد، و من ثمّ لم يدم ملكه سوى بضعة أشهر، حتى جاءه الزحف البابلي، فأُخذ و حواشيه أُسراء الى سجون بابل لمدّة ٣٧ سنة، و بعده أُطلق فمات هناك.

و رابعتها ـ القاضية ـ : كانت على عهد «صدقيّا» عام (٥٨٨ ق. م) كان قد نصّبه «بخت نصّر» ملكاً على اليهود، و كان اسمه «متانيا» فغيّر «بخت نصّر» اسمه الى «صدقيّا». لكنّه في السنة التاسعة من ملكه حاول العصيان و الاستقلال بالملك، على ضعفه و فساده وجهله البالغ. الأمر الذي جرّ الوبال على أرض يهوذا، فحاصرهم جيش كلدان و نصبوا القذائف و المجانيق، فأحرقوا و دمّروا و أهلكوا الحرث و النسل، و استباحوا البلاد نهباً و قتلاً و أسراً، و هدموا هيكل سليمان و كلّ آثار بني إسرائيل أبادوها سحقاً و محقاً.

و في هذا الأثناء حاول «صدقيّا» و حواشيه الفرار من خلف المدينة و لكن من غير جدوى، فقد أُخذ و أُتي به الى «بخت نصّر». فأوّل شيء فعله أن أمر بقتل ابنيه أمامه، ثمّ قلع عينيه، و أخيراً قيّده في سلسلة و أرسله الى بابل مغلولاً.

و قد عمّ الأسر جميع بني إسرائيل سوى المرضى و الصعاليك الضعفاء، فخلّف عليهم «بخت نصّر» رجلاً ضعيفاً اسمه «جدليا» و كان من الأسباط. و بعد مدّة ثارت جماعة من اليهود و على رأسهم رجل اسمه «إسماعيل» من أبناء الملوك، فقتلوا الملك و هربوا الى فرعون مصر لاجئين اليه!

تلك كانت خاتمة أمر اليهود بفلسطين. أمّا التوراة و سائر كتب اليهود فضاعت جميعاً على يد عساكر كلدان و لم يعد لها أثر بعد ذلك في الوجود[1].

١ـ سفر الملوك الثاني (اصحاح ٢٤ ـ ٢٥) العهد القديم: ص ٦٢٩ ـ ٦٣٢.

هل عادت التوراة الى الوجود؟

شمل الأسر البابلي أكثر من سبعين ألفاً من رجالات اليهود و كهنتهم و ذراريهم . و دام الاعتقال أكثر من نصف قرن في اضطهاد و ضغط شديد ، ضاعت خلاله كلّ نواميس الشريعة ، و في ضمنها ضاع التابوت الذي فيه سفر الشريعة ضياعاً بلا أثر. و كان الأمر على ذلك حتى فتحت بابل على يد ملك فارس «كورش» الكبير عام (٥٣٨ ق . م) فأوّل شيء صنعه أن أطلق سراح بني إسرائيل و أمدّهم و أفسح لهم المجال . و هو الذي أمر بإعادة بناء البيت و تجديد مقدّسات اليهود . و قد تمّ ذلك على يد حفيده «داريوش» : (٥٢١ ـ ٤٨٦ ق . م) .

كانت أكثرية رجالات اليهود قد آثروا البقاء في حماية ملوك فارس ، و ربّما كانوا يؤازرونهم في أمر الديوان بما أُتوا من علم الكتاب .

و أخيراً و على عهد الملك «اردشير ـ دراز دست» عام (٤٥٧ ق . م) قام الكاهن العجوز «عزرا» على رأس جماعات كبيرة من أسرى اليهود ــ جاءت أساميهم في الاصحاح الثاني من كتاب عزرا ـ[1] بالرحلة الى القدس ، و قد أمدّهم الملك بالقوّة و المال الكافي . فجاء الى اورشليم ليجدّد الشريعة ويصحّح عبادات و مراسيم عتيدة . و من أجل ذلك أسّس كنائس كانت تتلى فيها دعوات و نسخ من كتابات قديمة .

الأمر الذي دعا بجماعة اليهود أن يلتمسوا منه تدوين الشريعة من جديد و كتابة العهد العتيق ، فعزم «عزرا» على إجابة ملتمسهم ، و كان ذلك بعد أن مضى من سقوط اورشليم (١٣٠) عاماً . و من فتح بابل على يد «كورش» (٨٠) عاماً . فقام بالأمر مستمدّاً من متخلّفات ذاكرته أو بعض الأوراق الممزّقة من كتابات قديمة ، و من معلومات متفرّقة على أفواه الرجال ، فكتب الموجود من

---

١ ـ الكتاب المقدس (العهد القديم) : ص ٧٣٩ .

العهد القديم .

قال «جيمس هاكس» : قام عزرا بالإصلاح الديني و تصحيح الشعائر الدارجة ، كما قام بتأسيس كنائس فقرأ فيها بعض الأدعية المأثورة و الكتابات المقدّسة القديمة . و المعتقد : إنّه بعد هذه الوقائع قام بكتابة كتب التواريخ و كتاب عزرا و قسم من كتاب نحميا . و جميع كتب العهد العتيق ــ الذي هو قانوننا اليوم ــ إنّما هو من جمعه و تصحيحه و قد استمدّ في ذلك من «نحميا» بل و من «ملاكى» أيضاً [١] .

و قال «ترتولين» : المعروف أنّ كتب العهد القديم الموجودة قد كتبها «عزرا» عليه السلام بعد إغارة جيوش بابل لأُورشليم [٢] .

من أين جاء «عزرا» بنقول التوراة ؟

قالوا : إنّ روح القدس نفث في روعه! هكذا قال «كلي منس» : قد ضاعت الكتب السماوية ، فأُلهم «عزرا» ليعيد كتابتها من جديد . و قال «تهيوفلكت» : إنّ الكتب المقدّسة ضاعت جميعاً ثمّ وجدت على يد «عزرا» بإلهام منه تعالى .

و قال «جان ملنر ــ كاتلك» : اتّفق أهل العلم على أنّ نسخ التوراة و كذا سائر كتب العهد العتيق قد ضاعت على أيدي عساكر «بخت نصّر» . و إنّ نقولاتها الصحيحة التي ظهرت بواسطة «عزرا» قد ضاعت للمرّة الأُخرى في حادث «انتيوكس» [٣] .

قال القسّيس المستبصر «فخر الإسلام» : إنّ الفِرَق المسيحية تعتقد فيما

١ـ قاموس الكتاب المقدس (مادة عزر) : ص ٦١٠ .

٢ـ بنقل أنيس الأعلام : ج ٢ ص ١٩ .

٣ـ ذكره في تاريخه المطبوع بمدينة «دربي» سنة ١٨٤٣ م : ص ١١٥ .

كتبه «عـزرا» بعد إحـراق الكتب المقـدّسة القـديمة : أنّـه كتبها و جمعهـا للمرّة الثانية ، بإعانة روح القدس[١].

لكن كيف يكتبها بمعـونة روح القدس فتوجد فيها تلكـم الأخطاء الكبرى و التناقضـات الفاضحة فضـلاً عن منكرات غيـر معقولـة!؟ مثلاً جاء فـي سفر التكوين (اصحاح ٤٦ عدد ٢١) : أنّ أولاد «بنيامين» عشرة [٢]. لكن في اخبار الأيام الأول (اصحاح ٧ عدد ٦) : أنّ أولاده ثلاثة [٣] و في (اصحاح ٨ عدد ١) : أنّهم خمسة [٤]، هذا فضلاً عن الاختلاف في الأسماء .

و الاختلاف بين الكتب كثيرة للغاية فضلاً عن الأخطاء و الاشتباهات .

ذكرها بتفصيـل العلاّمة المتتبّع فخر الإسـلام في موسوعتـه القيّمة «أنيس الأعلام» [٥]الأمر الذي احتار أهل الكتاب في حلّه أو توجيهه :

يقول : «آدم كلارك» ـ مفسّر العهد القديم ـ : لعلّ «عزرا» اشتبه عليه الابن بابن الابن . و قـال آخرون : لعلّه لم يدر من هو الابن و مـن هو ابن الابن . و أنّ الاسناد التي كـانت موجودة لـدى «عزرا» كانت نـاقصة و ممزّقة ، فحصـل منها ذلك الاختلاف [٦].

قلت : إن هـذا إلاّ تناقض صـريح في شهادة أهـل الكتاب بشأن مـا كتبه «عزرا» من العهد القديم . هل كانت عن وحي أو إلهام و معونة روح القدس؟ أم عن استناد الى أوراق ممزّقة لا قيمة لها؟ فما توجيه هذا التناقض؟! نعم ، إن هو إلاّ حدس و تخمين و رجم بالغيب . و ما يعلم الغيب إلاّ الله .

١ـ أنيس الأعلام : ج ٣ ص ١٨ ـ ١٩ .

٢ـ الكتاب المقدس (العهد القديم) : ص ٧٩ .

٣ـ العهد القديم : ص ٦٤٤ .

٤ـ نفس المصدر : ص ٦٤٦ .

٥ـ المجلّد الثالث ـ مباحث التحريف في كتب العهدين .

٦ـ أنيس الأعلام : ج ٣ ص ١٧ ـ ١٨ .

حادث الإمبراطور «انطوخيوس» :

جاء في الفصل الأوّل من السفر الأوّل من كتابي المقابيين [١]: إنّ الإمبراطور الرومي «انطوخيوس ـ انتيوكس» حمل على أُورشليم عام (١٦١ ق. م) حملة نكراء، فأحرق جميع نسخ الكتب المقدّسة التي حصلت له من أيّ مكان. و أمر مناديه أن ينادي: من توجد عنده نسخة من الكتب المقدّسة أو يقوم بمراسيم الشريعة فسوف يقتل. و اجرى التحقيق (التفتيش) كلّ شهر، فكان يقتل من وجدت عنده نسخة من الكتاب أو يقوم بأداء مراسيم الشريعة. و دام ذلك ثلاث سنين و ستة أشهر.

و قد ذكر تفصيل هذا الحادث المورّخ اليهودي «يوسيفوس» و تقدم كلام «جان ملنر كاتلك»: اتّفق أهل العلم على أنّ نسخ التوراة و نسخ العهد العتيق ضاعت على أيدي عساكر «بخت نصّر». و لمّا ظهرت نقولها الصحيحة بواسطة «عزرا» ضاعت تلك النقول أيضاً في حادثة «انطوخيوس» [٢].

و هكذا في عام (٣٧ بعد الميلاد) قام الإمپراطور الآخر «طيطوس» بهدم البيت المقدّس و إحراق ما وجد فيه من الكتب المقدّسة، فقتل من اليهود ما ينوف على مليون نسمة في كلّ أرجاء البلاد، قتلاً بالسيف أو صلباً بالمشانق. و أسر الذراري ما يقرب من مائة ألف و باعهم في مختلف البلدان. أمّا البقية الباقية في أرض يهوذا فماتوا جوعاً و خوفاً من سلطان الروم. هكذا ذهبت بقية آثار القوم أدراج الرياح [٣].

١ــ هذان الكتابان (الأوّل و الثاني من المقابيين) يعتبران من الكتب المقدسة القانونية عند الكاثوليك. و أمّا عند البروتستنت و سائر الفِرَق المسيحية فتعتبران كتابي تاريخ. راجع الرحلة المدرسية: ج ١ ص ١١٨. و أنيس الأعلام: ج ٣ ص ١٧٦.

٢ـ أنيس الأعلام: ج ٣ ص ١٧٦ و ص ١٩ أيضاً، و ج ٢ ص ٣٠.

٣ـ ذكره «يوسيفوس» في تاريخ اليهود بتفصيل. بنقل أنيس الأعلام: ج ٤ ص١٧٧ و ج١ ص ٣١.

سلسلة أسناد التوراة مقطوعة :

و بعد، فإنّ الحوادث الجمّة التي مرّت على تاريخ العهد القديم، فقد قضت على مزعومة: احتمال بقاء التوراة سليمة طول خمسة و ثلاثين قرناً، منذ عهد نبيّ الله موسى عليه السلام (١٥٠٠ ق. م) فإلى الآن و هي نهاية القرن العشرين للميلاد (١٩٨٨).

قال سيّدنا الطباطبائي رحمه الله: الحوادث التي مرّت على التوراة و كتب العهد القديم لم تدع مجالاً للشكّ في كونها مقطوعة الاسناد. و إنّما ينتهي سندها الى شخص واحد «عزرا» من غير أن يعرف مستنده في النقل أو منابع اطّلاعه في الجمع و التحقيق. فكان مغبّة هذا التوتّر الفاضح أن دعا بأهل التحقيق من علماء الغرب أن يرموا هذه الكتب بالضعف التاريخي و أنّها مجموعة أساطير قومية دوّنها تاريخ إسرائيل. الأمر الذي أساء الظنّ في أساس النبوات التي جاءت فيها[١].

قال «جان ملنر»: لا سبيل الى تصديق هذه الكتب لولا شهادة المسيح بصدقها[٢]. و قد أجاب فخر الإسلام عن مغالطة «جان ملنر» في كلام تحقيقي مسهب[٣].

قلت: لولا شهادة الإسلام و صريح القرآن بصدق تلك النبوات، بمعزل عن إمكان صحّة تلك الكتب المجهولة الاسناد.

قصّة الأناجيل الأربعة !

تلك كانت قصّة التوراة و العهد القديم المزرية، و التي انتهت الى الشكّ

١ـ تفسير الميزان: ج ٣ ص ٣٤٠.

٢ـ أنيس الأعلام: ج ٣ ص ١٧٦.

٣ـ المصدر السابق: ص ١٤٢.

في بقائها فضلاً عن سلامتها عبر متقلّبات الأحوال.

أمّا قصّة الإنجيل أو الأناجيل الأربعة أو الخمسة أو أزيد ـ المنسوب كلّ واحد منها الى وحي السماء، مع كثرة ما بينها من اختلاف و مناقضات ـ فلم تكن بأفضل من قصّة العهد القديم.

يشتمل العهد الجديد على سبع و عشرين كتاباً و رسالة، منها: الأناجيل الأربعة المعروفة كتبها ـ على الترتيب ـ متّى و مرقس و لوقا و يوحنا، في الفترة بعد رفع المسيح عليه السلام. و قد وقع كلام كثير حول شخصية هؤلاء المنسوب اليهم الأناجيل و في تاريخ كتابتها و اللغة التي كتبت بها.

و الإنجيل تعريب «اونگليون» اليونانية، لغة الأصل للأناجيل، بمعنى «البشارة و التعليم». و هل كتبت ـ في أصلها ـ باليونانية؟ و لماذا؟ أم ترجمت اليها؟ فمن كان المترجم لها؟ و متى كانت؟ و لأيّ غرض كانت؟ أسئلة لا جواب لها!

و يقرب أن تكون كتابة الإنجيل المنسوب الى «متّى» عام (٣٨) من تاريخ الميلاد. و قيل: ما بين (٥٠) فإلى (٦٠). و «متّى»المعروف كان من الحواريين.

و على الاحتمال الأوّل فيتأخر تاريخ كتابته عن رفع المسيح عليه السلام بتسعة أعوام، نظراً لأنّ المسيح قد صلب عام (٢٩) و كان عمره الشريف (٣٣) سنة. لأنّ مبدأ التاريخ الميلادي الدارج متأخّر عن ولادة المسيح بأربعة سنين، لأنّ المسيح ولد عام (٧٤٩) من تاريخ تأسيس روما، و يبدأ التاريخ الميلادي من سنة (٧٥٣)[1].

١ـ راجع الميزان: ج ٣ ص ٣٤٢ و ص ٣٤٥، و القاموس: ص ٧٨٢ و ص ٨٠٦، و الرحلة المدرسية: ج ١ ص ١٢٤، و أنيس الأعلام: ج ٢ ص ٥ و ص ٦٧.

أمّا الإنجيل المنسوب الى «مرقس» ـ تلميذ «بطرس» و مرافقه في رحلاته و أسفاره ـ فقيل إنّه كتبه عام (٦١) و قيل: أكثر، في رومية متأثّراً بتعاليم اُستاذه. لكن تأخّر انتشاره الى ما بعد وفاة بطرس و بولس حوالي سنة سبعين[١].

و «لوقا» الكاتب كان تلميذاً لبولس و من أصحابه الملازمين له. كتب رسالتين، إحداهما: في حياة المسيح، و هي المعروفة بإنجيل لوقا. و الثانية: في اخبار الحواريين المعروفة بأعمال الرسل. و يرجح أنّه كتبهما عام (٦٣) أو بعدها بفترة[٢].

و «يوحنا» المنسوب إليه رابع الأناجيل يحتمل أنّه الحواري المعروف، أو شخص آخر كان معروفاً بيوحنا الشيخ. يرجع تاريخ كتابته الى أواخر القرن الأوّل للميلاد.

قيل: إنّه كتبه بالتماس أساقفة آسيا الصغرى، حيث لم يجدوا من تعاليم المسيح عليه السلام ما يسدّ مآربهم في الإرشاد الديني، فكتبها عام (٩٦). حسب ما قاله «جرجس الفتوحي»[٣].

أين صار الإنجيل النازل على المسيح ؟

تلك الأناجيل الأربعة المعروفة لا شكّ أنّها كتبت تأريخاً عن حياة عيسى المسيح عليه السلام و عن سيرته حتى توفّاه الله و رفعه اليه. و لم يدّع أحد من مؤلّفي الأناجيل أنّ إنجيله هو نفس النازل على المسيح عليه السلام، فقد بدأ إنجيل «متّى» بقوله: «كتاب ميلاد يسوع المسيح». و يبدأ إنجيل «مرقس»

١ـ قاموس الكتاب المقدس: ص ٧٩٢.

٢ـ المصدر السابق: ص ٧٧٢.

٣ـ المصدر السابق: ص ٩٦٦، و راجع قصص الأنبياء للنجّار: ص ٤٠١.

بقطعةزعمها من إنجيل المسيح، ثمّ يتبعها بذكر أحواله منذ قدومه من ناصرة الجليل. و يبدأ إنجيل «لوقا» بما هو صريح في أنّه كتاب سيرة، يقول: إذ كان كثيرون قد أخذوا بتأليف قصّة في الأُمور المتيقّنة... رأيت أنا أيضاً، إذ قد تتبّعت كلّ شيء من الأوّل بتدقيق أن أكتب على التوالي... ثمّ يذكر قصّة المسيح. و إنجيل «يوحنّا» يبدأ بنفسه ثمّ يعرّج الى ظهور المسيح و الإيمان به.

كلّ ذلك لدليل على أنّها كتبت خصيصاً في بيان شخصية المسيح الرسالية. و فيها بعض الاختلاف أو الاختلاق الناشىء عن اشتباه الكاتب أو اختلاف الرواة[1]. إذن فأين صار الإنجيل النازل على المسيح عليه السلام؟

و الظاهر أنّ النازل على عيسى المسيح كانت هي التعاليم و البشارات التي قام بها أثناء رسالته الى الملأ، فحفظ منها الحواريون ما حفظوا و نقلوها الى من بعدهم، و هكذا دواليك، حتى سجّلت ضمن الأناجيل المعروفة.

قال الأُستاذ النجّار: و القدر الذي وصل الى العالم من تلك الأناجيل من الجمل و الأمثال و النصائح ــ المقتطفة ممّا نطق به المسيح من العظات و الحكم ــ يتضمّن حثّ الناس على توحيد الله تعالى و اختصاصه بالعبادة و الإخلاص في طاعته و العمل بأوامره و اجتناب نواهيه و حسن المعاملة بين الإنسان و أخيه، و هكذا من الأخلاق الفاضلة و السجايا الكريمة. و لم يكتب شيء من هٰذه الأناجيل في زمانه، و لكن بعد انتهاء أمر المسيح قام بعض التلاميذ و تلاميذهم و تلاميذ تلاميذهم و كتبوا قصصاً كثيرة. و كلّ واحد يسمّي ما كتبه «إنجيلاً». حتى لقد قيل: إنّ الأناجيل بلغت نيفاً و مائة إنجيل. ثمّ اختارت الكنيسة من بينها القصص التي لا تتعارض مع نزعتها، و لم تكترث لما بين مضامينها من التخالف و التناقض، مادام ذلك لا يخالف المنزع العام

١ـ راجع ما حقّقه العلاّمة فخر الإسلام في موسوعته أنيس الأعلام: ج ٢ ص ١٢٥.

الذي قصدته الكنيسة.

و الأناجيل جميعها منقطعة السند، و لا توجد نسخة إنجيل بخطّ تلميذ من تلاميذ المؤلّف، و لا ما يضمن شبهة صحّتها، و حتى لقد شكّ المحقّقون في إمكان نسبة الأناجيل الى مؤلّفيها المعروفين، و لعلّه من تشابه الاسم [١].

و قد أورد المحقّق العلاّمة «فخر الإسلام» تشكيكات فنيّة و تاريخية في صحّة اسناد الأناجيل، نقلها عن كافّة قدماء المسيحية في عدد غير محصور، و تكلم في واحد واحد من اسناد الأناجيل الأربعة بتفصيل و تحقيق [٢].

يقول «پاستيس»: هذا العهد الجديد ليس من تصنيف المسيح و لا من تصنيف حوارييه، بل هو من عمل إنسان مجهول الهويّة، صنّفها و نسبها الى حواريي عيسى عليه السلام و أصحابهم.

و يعقبه «فخر الإسلام»: إن هذا إلاّ كلام حقّ و صدق، و قد أصاب الحقيقة، فنعم ما قال ـ و هو من محقّقي فرقة«مانيكيز» من علماء القرن الرابع ـ إذ لعلّ ذلك الإنسان المجهول كان من أعداء المسيح و أُمّه الصدّيقة، حيث فيه من المخازي ما أخزاه الله و أبعده [٣].

تلك كانت قصّة حياة العهدين طول التاريخ. فكان من المسلّم عدم وجود الأصل، و إنّما الباقي هو الفرع (التراجم و بعض المتقطعات من تعاليم دينية سجلت خلال سرد أحداث التاريخ) فلم يعد موضوع للتحريف الذي لهج به أصحاب القياس في لزوم تشابه أحداث الزمن!

١ـ راجع قصص الأنبياء: ص ٣٩٩.

٢ـ راجع أنيس الأعلام: ج ٢ ص ٦١ ـ ٦٧.

٣ـ المصدر السابق: ج ٢ ص ٧٢.

مسألة تشابه الأحداث

في الغابر و الحاضر

و أمّا مسألة تشابه ما بين حوادث الماضي و الحاضر، فهي تعني تشابهاً في اُصول الحياة العامّة، لا في أساليبها المتخذة، المختلفة حسب اختلاف الجوامع البشرية في طول الزمان و عرضه، إنّها رهن شرائط و ظروف تتفاوت حسب تفاوت الأوضاع و الأحوال في كلّ دور و في كلّ عصر.

أمّا اُصول الحياة و متطلّباتها فإنّها لا تختلف، ما دامت تقتضيها طبيعة الإنسان الذاتية الاجتماعية وفق فطرته الاُولى التي لا تختلف على مرّ الدهور و لا تتفاوت.

الإنسان ـ بوجوده الفطري ـ يملك ذاتيات هي حليفته مذ نشأ في عالم الوجود، و تستمرّ معه ما دامت مسيرته تشقّ عباب الحياة على وجه الأرض. إنّها صفات و غرائز نابعة من ذاته و ناشئة من فطرته، و ستدوم معه ما دامت الذات و الفطرة ترافقانه في ركب الحياة.

الإنسان يملك غريزة «حبّ الذات» و هي تدعوه دوماً الى استجلاب ما ينفع ذاته و يلائم فطرته، و الى رفض كلّ ما يضرّه و يتنافر مع طبعه. و هذا ما يقال: الإنسان مجبول على جلب المنفعة و دفع المضرة، و منشأه حبّ

الذات. فهو مندفع بذاته نحو مشتهيات نفسه، هارب عن منافياتها.

لكن بما أنّه اجتماعي الحياة، فإنّ هذا الاندفاع الذاتي في كلّ انسان سوف يؤدّي الى تجاذب و تمانع، و أخيراً تصادم و تنازع، عندما تصطدم المنافع و تتشابك المصالح فردية و اجتماعية، الأمر الذي عبّر عنه أصحاب الفلسفة بمسألة «التنازع في البقاء» كلّ يجرّ النار الى قرصه.

❊ ❊ ❊

هذا، و قد بعث الله الأنبياء عليهم السلام و أنزل الشرائع ليجعل لتصرّفات الإنسان حدودها المعقولة و يرشده الى معالم الحياة السعيدة، كلّ يتمتّع بما يبتغيه، على شريطة أن لا يحول دون تمتع الآخرين، ﴿**إِخْوَاناً عَلَىٰ سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ**﴾[١].

﴿**قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَ الطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ**﴾[٢]

و لكن ﴿**وَ مَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ**﴾[٣] لأنّه إذا تعدّى أحد فلا يتوقّع أن لا يتعدى غيره عليه، فتنقلب الحياة سعيراً متوهّجة، و تسودها همجية من ورائها فوضى عارمة. ﴿**ظَهَرَ الفَسَادُ فِي البَرِّ وَ البَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدي النَّاسِ**﴾[٤].

قال الصادق عليه السلام: «إنّ الله جعل لكلّ شيء حدّاً و لمن جاوز الحدّ حدّاً»[٥].

١ـ الحجر: ٤٧.

٢ـ الأعراف: ٣٢.

٣ـ الطلاق: ١.

٤ـ الروم: ٤١.

٥ـ وسائل الشيعة: ج ١٨ ص ٣١٠ رقم ٣.

نعم، خلق الإنسان ليعيش حراً، و لكن الحريّة لا تعني الانطلاق من القيود، و إنّما هو إمكان التمتّع بالحقوق، تلك الحقوق التي يحدّدها قانون الشرع الحكيم، فكان الاستمتاع بلذائذ الحياة في إطار القانون منحة يرادفها منعة، و ليس تسريحاً في مرعى الحياة.

* * *

و قد كان الجدل عنيفاً بين جموح الإنسان و حدود القانون، منذ بداية الوجود، كان رجال اصلاحيون يكافحون أنانية الإنسان في جدال مستمر، و لا يزال الجدال مستمراً ما دامت غرائز الإنسان هي الحاكمة على وجوده، و الغرائز هي نفس الغرائز الأُولى التي كانت عليها البشرية الأُولى، و من ثمّ فالجدال نفس الجدال، و إنسان اليوم هو إنسان الأمس، و سيكون بنفسه إنسان الغد، بلا فرق في ذاتياته المستدعية لعدم فرق في تصرّفاته في الحياة مع الأبد، قال تعالى: **﴿وَ لايَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلاَّ مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَ لِذلِكَ خَلَقَهُمْ وَ تَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾** [١].

و قال تعالى ـ بشأن تشابه حياة الإنسان في تصرّفاته الجاهلة في الماضي و الحاضر ـ: **﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَ أَكْثَرَ أَمْوالاً وَ أَوْلاداً فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلاقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلاقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلاقِهِم وَ خُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾** [٢].

و قال: **﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلاَّ مَا قَدْقِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ﴾** [٣].

و قال: **﴿بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الأَوَّلُونَ﴾** [٤].

١ـ هود: ١١٨ـ١١٩.

٢ـ التوبة: ٦٩.

٣ـ فصّلت: ٤٣.

٤ـ المؤمنون: ٨١.

و قال: ﴿وَ قَالَ الَّذِينَ لايَعْلَمُونَ لَوْلا يُكَلِّمُنَا اللهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذٰلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ (١).

الى آيات غيرهنّ صريحات في أنّ التاريخ يعيد نفسه، و أنّ الأُمم متشابهة في خلقها سواء من غبر و من حضر.

قال ابن عباس: ما أشبه الليلة بالبارحة. كالذين من قبلكم. هؤلاء بنوا إسرائيل شبّهنا بهم، لا أعلم أنّهﷺ قال: و الذي نفسي بيده لتتبعنّهم حتى لو دخل الرجل منهم جحر ضبّ لدخلتموه (٢).

و عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول اللهﷺ: لتأخذنّ كما اخذت الأُمم من قبلكم. قيل: يا رسول الله، كما صنعت فارس و الروم و أهل الكتاب؟ قال: فهل الناس إلاّ هم(٣).

قال علي عليه السلام: و إنّما تسيرون في أثر بيّن، و تتكلّمون برجع قول قد قاله الرجال من قبلكم(٤).

و قال: الدهر يجري بالباقين كجريه بالماضين ـ و قال: ـ آخر فعاله كأوّله، متشابهة أُموره، متظاهرة أعلامه (٥).

تلك حقيقة واقعة لا محيص عنها ما دام الإنسان ذا طبيعة واحدة و صاحب نزعات و ميول و اتّجاهات متشابهة، أوّله بآخره، و لا يزال.

و لا يخفى أنّ ذلك لا يعني جبراً في مسيرة الحياة، و إنّما هي حكاية عن استعدادات و قابليات يحملها طبيعة الإنسان حملاً أوّلياً، صالحاً للتربية

١ـ البقرة: ١١٨.

٢ و ٣ـ مجمع البيان: ج ٥ ص ٤٩.

٤ـ نهج البلاغة: الخطبة رقم ١٨٣.

٥ـ المصدر السابق: الخطبة رقم ١٥٧.

الصحيحة و الاهتداء نحو معالم الصلاح، و لولا ذلك لهدرت تعاليم الأنبياء ولغى تشريع الشرائع و تحكيم القوانين. فلا بدّ من اقتضاء في طبع الإنسان و من ثمّ هذا العرض!

و الى ذلك أشارت الآية (١١٩) من سورة هود: ﴿إِلاَّ مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾!

* * *

هذا هو المقصود من تشابه ما بين الاُمم، يعنى في اُصول الأخلاق و في قواعد الحياة الأوّلية، الأمر الذي لا يعني خصوصيات المعايش. و في أساليب الحياة المتناسبة مع شرائط خاصة بكلّ زمان، ممّا لا يمكن تكرارها ما دامت العوامل الزمنية و المحلية تختلف بالذات.

و من ثمّ فمن السخف في الرأي أن يؤخذ من كلّية ذلك التشابه دليلاً على وحدة وسائل المعيشة لدى جميع الاُمم الأوّلين و الآخرين. لا، ليس المراد التشابه في الأساليب و الكيفيات، و إنّما التشابه في الاُصول و الذاتيات.

مثلاً: عاندت بنو إسرائيل تجاه أنبيائهم فابتلوا بالتيه في وادي سيناء، و نزل عليهم المنّ و السلوى... الخ.

ليس المراد: أنّ المسلمين أيضاً يتيهون في نفس الوادي و يقتاتون نفس المأكل... الخ.

بل المراد: إنّكم سوف تقاومون نصح أئمّتكم فتبتلون بالتيه في وادي الضلال و نقص من الأموال و الأنفس و ما شابه.

قال سيّدنا الاُستاذ ـ دام ظلّه ـ : الروايات المذكورة أخبار آحاد لا حجّية فيها. و دعوى تواترها جزاف، إذ لم يأت شيء منها في الكتب الأربعة.

و لأنّ كثيراً من الوقائع السالفة لم تقع و لا يمكن وقوعها في هذه الاُمة.

و يكفي في صحّة التشابه ما وقع من هذه الأُمة بتركهم حدود القرآن و إن أقاموا حروفه كما في الحديث: «و كان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه و حرّفوا حدوده. فهم يروونه و لا يرعونه». فما يقع في هذه الأُمّة شبيهاً بما وقع في الأُمم السالفة إنّما هو من بعض الوجوه [١].

قوله «من بعض الوجوه» أي في أُصول الأمر و جذوره، النابعة عن فطرة الإنسان في مجابهة المكاره وسعياً وراء لذائذه في الحياة.

١ـ البيان: ص ٢٤٠.

التحريف

عند حشويّة العامّة

أسلفنا أنّ شبهة التحريف جاءت من قبل روايات عامّية الإسناد، شاذّة، حاكتها عقول ضعيفة أو مدخولة، اعتمدها أصحاب الظواهر من أهل الحديث (الحشوية) ممّن دأبوا على الإكثار من نقل الأحاديث و روايتها نقلاً بلا هوادة و رواية بلا دراية، حتى و لو صادمت أُصول الشريعة أو خالفت مباني الإسلام. ما دام الإهتمام متوجّهاً الى جانب تضخّم الحجم مهما كان المحتوى. و من ثمّ لم‌يأبهوا عمّن يأخذون وعلامَ يستندون، فخلطو الغث بالسمين و خبطوا الحابل بالنابل خبط عشواء!

قال ابن الجوزي: و لكن شرهَ جمهور المحدّثين [1]، فإنّ من عادتهم تنفيق حديثهم و لو بالبواطيل. و هذا قبيح منهم، لأنّه قد صحّ عن النبيّ ﷺ أنّه قال: من حدّث عنّي حديثاً يرى أنّه كذب فهو أحد الكذّابين [2].

و في ذلك يقول الإمام الباقر عليه السلام: «و الجهّال يعجبهم حفظهم

١ـ عدّهم القاضي عبد الجبّار، النوابت من الحنابلة، على ما أسلفنا. راجع شرح الأُصول الخمسة: ص ٥٢٧.

٢ـ الموضوعات: ج ١ ص ٢٤٠. و تنفيق البضاعة ترويجها.

للرواية، و العلماء يحزنهم تركهم للرعاية» [1].

قال الشيخ أبو جعفر الطوسي في ذيل الآية ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ القُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُها﴾: فيه تنبيه على بطلان قول الجهّال من أصحاب الحديث: أنّه ينبغي أن يروى الحديث على ما جاء، و إن كان مختلاً في المعنى[2].

نعم، بهذا الأسلوب المبتذل قام أهل الحشو بشحن حقائبهم من شواذّ الأخبار و غرائب الآثار، و بذلك مهّدوا السبل لرواج الاسرائليات و نشر الأقاصيص الأسطورية، و ازدحمت من وفرتها كتب الحديث و التفسير، و في التاريخ المدوّن أيضاً منها الشيء الكثير.

و هكذا نجد في بضائع أهل الحشو المزجاة حشداً من أخبار التحريف، سجّلتها المجاميع الحديثية الكبرى، أمثال الصحاح الست و غيرها من المدوّنات المعروفة عند أهل السنّة. و قد اغترّ بها جماعات، كانوا حسبوا من تلك الروايات حقائق مرهونة، فلا بدّ من تأويلها أو علاج آخر، ممّا ابتدعه أهل الأُصول باسم «نسخ التلاوة»، فغيّروا من عنوان «التحريف» الى عنوان آخر تمويهاً بواقع الأمر.

و قد بحثنا فيما سلف أنّ تغيير العبارة لا يحلّ مشكلة الواقع و إنّما يزيد في صلب الإشكال، لا سيّما و بعض تلك الروايات تنصّ على أنّ الآية (المزعومة) كانت ممّا تتلى حتى ما بعد وفاة الرسول [3].

نعم، كانت المشكلة منحلّة عند أصحابنا الإماميين، حيث رفضهم الباتّ لتلكم الأراجيف السخيفة، فلا الأسانيد صحيحة، و لا المتون متوافقة

١ـ روضة الكافي ج ٨ ص ٥٣ رسالة سعد الخير.

٢ـ التبيان: ج ٩ ص ٣٠١، و الآية ٢٤ من سورة محمّد. و راجع وصفنا للحشوية في الجزء الثالث من التمهيد...

٣ـ راجع المحلّى لابن حزم: ج ١٠ ص ١٤ و ١٦.

مع أُصول المـذهب : ﴿لايأْتِيـهِ البَاطِـلَ مِنْ بَيْنِ يَـدَيْهِ وَ لا مِنْ خَلْفِـهِ تَنْزِيـل مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾(١).

و إليك نماذج من أحاديث التحريف نقلتها أهل الحشو و سجّلتها أرباب كتب الحديث، نذكرها تباعاً و نعقّب كلّ واحد منها بما نراه من تعليق :

١ـ آية الرجم!

كان عمر بن الخطاب يزعم من شريعة رجم المحصن آية قرآنية كانت تُقرأ أيّام حياة النبيّ ﷺ و لكنّها نسيت فيما بعد لغير ما سبب معروف!

أخرج البخـاري و مسلم باسنـادهما عن ابـن عباس، قال: خطـب عمر خطبته بعـد مرجعـه من آخر حجّـة حجّها، قـال فيها: إنّ الله بعـث محمّداً ﷺ بالحقّ، و أنزل عليه الكتاب، فكان ممّا أنزل الله آيـة الرجم، فقرأناها و عقلناها و وعيناهـا، فلذا رجـم رسول الله ﷺ و رجمنـا بعده، فـأخشى إن طـال بالنـاس الزمان أن يقول قائل: و الله ما نجد آية الرجم في كتاب الله، فيضلّوا بترك فريضة أنزلها الله. و الـرجم في كتاب الله حقّ علـى من زنى، إذا أحصن مـن الرجال و النساء إذا قامت البيّنة أو كان الحبل أو الاعتراف(٢).

و في موطأ مـالك: خطب عمر عند منصرفه من الحـجّ و قال: إيّاكم أن تهلكوا عن آية الرجم، يقول قائل: لا نجد حدّين في كتاب الله. فقد رجم رسول الله ﷺ و رجمنا. و الذي نفسـي بيده، لولا أن يقول الناس: زاد عمـر في كتاب الله تعالـى لكتبتها: «الشيـخ و الشيخة ـــ إذا زنيا ـــ فارجمـوهما البتـة» فإنّـا قد قرأناها.

١ـ فصّلت: ٤٢.

٢ـ البخاري: ج ٨ ص ٢٠٨ ـ ٢١١ باب رجم الحبلى، و مسلم: ج ٤ ص ١٦٧ و ج ٥ ص١١٦، و مسند أحمد: ج ١ ص ٢٣ و ج ٥ ص ١٣٢ و ١٨٣ ، و أبو داود: الحدود ٢٣ ، والترمذي: الحدود ٧ ، و ابن ماجة: الحدود ٩ ، و الدارمي: الحدود ١٦ ، و الموطأ: الحدود١٠ .

قال مالك: قال يحيى بن سعيد: قال سعيد بن المسيّب: فما انسلخ ذو الحجّة حتى قتـل عمر. قال يحيى: سمعـت مالكاً يقول: الشيـخ و الشيخة، يعني الثيّب و الثيّبة[١].

و من الطريـف أنّ عمر جاء بآية الـرجم عند الجمع الأوّل علـى عهد أبي بكر، فلم تقبـل منه، و طلب زيد بـن ثابت منه شاهـدين يشهدان بأنّهـا آية من كتاب الله، فلم يستطع عمـر من إقامتهما[٢]. و مع ذلك فقد بقيـت ركيزة نفسه يبوح بها بين آونة و اُخرى، حتى أعلن بها صريحاً في مؤخّرة حياته.

لكن شريعة الـرجم تخصّ المحصن و المحصنة، سواء أكـانا شيخين أم شـابّين، و مـن ثـمّ فسّرهمـا مـالك بـالثيّبيـن. و لعلّه اشتبـه اللفـظ على ابـن الخطاب.

و من المحتمل قـويّاً أنّه سمع شريعـة الرجم من رسـول الله ﷺ فظنّها آية قرآنية، و هـذا نظير ما زعمه بشـأن الحديث المأثـور: «الولد للفراش و للعـاهر الحجر» ظنّها ـ أيضـاً ـ آية قرآنية. قال ــ مخاطباً لاُبيّ بن كعب ــ: أو ليس كنّا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله «إنّ انتفاءكم مـن آبائكم كفر بكـم»؟ فقال: بلى. ثمّ قال: أو ليس كنّا نقرأ «الولد للفراش و للعاهر الحجر» فيما فقدنا من كتاب الله؟ فقال اُبيّ: بلى[٣].

و لعلّه كان يزعـم من العبائر ذوات السجع النغمي أنّها آيـات قرآنية. في حين أنّها من كلام النبي ﷺ (أفصح من نطـق بالضاد). و هذا الاشتباه منه ليس بغريب!

و قد سبقت روايـة زيد بن ثابت، قال: سمعـت رسول الله ﷺ يقول: إذا

١ـ تنوير الحوالك للسيوطي: ج ٣ ص ٤٢. و راجع فتح الباري لابن حجر: ج ١٢ ص ١٢٧.

٢ـ الإتقان: ج ١ ص ٥٨ ط ق.

٣ـ الدرّ المنثور للسيوطي: ج ١ ص ١٠٦.

زنى الشيخ و الشيخة فارجموهما البتة [١] فهي رواية و ليست بآية.

أمّاتصديق أُبيّ فلعلّه كان تصديقاً بجانب كونه وحياً من الله لا قرآناً، إذ ما ينطق عن الهوى إن هو إلاّ وحي يوحى!

٢ـ آية الرغبة!

و آية أُخرى أيضاً زعمها أُسقطت فيما أُسقط من القرآن. قال: إنّا كنّا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله: «إن لا ترغبوا عن آبائكم فإنّه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم. أو ان كفراً بكم ان ترغبوا عن آبائكم» [٢].

ولعلّه حديث عن رسول الله ﷺ سمعه عمر فظنّه قرآناً. و لكن لماذا يتردّد في لفظ النص؟ و الجميع غير منسجم و غير متناسب مع سائر كلام الرسول ﷺ! إذ ما معنى الكفر بالنفس؟! و في لفظ آخر: «إنّ انتفاءكم من آبائكم كفر بكم» [٣].

٣ـ آية الجهاد!

و آية ثالثة زعمها محذوفة من القرآن، هي آية الجهاد. قال لابن عوف: ألم تجد فيما أُنزل علينا «أن جاهدوا كما جاهدتم أوّل مرّة» فإنّا لا نجدها؟ قال: أُسقطت فيما أُسقط من القرآن [٤].

٤ـ آية الفراش!

و آية رابعة زعمها ساقطة، هي قوله ﷺ: «الولد للفراش و للعاهر

١ـ المحلّى لابن حزم: ج ١١ ص ٢٣٥.

٢ـ البخاري: ج ٨ ص ٢٠٨ ـ ٢١١، و مسلم: ج ٤ ص ١٦٧ و ج ٥ ص ١١٦.

٣ـ الدرّ المنثور: ج ١ ص ١٠٦.

٤ـ المصدر السابق.

الحجر»[١] على ما أسلفنا عند الكلام عن آية الرجم!

تلك آيات أربع زعمهنّ عمر محذوفات من القرآن، و لم يتوافق مع زعمه أحد من الأصحاب، لا زيد و لا أُبيّ و لا غيرهما، و إلاّ لسجّلوها في مصاحفهم، نعم سوى توافقهم على أنّها من الوحي الذي بلّغه النبيﷺ كسائر شرائع الإسلام.

و هذا الاتّفاق على رفض مزعومة ابن الخطاب جعله أيضاً يشكّ من نفسه، و من ثمّ لم يجرأ على الأمر بثبتها في المصحف حتى في أيّام سلطته على الحكم. أمّا الاعتذار بخشيته من الناس أن يقولوا: زاد عمر في كتاب الله فهو تعليل ظاهري، لم يكن يمنعه شيء لو كان قاطعاً بالأمر!

و عليه فلم يثبت كونهنّ من القرآن حتى عند قائله الذي شكّ من نفسه.

قال ابن حجر: و قد أخرج الأئمّة هذا الحديث من رواية مالك و يونس و معمّر و صالح بن كيسان و عقيل و غيرهم من الحفّاظ. و ذكر الحديث برواية مالك على ما أسلفنا، و أخيراً قال: و وقع في «الحلية» في ترجمة داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيّب عن عمر: «لكتبتها في آخر القرآن» و في رواية أبي معشر: «و لولا أن يقولوا كتب عمر ما ليس في كتاب الله لكتبته»[٢] و في رواية الترمذي «لكتبت في ناحية من المصحف»[٣].

و للإمام بدر الدين الزركشي هنا كلام طويل في توجيه ما صدر عن ابن الخطاب بما لا يغني و لا يسمن من جوع[٤] و يعرّج الى كلام ابن الجوزي في كتابه «فنون الافنان في عجائب علوم القرآن» فراجع.

١ـ المصدر السابق.

٢ـ فتح الباري بشرح البخاري: ج ١٢ ص ١٢٧.

٣ـ تنسير ابن كثير: ج ٣ ص ٢٦١.

٤ـ البرهان في علوم القرآن: ج ٢ ص ٣٦ ـ ٣٧.

٥ ـ القرآن (١٠٢٧٠٠٠) حرفاً؟!

كان عمر يزعم من عدد حروف القرآن أكثر من مليون حرف. فقد أخرج الطبراني باسناده ـ عن طريق محمّد بن عُبيد بن آدم ـ عن ابن الخطاب، أنّه قال: القرآن ألف ألف حرف وسبعة وعشرون ألف حرف. فمن قرأه صابراً محتسباً كان له بكلّ حرف زوجة من الحور العين[١].

لا ندري متى تعلّم الخليفة علم التعداد، ومن الّذي عدّد حروف القرآن آنذاك، في حين أنّ المأثور عن ابن عباس ـ المتوافق مع الواقع ـ أنّ حروف القرآن (٣٢٣٦٧١) ثلاثمائة ألف حرف وثلاثة وعشرون ألف حرف وستمائة وواحد وسبعون حرفاً[٢].

قال جلال‌الدين السيوطي: وقد حُمل ذلك على ما نُسخ رسمه من القرآن أيضاً، إذ الموجود الآن لا يبلغ هذا العدد[٣].

قال الذهبي: تفرّد محمّد بن عبيد بهذا الخبر الباطل[٤].

ولعلّ ابن عُبيد أيضاً لم يكن يعرف من علم الحساب شيئاً! إذ لو كان الأمر كما زعم لكان قد ذهب من القرآن الكريم أكثر من ثلثية!
١٠٢٧٠٠٠ ـ ٣٢٣٦٧١ = ٧٠٣٣٢٩.

٦ ـ قد ذهب منه قرآن كثير؟

ولعلّ من هكذا تلفيقات موضوعة عن لسان الخليفة نشأت مزعومة ابنه من ضياع قرآن كثير:

أخرج أبو عبيد عن عبدالله بن عمر، قال: لا يقولنّ أحدكم: قد أخذت القرآن كلّه، ما يدريه ما كلّه؟ قد ذهب منه قرآن كثير. ولكن ليقل: قد أخذت

---

١ و ٣ ـ الإتقان: ج ١ ص ١٩٨ (الطبعة الحديثة).
٢ ـ نفس المصدر السابق.
٤ ـ ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ٦٣٩.

منه ما ظهر!(١).

لا ندري كيف ذهب؟! و متى ذهب؟! و لِمَ ذهب؟!

و قد قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾(٢).

أو لعلّ ذهنية ابن عمر كانت متأثّرة بما اشتهر من ذهاب القرآن بذهاب أكثرية القرّاء يوم اليمامة، على ما قيل.

٧ـ ذهاب القرآن بذهاب حملته يوم اليمامة؟

روى ابن أبي داود عن ابن شهاب، قال: بلغنا أنّه كان انزل قرآن كثير، فقتل علماؤه يوم اليمامة، الذين كانوا قد وعوه، و لم يعلم بعدهم و لم يكتب ... !(٣).

لكن هل كان القرآن محصوراً في صدور أُولئك القرّاء دون غيرهم من كبار الأصحاب و لا سيّما القرّاء المعروفون منذ عهد النبوّة و لم يزالوا بعد على قيد الحياة؟!

٨ـ زيادة كانت في مصحف عائشة!

كانت الفترة بعد وفاة الرسول ﷺ حتى عام الثلاثين هي فترة تواجد المصاحف المختلفة المنتسبة الى أصحابها من جامعين أو مستنسخين، منها مصحف عائشة لعلّها أمرت باستنساخه من مصاحف الآخرين. زعموا أنّ فيه كانت زيادات تميّزه عن غيره فأُسقطت يوم توحيد المصاحف!

اخرج أبو عبيد باسناده عن حميدة بنت أبي يونس ـ مولى عائشة ـ قالت:

١ـ الإتقان: ج ٣ ص ٧٢.

٢ـ الحجر: ٩.

٣ـ منتخب كنز العمال بهامش المسند: ج ٢ ص ٥٠.

قرأ علـيّ أبي و هـو ابن ثمـانين سنة فـي مصحف عـائشة : «إنّ الله و مـلائكته يصلّون على النبي يا أيّها الذين آمنـوا صلّوا عليه و سلّموا تسليماً. و على الذين يصلّون الصفوف الأُول» قالت حميدة : قبـل أن يغيّر عثمان المصاحف [١]. أي كانت هذه الزيادة موجودة الى حينذاك!

هذا، و لم يعهد لعائشة مصحف يخصّها، نعم كان جمع زيد على عهد أبي بكر مودعـاً عند حفصة بنت عمر، فاستعاره عثمان للمقـابلة ثمّ ردّه عليها. مضافاً الى أنّ تلك الزيادة المزعومة يمجّها أُسلوب القرآن الزاهي.

٩ـ آية الرضعات أكلها داجن البيت!

روى مالك ـ في الموطأ ـ باسناده عن عمرة بنت عبد الرحمان عن عائشة، قالت : كانت فيما انزل من القرآن «عشر رضعات معلومات يحرّمن» ثمّ نسخن بـ «خمس معلومات» فتوفّى رسول الله ﷺ و هنّ فيما يقرأ من القرآن [٢].

و هكذا روى مسلم في صحيحـه عن طريق مالك و عن طـريق يحيى بن سعيد[٣].

و لكن مالكاً قال ـ بعد نقل الحديث ـ: و ليس على هذا العمل.

و قال الزيعلـي ـ تعليقاً على رواية مسلـم ـ: لا حجّة في هـذا الحديث، لأنّ عائشـة أحالتهـا على أنّـه قرآن. و قـالت: و لقـد كان فـي صحيفة تحـت سريري، فلمّا مات رسول الله ﷺ و تشاغلنا بموته دخل داجن البيت فأكلها!

قال : و قد ثبت أنّه ليس من القرآن لعدم التواتر. و لا تحلّ القراءة به و لا إثباتـه في المصحـف. و لأنّه لـو كان قرآنـاً لكان متلـوّاً اليوم، إذ لا نسـخ بعد

١ـ الإتقان : ج ٣ ص ٧٣ (الطبعة الحديثة).

٢ـ تنوير الحوالك : ج ٢ ص ١١٨ آخر كتاب الرضاع.

٣ـ صحيح مسلم : ج ٤ ص ١٦٧، و الدارمي ج ٢ ص ١٥٧، و أبو داود : ج ١ ص ٢٢٤.

النبي ﷺ [١].

و قد ترك البخاري روايته، و كذا أحمد في مسنده، نظراً لغرابته الشائنة.

و للإمام ابن حزم الأندلسي هنا كلام غريب نقلناه آنفاً [٢].

١٠ـ آيتان من سورة البيّنة!

نسب الى أُبيّ بن كعب أنّه كانت آيتان من سورة البيّنة فأُسقطتا من المصحف، فقد روى الإمام أحمد باسناده المتّصل الى زرّ بن حبيش عن أُبيّ بن كعب، أنّه قال:

قال لي رسول الله ﷺ: إنّ الله تبارك و تعال أمرني أن أقرأ عليك. فقرأ عليّ: ﴿**لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب و المشركين منفكّين حتى تأتيهم البيّنة* رسول من الله يتلو صحفاً مطهّرة* فيها كتب قيّمة* و ما تفرّق الذين أُوتوا الكتاب إلاّ من بعد ما جاءتهم البيّنة***(إنّ الدين عند الله الحنيفيّة غير المشركة و لا اليهوديّة و لا النصرانيّة. و من يفعل خيراً فلن يكفره) **و ما أُمروا إلاّ ليعبدوا الله ...**﴾ قال شعبة ـ راوي الحديث ـ ثمّ قرأ آيات بعدها. ثمّ قرأ: (لو أنّ لابن آدم واديين من مال لسأل وادياً ثالثاً. و لا يملأ جوف ابن آدم إلاّ التراب). قال: ثمّ ختمها بما بقي منها [٣].

و باسناد آخر: أنّ رسول الله ﷺ قال: إنّ الله تبارك و تعالى أمرني أن أقرأ عليك القرآن. قال: فقرأ: «لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب». قال: فقرأ فيها: (و لو أنّ ابن آدم سأل وادياً من مال فأُعطيه لسأل ثانياً فأُعطيه لسأل ثالثاً. و لا يملأ جوف ابن آدم إلاّ التراب. و يتوب الله على من تاب. و إنّ ذلك الدين

١ـ بهامش مسلم. و الداجن: ما ألف البيت من شاة أو حمام أو دجاج.

٢ـ المحلّى: ج ١١ ص ٢٣٤ـ ٢٣٦. راجع الجزء الأوّل من التمهيد: ص ٢٨٥.

٣ـ مسند أحمد: ج ٥ ص ١٣٢. مابين القوسين هي الزيادة المزعومة.

القيّم عند الله الحنيفيّة غير المشركة و لا اليهودية و لا النصرانية . و من يفعل خيراً فلن يكفره) (١).

هذا، و الحديث مكذوب عليه قطعيّاً، إذ لو كان كما زعم لوجد في مصحفه، و قد كان هو المملي للقرآن على عهد عثمان في لجنة توحيد المصاحف ـ على ما أسلفنا في الجزء الأوّل من التمهيد ـ. و قد نسب ذلك بعدّة طرق الى أبي موسى الأشعري حينما خرف في اُخريات حياته القذرة، و سنذكرها . و لعلّها نسبت الى اُبيّ أيضاً تخفيفاً لوطأة الأُكذوبة الثقيلة!

و الغريب أنّهم ذكروا حديث عدم ملاء جوف ابن آدم، على أشكال و تعابير. و نسبوه (تارةً) الى كلام الرسول ﷺ كما في الرواية عن أنس(٢). و هكذا أخرجه أبو نعيم الإصبهاني من حديث ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس، أنّه سمع النبي ﷺ يقول: «لو أنّ لابن آدم واديين من ذهب لابتغى اليهما ثالثاً، و لا يملأ جوف ابن آدم إلاّ التراب، و يتوب الله على من تاب»، قال: هذا حديث صحيح متّفق عليه (٣).

(و اُخرى) الى كونه من القرآن كما في الرواية عن أبي موسى و ابن كعب.
(و ثالثة) الى الحديث القدسي ـ و لعلّه الأصحّ ـ كما في الرواية عن أبي واقد الليثي:

روى أحمد باسناده الى عطاء بن يسار عن أبي واقد، قال: كنّا نأتي النبي ﷺ إذا انزل عليه ـ يعني الوحي سواء كان قرآناً أم غيره ـ فيحدّثنا . فقال لنا ذات يوم: «إنّ الله عزّو جلّ قال: إنّا أنزلنا المال لإقام الصلاة و إيتاء الزكاة. ولو كان لابن آدم وادٍ لأحبّ أن يكون إليه ثانٍ، و لوكان له واديان لأحبّ أن

١ـ المصدر السابق: ص ١٣١

٢ـ صحيح مسلم: ج ٣ ص ٩٩ ـ ١٠٠ .

٣ـ حلية الأولياء: ج ٣ ص٣١٦ في ترجمة عطاء برقم ٢٤٤ .

يكون إليهما ثالث. و لا يملأ جوف ابن آدم إلاّ التراب. ثمّ يتوب الله على من تاب»[١].

١١ـ آيتان لم تكتبا في المصحف!

أخرج أبو عبيد باسناده الى أبي سفيان الكلاعي (مجهول) عن مسلمة بن مخلّد الأنصاري (كان لم يتجاوز العاشرة عند وفاة النبي ﷺ) أنّه قال يوماً: أخبروني بآيتين في القرآن لم يكتبا في المصحف (المصحف اصطلاح حادث أيام الخلفاء) فلم يخبروه، و عندهم أبو الكنّود سعد بن مالك! فقال مسلمة: «إنّ الذين آمنوا و هاجروا و جاهدوا في سبيل الله بأموالهم و أنفسهم. ألا أبشروا أنتم المفلحون. و الذين آووهم و نصروهم و جادلوا عنهم القوم الذين غضب الله عليهم. أُولئك لا تعلم نفس ما أُخفي لهم من قرّة أعين جزاءً بما كانوا يعملون»[٢].

يا للمهزلة! تلفيق باهت و زيادة مفضوحة لا تتناسب و أُسلوب القرآن البديع!

و لعلّ مسلمة (و قد تولّى مصر من قبل يزيد بن معاوية و مات بها سنة اثنتين و ستين) كأخيه الأشعري، قال ذلك في أُخريات أيام حياته عند ما خرف و سخف عقله!

١٢ـ سورة كانت تعادل براءة و أُخرى تشبه المسبحات!

كان أبو موسى الأشعري معروفاً بالحمق و الشذوذ العقلي و لا سيّما في أُخريات حياته حيث زاد سخفاً و خرفاً، فكانت له مواقف سفيهة و أحياناً

١ـ مسند الإمام أحمد: ج ٥ ص ٢١٩.

٢ـ الإتقان: ج ٣ ص ٧٤ (الطبعة الحديثة).

مضادة مع مصالح الإسلام و المسلمين . كان يوم الجمل يثبّط الناس عن الخروج مع أمير المؤمنين عليه السلام . و موقفه مع ابن العاص يوم التحكيم معروف . و من ذلك أيضاً نظرته السيّئة في كتاب المسلمين القرآن الكريم ، كان يرى تحريفاً و سقطاً كثيراً في كتاب الله العزيز الحميد .

فقد أخرج مسلم في صحيحه باسناده عن أبي الأسود ، قال : بعث أبو موسى الأشعري الى قرّاء أهل البصرة ، فدخل عليه ثلاثمائة رجل قد قرأوا القرآن . فقال : أنتم خيار أهل البصرة و قرّاؤهم ، فاتلوه و لا يطولنّ عليكم الأمد فتقسو قلوبكم كما قست قلوب من كان قبلكم .

قال : و إنّا كنّا نقرأ سورة كنّا نشبّهها في الطول و الشدّة ببراءة فأنسيتها ، غير أنّي قد حفظت منها : «لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى وادياً ثالثاً . و لا يملأ جوف ابن آدم إلاّ التراب» .

و كنّا نقرأ سورة كنّا نشبّهها بإحدى المسبحات فأنسيتها ، غير أنّي حفظت منها : «يا أيّها الذين آمنوا لِمَ تقولون ما لا تفعلون . فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة» [١] .

هكذا كان يسيء الظنّ بالقرآن ، ياله من جزاف القول ، و لا مشابهة بين ما ذكره و بديع كلامه تعالى ! فقد روى مسلم بعدّة أسانيد ، أنّه من حديث الرسول ﷺ . و هكذا في رواية أبي نعيم الإصبهاني كما أسلفنا [٢] . و في رواية أحمد باسناده عن أبي واقد الليثي : أنّه من الحديث القدسي [٣] و لعلّه لذلك اشتبه الأمر على الأشعري . و قد سبق ذلك عند الكلام عمّا نسب الى اُبيّ بن كعب برقم ١٠ .

١ـ صحيح مسلم : ج ٣ ص ١٠٠ .
٢ـ المصدر السابق : ص ٩٩ ـ ١٠٠ ، و الحلية : ج ٣ ص ٣١٦ .
٣ـ مسند أحمد : ج ٥ ص ٢١٩ .

١٣ـ سورة الأحزاب كانت أطول من البقرة!

و أيضاً نسب الى أُبـيّ بن كعب ـ زوراً ـ أنّه كان يعتقـد من سورة الأحزاب أنّها كانت لتضاهي سورة البقرة أو أطول منها.

روى أحمد بن حنبل بإسناده عن زرّ بـن حبيش عن أبيّ بن كعب، قال: كم تقرأون (أو كـأيّن تعدّون) سورة الأحـزاب؟ قلت: ثلاثاً و سبعيـن آية. قال: قط! لقـد رأيتها و أنّها لتعـادل سورة البقرة (أي مايقرب من مائتين و ثمانيـن آية، أربعة أضعاف الموجود!) و فيها آية الرجم! قال زرّ: قلت و ما آية الرجم؟ قال: (الشيخ و الشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالاً من الله و الله عزيز حكيم)[١].

و في منتخب كنـز العمال: إن كانت لتضـاهي سورة البقرة أو هـي أطول منها[٢].

و في حديـث عروة عن خالته عائشـة، قالت: كانت سـورة الأحزاب تقرأ زمن النبيﷺ مائتـي آية، فلمّا كتب عثمان المصاحف، لـم نقدر منها إلاّ على ما هو الآن[٣]. و كانت تزعم منها آية الرجم: (الشيخ و الشيخة فارجموهما البتة بما قضيا من اللذّة)[٤].

قلـت: الحديـث موضـوع عن لسـان الصحابـي الكبير أُبـيّ بن كعـب، إذ لـم يعهـد من مصحفه الاختلاف مـع مصاحف الآخـرين بذلك و لا احتمـاله أصلاً. و لعلّهم وضعوا ذلك عـن لسانه متأخّراً تأييداً لما كـان يزعمه عمر بشأن آية الرجـم ليخرج عن الانفراد. لا سيّمـا و أنّهم عمدوا الى وضـع اسناد يشكّله أقطـاب الشيعة الأجـلاّء، كيزيـد بن أبـي زياد الهـاشمي نقيـب البصرة، قـال

١ـ راجع المسند: ج ٥ ص ١٣٢، و الإتقان للسيوطي: ج ٣ ص ٧٢ (الطبعة الحديثة).

٢ـ بهامش المسند: ج ٢ ص ٤٣.

٣ـ الإتقان: ج ٢ ص ٢٥ من الطبعة القديمة، و ج ٣ ص ٧٢ من الطبعة الحديثة.

٤ـ نفس المصدر.

ابن حجر: كان من أئمّة الشيعة الكبار [١]، عن زرّ بن حبيش الكوفي المخضرم من أصحاب علي عليه السلام ذا مكانة سامية يتقدّم الجميع كما قال عاصم[٢] عن أُبيّ بن كعب الصحابي الجليل سيّد القرّاء و من النفر الذين ثبتوا مع علي عليه السلام يوم السقيفة [٣].

أمّا عائشة فكانت بينها و بين عثمان نفرة، و لعلّها أرادت النكاية به و لكنّها في تعبير لم يحمد عقباه!

١٤ـ دعاءا القنوت:

و ممّا ألصقوه بهذا الصحابي الكبير زيادة سورتين في آخر مصحفه، هما: سورتا الخلع و الحفد. على ما سبق في الجزء الأوّل ص ٢٦٤ من كتابنا «التمهيد».

و الظاهر أنّهما دعاءان كان رسول الله ﷺ قد يقنت بهما في صلاته ـ إن صحّت الرواية ـ فأثبتهما أُبيّ في آخر مصحفه، كما هي العادة من ثبت بعض الدعوات في آخر المصاحف. أمّا كونه معتقداً أنّهما سورتان قرآنيتان فهو احتمال بعيد، لا سيّما و عدم تناسب نظمهما مع نظم القرآن، الأمر الذي لم يكن يخفى على مثل أُبيّ.

أخرج أبو عبيد عن ابن سيرين، قال: كتب أُبيّ بن كعب في مصحفه فاتحة الكتاب و المعوّذتين و اللّهمّ إنّا نستعينك و اللّهمّ إيّاك نعبد... و تركهنّ ابن مسعود، و كتب عثمان منهنّ فاتحة الكتاب و المعوّذتين.

١ـ تهذيب التهذيب: ج ١١ ص ٣٢٩ برقم. ٦٣٠.

٢ـ المصدر السابق: ج ٣ ص ٣٢٢ برقم ٥٩٧.

٣ـ راجع شرح النهج لابن أبي الحديد: ج ٢ ص ٥١ ـ ٥٢، و خصال الصدوق: ب ١٢ رقم ٤، و مجالس المؤمنين للقاضي: ج ١ ص ٢٣٢، و قاموس الرجال: ج ١ ص ٢٣٦.

قال جلال الدين السيوطي : كتبهما (أي دعائي الخلع و الحفد) في آخر مصحفه [١].

أمّا ترك ابن مسعود للجميع ، فلأنّه كان يرى من سورة الحمد عدلاً للقرآن، و ليست منه! و أمّا المعوّذتان فكان يراهما دعائين كالحفد و الخلع [٢].

و أمّا عثمان (أي اللجنة المسؤولة عن قبله) فقد أثبت ما كان قرآناً و ترك غيره . الأمر الذي يدلّ على معروفية كونهما دعائين .

١٥ـ سورة براءة ما بقي سوى ربعها !

زعم مالك بن أنس أنّ سورة براءة كانت تعدل سورة البقرة ، و قد أُسقط من أوّلها ، فأُسقطت البسملة فيما أُسقط .

قال جلال الدين السيوطي : قال مالك : إنّ أوّلها لمّا سقط سقط معه البسملة ، فقد ثبت أنّها كانت تعدل البقرة لطولها [٣].

و أخرج الحاكم باسنادٍ زعمه صحيحاً عن حذيفة بن اليمان الصحابي الجليل ، أنّه قال : ما تقرأون ربعها ، يعني ربع براءة . و أنّكم تسمّونها سورة التوبة و هي سورة العذاب [٤].

و في رواية أُخرى : التي تسمّون سورة التوبة هي سورة العذاب . و الله ما تركت أحداً إلاّ نالت منه . و لا تقرأون إلاّ ربعها [٥].

١ـ الإتقان : ج ١ ص ٦٥ ط ق .

٢ـ راجع التمهيد : ج ١ ص ٢٥٣ .

٣ـ الإتقان : ج ١ ص ١٨٤ من الطبعة الحديثة ، و ص ٦٥ من الطبعة القديمة .

٤ـ مستدرك الحاكم : ج ٢ ص ٣٣٠ ـ ٣٣١ .

٥ـ الدرّ المنثور : ج ٣ ص ٢٠٩ .

و قد قيـل قديماً: الكذوب تخـونه ذاكرتـه. سورة براءة تشتمل علـى مائة وتسعة وعشرين آية نصف آي البقرة تقريباً المشتملة على مائتين وست و ثمانين آية. فكيف يخفى ذلك على مثل حذيفة، بل و على مثل مالك! هذا أوّلاً.

و ثانيـاً: ما هـي الأسماء التي أُسقطـت، هل هـي أسماء المشـركين؟ أم أسماء المنـافقين؟ و متى أُسقطت؟ هـل في حياة الـرسول أم بعد وفاتـه؟ و من الذي تجرّأ على إسقـاطها أهم المشركون الذين بادوا أيـادي سبأ؟! أم المنافقون الذين لم يزالوا في خوف الافتضاح؟!

و ثالثاً: لو كانت سورة براءة بهذا الطول على عهد حذيفة لكانت تعدّ من السور الطوال و لم يحتجّ عثمان في ثبته لهـا تلو سورة الأنفال الى الاعتذار بأنّها كـانـت مـن آخـر القـرآن نـزولاً و كانـت قصّتهـا شبيهـة بقصّتهـا فظننـت أنّهـا منها ... [1].

و رابعاً: كان حذيفـة من أوّل الناس دعوةً الى توحيـد المصاحف، و كان هو المحـرّض لعثمان يبعثه على القيـام بأمر التوحيـد، و قد مرّ ذلك فـي الجزء الأوّل من التمهيد. إذن فكيف يجاهر بما يبعث على الاختلاف و التنقيص بشأن المصاحف الموحّدة؟!

نعم، إنّها مـن أكاذيـب وضعوهـا على لسـان أنصار أهـل البيت[2] ازراءً بشأنهم و لو استلزم ذلك حطّاً من كرامة القرآن!!

١٦ـ تبديل كلمة!

أخرج الحاكم بإسناده عن عبد الله بن مسعود، أنّه قرأ: (إنّي أنا الرزّاق ذو

١ـ راجع المستدرك للحاكم: ج ٢ ص ٣٣٠.

٢ـ كان حذيفة أوّل من قام لنصرة الحقّ دفاعا عـن حق الإمام أمير المؤمنين عليه السلام يوم السقيفة في لمّة من الصحابة الأخيار. (راجع شرح النهج لابن أبي الحديد: ج ٢ ص ٥١).

القوّة المتين). قال: أقرأني رسول الله ﷺ بذلك [١].

و الآية (٥٨) من سورة الذاريات هي: ﴿إنّ الله هو الرزّاق ذو القوّة المتين﴾.

و لعلّ ابن مسعود اشتبهت عليه الآية، أو بدّلها حسب زعمه من جواز التبديل بما لا يغيّر المعنى [٢] أمّا أنّه كان يرى تحريفاً في النصّ المشهور فهو احتمال بعيد!

١٧ـ زيادة كلمة!

و أخرج عن شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد، قالت: سمعت النبي ﷺ يقرأ: «**يا عبادِيَ الذينَ أسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ إنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً** [٣] و لا يبالي!».

و لعلّ الزيادة في ملحق الآية كانت من كلامه ﷺ توضيحاً لموقفه تعالى تجاه عباده التائبين، إنّه تعالى أرأف بعباده من أن يتحاشا أمراً أو يمنعه شيء.

و مع ذلك فإنّ سند الحديث غير نقي. قال الحاكم: هذا حديث غريب عالٍ و لم أذكر في كتابي هذا عن شهر غير هذا الحديث الواحد قال: و كان الشيخان لا يحتجّان بحديثه [٤]. قال ابن حجر: صدوق و لكنّه كثير الإرسال و الأوهام [٥].

١٨ـ زيادة حرف!

و أخرج ابن المنذر عن ابن عباس، أنّه كان يقرأ: «و لقد آتينا موسى

١ـ مستدرك الحاكم: ج ٢ ص ٢٣٤ و ص ٢٤٩.

٢ـ راجع التمهيد: ج ١ ص ٢٥٦.

٣ـ الزمر: ٥٣.

٤ـ المستدرك: ج ٢ ص ٢٤٩، و راجع: ص ٢٥٦.

٥ـ تقريب التهذيب: ج ١ ص ٣٥٥ برقم ١١٢.

و هارون الفرقان[١] ضياءً» بإسقاط الواو، و القراءة المشهورة: «و ضياءً».

و نسب اليه أنّه كان يقول: انزعوا الواو من هنا و ضعوها ها هنا: في مفتتح الآية رقم ١٧٣ من سورة آل عمران «و الذين قال لهم الناس...». و القراءة المشهورة بدون الواو[٢].

فقد كان يزعم أنّ «ضياءً» حال من المفعول به أي الفرقان. و أنّ الموصول في الآية الثانية عطف على الموصول في الآية قبلها.

قال ابن حجر: هذا اسناد جيّد[٣].

لكن المقصود من إنزال الفرقان (أي التوراة على موسى و هارون عليهما السلام) أمران، الأوّل: أن يكون فارقاً بين الحقّ و الباطل في الأحكام و التشريع. الثاني: أن يكون نوراً ينير درب الحياة.

أمّا إذا أخذناه حالاً فينحصر الغرض في ثاني الأمرين فحسب.

و أمّا الموصول في آية آل عمران فهو عطف بيان كالموصولات في الآيات قبلها، كلّها بدون واو العطف.

و إنّا لنربأ بمثل ابن عباس العالم الخبير أن يخفى عليه رعاية وحدة الأُسلوب في الكلام البليغ، بل و ننكر أشدّ الإنكار أن يكون معتقداً وجود الخلل في نظم كلمات القرآن، في القراءة المشهورة المتواترة عن النبيّ ﷺ كي يحتاج الى ترميم و إصلاح مثلاً! الأمر الذي يتنافى و عقلية حبر الأُمّة الحكيمة.

١٩ـ تبديل حرف!

زعم عبد الله بن عمر أنّ رسول الله ﷺ قرأ: «فطلّقوهنّ من قبل

١ـ الأنبياء: ٤٨.

٢ـ الدرّ المنثور: ج ٤ ص ٣٢٠.

٣ـ فتح الباري: ج ٨ ص ٢٨٣.

عدّتهـنّ»[١] و قـراءة المشهـور: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [٢] و الـلام هنا بمعنـى التوطئة و التمهيد، أي فليكن الطلاق في وقت يمكن لها الإعتداد منه. بأن يقع الطلاق في طهر غير مواقع، فتنتهي عدّتها بحيضتين تراهما بعد الطلاق.

و لعلّ ما وقـع في كلام الرسـولﷺ على فرض الصحّة كـان تفسيراً للّام، فزعمه ابن عمر قراءة!

٢٠ـ تبديل هجاء!

أخرج الإمام أحمد عن أبي خلف أنّ عبيد بن عمير سأل عائشة عن قراءة النبيﷺ لهـذه الآية ﴿وَ الَّذِيـنَ يُؤْتُـونَ مَا آتَـوْا وَ قُلُوبُهُـمْ وَجِلَةٌ﴾ [٣] هل قـرأها ممدودة (يؤتون ما آتـوا ـ مزيداً فيه من باب الإفعال) أم مقصـورة (يأتون ما اتوا ـ مجرّداً ثلاثياً).

قالت: أيّتهما أحـبّ إليك؟ قال: لإحداهما أحبّ إلـيّ من حمر النعم! قالت: أيّتهما؟ قال: يأتون ما اتوا ـ مقصوراً.

قالـت: أشهد أنّ رسـول اللهﷺ كذلـك كان يقـرأها، و كـذلك اُنـزلت، و لكن الهجاء حرف [٤].

قلت: و القراءة المشهورة ممدودة، و المعنـى: يؤدّون ما أدّوا من أعمال البرّ و فعل الخيرات، أمّا على قراءة القصر فالمعنى يعملون ما عملوا من خير أو شرّ. و المعنى على ذلك لا يستقيم!! و من ثـمّ زعمت من الآية أنّها واردة بشأن مرتكـبي الآثام، فسألـت النبيﷺ عن ذلـك و قالت: هـو الذي يسرق و يزني

١ـ المستدرك: ج ٢ ص ٢٥٠.

٢ـ الطلاق: ١.

٣ـ المؤمنون: ٦٠.

٤ـ المسند: ج ٦ ص ٩٥، و المستدرك: ج ٢ ص ٢٣٥ و ص ٢٤٦.

و يشرب الخمر، و هو يخاف الله؟ فنهرها النبيﷺ عن زعمها و قال: لا يا عائشة، و لكنّه الذي يصوم و يصلّي و يتصدّق و يخاف الله، أي غير معجب بنفسه[١].

و المعتمد هي قراءة المدّ، التي كان عليها جمهور المسلمين.

٢١ـ خطأ في الاجتهاد!

نسب الى ابن عباس أنّه زعم في قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَ تُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾ [٢]: إنّه من خطأ الكاتب. و إنّما هو «حتى تستأذنوا و تسلّموا...».

هكذا رواه الطبري في التفسير، و صحّحه الحاكم على شرط الشيخين[٣].

فقد زعم الزاعم أنّ شرط الدخول هو الاستيذان، و أمّا الاستيناس فهو بعد الدخول!

لكن في التعبير بالاستيناس بدل الاستيذان نكتة دقيقة، هي:

إنّ المستأذن إذا لم يواجه بالحفاوة و الترحاب من أهل الدار فإنّه لم يصحّ له الدخول، فلعلّه من المأخوذ بالحياء، فإذا استأنس منهم الرضا و طيب النفس فعند ذلك يدخل بسلام.

الأمر الذي لم يكن يخفى على مثل ابن عباس الرجل الخبير بدقائق الكلام!

١ـ راجع الإتقان: ج ٢ ص ٢٣٨.

٢ـ النور: ٢٧.

٣ـ جامع البيان: ج ١٨ ص ٨٧، و المستدرك: ج ٢ ص ٣٩٦.

٢٢ـ اجتهاد في مقابلة النصّ !

و هكذا زعم ـ فيما نسب اليه ـ في قوله تعالى : ﴿وَ قَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَ بِالْوالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾[1] إنّ الذي أُنزل على لسان النبيﷺ «و وصّى ربّك ... » غير أنّ الكاتب استمدّ مداداً كثيراً فالتزقت الواو بالصاد[2]. هذا مع العلم أنّ المصاحف يومذاك كانت خالية عن النقط و الشكل .

قال : و لو نزلت على القضاء ما أشرك به أحد .

قيل : و سئل الضحّاك عن هذا الحرف ، قال : ليس كذلك نقرأها نحن و لا ابن عباس . إنّما هي : «و وصّى ربّك ... » و كذلك كانت تقرأ و تكتب ، فاستمدّ كاتبكم فاحتمل القلم مداداً كثيراً فالتزقت الواو بالصاد . ثمّ قرأ : ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُتوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَ إِيَّاكُمْ أَنِ اتَّقُوا اللهَ﴾[3].

قال : و لو كانت قضى من الربّ لم يستطع أحد ردّ قضائه . و لكنّه وصية أوصى بها العباد[4]!

لكنّها نظرة فاسدة تجاه إجماع الأُمّة ، و لعلّه من الاجتهاد في مقابلة النصّ !

إنّ القضاء من الله على نحوين : قضاء تكوين و قضاء تشريع ، فالذي لا يمكن ردّه هو القضاء في التكوين ، «لا رادّ لقضائه» : ﴿وَ إِذَا قَضَىٰ أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[5].

أمّا القضاء في التشريع فهو عبارة عن التكليف أمراً و نهياً ، بعثاً و زجراً ،

١ـ الإسراء : ٢٣ .

٢ـ الدرّ المنثور : ج ٤ ص ١٧٠ .

٣ـ النساء : ١٣١ .

٤ـ الإتقان : ج ١ ص ١٨٥ .

٥ـ البقرة : ١١٧ .

و العباد مختارون في الإطاعة و العصيان، اختياراً لمصلحة الاختبار. إذ لا تكليف لولا الاختيار. قال تعالى: ﴿إِذَا قَضَى اللهُ وَ رَسُولُهُ أَمْراً﴾[1] أي حكم حكماً إلزامياً باتاً. و هكذا معنى الآية: إنّه تعالى أمر أمراً باتاً لا تعلّل في وجوب امتثاله!

٢٣ـ زعم فاسد!

و أخرج الطبري في التفسير عن ابن عباس أنّه كان يقرأ: ﴿أَفَلَمْ (يتبيّن) الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَآءُ اللهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعاً﴾[2]. قيل له: إنّه في المصحف ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ ...﴾ قال: أظنّ الكاتب كتبها و هو ناعس!

و قال ابن جريج: زعم ابن كثير و غيره أنّها في القراءة الأُولى «أفلم يتبيّن ...»[3].

قال ابن حجر: هذا الحديث رواه الطبري باسناد صحيح، كلّهم من رجال البخاري[4].

هكذا نسبوا الى حبر الأُمّة زعم الغفلة في كاتب المصحف الشريف!

و قد بالغ الزمخشري في الإنكار على صحّة هذا الأثر، قال:

و قيل: إنّما كتبه الكاتب، و هو ناعس، مستوى السينات!

و لكن، هذا و نحوه ممّا لا يصدّق بشأن كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه! و كيف يخفى مثل هذا حتى يبقى ثابتاً بين دفّتي الإمام، و كان متقلّباً في أيدي أُولئك الأعلام المحتاطين في دين الله، المهيمنين

١ـ الأحزاب: ٣٦.

٢ـ الرعد: ٣١.

٣ـ جامع البيان: ج ١٣ ص ١٠٤.

٤ـ فتح الباري: ج ٨ ص ٢٨٢.

عليه، لا يغفلون عن جلائله و دقائقه، خصوصاً عن القانون الذي اليه المرجع و القاعدة التي عليها البناء، و هذه و الله فرية ما فيها مرية [١].

هذا كلام هذا المحقّق المتفرّد في الأدب و التفسير.

لكن مثل ابن حجر ـ مع كونه من أئمّة النقد و التمحيص ـ قد أعجبته صحّة السند حسب اصطلاح القوم، فرجّح النقل على العقل الرشيد، و أخذ بالمظنون و ترك المقطوع به!

قال ـ ردّاً على كلام الزمخشري ـ: هذا إنكار من لا علم له بالرجال، و تكذيب المنقول بعد صحّته ليس من دأب أهل التحصيل، فلينظر في تأويله بما يليق [٢].

قلت: بماذا يؤوّل نسبة النعاس و الغفلة الى كاتب المصحف، و كيف يحتمل أنّه أراد أن يكتب «يتبيّن» فكتب «ييأس» ذهولاً؟!

ثمّ كيف يمكن تخطئة قراءة جمهور المسلمين التي ورثوها كابراً عن كابر عن النبي الكريم ﷺ!

إنهو إلاّ زعم فاسد و فرية ما فيها مرية!

٢٤ـ أربعة أحرف لحن!

زعم من لا اضطلاع له بالأدب أن في القرآن مواضع فيها لحن، و أنّ الصواب غيره، حسب معرفته الناقصة عن قواعد الكلام.

و من ذلك ما زعمه عروة بن الزبير بشأن الآيات الثلاث التالية:

١ـ في سورة طه: ٦٣ ﴿إنّ هذانِ لَسَاحِرانِ﴾ برفع اسم إنّ!

١ـ الكشاف: ج ٢ ص ٥٣٠ ـ ٥٣١.

٢ـ فتح الباري: ج ٨ ص ٢٨٢.

٢ـ في سورة المائدة: ٦٩ ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَ الَّذِينَ هَادُوا وَ الصَّابِئُونَ﴾ برفع المعطوف على اسم إنّ !

٣ـ في سورة النساء: ١٦٢ ﴿وَ الْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ﴾ عطفاً على ﴿لٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَ الْمُؤْمِنُونَ ...﴾.

قال: سألت عائشة عن ذلك، فقالت: يا ابن أُختي، هذا عمل الكتّاب أخطأوا في الكتابة !

قال جلال الدين السيوطي. اسناد صحيح على شرط الشيخين[1].

٤ـ و أسندوا الى التابعي الكبير سعيد بن جبير أنّه قال: أربعة أحرف في القرآن لحن منها الموارد الثلاثة المذكورة، و الرابعة: في سورة المنافقين: ١٠ ﴿فَأَصَّدَّقَ وَ أَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ بجزم المضارع المعطوف على المنصوب بتقدير الناصب بعد فاء العطف[2].

و عن أبي خالد، قال: قلت لأبان بن عثمان ـــ الشخصيّة العلمية الكبيرة: ـ كيف صارت ﴿وَ الْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ﴾ و ما بين يديها و ما خلفها رفع؟

قال: من قبل الكاتب، كتب ما قبلها، ثمّ سأل المملي: ما أكتب؟ قال: أُكتب المقيمين الصلاة، فكتب ما قيل له[3]!

و عن أبي عمرو: إنّي لأستحي أن أقرأ «إنّ هذان لساحران»[4].

قلت: سنوافيك بالتخريج الصحيح لمواضع الآيات، وفق اللغة الفصحى من غير ما ضعف. إلاّ أنّ النسبة الى مثل سعيد و أبان ـ و هما العَلَمان الكبيران ـ تبدو غريبة، إذ كيف يخفى وجه الصواب على مثلهما، حتى

١ـ الإتقان: ج ١ ص ١٨٢ ط ١.

(٢ـ٣) المصاحف للسجستاني: ص ٣٣ ـ ٣٤.

٤ـ تفسير الرازي: ج ٢٢ ص ٧٤.

يسندا الغلط الى قراءة المشهور !؟

نعم، يجوز ذلك من مثل عروة، الجاهل بمواضع اللغة و دقائقها.

أمّا أبو عمرو بن العلاء ـ كان أعلم أهل زمانه بالقرآن و العربيّة و آدابها ـ[١] فكان استحياؤه أن يقرأ بالألف، على فرض تثقيل «إنّ» و لعلّ الحقّ معه على ذلك الفرض، إذ لا وجه له صحيحاً، أمّا على قراءة التخفيف، كما هي قراءة حفص و جمهور المسلمين، فلا موضع للإشكال فيه، على ما سننبّه.

و إليك الآن بعض التوجيه بشأن الآيات الأربع، ذكره ألمع علماء الأدب و البيان:

(١ـ في سورة طه: ٦٣)

قوله تعالى: ﴿إِنْ هذانِ لَسَاحِرَانِ﴾.

قرأ حفص بتخفيف «إن» المكسورة. و هي القراءة المشهورة التي عليها جمهور المسلمين، و هي الصحيحة عندنا. فتكون «إن» مخفّفة عن الثقيلة وهي لا تعمل النصب.

و وجود اللام في الخبر دليل على أنّها المخفّفة. قال ابن هشام: و حيث وجدت «إن» مكسورة مخفّفة و بعدها اللام المفتوحة فاحكم عليها بأنّ أصلها التشديد. نحو قوله تعالى: ﴿وَ إِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[٢]. و قول الشاعر:

شلّت يمينك إن قتلت لمسلماً حلّت عليك عقوبة المتعمّد

و هكذا قال الزمخشري: هي المخفّفة التي تلزمها اللام الفارقة.

١ـ راجع تهذيب التهذيب: ج ١٢ ص ١٧٨ ـ ١٨٠.

٢ـ البقرة: ١٤٣.

قال ابن هشام: هذه اللام عند سيبويه و الأكثر هي لام الابتداء المزحلقة التي تفيد التوكيد و يلزم دخولها عند التخفيف بعد أن كانت جائزة عند التشديد.

و عليه فلا إشكال في الآية رأساً.

* * *

و أمّا قراءة التشديد مع الألف، فهي قراءة بقية القرّاء سوى أبي عمرو، فحجّتهم أنّها مكتوبة في الإمام هكذا بالألف فيجب متابعته. إنّما الإشكال في التشديد مع عدم النصب. فقالوا: إنّها لغة لبعض العرب و هم «بنو الحارث بن كعب و من جاورهم» [1]. و القرآن قد يتبع في استعماله لغات القبائل غير المعروفة.

و وجّهه النحويّون بوجوه؛ منها: أنّ «إنّ» هنا بمعنى نعم. و أُشكل بدخول اللام في الخبر. و أُجيب بأنّها داخلة على جملة محذوفة المبتدأ. و اعترض بعدم إمكان الجمع بين التوكيد و الحذف.

لكنّه تكلّف بعيد. و المتبع هي قراءة حفص التي عليها الجمهور.

و أمّا قراءة أبي عمرو بالياء فعلى وفق الأصل، لكنّها قراءة شاذّة غير جائزة لدينا.

(٢ـ في سورة المائدة: ٦٩)

قوله تعالى: **﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَ الَّذِينَ هَادُوا وَ الصَّابِئُونَ وَ النَّصَارىٰ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَ الْيَوْمِ الآخِرِ وَ عَمِلَ صَالِحاً فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَ لاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾**.

قرأ المشهور: **﴿و الصابئون﴾** بالرفع عطفاً على محل اسم إنّ. قال الفرّاء: و يجوز ذلك إذا كان الاسم ممّا لم يتبيّن فيه الإعراب، كالمضمر و الموصول. كقول الضابئ بن الحارث البرجمي:

١ـ راجع معاني القرآن للفرّاء: ج ٢ ص ١٨٤، و سعد السعود لابن طاووس: ص ٢٦٥.

فمن يك أمسى بالمدينة رحله　　فانّــي وقيـار بهـا لغريـــب

و قال بشر بن حازم:

و إلاّ فاعلمــــوا انّـا و أنتــم　　بغاة ما بقينـا فـــي شقـاق

و رجّح ذلك في الآية رعايةً لمناسبة الواو في ﴿**هادوا**﴾ نظير العطف على التوهّم.

و نقل سيبويه عن العرب أنّهم يقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون. و إنّك و زيد قائمان. و جعله كقول الشاعر:

بدا لي أنّي لست مدرك ما مضى　　و لا سابق شيئاً إذا كان جائياً

فخفض «سابق» عطفاً على خبر «ليس» توهّماً أنّه مجرور بالباء.

و لسائر النحاة توجيهات أُخر. و المهمّ أنّ البصريين و الكوفيين جميعاً أجازوا الرفع هنا، كلّ لسبب يراه.

و الآية في سورة البقرة: ٦٢ ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَ الَّذِينَ هَادُوا وَ النَّصَارىٰ وَ الصَّابِئِينَ...**﴾ بالنصب على الأصل، و رجّح لمناسبة الياء في «النصارى».

أمّا في سورة الحجّ: ١٧ ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَ الَّذِينَ هَادُوا وَ الصَّابِئِينَ وَ النَّصَارىٰ وَ المَجُوسَ...**﴾ فجاءت على الأصل من غير رعاية مناسبة لفظية.

وهذا من فنون القرآن يأتي على أنواع من البيان الفصيح الدارج!

(٣ـ في سورة النساء: ١٦٢)

قوله تعالى: ﴿**لٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ مِنْهُمْ وَ المُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَ مَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَ المُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَ المُؤتُونَ الزَّكَاةَ وَ المُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَ اليَوْمِ الآخِرِ أُولٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً**﴾.

قال الزمخشري ـ بشأن نصب المقيمين ـ: نصب على المدح لبيان فضل الصلاة و هو باب واسع. و لا يلتفت الى ما زعموا من وقوعه لحناً في خطّ المصحف. و ربّما التفت اليه من لم ينظر في الكتاب و لم يعرف مذاهب العرب و ما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان. و غبي عليه أنّ السابقين الأوّلين كانوا أبعد همّةً في الغيرة على الإسلام و ذبّ المطاعن عنه من أن يتركوا في كتاب الله ثلمة ليسدّها من بعدهم، و خرقاً يرفوه من يلحق بهم.

و قال سيبويه ـ في باب ما ينتصب في التعظيم و المدح ـ: و سمعنا بعض العرب يقول: الحمد لله ربَّ العالمين ـ بنصب الربّ ـ فسألت عنها يونس فزعم أنّها عربيّة[١]. قال: و مثل ذلك قول الله عزّوجلّ: ﴿**لكن الراسخون في العلم منهم و المؤمنون يؤمنون بما أُنزل إليك و ما أُنزل من قبلك و المقيمين الصلاة و المؤتون الزكاة**﴾، فلو كان كلّه رفعاً كان جيّداً، فأمّا ﴿**المؤتون**﴾ فمحمول على الابتداء.

قال: و نظيره قوله تعالى: ﴿**وَ الْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَ الصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَ الضَّرَّاءِ...**﴾[٢]. فقطع الى النصب مدحاً. قال: و لو رفع عطفاً أو استينافاً كان جيّداً.

و قالت الشاعرة ـ و هي الخرنق من بني قيس بن ثعلبة ـ:

لا يبعدن قومي الذين هم   سمّ العداة و آفة الجزر[٣]
النازلين بكلّ معترك   و الطيّبون معاقد الأُزر[٤]

قال: و زعم يونس أنّ من العرب من يقول: النازلون، و الطيبين.

١ـ كان سيبويه يحترم من آراء يونس. و الزعم هنا بمعنى الرأي و النظر.

٢ـ البقرة: ١٧٧.

٣ـ المعنى: أنّهم بالنسبة الى الأعداء سموم قتّالة، وبالنسبة الى الأضياف ناحرون الجزر جمع جزور.

٤ـ المعنى: أنّهم لا يمسّون الفاحشة، و أنّهم عند معاقد الأُزر (جمع ازار) أطياب.

قال: و زعم الخليل أنّ نصب هذا على أنّك لم ترد أن تحدّث الناس و لا من تخاطب بأمرٍ جهلوه، و لكنّهم علموا من ذلك ما قد علمت، فجعلته ثناءً و تعظيماً. و نصبه على الفعل، كأنّه قال: اذكر أهل ذاك و اذكر المقيمين. و لكنّه فعل لا يستعمل إظهاره. و هذا شبيه بقوله: إنّا بني فلان نفعل كذا ... على الاختصاص افتخاراً و ابتهاءً.

قال: و من هذا الباب في النكرة قول أُميّة بن أبي عائذ:

و يأوى الى نسوة عطّلٍ   و شعثاً مراضيع مثل السعالي

قال الخليل: كأنّه قال: و اذكرهنّ شعثاً. غير أنّه على الذمّ [1].

* * *

و قال المرتضى علم الهدى بشأن نصب ﴿**و الصابرين**﴾: وجه النصب أنّه على المدح، لأنّ مذهبهم في الصفات و النعوت إذا طالت أن يعترضوا بينها بالمدح أو الذمّ ليميزوا الممدوح أو المذموم و يفردوه. فيكون غير متبع لأوّل الكلام. من ذلك قول الخرنق بنت بدر بن هفّان:

لا يبعدن قومي ... (الى آخر البيتين، لكن بنصب النازلين و الطيّبين).

قال: فنصبت «النازلين و الطيّبين» على المدح. و ربّما رفعوهما جميعاً على أن يتبع آخر الكلام أوّله. و منهم من ينصب «النازلين» و يرفع «الطيبين». و آخرون يرفعون «النازلين» و ينصبون «الطيبين». و الوجه في النصب و الرفع ما ذكرناه.

قال: و من ذلك قول الشاعر ـ أنشده الفرّاء ـ:

الى الملك القرم و ابن الهمام   و ليث الكتيبة في المزدحم
و ذا الرأي حين تغمّ الأُمور   بذات الصليل و ذات اللجم

فنصب «ليث الكتيبة» و «ذا الرأي» على المدح.

١ـ راجع كتاب سيبويه ج ١ ص ٢٨٨ ـ ٢٩١. و السعالي: جمع السعلاة أُنثى الغول.

قال: و ممّا نصب على الذمّ قول عروة بن الورد:

سقوني الخمر ثمّ تكنّفوني عداة الله من كذب و زور [1]

(٤ـ في سورة المنافقين: ١٠)

قوله تعالى: ﴿وَ أَنْفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُم مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَ أَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾.

قرأ السبعة غير أبي عمرو بجزم «أكن» عطفاً على موضع الفاء، لأنّ موضعها جزم على جواب التمنّي. لأنّ المعنى: إن أخّرتني أصّدّق و أكن.

قرأ أبو عمرو بالنصب عطفاً على لفظ ﴿فأصّدّق﴾ المنصوب بإضمار أن.

هكذا قال مكي بن أبي طالب و الزمخشري و غيرهما من أعلام الأدب و التفسير. و تلك كتب النحو تشهد بصحّة الجزم و النصب في المعطوف على جواب التمنّي إذا دخله الفاء.

و عليه فلا وقع لما ذكره بعض البعداء، ناسبين له الى كبار الأُمّة الأبرياء، من وجود اللحن في الآية و ما شاكلها من آيات، هي جارية على أساليب الأدب الرفيع. غير أنّ الأعشى إنّما يبصر بليل!

❊ ❊ ❊

٢٥ـ سورة الولاية المفتعلة:

و من المختلقات العامّية المرتذلة ما نسبه صاحب «دبستان المذاهب» الى فئة غير معروفة من الشيعة، زعم أنّها تقول بالتحريف. قال: و بعضهم يقول: إنّ عثمان أحرق المصاحف و أسقط سوراً كانت نازلة في فضل أهل البيت، منها هذه السورة:

١ـ أُنظر الأمالي للمرتضى: ج ١ ص ٢٠٥ـ٢٠٦.

بعد البسملة «يـا أيّها الذين آمَنوا آمِنوا بـالنورين. أنزلناهمـا يتلوان عليكم آياتـي و يحذّرانكم عـذاب يوم عظيم. نوران بعضهمـا من بعض و أنـا السميع العليم. إنّ الذين يوفون بعهد الله و رسوله في آيات لهم جنّات نعيم. و اصطفى من الملائكة و الرسل و جعل من المـؤمنين أُولئك في خلقه يفعل الله ما يشاء. قد خسـر الذين كانـوا عن آياتي و حكمـي معرّضون. و أنّ علياً مـن المتّقين. و إنّا لنوفّيه حقّه يوم الـدين. ما نحن عن ظلمه بغافلين. يا أيّها الـرسول قد أنزلنا إليك آيـات بيّنات فيها مـن يتوفّاه مؤمنـاً و من يتولّيـه من بعدك يظهـرون. و لقد أرسلنا موسى و هـارون بما استخلف فبغوا هارون. فصبر جميـل. و لقد آتيناك بك الحكـم كالذين مـن قبلك من المرسليـن. و جعلنا لك منهم وصيّـاً لعلّهم يرجعون. إنّ عليّـاً قانتاً بالليل ساجـداً يحذر الآخرة و يرجو ثواب ربّـه. قل هل يستوي الذين ظلموا و هم بعذابي يعلمون»[١].

قال المحدّث النوري: لـم أجد أثراً لها فـي كتب الشيعة سوى مـا يحكى عن كتاب «المثالـب» المنسوب الى ابن شهر آشوب: أنّهـم أسقطوا تمام سورة الولاية. فلعلّها هذه السورة![٢]

* * *

و هكذا المحقّـق الآشتياني صـاحب الحـاشية[٣] (١٣١٩) نقل السـورة المزعومة، و عقّبها بقوله: و لم أقف عليها في غير هذا الكتاب، سوى ما يقال عن كتاب «المثالـب» لابن شهر آشوب. و أضاف: و لكنّك خبيـر بأنّها ليست تضاهي شيئاً مـن القرآن الحكيم، المنزل إعجازاً على قلـب سيّد المرسلين. إذ من المقطـوع به أنّ كـلّ أحد يمكنه تلفيـق هكذا ألفـاظ و كلمات لا رابـط بينها

١ـ دبستان المذاهب، تحقيق الأُستاذ رحيم رضا زاده ملك: ج١ ص٢٤٦ ـ ٢٤٧ (طهران ١٣٦٢).

٢ـ فصل الخطاب: ص ١٧٩ ـ ١٨٠ برقم (سح ٦٨) من الدليل الثامن.

٣ـ بحر الفوائد في شرح الفرائد: ص ١٠١ ج ١ و قد تمّ تأليفه بطهران سنة (١٣٠٧ هـ) وطبعه سنة (١٣١٤) المتأخّر عن تأليف فصل الخطاب سنة (١٢٩٢) و عن طبعه بطهران سنة (١٢٩٨).

و لا انسجام فضلاً عن المعنى الصحيح . و قد قال تعالى بشأن القرآن العزيز:
﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَ الجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا القُرآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَو كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ (١).

* * *

أمّا كتاب «المثالب» الذي حكيت عنه تلك العبارة، فلم يره أحد إطلاقاً، و لا ذكره أصحاب التراجم، سوى ما جاء في عرض كلام ابن شهر آشوب نفسه، في كتابه «معالم العلماء» عند ترجمة نفسه، فذكر كتاباً ضمن تآليفه بهذا الاسم، إلاّ أنّه هل خرج الى التبييض، و هل انتشرت نسخته؟ فهذا شيء لم يذكره أحد و لا شاهده ديّار. و صاحب الذريعة ـ رغم تتبّعه و إفراغ وسعه في الاطلاع على الكتب المصنّفة ـ لم ير له أثراً في المكاتب إطلاقاً، و إنّما نقله بالواسطة، و لعلّه كتاب آخر يماثله في الاسم و العنوان.

أمّا العبارة المحكيّة، فلم نجد من ادّعى مشاهدتها، سوى نقلها بلفظ «حُكي» مجهولاً. كما وقع في عبارة النوري و الآشتياني ... .

* * *

أمّا السورة المزعومة ذاتها، فهي تنادي بأنّها حديث مفترى، لا تعدو سوى تلفيقات ركيكة و تعبيرات هجينة لا تمت الى أب صالح و لا أُمّ صالحة. إنّها خالفت قواعد الإعراب فضلاً عن الأدب الرفيع. الأمر الذي يؤكّد غرابة نسبتها الى أيّ فئة من فئات الشيعة، و هم على مختلف طبقاتهم كانوا و لا يزالون أئمة النقد و التمحيص، و أساتذة الأدب و البيان، و المضطلعين بالعلوم العربية على طول التاريخ.

و لا ريب أنّها سفاسف سخيفة حاكتها عقول غير ناضجة، يتحاشاها

١ـ الإسراء: ٨٨.

ذوو الأحلام الراجحة. نعم سوى أحقاد جاهلية تبعث على هذا الافتراء الكاذب. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الكَذِبَ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللهِ﴾[١]. إنّه سفه و حمق الى جنب خبث السريرة، الأمر الذي يشكّل طابع أمثال صاحب الدبستان الصعلوك المسكين.

* * *

و بعد، فما هو معنى «النورين النازلين من السماء يتلوان الآيات و يحذّران العذاب»؟!

و ما معنى «الذين يوفون بعهد الله و رسوله في آيات»؟!

و ما معنى «و اصطفى من الملائكة و جعل من المؤمنين أُولئك في خلقه»؟!

وكيف لم ينتصب خبر «كانوا معرضون»؟!

و ما معنى «ما نحن عن ظلمه بغافلين»؟!

و كيف يكون في الآيات البيّنات من يتوفّى مؤمناً؟!

و ما معنى«فبغوا هارون»؟! فصبر جميل ـ على هذه الترهات ـ!

و ما معنى «و لقد آتينا بك الحكم كالذين من قبلك»؟!

و ما معنى «جعلنا لك منهم وصيّاً»؟!

و لما ذا انتصب خبر «إنّ» إنّ عليّاً قانتاً ساجداً؟!

و بما ذا يستوي الذين ظلموا؟!

قال العلاّمة البلاغي: و لعلّ المعنى في بطن الشاعر!!

قال: هذا بعض الكلام في هذه المهزلة، و أنّ صاحب فصل الخطاب من المحدّثين المكثرين المجدّين في التتبّع للشواذ، و أنّه ليعدّ أمثال هذا

١ـ النحل: ١٠٥.

المنقول في «دبستان المذاهب» ضالّته المنشودة، و مع ذلك قال: إنّه لم يجد لهذا المنقول أثراً في كتب الشيعة. فيا للعجب من صاحب الدبستان من أين جاء بنسبة هذه الدعوى الى الشيعة، و في أيّ كتاب لهم وجدها؟ أفهكذا يكون النقل في الكتب؟!

قال: و لكن لا عجب، شنشنة أعرفها من أخزم!! فكم نقلوا عن الشيعة مثل هذا النقل الكاذب[١]!!

* * *

قال الاستاذ رحيم (محقّق الكتاب): ما أثبته المؤلّف في كتابه عن الأديان و المذاهب أكثرها جوانب عامّية مأخوذة من أفواه أُناس أو شاهدها في تصرّفات بعض المعتنقين لتلك الأديان في الأسواق و المقاهي و الأندية العامّة، و ربّما على حواشي الطرق و الأسفار، فكان يجتمع مع أُولئك العاميين و يتناقل معهم الحديث، ثمّ يسجّلها قيد كتابه الذي تمّ تأليفه بهذا النمط خلال عشرين عاماً أو أكثر ما بين سنة ١٠٤٠ ـ ١٠٦٥. و من ثمّ كان لفيف من المشعوذين من أهل الاستهواء، حيث أحسّوا منه الرغبة الملحّة في جمع الغرائب و العجائب، جعلوا يتزلّفون اليه، رغبة في أكلة دسمة أو منحة أو صلة، فيحيكون له أكاذيب و أقاصيص مجعولة، و كان من سذاجته يسجّلها في كتابه، و أحياناً عن لسانهم مشفوعة بعناوين و ألقاب فخيمة ترفيعاً من شأنها حسب زعمه. الأمر الذي نشاهده في كتابه كثيراً من قضايا و مسائل منسوبة الى مذاهب و أديان لا أساس لها ذاتاً، و ما هي إلاّ مغبّة أنّ الرجل كان قد جعل نفسه موضع مهزلة المشعوذين ممّن يروقهم الاستحواذ على سذّج العقول أمثال هذا المؤلّف المسكين[٢].

* * *

١ـ مقدّمة تفسير الآلاء: ج ١ ص ٢٤ ـ ٢٥ (الأمر الخامس).

٢ـ دبستان المذاهب: ج ٢ ص ١٢٦ و ١٢٩ قسم التعليقات.

أمّا من هـو المؤلّف؟ فزعمـه السير جون ملكم فـي كتابه «تاريـخ أدبيات ايران»[١] أنّه محسن الكشميري المتخلّص بالفـاني . و في «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون» [٢] أنّه الموبد[٣] شاه الهندي . و حسبه الملاّ فيروز في هامش كتاب «الدساتير» [٤] أنّه المير ذو الفقار علي .

و آخر نظرية وصل اليها المحقّقون أنّه الموبد كيخسرو اسفنديار من ولد آذر كيوان (مـؤسّس الفـرقة الكيـوانية) علـى عهد (أكبـر شاه التيمـوري ٩٦٣ ـ ١٠١٤) في الهنـد . ولد المـؤلّف في بلـدة (پتنه) من أعمـال الهند فـي أواسط العقد الثالث مـن القرن الحادي عشر للهجرة ، و كان عائشاً حتـى ما بعد العقد السابع ، حسبما يبدو من التواريخ المسجّلة قيد كتابه .

و كان المؤلّف داعيـة للمذهب الكيواني القائل بوحـدة الوجود ، و رفض المذاهب ، و الاجتماع علـى كتاب «الدساتير» الذي زعمـه أُمّ الكتب و مجتمع الشرايع كلّها ، نسبه الـى نبي يقال عنه أنّه «ساسان» . و من ثـمّ فإنّ المؤلّف في كتابه «الدبستان» يحاول تضعيف عقائد أصحـاب الملل ، و الترويج ـ في خفاء و التواء ـ من مذهب أبيه آذر كيوان الجديد التأسيس .

و أوّل مـن أشاد بشـأن الكتـاب هـو «فرنسيـس غـلادويـن» ترجمـه الـى الإنجليزيـة عام ١٧٨٩ م . و في عـام ١٨٠٩ م (ذو القعدة ١٢٢٤ هـ ق) طبع الكتاب لأوّل مرّة في (كلكتا) بأمر مـن مندوب الإنجليز «ويليام بيلي» . و هكذا استمرّت طباعتـه على يد عملاء الاستعمار فـي الهند و ايران و كذا تـراجمه في سائر البلاد ... لماذا ؟ لأمر مّا جدع قصير أنفه !

١ـ ج ١ ص ٥٩ .

٢ـ ج ٣ ص ٤٤٢ .

٣ـ الموبد : عنوان يطلق على الزعماء الدينيين في مصطلح المجوس .

٤ـ ص ٢٢١ .

٢٦ـ مأساة كتاب «الفرقان» !

هذا الكتاب[١] أثار في وقته ضجّة عارمة في القطر المصري و قام الأزهر في وجهه موبّخاً و مؤنّباً و أبان أوجه البطلان و الفساد فيه، و من ثمّ طلب من الحكومة مصادرته، فاستجابت الحكومة لهذا الطلب و صادرته[٢]. لكن بقيت منه نسخ كثيرة منتشرة في أرجاء العالم الإسلامي و غيره.

و ممّا جاء في هذا الكتاب من المأساة ثبت ما دبّجه أهل الحشو في دفاترهم، و اعتبارها أحاديث مسندة، بحجّة درجها في الصحاح المعروفة، حتى و لو مسّت بكرامة القرآن المجيد! فقد أعاد الى الحياة ما جنته يد سلفة القديم، و كان قد عفا عليه الزمان منذ زمن سحيق.

و من ذلك أنّه جاء بأقاصيص منسوبة الى العهد الأوّل، كحديث عائشة عن اللحن الوارد في القرآن في أربعة مواضع منه ـ على ما مرّ تزييفه ـ و كذلك أحاديث معزوّة الى ابن عباس و سعيد و الضحاك و أمثالهم في نسبة اللحن الى كتبة النصّ الأوّل للمصحف الشريف. فجاء بذلك دليلاً قاطعاً على «لحن الكتّاب في المصحف» على ما عنون به المقال[٣] فزعمها أحاديث صحيحة الإسناد و اعتمدها، ذهولاً عن استدعاء ذلك تحريفاً في نصّ الوحي عمّا أنزله الله بأن تكون قد صنعته يد الأوائل، إمّا عمداً أو عن جهل بمواضع كلامه

١ـ تأليف ابن الخطيب محمد محمد عبد اللطيف من علماء مصر المعروفين. طبع كتابه هذا في مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٦٧ هـ ـ ١٩٤٨ م. و ثارت حوله ضجّة ممّا دعا بالأزهر أن يطلب من الحكومة مصادرته، فصادرته الحكومة مصادرة شكلية بقيت منه نسخ كثيرة منتشرة في أقطار البلاد. و في مكتباتنا اليوم من هذا الكتاب عدد وفير، منه نسخة من الطبعة الأولى و ها هي بين يديّ، و هي مسجلة بدار القرآن الكريم بقم المقدّسة برقم ١٥٤٢/ ١٢/ ٤٢.

٢ـ راجع مقال الأُستاذ محمد محمد مدني في «رسالة الإسلام» الصادرة من دار التقريب ـ القاهرة ـ عدد ٤٤ سنة ١١ ص ٣٨٢، و الأُستاذ التيجاني في كتابه «لأكون مع الصادقين»: ص ١٧٠.

٣ـ الفرقان: ص ٤١ ـ ٤٦، و راجع ص ٩٠ ـ ٩١.

تعالى، ممّا لا تتحمّلـه العقول الصافية العارفة بنزاهة السلـف عن إمكان إسناد مثل هذا التماحل اليهم، و هم أولى بحراسة هذا الكتاب العزيز الحميد.

* * *

و الشيء الأغرب أنّه زعـم أنّ الطاغية الحجّاج بن يوسـف الثقفي قد غيّر من المصحف الشريـف في إثني عشر موضعاً، غيّرها علـى غير كتبتها الأُولى، و التي كانت دارجة قبـل ذلك و معروفة بين المسلمين، فغيّرها الـى ما هو عليه اليوم من القراءة الحاضرة. مثلاً يقول: كانت في سورة الشعراء ـ في قصّة نوح[1] ـ «من المخرجين» و في قصّة لوط[2] «من المرجومين». فغيّـر التي في قصّة نوح و جعلها «مـن المرجـومين» و جعـل التي فـي قصّة لـوط «من المخـرجين»[3]! و أمثال ذلك مـن مزاعم تافهة يـرفضها كلّ ذي لبّ سليم، إذ مـا شأن الحجّاج الملتهي بسياستـه الغاشمة و التدخّل فـي شؤون الدين و القـرآن العظيم!! إنّها سفاسـف لاكتها ألسـن بذيّة مـن ذوي الأحلام الفارغـة لا تشعر مـاذا تقول و لا تحمل مسؤولية أمانة الكلام.

و قد أخذ ابـن الخطيب هذه القصّة الخيـالية من مصاحـف السجستاني برواية عباد بن صهيب عن عوف[4]. غير أنّ عبّاد هذا متروك الحـديث لدى أئمة الفنّ مغموز فيه بالكذب و الاختلاق. نعم سـوى أبي داود كان يأخذ بحديثه[5]. قال الإمـام الحافظ محمد بـن حبان: كان قدريـاً داعياً الى القدر، و مـع ذلك يروي المناكير عن المشاهير التي إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة شهد لها

١ـ الآية رقم ١١٦.

٢ـ الآية رقم ١٦٧.

٣ـ الفرقان: ص ٥٠ ـ ٥٢.

٤ـ المصاحف لأبي داود السجستاني: ص ٤٩ ـ ٥٠.

٥ـ راجع المغني للذهبي: ج ٢ ص ٣٢٦ برقم ٣٠٣٧.

بالوضع[١]. و منها هـذه الحكايـة المضحكة! و قـد اعتمدهـا ابن الخطيـب و عرضها كأصل مسلّم به مع الأسف!

* * *

و أخيـراً أتى بقـراءات معزوّة الـى الصحابـة على خـلاف قراءة المشهـور المتداولـة بين المسلميـن منذ الصـدر الأوّل حتى اليـوم، في حيـن أنّها رويـت بأخبار آحاد لا حجّية فيها و لا تصلح سنداً لاعتبار، و النصّ القرآني هو الثابت بالتواتـر القاطع بإجماع المسلمين، إذن فكيـف يصحّ إسناد ما يخالـف التواتر الى الصحـابة الأوّلين، و هـم أعرف بالنـصّ الأصل الـذي أخذوه من فـم النبي الأكرمﷺ، و نحن نربأ بأمثالهم أن يخالفوا النصّ المتواتر عن النبي الكريم. إن هذا إلاّ نسبة مكذوبة يتحاشاها مقامهـم الرفيع، و لا سيّما المنسوب الى مولانا أمير المؤمنيـن عليه السلام[٢] و قراءتنـا الحاضرة هي قـراءته عليه السلام بـرواية حفص عن عاصم عن شيخه أبي عبد الـرحمان السلمي عن علي بن أبي طالب عليه السلام حسبما فصّلناه في بحث القراءات.

و شيء أعجـب أنّه نسـب الى ابن الخطـاب أنّه كان يجيـز تبديـل النصّ القرآنـي و قراءة القـرآن بالمعنـى، لمن لا يحسن القـراءة. فذكـر أنّه كـان يلقّن أعرابيّاً قوله تعالى: ﴿**إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّـومِ * طعَامُ الأَثِيمِ**﴾[٣] فكان الأعرابي يقول: «طعام اليتيم». فلمّا رأى عمر منه عدم استطاعة النطق بلفظ «الأثيم»، قال له: «طعام الفاجر»، فقرأ الأعرابي: «إنّ شجرة الزقّوم طعام الفاجر»... ![٤].

اللّهمّ إن هذا إلاّ اختلاق، بيّن الكذب بلاشكّ و لا ريب.

١ـ كتاب المجروحين من المحدّثين و الضعفاء المتروكين: ج ٢ ص ١٦٤.

٢ـ الفرقان: ص ١٠٦.

٣ـ الدخان: ٤٣ و ٤٤.

٤ـ الفرقان: ص ١١٥.

التحريف
عند متطرّفة الأخباريّة

تلك كانت مهزلة القول بالتحريف عند حشويّة العامّة، و الآن فاستمع الى مهزلة أُخرى أثارها فئة متطرّفة تزعم انتماءها الى الشيعة الإماميّة [1] إلاّ أنّهم واكبوا إخوانهم الحشويّة في المسّ بكرامة القرآن من غير ما مبالاةٍ !

و قد عرفت آنفاً أنّ المحقّقين من علمائنا الذين هم أهل النظر و الاجتهاد قد أجمعوا على رفض احتمال التحريف في كتاب الله، استناداً الى دليل العقل و تواتر النقل، و لا يزالون على ثبات العقيدة الأُولى التي نصّ عليها القرآن الكريم.

و كذلك جلّ أهل الحديث من عظماء الطائفة وافقوا أهل التحقيق في إنكار التحريف، منذ عهد رئيس المحدّثين أبي جعفر الصدوق (٣٨١) حتى عصر العَلَمين: الفيض الكاشاني (١٠٩٠) و الحرّ العاملي (١١٠٤) وقفوا جميعاً وقفة حازم، جنباً الى جنب المجتهدين.

نعم، حدثت فكرة وقوع التحريف من قبل فئة هم شرذمة قليلة من هذه الأُمّة ممّن لا اعتداد بهم في جماعة الشيعة، و ذلك في عهد متأخّر، منذ أن نبغ

١ـ و قد عبّر عنهم المولى التستري ـ في كتابه مصائب النواصب ـ بالشرذمة القليلة من هذه الأمة ممّن لا اعتداد بهم في جماعة الشيعة الإمامية (آلاء الرحمن: ج ١ ص ٢٥ ـ ٢٦).

نابغتهم الجزائري (١٠٥٠ ـ ١١١٢) في حاشية الخليج.

فأشاد من هذه الفكرة و أسّس بنيانها على قواعد الاسترسال و الانطلاق مع شوارد الأخبار و غرائب الآثار.

و انطلقت وراءه زرافات من أهل الخبط و التخليط، و أخيراً رائدهم النوري (١٢٥٤ـ١٣٢٠) في فصل الخطاب، الذي حاول فيه نقض دلائل الكتاب، و نفي حجّيته القاطعة، الثابتة عند أهل الصواب.

و إليك من دلائل الجزائري في كتابه «منبع الحياة!»:

قال: إنّ الأخبار المستفيضة بل المتواترة قد دلّت على وقوع الزيادة والنقصان و التحريف في القرآن. منها ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام لمّا سئل عن التناسب بين الجملتين في قوله تعالى: ﴿**وَ إِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَ ثُلاثَ وَ رُبَاعَ**﴾[1] فقال: لقد سقط أكثر من ثلث القرآن.

و منها: ما روي عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى: ﴿**كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ**...﴾ قال: كيف يكون هذه الأمة و قد قتلوا ابن رسول الله ﷺ ليس هكذا نزلت و إنّما نزولها «كنتم خير أئمة» يعني الأئمة من أهل البيت عليهم السلام.

و منها: ما روي في الأخبار المستفيضة في أنّ آية الغدير هكذا نزلت: «يا أيّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك ـ في عليّ ـ فإن لم تفعل فما بلّغت رسالاته»!!

الى غير ذلك ممّا لو جمع لصار كتاباً كبير الحجم!

قال: و أمّا الأزمان التي ورد على القرآن فيها التحريف و الزيادة والنقصان، فهما عصران: العصر الأوّل عصره ﷺ و أعصار الصحابة. و ذلك من وجوه:

١ـ النساء: ٣.

أحدها : أنّ القرآن كـان ينزل منجمـاً على حسـب المصالـح و الوقـائع ، و كتّاب الوحي كانوا ما يقرب من أربعة عشر رجلاً من الصحابة ، و كان رئيسهم أمير المـؤمنين عليـه السلام ، و قـد كانـوا في الأغلـب ما يكتبـون إلاّ ما يتعلّـق بالأحكام و إلاّ ما يوحى اليه في المحافل و المجامع . و أمّا الذي كان يكتب ما ينزل في خلواته و منـازله فليس هو إلاّ أمير المؤمنين عليه السـلام لأنّه كان يدور معه كيفما دار ، فكان مصحفه أجمع من غيره من المصاحف .

قال : و لمـا مضى ﷺ الـى لقاء حبيبه و تفـرّقت الأهـواء بعده جمـع أمير المؤمنين عليه السلام القرآن كما اُنزل ، و شدّه بردائه و أتى به الى المسجد و فيه الأعرابيان و أعيـان الصحابة ، فقال لهم : هـذا كتاب ربّكم كما اُنـزل . فقال له الأعرابي الجلف : ليـس لنا فيه حاجة ، هذا عندنا مصحـف عثمان! فقال عليه السلام : لن تروه و لن يراه أحد حتى يظهـر ولدي صاحب الزمان فيحمل الناس على تلاوته و العمل بأحكامه . و يرفع الله سبحانه هذا المصحف الى السماء .

و لمّا تخلّف ذلك الأعـرابي احتال في استخراج ذلك المصحـف ليحرقه كما أحرق مصحف ابن مسعود ، فطلبه من أمير المؤمنين عليه السلام فأبى .

قال : و هذا القرآن عند الأئمة عليهم السـلام يتلونه في خلواتهم . و ربّما أطلعوا عليه بعـض خواصّهم ، كما رواه ثقـة الإسلام الكليني ـ عطّـر الله مرقده ـ بإسناده عـن سالم بن سلمة قال : قـرأ رجل على أبي عبد الله عليـه السلام و أنا أستمع حـروفاً مـن القرآن ليس علـى ما يقـرأها الناس . فقـال أبو عبـد الله عليه السلام : مه كفّ عن هذه القراءة و اقرأ كمـا يقرأ الناس ، حتى يقوم القائم ، فإذا قام قرأ كتاب الله على حدّه و أخرج المصحف الذي كتبه علي عليه السلام .

قـال : و هـذا الحديـث و مـا بمعنـاه قد أظهـر العـذر فـي تلاوتنـا هـذا المصحف و العمل بأحكامه .

و ثانيهـا : أنّ المصاحـف لمّا كـانت متعـدّدة لتعدّد كتّـاب الوحـي عمد

الأعرابيان الى انتخاب ما كتبه عثمان و جملة ما كتبه غيره، و جمعوا الباقي في قدر فيه ماء حار فطبخوه.

قال: و لو كانت تلك المصاحف كلّها على نمط واحد لما صنعوا هذا الشنيع الذي صار عليها من أعظم المطاعن.

و ثالثها: أنّ المصاحف كانت مشتملة على مدائح أهل البيت عليهم السلام صريحاً، و لعن المنافقين و بني أُميّة، نصّاً و تلويحاً. فعمدوا أيضاً الى هذا و رفعوه من المصاحف حذراً من الفضائح و حسداً لعترته صلّى الله عليه و آله.

و رابعها: ما ذكره الثقة الجليل علي بن طاووس رحمه الله في كتاب سعد السعود عن محمد بن بحر الرهني ـ من أعاظم علماء العامّة ـ في بيان التفاوت في المصاحف التي بعث بها عثمان الى أهل الأمصار. و عدد ما وقع فيها من الاختلاف بالكلمات و الحروف، مع أنّها كلّها بخطّ عثمان!

قال: فإذا كان هذا حال اختلاف مصاحفه التي هي بخطّه فكيف حال غيرها من مصاحف كتّاب الوحي و التابعين!؟

و أمّا العصر الثاني فهو زمن القرّاء، و ذلك أنّ المصحف الذي وقع اليهم خال من الإعراب و النقط كما هو الآن موجود في المصاحف التي هي بخطّ مولانا أمير المؤمنين عليه السلام و أولاده المعصومين صلوات الله عليهم. و قد شاهدت عدّة منها في خزانة الرضا عليه السلام.

قال: و بالجملة لمّا وقعت اليهم المصاحف على ذلك الحال تصرّفوا في إعرابها و نقطها و إدغامها و إمالتها و نحو ذلك من القوانين المختلفة بينهم على ما يوافق مذاهبهم في اللغة و العربيّة ...[1].

* * *

١ـ منبع الحياة: (ط بغداد ص ٦٨ ـ ٧٠)، و المطبوعة ببيروت مع رسالة «الشهاب الثاقب» للفيض الكاشاني: ص ٦٦ ـ ٦٩.

قلت: و لعلّ مواضع الخلط في كلامه هذا واضحة، تغنينا عن تكلّف الردّ عليه.

أُنظر الى مبلغ علم الرجل بتاريخ جمع القرآن، يقول: إنّ علياً عليه السلام لمّا جاء بمصحفه الى القوم، قام الثاني و قال: يكفينا مصحف عثمان؟!، أين كان موضع عثمان يومذاك من جمع القرآن؟!

و يقول: كانت المصاحف المرسلة الى الآفاق كلّها بخطّ يد عثمان؟! و هل كان عثمان يكتب المصاحف بخطّ يده؟!

و تارةً يقول: إنّ عمر أحرق مصحف ابن مسعود و أراد إحراق مصحف عليّ أيضاً، و احتال في ذلك فلم يقدر.

و اُخرى يقول: إنّ أبا بكر و عمر هما اللذان أحرقا المصاحف و انتخبا ما جمعه عثمان في مصحفه، فجعلوها في قدر و طبخوها!!

و الأغرب أنّه يقول: إنّ هناك مصاحف كثيرة منتشرة كلّها بخطّ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام!! كأنّ الإمام كان متفرّغاً لكتابة المصاحف تلكم التي جمعها غيره!!

و أخيراً فإنّه يجعل من اختلاف القراءات دليلاً على تحريف القرآن؟!

و قد أسبقنا ـ في بحث القراءات ـ أنّ القرآن شيء و القراءات شيء آخر.

* * *

و العمدة استناده الى لفيف من روايات زعمها متواترة و وافية بإثبات المطلوب، و ذكر منها نماذج حسبها من أجلى الدلائل النقلية لإثبات المقصود.

و نحن إذ نأتي على روايات الباب جملة و افراداً في مجاله المناسب الآتي، نحاول نقد هذه النماذج عاجلاً ليتبيّن وهن مستمسك القوم فيما عرضوه

من روايـات . إذ ما دلّ منها على التحـريف لا اسناد لـه صالحاً للاعتبـار، و ما صحّ سنده لا مساس له بمسألة التحريف . و عليه فقس ما سواه .

أمّا حـديث إسقاط ثلـث القرآن من آية النسـاء : ٣ ، فهذا ممّا تفـرّد بنقله صاحـب الاحتجاج [١] نقـلاً مرسـلاً علـى عـادته فـي إيـراد المـراسيل و نقـل المجاهيل ، و من ثـمّ فإنّ كتابه غير صالح للاعتمـاد و لـم يعتمده الأصحاب ، حتى أنّ السيد هاشم البحراني (١١٠٧) لم يعتبره و لم يورد الحديث في تفسيره «البرهان» الذي وضعه على أساس جمع الأحاديث الواردة بشأن الآيات .

و هكذا لـم يذكره العياشـي (٣٢٠) و لا القمي (٣٢٩) و لا غيرهمـا من أصحاب التفسير بالمأثور!

هذا فضلاً عن جهالة مؤلّف الكتاب ، سوى أنّه طبرسي ، و قد ذكر السيد بحر العلـوم ستة مـن المعاريـف ممّن يحتمـل انتساب الكتـاب اليه [٢] و لعلّه طبرسـي آخر من أهـل طبرستان أو تفـرش المعرّب الـى طبرس ، كما ذكـره أهل التحقيق [٣].

ثمّ إنّ الحديث مستنكر لا يستسيغه العقل و لا الشرع الحنيف . جاء فيه : «و بين القسط في اليتامى و بين نكاح النساء ، من الخطاب و القصص أكثر من ثلـث القرآن» يعنـي أنّ تلـك الكمّيـة العظيمة (مـا ينـوف علـى ألفي آيـة) مـن الخطابات و القصص كانت ضمن آية واحـدة هي الآية الثالثة من سورة النساء ، فأسقطها المنافقون! و لماذا؟!

و يقول : و هذا و ما أشبهـه ممّا ظهرت حوادث المنافقين فيـه لأهل النظر

١ــ راجـع : ج ١ ص ٣٧٧ ط نجـف . و هـو منسـوب الـى أبـي منصـور أحمـد بـن علـي الطبرسي (٦٢٠) .

٢ـ مقدّمة كتاب الاحتجاج : ص هـ .

٣ـ هامش تصحيح الاعتقاد : ص ٥٨ ـ ٦٠ .

و التـأمّل، و وجـد المعطلون و أهـل الملل المخـالفة مسـاغاً الـى القدح فـي القرآن. و لو شرحـت لك كلّ ما أُسقط و حرّف و بدّل ممّـا يجري هذا المجرى لطال، و ظهر ما تحظر التقيّة إظهاره![1]

و يقول ــ قبل ذلك ــ: و ليس يسوغ مـع عموم التقيّـة التصريح بـأسماء المبدّلين و لا الـزيادة في آياته على مـا أثبتوه من تلقائهم في الكتـاب، لما في ذلك مـن تقويـة حجج أهل التعطيـل و الكفر و الملل المنحـرفة و إبطـال هذا العَلَم الظاهر ـ الى أن يقول :ـ فحسبك من الجواب في هذا الموضع ما سمعت فإنّ شريعة التقيّة تحظر التصريح بأكثر منه![2]

إنهذا إلاّ تناقض صريح، كيف تمنعه التقيّة عن الإفشاء، و قد أكثر من الإفشاء بشأن الكتاب تجاه زنـادقة كانوا من خارجي الملّة و مـن أهل الطعن في الدين!

هذافضلاً عـن نبوء أُسلوب هـذا الحديث عن أسـاليب كلام الإمـام أمير المؤمنين عليه السلام البليغ البديع الذي هو تلو كلامه تعالى المعجز الوجيز.

و الأرجح في النظر أنّ هذا الحديث ـ على طوله و تفنّنه ـ من وضع بعض أهل الجدل في الكلام، ناقش فيه ما ذكره أهل الزندقة عيباً على أُسلوب القرآن، فأجـاب وفق معلوم ذهنـه و على مستوى ذهنيّتـه الخاصّة، نـاسباً له الـى الإمام تعبيراً على العوام! يدلّك على ذلك استعماله لبعض المصطلحات المستحدثة في عصور متأخّرة! كتعبير «بقية الله» عن الإمام المهدي المنتظر عجّل الله تعالى فرجـه الشريـف. و كتعبير الفعل المـاضي و المستقبـل من مصطلحـات أهل النحو[3].

* * *

١ـ الاحتجاج: ج ١ ص ٣٧٧.

٢ـ المصدر نفسه: ص ٣٧١.

٣ـ الاحتجاج: ج ١ ص ٣٧٥.

و أمّا حـديث كنتم خير أئمـة! (سورة آل عمران: ١١٠) فقـد رواه القمي مسنداً، و جاء في تفسيـر العياشي مرسلاً عن الصادق عليـه السلام قال: هكذا نـزلت! و هـذا يحتمل أمـرين، الأوّل: أنّهـا القـراءة الصحيحة، ففـي مرسلـة العياشي: أنّها في قراءة علي عليه السلام كذا [١] و لا يخفى أنّ مسألة اختلاف القراءة لا تمسّ مسألة التحريف، على ما أسلفنا في بحث القراءات.

هذا مضافاً الى أنّ القرآن لا يمكن إثباته ـ في شيء من آياته و سوره ـ بخبر الواحد، حتى و لو كان صحيح الإسناد. !

الثاني: أنّ مخاطبة الأُمة في هذه الآية يراد بها الخطاب مع أئمّتها، بدليل أنّهم المسـؤولون عـن الأمر بـالمعروف و النهي عـن المنكر مسـؤوليةً بـالذات. و هكذا جاء الاستدلال في حديث القمي [٢].

و عليه فالمقصود مـن النزول بيان مورد النزول و شأنـه، و هو عبارة أُخرى عن تفسير الآية بذلك. فإنّ التنزيل قد يقابل مع التأويل، و يكون المراد منه هو التفسير، و سيجيء مزيد تحقيق عن ذلك.

و الأرجح هو الاحتمال الأخير، نظراً لروايات أُخرى فسّرت الآية بذلك.

قال الصادق عليه السلام: يعني الأُمة التي وجبت لها دعوة إبراهيم. فهم الأُمـة التي بعـث الله فيها و منهـا و إليها. و هـم الأُمة الـوسطى و هـم خير أُمـة أُخرجت للناس. رواها العياشي في تفسيره.

و نحن إذا قـارنّا هذه الآية مـع الآية السابقـة عليها: ﴿**وَ لْتَكُنْ مِنْكُـمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الخَيْرِ وَ يَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَ يَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ**﴾ [٣] ـ حيث المراد من الأُمة فيهـا هم بعـض الأُمة، بـدليل ﴿**منكم**﴾ ـ كـان المقصود مـن الأُمة الآمـرة

١ـ تفسير العياشي: ج ١ ص ١٩٥.

٢ـ تفسير القمي: ج ١ ص ١١٠.

٣ـ آل عمران: ١٠٤.

بالمعروف و الناهية عن المنكر، في كلتا الآيتين هم الأئمة الذين يشكّلون زعامة الأُمة و يتحمّلون مسؤولية قيادتها.

و قد روى الكليني بإسناده عن الصادق عليه السلام و قد سئل عن الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، أواجب هو على الأُمة جميعاً؟ قال: لا، قيل: ولِمَ؟ قال: إنّما هو على القويّ المطاع، العالم بالمعروف و المنكر، لا على الضعيف الذي لا يهتدي سبيلاً الى أيّ من أيّ يقول من الحقّ الى الباطل.

قال عليه السلام: و الدليل على ذلك كتاب الله عزّوجلّ قوله: ﴿**و لتكن منكم أُمّة يدعون الى الخير و يأمرون بالمعروف و ينهون عن المنكر**﴾. قال: فهذا خاصّ غير عام. كما قال الله عزّوجلّ: ﴿**وَ مِنْ قَوْمِ مُوسَىٰ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالحَقِّ وَ بِهِ يَعْدِلُونَ**﴾ [١] و لم يقل: على أُمة موسى و لا على كلّ قومه، و هم يومئذٍ أُمم مختلفة، و الامة واحد فصاعداً، كما قال الله عزّوجلّ: ﴿**إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتاً**﴾ [٢] يقول: مطيعاً لله عزّوجلّ. و ليس على من يعلم في هذه الهدنة من حرج، إذا كان لا قوّة له و لا عدد و لا طاعة [٣].

أُنظر الى هذا التعبير الرقيق، كيف يجعل مسؤولية الأُمة على عاتق الأئمة، استخراجاً من الآيات الكريمة في استدلال لطيف.

و عليه فالحديث ـ على كلا الوجهين ـ لا مساس له بمسألة التحريف!

❊ ❊ ❊

و أمّا سقط اسم علي عليه السلام في آية البلاغ و الكمال (المائدة: ٣ و ٦٧) فقد روى العياشي في تفسيره عن الإمام الصادق عليه السلام قال: نزل جبرئيل على رسول اللهﷺ بعرفات يوم الجمعة، فقال له: يا محمّد! إنّ الله

١ـ الأعراف: ١٥٩.

٢ـ النحل: ١٢٠.

٣ـ تفسير البرهان: ج ١ ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨.

يقرؤك السلام و يقول لك: قل لأُمتك: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ** ـ بولاية علي بن أبي طالب ـ **وَ أَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَ رَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِيناً**﴾ [١].

فهذا تفسير للكمال و التمام، لا جزء من الآية كما زعم.

فقد روى الكليني بإسناده المتّصل عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال في حديث الفرائض: ثمّ نزلت الولاية، و أنّما أتاه ذلك في يوم الجمعة بعرفة أنزل الله تعالى ﴿**اليوم أكملت لكم دينكم و أتممت عليكم نعمتي**﴾. قال: و كان كمال الدين بولاية علي بن أبي طالب عليه السلام [٢].

فقد صرّح الإمام عليه السلام بأنّ الكمال في الآية إنّما حصل بإبلاغ ولاية الأمر لأمير المؤمنين عليه السلام فهو تفسير للآية بحصول الموجب.

و روى الحاكم الحسكاني بإسناده المتّصل عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام في حديث الفرائض، قال: ثمّ هبط جبرئيل فقال: إنّ الله يأمرك أن تدلّ أُمتك على وليّهم على مثل مادللتهم عليه من صلاتهم و زكاتهم و صيامهم و حجّهم، ليلزمهم الحجّة في جميع ذلك. فقال رسول الله: إنّ قومي قريبو عهد بالجاهلية و فيهم تنافس و فخر، و ما منهم رجل إلاّ و قد وتره وليّهم و إنّي أخاف. فأنزل الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ** ـ يريد: فما بلّغتها تامّة ـ **وَ اللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ**﴾ [٣].

انظر كيف تكلّم الإمام خلال الآية و فسّرها في الأثناء. غير أنّ المستمع ينبغي أن يكون عاقلاً!

❋ ❋ ❋

١ـ تفسير العياشي: ج ١ ص ٢٩٣ رقم ٢١.

٢ـ تفسير البرهان: ج ١ ص ٤٨٨ رقم ١.

٣ـ شواهد التنزيل: ج ١ ص ١٩١.

و أمّا ما زعمه السيّد الجزائري من استفاضة الأخبار بأنّ آية التبليغ نزلت هكذا: «يا أيّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك ــ في عليّ ــ فإن لم تفعل فما بلّغت رسالاته»[١] بزيادة «في علي»، و بإسقاط «من ربّك»، و بتبديل الواو فاءً في «فإن»، و بصيغة الجمع في «رسالاته» هكذا!! فلم نجده في مصنّفات أصحابنا، لا التفاسير و لا كتب المناقب و لا جوامع الحديث.

ففي تفسير القمي: قوله ﴿**يا أيّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك**﴾ قال: نزلت هذه الآية في علي ﴿**و إن لم تفعل فما بلّغت رسالته ...**﴾[٢].

و في تفسير الفيض: ﴿**يا أيّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك**﴾ يعني في عليّ صلوات الله عليه. فعنهم عليهم السلام: كذا نزلت[٣]. أي بشأن ولاية علي و إمرته عليه السلام.

و هكذا سائر التفاسير المتقيّدة بالتفسير وفق المأثور.

و أيضاً روى ابن شهر آشوب عن تفسير الثعلبي: قال جعفر بن محمد عليه السلام: معنى قوله تعالى: ﴿**يا أيّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك**﴾ في فضل علي عليه السلام. و عن ابن عباس: نزلت الآية في علي عليه السلام.

و أيضاً روى الثعلبي عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام قال: معنى الآية، بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك في علي عليه السلام[٤].

و عليه فالروايات بشأن آية التبليغ متظافرة بأنّها نزلت فيه عليه السلام. و ليس في شيء منها أنّ «في علي» كان جزء من الآية في نصّ الوحي.

نعم جاءت في قراءة ابن مسعود: ﴿**يا أيّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من**

١ـ رسالة منبع الحياة للجزائري: ص ٦٧ و ٦٨.

٢ـ تفسير القمي: ج ١ ص ١٧١.

٣ـ الصافي: ج ١ ص ٤٥٦.

٤ـ راجع: البرهان للبحراني: ج ١ ص ٤٩٠.

ربّك ـ أنّ علياً مولى المؤمنين ـ **و إن لم تفعل فما بلّغت رسالته و الله يعصمك من الناس﴾.**

قال ابن مسعود: هكذا كنّا نقرأ الآية على عهد رسول الله ﷺ. أخرجه السيوطي في التفسير [١] و أخرجه علي بن عيسى الأربلي (٦٩٣) في باب ما نزل فيه عليه السلام من القرآن، عن زرّ بن حبيش عن ابن مسعود [٢].

و قد أسلفنا فيما سبق أنّ الظاهر أنّه أراد تفسير الآية بذلك، و أنّه كانت الآية تفسّر على عهده ﷺ كذلك [٣].

* * *

و بعد، فهذه من أبرز محاولات القوم بشأن إثبات التحريف، و قد عرض الجزائري أهمّ نماذجها في دعوى الاستفاضة و التواتر. لكنّا لم نجد منه سوى تهريج عارم لا تحتوي على شيء. **﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً﴾** [٤].

نعم، كلّ ما يملك القوم إنّما هو حديث (سقوط الثلث) المشتمل على جلّ ما زعموه دليلاً على التحريف، و قد تفرّد بنقله صاحب الاحتجاج من غير إسناد، مع جهالة صاحب الكتاب.

و سنأتي على سائر سفاسفهم عند التعرّض لمزاعم شيخهم المتأخّر، حسب ما يلي:

١ـ الدر المنثور: ج ٢ ص ٢٩٨.

٢ـ كشف الغمّة: ج ١ ص ٣١٩.

٣ـ التمهيد: ج ١ ص ٢٦١.

٤ـ النور: ٣٩.

مزاعم

صاحب « فصل الخطاب »

وضع المحدّث النوري كتابه (فصل الخطاب) على مقدّمات ثلاث واثني عشر فصلاً وخاتمة . وجعل من الفصول الاثني عشر دلائل عرضها لإثبات تحريف الكتاب . والذي دعاه إلى ذلك ما زعمه من إسقاط المخالفين فضائل أهل البيت ـ عليهم السلام ـ ومثالب أعدائهم من القرآن . كتبه جواباً عمّا سأله بعض علماء الهند يومذاك عن سبب خلوّ القرآن من أسماء الأئمّة المعصومين ـ عليهم السلام ـ

قال ـ في الفصل التاسع ، الذي وضعه لبيان وجود أسماء العترة ومواليدهم في كتب العهدين ـ : كيف يحتمل المنصف أن يهمل الله تعالى ذكر أسامي أوصياء خاتم النبيين وابنته الصديقة ـ عليهم السلام ـ في كتابه المهيمن على جميع كتب السالفين ، ولايعرّفهم للأُمّة التي هي أشرف الأُمم وهو أهم من سائر الواجبات التي تكرّر ذكرها في القرآن .

ثم أيّد ذلك بما رواه عن كعب الأحبار اليهودي العاكف على أعتاب معاوية الطاغية ، أنّه قرأ مواليد العترة في اثنين وسبعين كتاباً كلّها نازلة من السماء ، وأنّهم أفضل الخلائق بعد النبيّ ﷺ وأنّهم أمان الله في أرضه . قال

ذلك بمحضر معاوية الذي أساءه هذا النعت، فقام وخرج مغضباً. . . ! [١].

وهكذا سبقه إلى هـذا الوهم السّيد الجزائري، قال: إنّهم قـد غيّروا وبدلّوا في الـدين ما هو أعظـم، كتغييرهم القـرآن وتحريف كلمـاته وحذف ما فيـه من مدائح آل الرسول والأئمة الطاهرين وفضائح المنافقين و إظهار مساوئهم[٢].

وبعـدُ: فـإليـك عـرضـاً مـوجـزاً عـن دلائلـه التـي أوردهـا ضمـن هـذه الفصول، متعقّباً كل فصل بما يناسبه من تعليق:

قال ـ أوّلاً ـ: قد وقـع التحريف في كتب العهدين، فكانـت ضرورة تشابه الأحداث فيما غبر وحضر تستدعي وقوع التحريف في القرآن أيضاً[٣].

وقد أسلفنـا أنّ تحريف العهـدين كان تحـريفاً معنـوياً وتفسيراً علـى غير وجهه. مضافـاً الى ضياع كثير من بنـود الأصل، وكان الباقي سليمـاً حتى عهد الرسالة، بتصريح الكتاب الكريم.

وأمّا تشـابه الأُمم فانّمـا هو في أُصـول الأخلاق والمعاشرة، المبتنيـة على أصل التنـازع في البقـاء، وليس في السلـوك والأساليب المتّخـذة المتناسبـة مع شرائط خاصة بكل زمان، حسبما سبق تفصيله.



وقـال ـــ ثـانيـاً ـــ: إنّ الأسـاليـب التـي قـام بهـا جـامعـوا القـرآن ذلـك العهد، لتستـدعي انفلات شـيء من كلماتـه وآياته، ولا سيمـا بالنظر الـى عدم إمكانية الإحاطة بجميع القرآن لمن لم يستكمل الجمع على حياة الرسولﷺ[٤].

---

١ ـ فصل الخطاب: ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

٢ ـ الأنوار النعمانية: ج ١ ص ٩٧.

٣ ـ راجع فصل الخطاب: ص ٣٥ ـ ٩٥.

٤ ـ فصل الخطاب: ص ٩٦ ـ ١٠٤.

وقد شرحنا مراحل جمع القرآن الثلاث منذ عهد الرسالة فالى دور توحيد المصاحف على عهد عثمان . وقد تحققت مرحلتان منها في حياة الرسول : تأليف الكلمات ونظم الآيات . وبقي ترتيب السور الى ما بعد وفاته ﷺ . الأمر الذي لا يستدعي تغييراً في كلمات القرآن وآياته الكريمة [١].

وقال ـ ثالثاً ـ : إنّ ما تذرّعت به العامة لتوجيه رواياتهم في التحريف بأنّها من منسوخ التلاوة لغو باطل . اذ فيها الصراحة بأنّ كثيراً من التحريف حصل على يد عثمان نفسه وفي عهده [٢].

وقد ذكرنا أنّها من تلفيقات الحشويّة جاءت في أُصول العامة ذهولاً، ولا وزن لها في عالم الاعتبار رأساً [٣].

* * *

ورابعاً : كان لأمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ مصحف يخصّه ، فلا بدّ أنّه يخالف سائر المصاحف [٤].

نعم يخالفها في النظم والترتيب والاحتواء على شروح وتفاسير على الهامش ، وقد تقدم شرحه [٥].

* * *

وخامساً : كان لعبد الله بن مسعود أيضاً مصحف يخصّه [٦].

كان اختلافه مع سائر المصاحف في قراءته بالزيادة التفسيرية

---

١ ـ راجع الجزء الأول من هذا التأليف (التمهيد) ص ٢٠٨ فما بعد .

٢ ـ راجع فصل الخطاب : ص ١٠٥ ـ ١٢٠ .

٣ ـ راجع المقال المتقدم بشأن الحشويّة وموضعهم من مسألة التحريف .

٤ ـ فصل الخطاب : ص ١٢٠ ـ ١٣٤ .

٥ ـ راجع الجزء الأول من التمهيد : ص ٢٢٨ ـ ٢٣١ .

٦ ـ فصل الخطاب : ص ١٣٥ ـ ١٤٣ .

أحياناً، وبتبديل كلمات غير مألوفة الى نظيراتها المألوفة لغرض الإيضاح. وقد أسقط المعوّذتين بزعم أنّهما عوذتان. ولم يثبت سورة الفاتحة في مصحفه، نظراً لأنّها عدل القرآن وليس منه.

هكذاكان يزعم. ولكن كل ذلك لا ينم عن قصد الى تحريف الكتاب [1].

* * *

وسادساً: كان مصحف أُبيّ بن كعب مشتملاً على أكثر من مصحفنا اليوم [2].

نعم، كان مشتملاً على دعائي القنوت وقد حسبهما سورتين: سورة الخلع وسورة الحفد. وقد زاد في مفتتح سورة الزمر «حم» ليكون عدد الحواميم عنده ثمانية، على خلاف المشهور. وكانت له زيادات تفسيرية على غرار زيادات ابن مسعود. وقد وصفنا ذلك كله فيما سبق [3] الأمر الذي لا يغني مدّعي التحريف فتيلاً.

* * *

وسابعاً: إنّ عثمان قد اسقط من المصحف بعض الكلمات بل الآيات، حيث كان وجودها متنافياً مع بقاء سلطانه. وقد غفل عنه صاحباه، فقام هو بالأمر تداركاً عمّا فات زملاءه من ذي قبل. مضافاً الى دواعٍ أُخر بعثته على الحذف والتحريف.

أضف إلى ذلك اختلاف ما بين مصاحف الآفاق التي أرسلها

---

١ ـ التمهيد: ج ١ ص ٢٥٢ ـ ٢٦٣.

٢ ـ فصل الخطاب: ص ١٤٤ ـ ١٤٨.

٣ ـ التمهيد: ج ١ ص ٢٦٤ ـ ٢٦٧.

عثمان، فكان دليلاً قاطعاً على التحريف [١]. هكذا زعم المحدث النوري! .

قلت: ما ذكره بهذا الشأن لإثبات مزعومه لايعدو سرد حادثة جمع المصاحف على عهد عثمان، وتوحيدها وبعث نسخ منها الى الآفاق، وكان المشروع بمرأى من الصحابة ومع موافقتهم [٢]، ولم يأت في شيء منها دلالة على وقوع تحريف على يد عثمان أو على يد ذويه. ولم ندر من أين عرف النوري أنّ فيها دلالة على ذلك.

وقد أحسّ الرجل بوهن استنتاجه فتداركه أخيراً بقوله: إنّ مدّعي السقوط وإن كان يحتاج الى إقامة دليل [٣] إلاّ أنّ الثقة بمطابقة الجمع الثاني للجمع الأول تتوقف على الثقة بعدالة الناسخين وضبطهم. الأمر الذي يعلم انتفاؤه.

لكنّا شرحنا حادث توحيد المصاحف بتفاصيله [٤] ممّا يبعث على الاطمئنان بعدم تغيير في نصّ الأصل، وانّما الاختلاف وقع في رسم الخط الذي لا يمسّ جانب التحريف.

ومن ذلك يعرف مدى صلة اختلاف مصاحف الآفاق بموضوع البحث! .

❊ ❊ ❊

وثامناً: روايات عامّية رواها أهل الحشو، نقلها جلال الدين السيوطي في التفسير وفي الإتقان، وغيرُه من أصحاب الحديث [٥].

---

١ ـ فصل الخطاب: ص١٤٩ ـ ١٧٠.

٢ ـ وقد أسلفنا (التمهيد ج ١ ص ٢٨٨) موافقة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام مع أصل المشروع وذكر السيد رضي الدين ابن طاووس في كتابه (سعد السعود: ص ٢٧٨) أن ما فعله عثمان كان برأي مولانا علي بن أبي طالب عليه السلام.

٣ ـ كلامه هذا يدلّ على عدم ثقته بوفاء دلائله لإثبات المقصود. (راجع فصل الخطاب: ص ١٥٣).

٤ ـ التمهيد: ج ١ ص ٢٧٥ فما بعد.

٥ ـ فصل الخطاب: ص ١٧١ ـ ١٨٣.

وقد ذكرنا شطراً منها عندالتعرّض لمسألة (التحريف عند حشويّة العامّة).

وكانت لا وزن لها ولا اعتبار لا سنداً ولا مدلولاً، ما دامت تخالف صريح القرآن وما عليه جمهور المسلمين. وقد تعرّضنا لها نقداً وتحليلاً، واحدةً واحدةً فلا نعيد[١].

والغريب أنّه نقل مزعومة سورة الولاية بكاملتها عن كتاب دبستان المذاهب[٢]، وجعلها من روايات المخالفين في هذا الباب. وأخيراً حاول إثبات وجود الإشارة اليها في كتب الخاصة قال ـ عندما ينتهي من نقلها ـ: ظاهر كلام صاحب الدبستان أنّه أخذها من كتب الشيعة، ولم أجد لها أثراً فيها. غير أنّ ابن شهر آشوب ذكر في كتاب المثالب ـ على ما حكي عنه ـ أنّهم أسقطوا من القرآن تمام سورة الولاية. ولعلّها هذه السورة، والله العالم[٣]. وقد تكلّمنا عن كتاب المثالب والحكاية عنه[٤].

* * *

وتاسعاً: إنّ الله تبارك وتعالى قد ذكر أسامي أوصياء خاتم النبيين وابنته الصدّيقة الطاهرة عليهم سلام الله وبعض شمائلهم وصفاتهم في تمام الكتب المباركة التي أنزلها على رسله، إمّا لعنايةٍ بتلك الأُمم ليتبرّكوا بتلك الأسامي ويجعلوها وسيلة لإنجاح سؤلهم وكشف ضرّهم، أو لإرتفاع قدرهم و إعلاء شأنهم بذكرهم قبل ظهورهم بهذه الأوصاف. إذن فكيف يحتمل المنصف أن يهمل الله تعالى ذكرهم في القرآن المهيمن على سائر الكتب والباقي على مرّ الدهور، فلا يعرّفهم لأُمّة نبيّه الذين هم أشرف الأمم والعناية بهم أكثر، ورفع قدرهم و إعلاء ذكرهم بدرج صفاتهم ونعوتهم في القرآن أظهر. وهذا أهمّ من

---

١ - راجع ما أسلفنا بشأن الحشويّة.

٢ - فصل الخطاب: ص١٧٩ ـ ١٨٠.

٣ - فصل الخطاب: ص ١٨٠.

٤ - عند الكلام عن مزاعم الحشويّة برقم ٢٥.

غيره من الواجبات التي تكرّر ذكرها في الكتاب الكريم .

قال : وهذا الوجه وإن كان مجرّد استبعاد، إلاّ أنّ مرجعه حقيقةً الى الاستقراء التام أو الى تنقيح المناط القطعي .

قال : وهذا الاستبعاد أحسن من استبعاد الناكرين للتحريف بحجة أنّ شدّة اهتمام الصحابة في حفظه وحراسته تمنع من احتمال وقوع التحريف في الكتاب!

قال : وعلى أي تقدير فالواجب هو ذكر سند الدليل، وهي عدة روايات :

منها : حديث كعب الأحبار اليهودي وقراءته اثنين وسبعين كتاباً نازلاً من السماء، وفي جميعها ذكر مولد النبيّ ومواليد عترته [1]. الى آخر ما أسلفناه في مقدمة الفصل .

❊ ❊ ❊

وحديث آخر أغرب، حدّث به هشام الدستوائي نقلاً عن ابن شمر عن جابر الجعفي عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، أنّه كان يحدّث أبا جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام بمكّة عند الحجر، ويقول : سمعت أبي يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إنّ الله عزّ وجلّ أوحى إليّ ليلة أُسري بي قال يا محمَد ! أتحبّ أن ترى أسماء الأئمّة من أهل بيتك ؟ قلت : نعم . قال : تقدم أمامك، فتقدمت فاذا : علي، والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر، وعلي بن موسى، ومحمد بن علي، وعلي بن محمد، والحسن بن علي، والحجة القائم، كأنّه كوكب درّي في وسطهم . فقلت ياربّ من هؤلاء ؟فقال : هؤلاء الأئمّة !

قال جابر : فلمّا انصرف سالم تبعته وقلت له : أُنشدك بالله هل أخبرك أحد غير أبيك بهذه الأسماء؟ قال : أمّا الحديث من رسول الله ﷺ فلا . ولكنّي

---

١ ـ فصل الخطاب : ص ١٨٣ ـ ٢٠٩ .

كنت مع أُبي عند كعب الأحبار، فسمعته يقول: إنّ الأئمة من هذه الأُمّة على عدد نقباء بني إسرائيل. إذ أقبل علي بن أبي طالب، فقال كعب: هذا المقفى أوّلهم وأحد عشر من ولده، وسمّاهم كعب بأسمائهم في التوراة هكذا:

(تقوبيت. قيذو. دبيرا. مفسورا. مسموعا. دوموه. مشيو. هذار. يثمو. بطو. نوقس. قيذمو).

قال هشام الدستوائي: لقيت يهودياً بالحيرة يقال له: «عثّوبن اوسو» وكان حبراً، فتلوت عليه هذه الأسماء، فقال: هذه نعوت وأوصاف لأقوام بالعبرانية صحيحة نجدها عندنا في التوراة. ثم جعل يفسّرها، قال: أمّا تقوبيت، فهو أوّل الأوصياء لآخر الأنبياء. وأمّا قيذو، فهو ثاني الأوصياء. وأمّا دبيرا، فهو سيّد الشهداء. وأمّا مفسورا، فهو سيّد العابدين. وأمّا مسموعا فهو وارث علوم الأولين والآخرين. وأمّا دوموه، فهو الناطق عن الله الصادق. وأمّا مشيو، فهو خير المسجونين. وأمّا هذار فهو النازح عن الأوطان، وأمّا يثمو، فهو قصير العمر طويل الأثر. وأمّا بطور، فهو رابع اسمه. وأما نوقس، فهو سميّ عمه. وأمّا قيذمو، فهو المفقود القائم بأمر الله[1].

* * *

وهكذا درج أهل الحشو والأخباريون على سرد المهازل ونشر الأباطيل، على حساب أحبار اليهود الذين هم أبطال هذه المعركة. وقد سخروا من عقول هؤلاء البسطاء فجعلوا يتلون عليهم الأكاذيب في خبث ولؤم قديم.

إن هذا إلاّ أساطير إسرائيلية وأقاصيص مفتعلة، وضعتها نفوس خبيثة، لعباً بمقدرات المسلمين، ومهزلة لعقول السفهاء. قال تعالى: ﴿ **لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ** ﴾[2].

---

١ ـ فصل الخطاب: ص ١٩١ ـ ١٩٢، وراجع غيبة النعماني: ص ١٠٨.

٢ ـ المائدة: ٨٢.

نعـم، كان ولايـزال اليهود يعـادون الإسلام، ويحـاولـون الزعـزعة بكيـان المسلمين ! ولكن مالهؤلاء الضعفاء يعيرون مسـامعهم لسفاسف أُولئك الخبثاء ويسترسلون قيـادتهم تجـاه دسائس إخـوان الشياطيـن اللعناء . قـال تعالـى : ﴿وَ كَذٰلِـكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِـيٍّ عَدُوّاً شَيَاطِيـنَ الإِنْسِ وَ الجِـنِّ يُوحِي بَعْضُهُـمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ القَولِ غُرُوراً﴾ [١].

ومن ثمّ نعود فنقول لأمثال المحدّث النوري : لا تعتمدوا على نشر أباطيل دعماً لأُكذوبةٍ اختلقتموها أنتم وسلفكم من ذي قبل ﴿وَلا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَـزْلَهَـا مِـنْ بَعْدِ قُـوَّةٍ أَنْكَـاثـاً﴾ [٢]. ولا تجعلـوا القـرآن عـرضـة لسهـام أعـدائه الألدّاء، عصمنا الله من مزالّ الأقدام .

* * *

ولننظـر الآن فـي سنـد الحـديثيـن مـع غـضّ النظـر عـن ضحـالـة المحتوى، الأمر الذي يزيد وهناً في وهن :

أمّا الحديث الأوّل فقد رواه محمد بـن سنان (رجل ضعيف جداً لا يعوّل عليه ولا يلتفـت الي ما تفـرّد به) [٣] عن أبـي الجارود زياد بن المنـذر المعروف بالسرحوب (رأس الجاروديـة من الزيدية) عن الليث بن سعـد(من رجال العامة ولد سنة ٩٤ وتوفي سنة ١٧٥) قال : قلت لكعب وهو عند معاوية (هلك معاوية سنة ٦٠ أي قبل ولادة ليث بأربع وثلاثين سنة !) : كيف تجدون صفة مولد النبي ﷺ ؟ وهل تجدون لعترته فضلاً ؟فالتفت كعب الى معاوية لينظر هواه ، فأجرى الله على لسانه . . . الى آخر الاسطورة !

قلت : البليـة إنّما جـاءت من قبل أبـي الجارود الأعمـى . قال أبـو عمرو

---

١ ـ الأنعام : ١١٢ .

٢ ـ النحل : ٩٢ .

٣ ـ قاله النجاشي في رجاله : ص ٢٣٠ .

محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي : حُكي أنّ أبا الجارود سُمّي سُرحُوباً ـ بضمّ السين والحاء المهملتين ـ وتُنسب اليه السرحوبية من الزيدية أيضاً . سمّاه بذلك أبو جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام ، وذكر أنّ سرحوباً اسم شيطان أعمى يسكن البحر . وكان أبو الجارود مكفوفاً أعمى أعمى القلب[١] .

قال ابن الغضائري : وأصحابنا يكرهون مارواه محمد بن سنان عنه[٢] .

وأمّا الحديث الثاني فقد رواه صاحب « مقتضب الأثر » أبو عبد الله أحمد ابن محمد بن عياش الجوهري [٣] عن ثوابة الموصلي عن أبي عروبة الحرّاني عن موسى بن عيسى الأفريقي (هؤلاء ثلاثتهم مجاهيل) عن هشام بن سنبر الدستوائي (كان من أعلام الحديث عند العامة . قال الطيالسي : هشام الدستوائي أمير المؤمنين في الحديث) [٤].

عن عمرو بن شمر بن يزيد (كان ضعيفاً في الحديث : روى كتاب جابر وزاد فيه ، ومن ثمّ كانتْ أحاديث جابر عن طريقه ملتبسة [٥]. قال العلاّمة : فلا أعتمد على شيء ممّا يرويه)[٦].

عن جابر بن يزيد الجعفي (كان ثقة في نفسه . قال ابن الغضائري : ولكن جلّ من روى عنه ضعيف . وقال النجاشي : روى عنه جماعة غُمز فيهم وضُعّفوا ، وكان في نفسهِ مختلطاً .

---

١ ـ رجال الكشي : برقم ١٠٤ ص ١٩٩ .

٢ ـ جامع الرواة للأردبيلي : ج ١ ص ٣٣٩ .

٣ ـ كان هو وأبوه من أعيان بغداد ، وكان صاحب تأليف كثير ، لكنّه اضطرب في آخر عمره ، توفّي سنة ٤٠١ . قال النجاشي : ورأيت شيوخنا يضعّفونه فلم أرو عنه شيئاً وتجنّبته . (تنقيح المقال : ج ١ ص ٨٨ رقم ٥١٧) .

٤ ـ ابن حجر في تهذيب التهذيب : ج ١١ ص ٤٣ .

٥ ـ رجال النجاشي ص ٢٠٤ .

٦ ـ رجال العلاّمة : ص ٢٤٢ .

قال العلاّمة : الأقوى عندي الوقوف فيما يـرويه هؤلاء عنه وعدّ منهم عمرو ابن شمر)[١].

والظـاهر أن البليّـة جـاءت مـن قبل عمـرو بـن شمـر، وهو الـذي وضـع الحديث على لسان الجعفي .

عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب . كان من فقهاء المدينة السبعة المرموقين (١٠٦) كانت أُمّه بنـت يزدجرد من سبايا فارس زوّجهـا من أبيه الإمام أميـر المـؤمنيـن عليـه السـلام كمـا زوّج اختها مـن ابنـه الحسيـن فـولـدت لـه علياً . وزوّج أُختها الأُخرى محمـد بن أبي بكر فولدت له القاسـم . وقد كان عليه السلام قوّمهنّ على نفسه فزوّجهنّ لهؤلاء [٢].

لكن لماذا أسند عمرو بن شمر هـذا الحديث الى حفيد ابن الخطاب ؟! إنّ الأمر لمريب !

وسائر الأسـانيد التـي اعتمدهـا النوري فـي هذا المجـال هي علـى نفس النمط فـلا نتكرّر بـالكلام فيهـا . وعليه فلا وقـع لصرح بُنـي على هـذا الأساس المنهار. كمـا لم يثبـت تصريح بـأسماء أئمـة الهدى كملاً فـي كتب العهـدين البتّة . اللّهمّ إنْ هذا إلاّ اختلاق .

وأخيراً فـإنّا نـربأ بـأمثال المحـدّث النوري ــ ممّن قضـوا شطراً كبيـراً من حياتهم في خدمة الدين و الترويج من ولاء السادة آل سيّد المرسلين ـ أن يلجأوا الى أحضانٍ يهـوديّةٍ قذرةٍ، لغرض إثبات فضيلـة قدسية ملكوتية ، هـي في غنىً عن لمس أعتاب كافرة دنسة !

فلا يكون ــ وحاشاه ـ مصـداقاً لقوله تعـالى : ﴿**الَّذِيـنَ ضَلَّ سَعْيُهُـمْ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَ هُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً**﴾[٣].

---

١ ـ جامع الرواة : ج ١ ص ١٤٤ .

٢ ـ تهذيب التهذيب : ج ٣ ص ٤٣٨ .

٣ ـ الكهف : ١٠٤ .

* * *

الدليل العاشر ــ الذي أقامه المحدّث النوري لإثبات التحريف ـ مسألة اختلاف القراءات، قال : لاشكّ أنّ القرّاء مختلفون في كثير من حروف القرآن وفي هيئات كلماته، وقد نزل القرآن بحرف واحد لا تغيير فيه ولا اختلاف، قال: لكن بما أنّ المصحف الحاضر غير خالص عن بعض تلكم القراءات بل عن أكثرها غير المطابقة لما أُنزل، فهو حينئذ غير مطابق كاملاً لما أُنزل على النبيّ ﷺ اعجازاً، وهو المقصود!

قال : وهذا الدليل و إن كان غير وافٍ لإثبات نقصان سورة بل آية وكلمة أيضاً، لعدم اختلاف القرّاء في مثل ذلك . إلاّ أنّه يمكن تتميمه بعدم القول بالفصل ![1].

وقد فصّلنا القول في القُرّاء والقِراءات، وذكرنا أوجه مغايرة مسألة القراءة المختلف فيها مع مسألة تواتر القرآن ، وأن لا صلة بينهما في شيء، فإنّ القرآن شيء والقراءات شيء آخر . والقرآن هو النص المتواتر عن رسول الله النازل عليه وحياً اعجازياً، وقد احتفظ عليه جمهور المسلمين وكبار أئمّة الدين، لا تغيير فيه ولا اختلاف عبر الدهور .

أمّا القراءات فهي اجتهادات في تعبير هذا النصّ وفي كيفية أدائه، على ما سبق تفصيله[2].

أمّا مسألة التتميم بعدم القول بالفصل، فلا موضوع لها أوّلاً. وثانياً: هي مسألة أُصولية تخصّ الأُمور النظرية العقلية. دون العلوم النقلية المبتنية على أساس النقد والتمحيص.

و بعدُ... فإليك أهمّ أدلّته، هما دليلاه الحادي عشر و الثاني عشر:

---

١ ـ فصل الخطاب : ص ٢٠٩ ـ ٢٣٣ .

٢ ـ في الجزء الثاني من التمهيد .

أهمّ مستند القول بالتحريف

ولعلّ أهمّ مستند القائلين بالتحريف هي مجموعة روايات كانت مبعثرة هنا وهناك حسبوهنّ دلائل على تحريف الكتاب، إمّا دلالةً بالعموم ، أو ناصّةً على موضع التحريف بالخصوص ـ فيما زعموا ـ وقد جعل المحدّث النوري مس النوع الأوّل دليله الحادي عشر، والنوع الثاني دليله الثاني عشر ! جمعهنّ من مصادر شتّى لا شأن لأكثريتها ولا اعتبار . والبقية القليلة لا مساس لها بمسألة التحريف .

ومن الغريب أنّ محدّثنا النوري يتحدّى مخالفيه بسعة تتبّعه والأخذ من مصادر جمّة يزعم قلّ من اطّلع عليها . قال ـ معرّضاً بالسيّد البغدادي حيث قوله في شرح الوافية « لم ينقل تلك الأخبار سوى أُولئك الذين رووا أخبار الجبر والتفويض وما شاكلها من مخالفات المذهب » ـ قال : لكنّه معذور، لقلّة تتبّعه الناشئ من قلّة تلك الكتب عنده ! [1]

قلت : ما شأن كثرة الكتب اذا كانت مجرّد حبر على ورق من دون اعتبار!

قال الحجة البلاغي : قد جهد المحدّث النوري في جمع روايات

١ ـ فصل الخطاب : ص ٣٥٠.

التحريف ـ حسب زعمه ـ في حجم كبير، بتكثير أعداد المسانيد بضمّ المراسيل المأخوذة في الأصل من تلك المسانيد، كمراسيل العياشي وفرات وغيرهما. مع أنّ القسط الوافر من أسانيدها ترجع الى بضعة أنفار متّهمين في تراجم الرجال. فمنهم الكذّاب الخبيث أو المجفوّ المنبوذ لا يستحلّ الرواية عنه أو شديد العداء لسلالة آل الرسول ﷺ وأمثال ذلك من تعابير تنبئ عن سوء السريرة أو سوء القصد. قال: ومن الواضح أنّ أمثال هؤلاء لا تجدي كثرتهم شيئاً[١].

* * *

وإليك من أهمّ المصادر التي نقل عنها تلك الروايات، وهي كتب لااعتبار لها ولا اسناد:

كتب اعتمدها النوري لا اعتبار بها

١ ـ رسالة مجهولة النسب:

هناك رسالة مجهولة الإنتساب، اعتمدها أصحاب القول بالتحريف، نسبت الى كل من سعد بن عبد الله الأشعري (٣٠١) ومحمد بن إبراهيم النعماني (٣٦٠) والسيّدالمرتضى (٤٣٦) لكن مع اختلاف في العنوان وإن اتّحد المُعَنْوَن.

فقد نسبت الى الأشعري باسم: رسالة الناسخ والمنسوخ. والى النعماني باسم: ما ورد في صنوف آيات القرآن. والى المرتضى باسم: رسالة المحكم والمتشابه[٢].

---

١ ـ راجع تفصيل كلامه في آلاء الرحمٰن: المقدمة ص ٢٦.

٢ ـ واحتمل أخيراً انتسابها الى الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني من رؤساء الواقفية، لأنّ له رسالة باسم «فضائل القرآن» ذكر النجاشي (ج ١ ص ١٣٣ ط بيروت) اسناده بذلك الكتاب بنفس الاسناد المذكور في مقدمة رسالة النعماني! لكنّه احتمال غريب بعد إمكان اتّحاد ⇦

قال العلاّمة المجلسي ـ بعد نقل تمام الرسالة منسوبة الى النعماني ـ :

وجدت رسالة قديمة هكذا : حدثنا جعفر بن محمد بن قولويه ، قال : حدّثني سعد الأشعري أبو القاسم ، وهو مصنّفه : الحمد لله ذي النعماء والآلاء والمجد والعزّ والكبرياء ، وصلّى الله على محمّد سيّد الأنبياء وعلى آله البررة الأتقياء . روى مشايخنا عن أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام . . . ـ وساق الحديث كما في رسالة النعماني باختلاف يسير ـ[1].

هذا مع العلم بأنّ ابن قولويه لم يرو عن سعد إلاّ بواسطة أخيه أو أبيه . قال الحسين بن عبيد الله : جئت بالمنتخبات (من كتب سعد) إلى أبي القاسم بن قولويه أقرأها عليه ، فقلت : حدّثك سعد؟ فقال : لا ، بل حدّثني أبي وأخي عنه ، وأنا لم أسمع من سعد إلاّ حديثين ـ وفي رواية إلاّ أربعة أحاديث ـ[2].

ومن ثمّ قال المحقّق الطهراني : لعلّ في السند سقطاً[3]. هذا و الرواية من سعد مجهولة الإسناد الى الصادق عليه السلام ، لأنّه يروي عن مشايخه عن أصحابنا عنه عليه السلام .

* * *

وأمّا نسبة الرسالة الى النعماني فقد جاء في مقدّمتها بعد الحمد والصلاة

⇦ اسناد النعماني والنجاشي الى ذلك الكتاب ، وأنّ النعماني نقل عن تلك الرسالة رواية منسوبة الى الصادق عليه السلام تنتهي الى قوله « فضلّوا وأضلّوا» . ولا موضع لزعم انتساب جميع رسالة النعماني اليه ! وعلى الفرض فليس حال البطائني بأحسن من حال غيره في عدم صحة الاستناد اليه ! .

١ ـ بحار الأنوار : ج ٩٠ ص ٩٧ (ط بيروت مؤسسة الوفاء) .

٢ ـ معجم رجال الحديث : ج ٨ ص ٧٥ و ٧٩ .

٣ ـ الذريعة : ج ٢٤ ص ٩ .

هكذا: واعلم ياأخي أنّ القرآن جليل خطره عظيم قدره ـ إلى أن يقول: ـ قال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم النعماني في كتابه في تفسير القرآن: حدّثنا ابن عقدة عن الجعفي عن ابن مهران عن الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني عن أبيه عن ابن جابر قال: سمعت أبا عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام يقول: ...

وظاهر هذا التعبير أن واضع الرسالة هو غير النعماني، لأنّه ينقل عن كتابه في التفسير، فيبدو أنّه غير هذه الرسالة بالذات.

هذا فضلاً عن أنّ السند ضعيف للغاية بوجود البطائني. قال العياشي: سألت ابن فضال عنه، قال: كذّاب ملعون، إنّي لا استحل أن أروي عنه حديثاً واحداً. وقال: إنّي لأستحي من الله أن أروي عنه[1].

واحتمل النوري أنّ الرسالة وضعت بمنزلة الشرح لمقدمة التفسير المنسوب الى علي بن إبراهيم القمّي وبسطاً في فصول كلامه[2]، ولكن كيف انتسبت الى النعماني؟! ولعلّها من صنع بعض تلاميذه فشاعت باسم شيخه. وكيف كان فالرسالة مجهولة الإنتساب لا يعرف واضعها!.

* * *

وأمّا النسبة الى المرتضى فالظاهر أنّه من اشتباه اسم الناسخ المتوافق مع اسم السيّد، إذ لم يذكر أحدٌ من أصحاب التراجم نسبتها الى السيّد المرتضى علم الهدى ولا جاءت في عداد تآليفه الكثيرة، فضلاً عن مخالفته الصريحة مع رأي السيّد في مسألة صيانة القرآن من التحريف.

وقد ذكر المحقّقون أنّ الرسالة مستنسخة تماماً من المنسوبة الى النعماني

١ - جامع الرواة: ج ١ ص ٢٠٨.

٢ - فصل الخطاب: ص ٢٦.

ابتداءً من الخطبة حتى نهاية الخاتمة بالضبط الكامل من غير فرق [١] فلعلّ الناسخ استنسخها وتوافق اسمه مع اسم السيّد اتفاقاً، فاختلط الحابل بالنابل! .

وبعد، فرسالةٌ هذا شأنها ــ لا يعرف واضعها ولا ناسخها ، ولا صحّ سندها ، ولا حُظيت بتوثيق أحد من رجالات العلم والحديث ، ولا نصّ على اعتبارها واسنادها أحد من أئمّة النقد والتمحيص ـ لا تصلح مستنداً لاختيار ولا مصدراً يُرجع اليه . نعم تصلح مرجعاً لمثل النوري الغريق الذي يتشبّث بكل حشيش . وقد شحن حقيبته الجوفاء (رسالة فصل الخطاب) بهكذا حشائش هزيلة سرعان ما تُجْتَثّ من فوق الأرض ما لها من قرار .

وهكذاسائر الكتب التي استند اليها القوم في مسألة التحريف ، لم يكن شأنها بأفضل من شأن هذه الرسالة المجهولة !؟ .

٢ ـ كتاب السقيفة لسُليم بن قيس الهلالي (٩٠):

كان سُليم من خواصّ أصحاب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وقد صنّف كتاباً أودع فيه بعض أسرار الإمامة والولاية ، وكان من أنفس الكتب التي حُظيت به الشيعة ذلك العهد .

لكن هل النسخة الدارجة هي النسخة الأصل ؟

لقد تشكّك فيها جلّ أهل التحقيق . قال الشيخ المفيد : هذا الكتاب غير موثوق به ولا يجوز العمل على أكثره ، وقد حصل فيه تخليط وتدليس . فينبغي للمتديّن أن يتجنب العمل بكل ما فيه ولا يعوّل على جملته والتقليد لروايته [٢].

---

١ ـ راجع الذريعة : ج ٢٠ ص ١٥٥ .

٢ ـ تصحيح الاعتقاد : آخر الكتاب ص ٧٢ .

وذلك أنّه لمّا طلبه الحجاج ليهدر دمه هرب وآوى الى أبان بن أبي عياش (فيروز) فلمّا حضرته الوفاة سلّم الكتاب الى أبان مكافأة لجزيل فضله . قال العلاّمة في الخلاصة : فلم يرو عن سليم كتابه هذا سوى أبان وعن طريقه .

و أبان هذا كان تابعياً صحب الباقر والصادق عليهما السلام ، وقد ضعّفه الشيخ في رجاله . وقال ابن الغضائري : ضعيف لا يلتفت اليه .

وقد اتّهم الأصحاب أباناً بأنّه دسّ في كتاب سليم ، ومن ثمّ هذا التخليط . حتى أنّهم نسبوا الكتاب إليه رأساً . قال ابن الغضائري : وينسب أصحابنا وضع كتاب سُليم بن قيس الهلالي اليه .

* * *

وللشيخ الى كتاب سُليم طريقان، أحدهما : عن طريق حماد بن عيسى وعثمان بن عيسى عن أبان عن سُليم . والآخر: عن حماد عن إبراهيم بن عمر اليماني عن أبان عن سُليم . على ما ذكره الطهراني في الذريعة . قال سيّدنا الأُستاذ الخوئي ــ دام ظلّه ــ: وكيفما كان فطريق الشيخ الى كتاب سُليم بكلا سنديه ضعيف .

قال : والصحيح أنّه لا طريق لنا الى كتاب سُليم بن قيس الهلالي المروي بطريق حماد بن عيسى ، وذلك فإنّ في الطريق (محمد بن علي الصيرفي أباسمينة) وهو ضعيف كذّاب .

قلت : قد اشتهر هذا الكتاب باختلاف النسخ ، ولعلّ طول الزمان وتداول أيدي الكُتّاب جعله عرضة للدس فيه مع مختلف الآراء والأنظار. شأن كل كتاب لم يوفّق المصنّف لنشره بنفسه بل على أيدي الآخرين بعد وفاته .

قال المحقّق الطهراني : رأيت منه نسخاً متفاوتة من ثلاث جهات :

أُولاها : التفاوت في السند في مفتتح النسخ .

ثانيتها : التفاوت في كيفيّة الترتيب ونظم أحاديثه .

ثالثتها : التفاوت في كمية الأحاديث .

وجهة رابعة ذكرها بعض المحقّقين في مقدّمة الكتاب، قال : وهناك أحاديث كثيرة أوردها العلاّمة المجلسي في أجزاء البحار المتعدّدة وكذا غيره من الأعلام في كتبهم (كالكليني، والصدوق، والحلّي في مختصر بصائر الدرجات، وابن عبد الوهاب في عيون المعجزات، والصفّار في البصائر وغيرهم) مرويّة عن سُليم، لاتوجد فيما بأيدينا من نسخ الكتاب . وكثيرة منها مرفوعة اليه من غير طريق أبان، الأمر الذي يؤكّد مسألة تصرّف أبان في كتاب سُليم .

وأخيراً ـ فإنّ الكتاب وضع على أُسلوب التقطيع، فيتكرّر في أثنائه : (وعن أبان بن أبي عياش عن سُليم بن قيس الهلالي ، قال : سمعت ...) .

وعليه فاحتمال كون الكتاب من صنع أبان وأنّه هو الذي وضعه على هذا الاسلوب فزاد فيه ونقص ورتّب حسب تصرّفه الخاص، احتمال قوّيّ . فاستناد الكتاب في وضعه الحاضر الى أبان أولى من استناده الى سُليم ، وإن كان هو الأصل .

فما يوجد فيه من مناكير أو خلاف معروف لم يثبت كونه من سُليم .

فقد صحّ ما قاله قدوة أهل التحقيق الشيخ المفيد ـ قدّس سرّه ـ بشأن الكتاب :

هذا الكتاب غير موثوق به ! .

ولا يجوز العمل على أكثره ! .

فيه تخليط وتدليس ! .

فينبغي للمتديّن أن يجتنب العمل بكل ما فيه ! .

ولا يعوّل على جملته والتقليد لروايته ![1].

جزاه الله خيراً عن رأيه هذا الأنيق وعن تحقيقه هذا الرشيق.

٣ ـ كتاب القراءات لأحمد بن محمد السياري (٢٦٨):

قال الشيخ: أحمد بن محمد بن سيّار الكاتب كان من كتّاب آل طاهر، ضعيف الحديث، فاسد المذهب، مجفوّ الرواية، كثير المراسيل.

وقال ابن الغضائري: ضعيف متهالك، غال محرّف. وحكى محمد بن علي بن محبوب في كتاب النوادر المصنّفة: إنّه قال بالتناسخ[2]. وكتابه هذا يعرف بكتاب (التنزيل والتحريف) على ما عبّر به الشيخ حسن بن سليمان الحلّي في مختصر البصائر. وهذا العنوان أقرب الى محتوى الكتاب من عنوان القراءات. وكانت عند المحدّث النوري منه نسخة ونقل عنها في مستدرك الوسائل[3]، وعندنا منه نسخة فتوغرافيّة.

وكان القمّيون يحذفون من كتب الحديث ما كان برواية السيّاري، فأجدر بكتبه أن لايعتمدها الأصحاب!.

٤ ـ تفسير أبي الجارود زياد بن المنذر السرحوب (١٥٠):

تقدم أنّه رأس الجارودية من الزيدية. وسمّوا بالسرحوبيّة أيضاً. قال الكشي: وكان أبو الجارود مكفوفاً أعمى أعمى القلب. وقد ورد لعنه عن لسان

---

١ ـ راجع معجم رجال الحديث: ج ٨ ص٢١٦ ـ ٢٢٨. وج ١ ص ١٤١ ـ ١٤٢. والذريعة: ج ٢ ص ١٥٢ ـ ١٥٩. ومقدمة كتاب سُليم: ص ١٩ ـ ٣٩. والفهرست لابن النديم: ص ٣٢١ الفن الخامس من المقالة السادسة.

٢ ـ معجم رجال الحديث: ج ٢ ص ٢٨٢ ـ ٢٨٤.

٣ ـ الذريعة: ج ١٧ ص ٥٢.

الصادق عليه السلام ، قال : لعنه الله فانّه أعمى القلب أعمى البصر. وقال فيه محمد بن سنان : أبو الجارود، لم يمت حتى شرب المسكر وتولّى الكافرين[١].

أماتفسيره هذا فالذي يرويه عنه هو أبو سهل كثير بن عياش القطان . واليه ينتهي طريق الشيخ والنجاشي الى تفسيره . قال الشيخ : وكان ضعيفاً[٢].

٥ ـ تفسير علي بن إبراهيم القمي (٣٢٩):

تقدم أنّ هذا التفسير منسوب اليه من غير أن يكون من صنعه ، وانّما هو تلفيق من املاءاته على تلميذه أبي الفضل العباس بن محمد العلوي، وقسط وافر من تفسير أبي الجارود ، ضمّه اليها أبو الفضل وأكمله بروايات من عنده، كما وضع له مقدمة وأورد فيها مختصراً من روايات منسوبة الى أمير المؤمنين عليه السلام في صنوف آي القرآن ، وقد فصّلها وشرحها صاحب التفسير المنسوب الى النعماني، حسبما تقدّم.

فقد أخذ أبو الفضل العلوي عن شيخه القمي ما رواه باسناده الى الإمام الصادق عليه السلام من تفسير القرآن . وضمّ اليه من تفسير أبي الجارود ما رواه عن الإمام الباقر عليه السلام وأكمله بما رواه هو عن سائر مشايخه تتميماً للفائدة. فجاء هذا التفسير مزيجاً من روايات القمي و روايات أبي الجارود و روايات غيرهما ممّا رواه أبو الفضل نفسه.

إذن فهذا التفسير بهذا الشكل، هو صنيع أبي الفضل العلوي ، وانّما نسبه الى شيخه القمي لأنّه الأصل والأكثر حظّاً من روايات هذا التفسير.

قال المحقّق الطهراني : وهذا التصرّف وقع منه من أوائل سورة آل عمران

---

١ ـ فهرست ابن النديم : ص ٢٦٧ .

٢ ـ معجم رجال الحديث : ج ٧ ص ٣٢٢ .

حتى نهاية القرآن (١).

ويبتدىء التفسير بقوله: «حدّثني أبو الفضل العباس بن محمد بن القاسم ابن حمزة بن موسى بن جعفر عليه السلام قال حدّثنا أبو الحسن علي بن إبراهيم...».

فمن ذا يكون القائل في قوله: «حدثني...»؟

ومن هو أبو الفضل العباس العلوي، الذي يحدّث عن شيخه القمي؟

فهنا مجهولان، الأوّل: الذي يحدّث عن أبي الفضل العلوي، لا يعرف شخصه، لا اسمه ولا وصفه.

الثاني: نفس أبي الفضل، هذا غير معروف عند أصحاب الحديث. ولا ذكره أحدٌ من أصحاب التراجم، لا بمدح ولا بقدح، نعم إنّما يعرف بأنّه من أعقاب حمزة ابن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام لا شيء سواه. فالذي يعرف عنه أنّه من العلويين (٢) وربّما كان من تلامذة علي بن إبراهيم القمي هذا لا غير.

فكمّا أنّ الأوّل مجهول شخصاً ونسباً، فهذا يعدّ من المهملين في علم الرجال.

وعليه فالإسناد الى هذا التفسير مقطوع أو مجهول اصطلاحاً.

وهكذا تأليف ساقطٌ عن درجة الاعتبار عند أرباب الحديث.

---

١ ـ الذريعة: ج ٤ ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

٢ ـ والعباس هذا لعلّه المدفون بطبرستان المعروف بالعباس بن محمد الأعرابي، وله أولاد بها. على ما ذكره علماء الأنساب.

قال المحقق الطهراني: وبما أنّ طبرستان في ذلك الأوان كانت مركز الزيدية، فينقدح في النفس احتمال أن يكون نزول العباس بها، إنّما كان لترويج مذهب الحقّ فيها. ورأى من الترويج السعي في جلب الرغبات إلى هذا التفسير، فلذلك أدخل بعض ما يرويه عن أبي الجارود الزيدي في تفسيره جلباً لرغبتهم فيه بذلك.

٦ ـ كتاب الإستغاثة لعلي بن أحمد الكوفي (٣٥٢):

قال النجاشي : كان يقول إنّه من آل أبي طالب، وغلا في آخر عمره وفسد مذهبه، وصنّف كتباً كثيرة أكثرها على الفساد، منها هذا الكتاب كما ذكره الشيخ. قال: كان امامياً مستقيماً، وصنّف كتباً سديدةً منها كتاب الأوصياء وكتاب الفقه على ترتيب كتاب المزني. ثم خلط وأظهر مذهب الخمسة، وصنّف كتباً في الغلوّ والتخليط وله مقالة تنسب اليه.

قال ابن الغضائري: كذّاب غالٍ صاحب بدعة ومقالة، رأيت له كتباً كثيرة، لا يلتفت اليه. قال العلاّمة : ومعنى التخميس عند الغلاة لعنهم الله أنّ سلمان الفارسي والمقداد وعمّاراً وأبا ذر وعمرو بن اُميّة الضمري هم الموكّلون بمصالح العالم. قال سيّدنا الأُستاذ ـ دام ظلّه ـ : وطريق الشيخ اليه مجهول[١].

٧ ـ كتاب الاحتجاج للطَبْرسي :

تقدم اشتهار كتاب بهذا الاسم منسوب الى الطبرسي نسبة الى طَبْرس (معرّب تَفْرش) [٢] ولكن من هذا الطبرسي ؟

ذكر السيّد محمد بحر العلوم في مقدمة الكتاب ستة من المعاريف يحتمل انتساب الكتاب اليهم :

١ ـ أبو منصور ، أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (٦٢٠) والمعروف انتساب الكتاب اليه. نسبه اليه السيّد ابن طاووس في كتاب « كشف المحجّة».

٢ ـ أبو علي، الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي (٥٤٨) صاحب تفسير «مجمع البيان ». نسبه اليه صاحب كتاب « الغوالي» والمحدّث

---

١ ـ معجم رجال الحديث : ج ١١ ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

٢ ـ راجع تحقيق ذلك بهامش تصحيح الإعتقاد : ص ٥٨ ـ ٦٠ .

الاسترابادي، وابن أبي جمهور الاحسائي في كتاب « المجلّى » .

٣ ـ أبو نصر، الحسن بن الفضل بن الحسن صاحب كتاب « مكارم الأخلاق» نجل الطبرسي أمين الإسلام صاحب التفسير.

٤ـ أبو الفضل، علي بن الحسن بن الفضل، حفيد صاحب التفسير. له كتاب « نثر اللئالي» وكتاب « مشكاة الأنوار» كتبه تتميماً لكتاب والده « مكارم الأخلاق» .

٥ ـ أبو علي، محمد بن الفضل الطبرسي، من تلامذة الشيخ الطوسي .

٦ ـ أبو علي ، الحسن بن علي بن محمد الطبرسي، المعاصر للخواجا نصير الدين الطوسي .

أمّا الكتاب فلا يعدو مراسيل لا اسناد لها، أكثرها تلفيقات من روايات نقلية واحتجاجات عقلية كانت العبرة بذاتها لا بالأسانيد. ومن ثمّ فإنّ العلماء يرفضون الأخذ بها كروايات متعبّد بها ، وانّما هو كلام عقلاني وإلاّ فلا اعتبار بكونه منقولاً. الأمر الذي يحطّ من شأن الكتاب باعتبار كونه سنداً لحوادث تاريخية سالفة .

ولعلّه لذلك أخفى المؤلّف اسمه في صدر الكتاب . ويعلّل تأليفه لهذا الكتاب ترغيب أبناء الطائفة في سلوك طريق الحجاج والمجادلة بالتي هي أحسن، فأتى فيه بأنواع الجدل في مختلف شؤون الدين ، ناسباً لها الى عظماء الأُمّة كلاًّ أو بعضاً ترويجاً لهذه الطريقة الحسنة !

قال: ولا نأتي في أكثر ما نورده من الأخبار باسناده، إمّا لوجود الإجماع عليه أو موافقته لما دلّت العقول اليه، أو لاشتهاره في السير والكتب.

وعليه فهو أشبه بكتاب كلامي من كونه مصدراً حديثياً أو تاريخياً . والعمدة هي الاستدلال بطريقة العقل لا مجرّد النقل .

ومن ذلك احتجاجات مسهبة يذكرها اجابة على أسئلة زنديق يزعم وجود التناقض في القرآن ، وهذه المحاورة ينسبها الى الإمام أمير المؤمنين عليه السلام ولعلّها مسائل فرضية لغرض التنبيه على مواضع الحجاج والجدال الحسن ، و إن كان فيه بعض المنقول .

ومن ثمّ تفرّد بنقله بهذا التفصيل مع خبط وتخليط غريب[1] .

٨ ـ تفسير منسوب الى الإمام العسكري (عليه السلام) :

هناك تفسير مبتور ، فيه تفسير فاتحة الكتاب وآيات متقطّعة من سورة البقرة حتى الآية رقم ٢٨٢ التي هي أطول آيات القرآن ، الى قوله تعالى : ﴿**وَلَايَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا**﴾ . وهذا آخر الموجود من هذا التفسير .

زعم مؤلّفاه (هما : أبو يعقوب يوسف بن محمد بن زياد ، وأبو الحسن علي بن محمد بن سيّار ، حسب رواية الصدوق) أنّه من املاء الإمام أبي محمد الحسن بن علي العسكري عليهما السلام أملاه عليهما في سبع سنين ، كانا يختلفان اليه و يكتبان كل يوم مقدار ما ينشط له .

وكانا من أبناء الأثرياء ، حجز أموالهم الأمير الداعي الى الحق إمام الزيدية بـ «استراباد» . فخرج والداهما بأهليهما الى العراق وأتيا سامراء فرحّب بهما الإمام عليه السلام ودعا لهما بالخير والفرج . وبعد أن جاءهم التبشير برفع الحجز استأذنا للخروج الى بلادهم «استرآباد » فأشار عليهما الإمام أن يخلفا ولديهما ليتعلّما العلم فخلفاهما . فلزما حضوره عليه السلام يختلفان اليه كل يوم مدّة سبع سنين .

---

١ ـ كتاب الإحتجاج : ج ١ ص ٣٥٨ ـ ٣٨٤ ، وتجد الحديث مختصراً مسنداً في كتاب التوحيد للصدوق : ص ٢٥٥ ـ ٢٧٠ ، ونقلهما المجلسي في البحار: ج ٩٠ ص ٩٨ و ١٢٧ ـ ١٤٢ .

والراوي عنهما هو أبو الحسن محمد بن القاسم الخطيب المعروف بالمفسّر الاسترابادي. وهوطريق أبي جعفر الصدوق الى هذا التفسير [١].

نعم، لم تثبت وثاقة الخطيب الاسترابادي، مضافاً الى جهالة حال أبي يعقوب وأبي الحسن راويي التفسير. فهنا ثلاثة مجاهيل كانوا مصدر هذا التفسير.

قال ابن الغضائري: محمد بن القاسم المفسّر الاسترابادي ضعيف كذّاب. روى عنه أبو جعفر تفسيراً يرويه عن رجلين مجهولين. والتفسير موضوع عن سهل الديباجي عن أبيه بأحاديث من هذه المناكير.

قال سيّدنا الأُستاذ ــ دام ظلّه ــ: محمد بن القاسم هذا لم ينصّ على توثيقه أحد من المتقدمين حتى الصدوق الذي أكثر الرواية عنه. وقد ضعّفه ابن الغضائري، ومن المتأخّرين العلاّمة والسيّد الداماد وغيرهما. قال: والصحيح أنّ الرجل مجهول الحال، لم تثبت وثاقته ولا ضعفه. ورواية الصدوق عنه كثيراً لاتدلّ على وثاقته، ولا سيما اذا كانت الكثرة في غير كتاب الفقيه.

قال: وعلى أيّ حال فالتفسير المنسوب الى الإمام العسكري عليه السلام بروايته لم تثبت [٢]. قال: مع أنّ الناظر في هذا التفسير لا يشكّ أنّه موضوع. ويجلّ مقام عالم محقق أن يكتب مثله فكيف بالإمام حجّة الله على خلقه [٣].

تفاسير مقطوعة الإسناد:

هناك تفاسير جليلة صنّفها علماء أجلاّء، غير أنّ النسخ الأصل ضاعت

---

١ ـ الذريعة: ج ٤ ص ٢٨٥.

٢ ـ معجم رجال الحديث: ج ١٧ ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

٣ ـ معجم رجال الحديث: ج ١٢ ص ١٤٧.

مع الأسف وبقيت منها مختصرات محذوفة الإسناد، وربّما اختزال أو تحوير في الأحاديث وفي ترتيبها، بما زالت الثقة بأصالة أكثرها .

منها : تفسير أبي النضر محمد بن مسعود، ابن عياش السلمي السمرقندي (٣٢٠) المعروف بتفسير العياشي . وقد حذف منه بعض الناسخين أسانيد الروايات لغرض الاختصار .

قال العلاّمة المجلسي : ذكر الحاذف لذلك عذراً هو أشنع من جريمته ! قال : نظرت في التفسير بإسناده و رغبت الى هذا وطلبت من عنده سماع من المصنّف أو غيره فلم أجد في ديارنا من كان عنده سماع أو اجازة من المصنّف، ولذلك حذفت منه الإسناد وكتبت الباقي على وجهه ليكون أسهل على الكاتب والناظر فيه . فإن وجدت بعد ذلك من عنده سماع أو اجازة من المصنّف اتبعت الأسانيد وكتبتها على ما ذكره المصنّف . ومع ذلك فإنّه لم يبق من هذا التفسير الموتور سوى نصفه الى آخر سورة الكهف ![1] .

* * *

ومنها : تفسير فرات بن ابراهيم بن فرات الكوفي (توفي حدود ٣٠٠) المقصور على الروايات المأثورة عن الأئمة الهداة عليهم السلام . وقد أكثر الرواية عن الحسين بن سعيد الكوفي الأهوازي نزيل قم والمتوفى بها . الذي كان من أصحاب الأئمّة : الرضا والجواد والهادي عليهم السلام . وكذلك يروي كثيراً عن جعفر بن محمد الفزاري وعبيد بن كثير العامري وعن سائر مشايخه البالغين الى نيف ومائة شيخ، كلّهم من رواة أحاديثنا . غير أنّه ليس لأكثرهم ذكر ولا ترجمة في أُصولنا الرجالية . كما أنّ فرات أيضاً لم يذكر بمدح ولا قدح .

قال المحقق الطهراني : ولكن من الأسف أنّه عمد بعضٌ الى إسقاط أكثر تلك الأسانيد واكتفى مثلاً بقوله : فرات عن حسين بن سعيد معنعناً عن

---

١ ـ راجع الذريعة : ج ٤ ص ٢٩٥ .

فلان . وهكذا في غالـب الأسانيد . فأشار بقوله : « معنعناً » إلـى أنّ الرواية كانت مسندة معنعنة وانّما تركها للاختصار ![١] .

* * *

ومنها : تفسير محمد بـن العباس الماهيار المعروف بابـن الحجام (توفي حدود ٣٣٠) . من أصحابنا ثقة ثقة عين سديـد ، له كتاب « ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام » . قال النجاشي : قال جماعة من أصحابنا : إنّه كتاب لم يصنّف فـي معناه مثله . وقيل أنّـه ألف ورقة [٢] . وطريق الشيخ اليه صحيح . ولكن هذا التفسير لم يوجد ولم يره أحد من أرباب التحقيق المتأخّرين ، وظاهر عبارة النجاشي أنّه لم يشاهده ، وإنّما نقل عن غيره في مقدار حجمه .

قال الطهراني : وينقل عنه السيّـد شرف الدين فـي كتابه « تأويـل الآيات الظاهرة » وهو تلميذ المحقق الكركي المتوفى سنة ٩٤٠ فيظهر بقاء الكتاب الى هذا الزمان ، والله العالم بما بعده .

قال السيّد شرف الدين ـ بعد أن نقل عن جماعة من أصحابنا أنّه كتاب لم يصنّف مثله في معناه ـ : وهذا كتابه المذكور لم أقف عليـه كلّه ، بل نصفه من هذه الآية الـى آخر القرآن [٣] . والآية هي قوله تعالى : ﴿وَ إِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَـكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ ... ﴾[٤] .

وينقل عنـه السيّد علي بـن طاووس في رسالـة « محاسبة النفـس » وكان عنده تامّـاً ، كما صرّح به في كتابـه « اليقين » قال : إنّه عشرة أجزاء فـي مجلّدين ضخمين . قال ابن طاووس : وقد روى أحاديثه مـن رجال العامة لتكون أبلغ في

---

١ ـ الذريعة : ج ٤ ص ٢٩٨ .

٢ ـ معجم رجال الحديث : ج ١٦ ص ١٩٨ .

٣ ـ تأويل الآيات الظاهرة : ج ١ ص ٢٨٤ . طبع هذا الكتاب أخيراً في مجلّدين طبعةً أنيقةً .

٤ ـ الاسراء : ٧٣ .

الحجّة. قال الطهراني: ونقل في « اليقين » عن كلا المجلّدين عدة روايات [١].

هذا، ولكن محدثنا النوري اشتبه عليه الأمر، فجعل ينقل عن ماهيار بواسطة الشيخ شرف الدين النجفي في كتابه « تأويل الآيات الباهرة » ما يروق له من روايات التحريف. زاعماً أنّه من تفسير ماهيار ! [٢].

وهوخلط غريب، لأنّ الذي ينقل من تفسير ماهيار، هو (السيّد شرف الدين الاسترآبادي) في كتابه « تأويل الآيات الظاهرة ».

وأمّا كتاب « تأويل الآيات الباهرة » فهو ترجمة فارسية مختزلة عن كتاب شرف الدين. قام بها ـ كما صرّح في خاتمة الكتاب [٣] ـ الشيخ محمد تقي المعروف بـ « آقا نجفي الاصفهاني » المتوفّى سنة ١٣٣٢. وكان من معاريف عصره في اصفهان صاحب كلمة ونفوذ. وقد استهلّ كتابه وكذا عنونه الناشرون بما يوهم أنّه من تأليفه، ومن ثمَّ اشتبه الأمر على كثيرين، كما اشتبه على محدّثنا النوري اسم الكتاب واسم مؤلّفه [٤] والله العاصم.

❊ ❊ ❊

و إليك الآن عرضاً موجزاً عن أهمّ روايات استند اليها المحدّث النوري من كلا نوعيها: الدالة ـ فيما زعم ـ: على التحريف عموماً، أو الناصّة على مواضع التحريف بالخصوص.

---

١ ـ الذريعة ج ١٩ ص ٢٩ ـ ٣٠ وج ٣ ص ٣٠٢ ـ ٣٠٤ برقم ١١٢٩

٢ ـ فصل الخطاب: ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨ برقم ١٤ من الدليل الحادي عشر ومواضع أخر. وقد سبقه الى هذا الوهم صاحب أمل الآمل. وخطّأه صاحب الرياض. (راجع الذريعة: ج ٣ ص ٣٠٥).

٣ ـ قال: وقد فرغت من ترجمة هذا الكتاب المستطاب ليلة الجمعة ١٣ ج ١ سنة ١٢٩٧ هـ.

٤ ـ وهكذا في كتابه مستدرك الوسائل: ج ١ ص ٢٧٩ رقم ١١.

ألف حديث و حديث

ما جمعه المحدّث النوري من روايات بشأن مسألة التحريف تربو على الألف ومائة حديث : (١١٢٢) بالضبط . سواء ما زعمه ذا دلالة عامة و هي : (٦١) أم ناصّاً على موضع التحريف بالخصوص و هي : (١٠٦١) .

لكن أكثريتها الساحقة إنّما نقلها من أُصول لا إسناد لها و لا اعتبار ممّا عرضناه آنفاً من كتب و رسائل إمّا مجهولة أو مبتورة أو هي موضوعة لا أساس لها رأساً .

فإذا ما أسقطنا المنقول من هذه الكتب و هي تربو على الثمانمائة (٨١٥) ، يبقى الباقي ما يقرب من ثلاثمائة حديث (٣٠٧) .

و كثرة من هذا العدد ترجع الى اختلاف القراءة ، ولا سيّما المنقول عن الطبرسي في « مجمع البيان » وهي : ١٠٧ موارد .

مثلاً ينقل عنه في سورة العاديات : أنّ علياً عليه السلام قرأ : « فوسّطن » بتشديد السين .

وفي سورة الزلزال : قرأ الكسائي «يُره» بضم المضارعة مبنياً للمفعول ، قال : وهكذا في روايةٍ عن علي عليه السلام .

وفي سورة الضحى : قرأ النبيّ ﷺ وكذا عروة بن الزبير ـ في رواية ـ : « ما

ودعك» بالتخفيف.

وفي سورة الشمس: قرأ أهل المدينة وابن عامر: « فلا يخاف عقبيها » وروي ذلك عن أبي عبد الله عليه السلام أيضاً.

وفي سورة الفجر: قرأ الكسائي ويعقوب وسهل: « ولا يوثق » بالفتح. وفي رواية عن أبي قلابة قال: أقرأني رسول الله ﷺ كذلك.

الى أمثال ذلك من قراءات منقولة عن الأئمّة نقلاً بالآحاد لا بالتواتر، فلا حجّية فيها أوّلاً، ولا مساس لها بمسألة التحريف المصطلح ثانياً.

وإليك نظرة في البقية الباقية من روايات التحريف حسبما زعمه النوري. تبعاً للجزائري الآنف:

نظرة في الروايات:

بقيت مائتا حديث تقريباً منقولة عن كتب معتبرة، ذكرها المحدّث النوري في «فصل الخطاب» دليلاً على وقوع التحريف في الكتاب.

لكن هذه الروايات وردت في شؤون شتّى وفي مسائل مختلفة، زعموهنّ مشتركات في جامع الدلالة على التحريف.

وهي على سبعة أنواع :ـ

النوع الأوّل: روايات تفسيرية، إمّا توضيحاً للآية أو بيان شأن النزول أو تأويل الآية أو تعيين مصداق من مصاديقها الأجلى المنطبق عليها الآية بعمومها. وقد كان من عادة السلف أن يجعلوا من الشرح مزجاً مع الأصل، تبييناً وتوضيحاً لمواضع الابهام من الآية، من غير أن يلتبس الأمر. اللّهمّ إلاّ على أولئك الذين غشيهم غطاء التعامي!!

وهذا النوع يشمل القسط الأوفر من هذه الأحاديث، وإليك منها:

١ـ روى ثقة الإسلام الكليني باسناد رفعه الى الإمام أمير المؤمنين عليه

السلام أنّه قرأ: ﴿وَ إِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَ يُهْلِكَ الْحَرْثَ وَ النَّسْلَ﴾ [١] وعقّبها بقوله: « بظلمه وسوء سريرته » [٢]. بياناً لكيفية الإهلاك، وأنّه ليس بإشعال النار أو وضع السيوف في رقاب الناس بل بارتكاب الظلم وسوء نيّته في التدبير.

* * *

٢ـ وباسناده أيضا عن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام في قوله تعالى: ﴿ أُولٰئِكَ الَّذين يَعْلَمُ اللهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَ عِظْهُمْ وَ قُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغاً﴾ [٣]، إنّه عليه السلام تلا هذه الآية الى قوله ﴿ فأعرض عنهم﴾ وأضاف: فقد سبقت عليهم كلمة الشقاء وحق لهم العذاب. وتلا بقيّة الآية [٤].

قال النوري: ظاهر سياق الخبر أن الزيادة كانت من القرآن وليست تفسيراً!

قال ذلك ردّاً على العلاّمة المجلسي الذي احتمل ـ على فرض صحّة الخبر ـ أن يكون عليه السلام أراد التفسير، أي إنّما أمر تعالى بالإعراض عنهم، لسبق كلمة الشقاء وسبق تقدير العذاب [٥] لكن السياق مع المجلسي، الخبير بمواضع كلام الأئمّة، على خلاف ما زعمه أمثال النوري!

* * *

٣ـ وعن الإمام الصادق عليه السلام في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لايَجِدُوا فِي

---

١ ـ البقرة: ٢٠٥.

٢ ـ الكافي: ج ٨ ص ٢٨٩ برقم ٤٣٥.

٣ ـ النساء: ٦٣.

٤ ـ الكافي: ج ٨ ص ١٨٤ برقم ٢١١.

٥ ـ فصل الخطاب ص ٢٧٥.

أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَ يُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾[١]، قال: ممّا قضيت من أمر الولاية ويسلّموا لله الطاعة تسليماً[٢]. وظاهرٌ أن ذلك تفسير وتبيين لمواضع التقدير في الكلام على ما أراده المتكلّم، ولم نعرف وجهاً معقولاً لمستمسك أهل التحريف في هذا الحديث الشريف ؟!

* * *

٤ـ قوله تعالى: **﴿وَ لَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ وَ أَشَدَّ تَثْبِيتاً﴾**[٣]. نزلت بشأن أهل الكتاب كانوا يعارضون رسول الله ﷺ ولا يستسلمون لقيادته. فطبّقها الإمام الصادق عليه السلام على كل مخالف لحكم الإسلام ويقاوم أمر الإمام وليّ أمر المسلمين:

قال: ولو أنّا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم ـ وسلّموا للإمام تسليماً ـ أو اخرجوا من دياركم ـ رضاً له ـ ما فعلوه إلاّ قليل منهم. ولو أنّ أهل الخلاف (بدل «ولو أنّهم» ـ توضيحاً لموضع الضمير ـ) فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم وأشدّ تثبيتاً[٤].

وفي هذا الحديث نكتة دقيقة: كان قتل النفس كناية عن كبح جموحها واستسلامها لقيادة وليّ الأمر. وكذا كان الخروج من الديار كناية عن الخروج عن ملاذّ النفس المحيطة بها كحصار حصين، كناية عن امتثال أوامره و الانقياد لحكومته، فيكون في ذلك رضاه عن الناس وبغية أمله في تحكيم إرادة الله سبحانه.

* * *

---

١ ـ النساء: ٦٥.

٢ ـ الكافي: ج٨ ص ١٨٤ رقم ٢١٠.

٣ ـ النساء: ٦٦.

٤ ـ الكافي: ج ٨ ص ١٨٤ رقم ٢١٠.

٥ ـ وأيضاً روى الكليني عن أبي بصير عن الإمام الصادق عليه السلام في قوله تعالى: ﴿ **وَ إِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا** ﴾ قال: إن تلووا الأمر وتعرضوا عمّا أُمرتم به ﴿**فَإِنَّ اللهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً**﴾ [١].

وقداعترف النوري (الذي استدلّ بهذا الحديث دليلاً على التحريف) بأن ظاهر الخبر هو إرادة التفسير. لكنّه تمحّل في توهّمه القديم زاعماً دلالة الآية بذاتها على إرادة التحريف، قال: إلاّ انّه يمكن استظهار نزوله كذلك، بملاحظة صدر الآية و ذيلها (كذا) ... ! [٢]ولعلّه من سهو القلم !!

* * *

٦ ـ وروى باسناده عن أبي الربيع الشامي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿ **وَ مَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلاّ يَعْلَمُهَا وَ لاحَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَ لا رَطْبٍ وَ لا يَابِسٍ إِلاّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ** ﴾ [٣]فقال عليه السلام: الورقة: السقط. والحبّة: الولد. وظلمات الأرض: الأرحام. والرطب: ما يحيي الناس به. واليابس: ما يغيض، وكل ذلك في إمام مبين[٤].

واستظهر العلاّمة المجلسي من تبديل الكتاب بالإمام في كلامه عليه السلام، كونه تفسيراً له، نظراً الى قوله تعالى: ﴿ **وَ كُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمامٍ مُبِينٍ**﴾ [٥].

وأيّده بما رواه العامّة والخاصّة في هذه الآية أنّها لمّا نزلت أشار رسول الله ﷺ الى علي عليه السلام مقبلاً، فقال: هذا هو الإمام المبين[٦].

---

١ ـ الكافي: ج ١ ص ٤٢١ رقم ٤٥، والآية ١٣٥ من سورة النساء.

٢ ـ فصل الخطاب: ص ٢٧٦.

٣ ـ الأنعام: ٥٩.

٤ ـ الكافي: ج ٨ ص ٢٤٩ رقم ٣٤٩.

٥ ـ يس: ١٢.

٦ ـ راجع تفسير البرهان: ج ٤ ص٣٦، وراجع مرآة العقول: ج ٤ ص٣٥٨.

لكن محدّثنا النـوري لم يرقه هذا الاستظهار اللطيف، فعلّـق عليه بقوله: وفي التأييد نظر [١] يعني أنّه من التحريف لا غير!

❊ ❊ ❊

٧ ـ وروى باسناده الى أبي حمزة الثمالـي عن الإمام محمد بن علي الباقر عليه السـلام في قـوله تعـالى: ﴿**هَذَانِ خَصْمَـانِ اخْتَصَمُوا فِـي رَبِّهِمْ فَـالَّذِيـنَ كَفَرُوا**﴾ قال: بولاية علي ثمّ تلا بقية الآية: ﴿**قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ**﴾ [٢].

وهذا بيان لأبرز مصاديق الكفر بالله. لأنّ نكران ولاية وليّ الله نكران لأعظم شعائر الله فـي الأرض. روى الكليني في كتاب الحجـة باسناده عن محمـد بن عبد الرحمن عـن أبي عبد الله عليه السلام قال: « ولايتنا ولايـة الله التي لـم يبعث نبياً قطّ إلاّ بها» [٣] وهذه حقيقة لا مرية فيها، فإن هذا الأثر من ذاك المؤثّر، فرفض الأثر رفض لصاحب الأثر في واقع الأمر.

وعليه فهو تفسير محض، وعبثاً حاول الشيخ النوري إثبات كون اللفظ من عبارة القرآن [٤].

❊ ❊ ❊

٨ ـ ومثله ما رواه عن الثمـالي أيضا عن الإمام الباقر عليه السـلام في قوله تعالى: ﴿**فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ**﴾ قال: بولاية علي. ثمّ تلا: ﴿**إلاّ كُفُوراً**﴾ [٥]. ثـمّ قال عليه السلام: هكذا نزل جبرائيل بهذه الآية [٦] أي هذا شأن نزولها وبهذا المعنى نزلت الآية. كما حقّقه المولى محسن الفيض في أمثال هذه التعابير:

---

١ ـ فصل الخطاب: ص ٢٨٤.

٢ ـ الكافي: ج ١ ص ٤٢٢ رقم ٥١، و الآية ١٩ من سورة الحج.

٣ ـ الكافي: ج ١ ص ٤٣٧ رقم ٣.

٤ ـ فصل الخطاب: ص ٣٠٩.

٥ ـ الاسراء: ٨٩.

٦ ـ الكافي: ج ١ ص ٤٢٥ رقم ٦٤.

قال : لعلّ المراد أن تلـك الزيادات وجدت مكتوبة تفسيـراً ولكن مأخوذةً من الـوحي ، لا أنّها كانـت من أجزاء القـرآن . قال : فما ورد من استمـاع حروف على خلاف ما يقرأه الناس ، يعني حروفـاً تفسّر ألفاظ القرآن وتبيّن المراد منها ، وقد عُلِمَت بالوحي[1] أي علمـاً مستنداً الـى الوحـي ، ومن ثـمّ لا يعلمه سـوى الأئمّة من أهل بيت الوحي .

ثمّ استشهد بما روي عن النبيّ ﷺ : ولو أنّ الناس قرأوا القرآن كما اُنزل ما اختلف اثنان . قال : وهـو اشارة الى صحة ما أوّلنا به تلـك الأخبار . فالمعنى : أنّهـم لو فسّـروه كمـا هداهـم أهـل الوحـي ولـم يفسّروه وفـق أهـوائهم وآرائهـم لـم يختلف اثنان ، إذ لا اختلاف في مبدأ الوحدة .

وهو تحقيق أنيق يختصّ به اُولو البصائر في الدين ، لا الذين يروقهم القول الجزاف .

* * *

٩ ـ وأيضـاً ورد بهذا المعنى فـي قوله تعـالى : ﴿فَلَنُذِيقَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ . قال : بولاية علي عليه السلام ، ثمّ تلا البقية : ﴿عَذَاباً شَدِيداً﴾ [2].

* * *

١٠ ـ وعن الهيثم بن عروة التميمي بسند ضعّفه المشهور لمكان سهل بن زياد ، قال : سـألت الصادق عليه السلام عن آيـة الوضوء [3] ومسحت مـن ظهر كفّي الـى المرافـق ! فقال : ليس هكـذا تنزيلهـا ، إنّما هي : فـاغسلوا وجـوهكم وأيديكم من المرافق . ثمّ أمرّ يده من مرفقه الى أصابعه [4].

---

١ ـ الوافي : مج ٢ ج ٥ ص ٢٧٣ و ٢٧٤ .

٢ ـ الكافي : ج ١ ص ٤٢١ رقم ٤٥ ، والآية ٢٧ من سورة فصّلت .

٣ ـ يعني الآية ٦ من سورة المائدة .

٤ ـ الكافي : ج ٣ ص ٢٨ رقم ٥ .

أي ليس المقصود من تنزيل الآية إرادة هذا المعنى ، بل المراد : الغسل من المرفق .

قال العلاّمة المجلسي : قوله « هكذا تنزيلها » أي مفادها ومعناها ، بأن يكون المراد بلفظة «الى» : «من» . أو المعنى أنّ «الى» في الآية غاية المغسول لا الغسل ، فلا يفهم الابتداء من الآية ، وظهر من السنّة أن الابتداء من المرفق [1].

قلت : لاشكّ أنّ « الى » في الآية ليست لتحديد الغسل ، بل لبيان حدّ المغسول . فيجب أن يكون الغسل وفق المتعارف من فوق . كما وردت به السنّة . مضافاً الى أنّه لم يعهد قراءة «من » بدل « الى» في الآية ، فاحتمال ذلك بعيد للغاية . وعلى الفرض فهو غير مسألة التحريف . فَتدبّر جيّداً .

* * *

١١ ـ وهكذا ماورد بزيادة لفظ « في علي » في موارد مختلفة ، كل ذلك بيان لأظهر المصاديق تفسيراً لا كونه من عبارة النص .

منها ما رواه الكليني باسناد ضعيف عن عبد الرحمن بن كثير، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام قوله تعالى : ﴿**ذٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ**﴾ (محمد : ٢٦) ، قال : نزلت ـ والله ـ فيهما وفي أتباعهما . وهو قول الله عزّ وجلّ الذي نزل به جبرائيل على محمد ﷺ : ﴿**ذٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا ما نَزَّلَ اللهُ**﴾ ـ في علي ـ ﴿**سَنُطيعكُمْ في بعضِ الأمرِ**﴾[2].

ومن المعلوم أنّ لفظ « في علي » كان بياناً لمورد النزول الذي أغضب هؤلاء المنافقين أي كانوا كرهوا ما نزّل الله بشأن علي عليه السلام من أمر الولاية

---

١ ـ مرآة العقول : ج ٢ ص ١٩ .

٢ ـ الكافي : ج ١ ص ٤٢٠ ـ ٤٢١ رقم ٤٣ .

والخُمس كما في ذيل الحديث، فراجع [١].

* * *

١٢ ـ ونظيره ما وردت الزيادة بلفظ (بمحمد) أثناء القراءة زيادة تفسيرية من غير فرق .

روى الكليني باسناده الى محمد بن خالد عن الصادق عليه السلام قرأ : ﴿**وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها**﴾ [٢](بمحمد) . قال : هكذا والله نزل بها جبرائيل على محمد عليهما السلام [٣].

ولاشكّ أنّه أراد السبب العامل للإنقاذ ، فهو تفسير لا غير. والمقصود من نزوله هكذا بيان شأن النزول والمناسبة المستدعية للنزول ذاتاً . ولا يحتمل أنّه عليه السلام أراد كونه جزءاً من الآية ! .

* * *

١٣ ـ ويزيد دلالة على إرادة هذا المعنى ـ أي بيان مورد النزول وإرادة التفسير لا غير ـ ما رواه عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ : ﴿**فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ**﴾ [٤]، قال ـ مفسّراً ـ : يا معشر المكذّبين حيث أنبأتكم رسالة ربّي في ولاية علي والأئمّة عليهم السلام من بعده، من هو في ضلال مبين ؟ قال : كذا أُنزلت [٥].

ولاشكّ أنّه عليه السلام لم يرد أن هذا البيان والتفسير نزل جزءاً من الوحي القرآني، بل إنّه المقصود من النزول ! قال العلاّمة المجلسي ـ بعد تضعيف

---

١ ـ وللمجلسي بيان تفصيلي في وجه هذا التأويل راجع المرآة ج ١ ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣ .

٢ ـ آل عمران : ١٠٣ .

٣ ـ الكافي : ج ٨ ص ١٨٣ رقم ٢٠٨ .

٤ ـ الملك : ٢٩ .

٥ ـ الكافي : ج ١ ص ٤٢١ رقم ٤٥ .

الخبر ـ: وأوّل بأنّها نزلت هكذا ، تفسيراً للآية ، كما مرّ نظيره [١].

* * *

١٤ ـ ومن هذا الباب أيضاً ما رواه عن ابن فضيل ، قال : سألت أبا الحسن الماضي عليه السلام عن قوله تعالى : ﴿**يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللهُ مُتِمُّ نُورِهِ**﴾[٢]. قال : يريدون ليطفئوا ولاية أمير المؤمنين عليه السلام بأفواههم ! .

قلت : والله متمّ نوره ؟

قال : متمّ الإمامة . لقوله عزّ وجلّ : ﴿**فَآمِنُوا بِاللهِ وَ رَسُولِهِ وَ النُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا**﴾[٣]والنور هو الإمام عليه السلام .

قلت : ﴿**هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدىٰ وَ دِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ**﴾ [٤].

قال : ليظهره على الأديان عند قيام القائم لقوله عزّ وجلّ : ﴿**وَ اللهُ مُتِمُّ نُورِهِ**﴾ولاية القائم ﴿**وَ لَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ**﴾[٥]بولاية علي .

قلت : هذا تنزيل ؟ قال : نعم ، أمّا هذا الحرف فتنزيل ، وأمّا غيره فتأويل[٦].

وهذا صريح في إرادة شأن النزول ، وأمّا سائر المعاني فهي من التأويل الباطل تحريفاً بمعنى الآية . قال العلاّمة المجلسي : وفسّر المفسّرون النور بالقرآن . وأوّله عليه السلام بالإمام لمقارنته له ﷺ في سائر الآيات .

ثم بيّن ـ رحمه الله ـ وجه التوفيق في صدق الانزال على النور المؤوّل

---

(١) مرآة العقول : ج ١ ص ٣٢٥ .

(٢) الصف : ٨ .

(٣) التغابن : ٨ .

(٤ ـ ٥) الصف : ٩ .

(٦) الكافي : ج ١ ص ٤٣٢ رقم ٩١ .

بالإمام ، وأخذ في تحقيق سائر الوجوه في شرح الحديث ، مع اعترافه بجهالة الاسناد ، على عادته[١].

ولكن المحدّث النوري رغم هذا كلّه نراه قد ذهب في هذا الحديث مذاهب بعيدة ، تتناسب مع عقليّة الاخباريين[٢].

* * *

١٥ ــ وفي ذيل الحديث قال : قال تعالى : يا محمد ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ بولاية وصيّك ﴿قَالُوا نَشْهَدُ﴾ ـ الى قوله ـ ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ﴾ بولاية علي ﴿لَكَاذِبُونَ﴾ ـ الى قوله ـ ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا﴾ برسالتك ﴿ثُمَّ كَفَرُوا﴾ بولاية وصيّك ـ الى قوله ـ ﴿وَ رَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ﴾ عن ولاية علي ﴿وَ هُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾[٣].

وهذا تفسير كلّه بلا ريب ، وقد اعترف بذلك المحدّث النوري . قال : وسوق الحديث غير صريح في التحريف ، و إن لم يكن أبيّاً من الحمل عليه[٤].

قلت : لا وجه للحمل أصلاً ، كما في صدر الحديث حسبما عرفت .

* * *

١٦ ـ وأيضاً منه : قلت : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلاً﴾[٥] قال : بولاية عليّ تنزيلاً . قلت : هذا تنزيل ؟ قال : نعم ذا تأويل[٦].

وهوصريح في إرادة التفسير من التنزيل ، تفسيراً يشبه التأويل . ومن ثمّ فإنّه حاكم على كل مزعومات أصحاب القول بالتحريف . وسيأتي ما هو أصرح .

---

١ ـ راجع المرآة : ج ١ ص ٣٤٢ .

٢ ـ راجع فصل الخطاب : ص ٣٣٤ .

٣ ـ الكافي : ج ١ ص ٤٣٢ ـ٤٣٣ رقم ٩١ ، والآيات ١ ـ ٥ من سورة المنافقون .

٤ ـ فصل الخطاب : ص ٣٣٦ .

٥ ـ الدهر : ٢٣ .

٦ ـ الكافي : ج ١ ص ٤٣٥ رقم ٩١ .

١٧ ـ و عن سدير الصيرفي، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : هل يكره المؤمن على قبض روحه ؟ قال : لا، والله ـ الى أن قال : ـ فينظر، فينادي روحه منادٍ من قبل ربّ العزّة **﴿يا أَيَّتُهَا النَّفْسُ المُطْمَئِنَّةُ﴾** الى محمد و أهل بيته **﴿ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ راضِيَةً﴾** بالولاية **﴿مَرْضِيَّةً﴾** بالثواب **﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾** يعني محمداً وأهل بيته **﴿وَ ادْخُلِي جَنَّتِي﴾** [١].

ولفظة « يعني » في الذيل شهادة على كون ذلك كلّه تفسيراً و توضيحاً للآية لا غير.

* * *

١٨ ـ و روى عمّار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال تعالى بشأن علي عليه السلام : **﴿أَمْ مَنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ الليلِ سَاجِداً وَ قَائِمَاً يَحْذَرُ الآخِرَةَ وَ يَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ** (أن محمداً رسول الله) **وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ** (أن محمداً رسول الله وأنه ساحر كذّاب) **إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الأَلْبَابِ﴾**[٢]، ثم قال أبو عبد الله عليه السلام : هذا تأويله يا عمّار ! [٣].

هذا الحديث الشريف قد أوضح من تلك الزيادات التفسيرية التي ربّما كانت تذكر خلال قراءات الأئمّة عليهم السلام إنّما كانت على نحو التفسير أو التأويل، وليس كما يزعمه أهل التحريف .

* * *

١٩ـ وعن ابن فضال عن الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام : «فأنزل الله سكينته على رسوله و أيّده بجنود لم تروها» [٤] والآية **﴿فَأَنْزَلَ اللهُ**

---

١ ـ البرهان: ج ٤ ص ٤٦١ ، و الآيات ٢٧ ـ ٣٠ من سورة الفجر.

٢ـ الزمر: ٩ .

٣ـ الكافي :ج ٨ ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥ رقم ٢٤٦ .

٤ ـ الكافي : ج ٨ ص ٣٧٨ ، والبرهان: ج ٢ ص ١٢٨ رقم ١٣ .

سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَ أَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا﴾ [١] فقد وضع اسم الظاهر موضع الضمير ـ إن صحت الرواية ـ تنبيهاً على أن المراد هو الرسول ﷺ دون صاحبه، بدليل مرجع الضمير في ﴿ أيّده بجنود﴾ الذي ليس سوى الرسول ﷺ ونظراً لآيات أُخرى خصّت نزول السكينة على الرسول ﴿فَأَنْزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَ عَلَى الْمُؤمِنِينَ﴾[٢]، وعليه فهو تفسير وبيان لمرجع الضمير.

وهذا معنى قوله عليه السلام : « هكذا تنزيلها » أي بهذا المعنى نزلت، على ما أسلفنا.

وأمّا قوله : « هكذا نقرأها » ـ إن صحّت الرواية ـ فلعلّها قراءة على خلاف المشهور ، نظير ما أُثر عن ابن مسعود من زيادات تفسيرية في قراءته، ولا مستمسك فيها للقول بالتحريف ، حسبما عرفت غير مرّة.

* * *

٢٠ـ وروى باسناد مقطوع : قرأ رجل عند أبي عبد الله عليه السلام : ﴿وَ قُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَ رَسُولُهُ وَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[٣] فقال : ليس هكذا هي، إنّما هي : والمأمونون، فنحن المأمونون [٤].

والرواية ـ على فرض الصحة ـ إنّما تعني تفسير المؤمنين هنا بالمؤمنين المسؤولين، أي المتحمّلين لمسؤوليّة الأُمّة وليس مطلق المؤمنين و إن كانوا مسؤولين نوعاً مّا. ولا شكّ أنّ المسؤول العام هو الذي أُوتمن على دماء المسلمين وأعراضهم وأموالهم ، وليس سوى الإمام من الأئمّة الهداة المعصومين.

فقوله : « ليس هكذا هي » أي لا يذهب وهمك الى إرادة عموم

---

١ ـ التوبة : ٤٠.

٢ ـ التوبة : ٢٦، الفتح : ٢٦.

٣ـ التوبة : ١٠٥.

٤ ـ الكافي : ج ١ ص ٤٢٤ رقم ٦٢.

المؤمنين، و إنّما هم المؤمنون الكاملون المراد بهم المسؤولون خاصّة.

قال العلاّمة المجلسي ـ في الشرح ـ : أي ليس المراد بالمؤمنين هنا ما يقابل الكافرين ليشمل كل مؤمن، بل المراد بهم الكُمَّل من المؤمنين وهم المأمونون عن الخطأ المعصومون عن الزلل وهم الأئمّة عليهم السلام [١].

* * *

النوع الثاني : ما قدّمنا الإشارة اليه [٢] من قراءات منسوبة الى بعض الأئمّة، عن طريق الآحاد، ربّما كانت تخالف قراءة الجمهور، ومتوافقة أحياناً مع بعض القراءات الشاذّة في مصطلحهم. وقد أسبقنا أن لا حجّية فيها أوّلاً، لأنّ القرآن إنّما يثبت بالتواتر لا بالآحاد. و ثانياً لم يكن الاختلاف في القراءة دليلاً على الاختلاف في نصّ الوحي، لأنّ القرآن شيء والقراءات شيء آخر، كما أسلفنا. فلا يصلح ذلك مستمسكاً للقول بالتحريف. قال الإمام الصادق عليه السلام : القرآن نزل على حرف واحد من عند الواحد [٣]وفي رواية أُخرى : ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة [٤] وهم القُرّاء يزعمون النصّ فيما يرون. وطريقهم الآحاد، فلا يثبت بقراءتهم قرآن، حتى ولو كان القارىء المنسوب اليه من كبار السلف، اللهمّ اذا قرأ بها الجمهور، حكايةً عن النصّ الأصل بلا ريب.

و إليك نماذج من قراءات منسوبة الى الأئمّة عليهم السلام جاءت برواية الكليني في « الكافي » الشريف، مضافاً الى ما سبق برواية الطبرسي في « مجمع البيان » والأسانيد في الغالب ضعيفة على كلّ حال [٥].

---

١ - مرآة العقول : ج ٥ ص ٧٩ (الطبعة الحديثة).

٢ - فيما خصّ نقله من مجمع البيان.

٣ - الكافي : ج ٢ ص ٦٣٠ رقم ١٣.

٤ - المصدر نفسه : رقم ١٢.

٥ - إمّا مرسلة أو مجهولة أو مقطوعة الاسناد.

١ ـ روى شيخ الطائفة في «التهذيب» عن الشيخ المفيد باسناده عن غالب بن الهذيل، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿وامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الكَعْبَيْنِ﴾ [١] على الخفض هي أم على النصب؟ قال: بل هي على الخفض [٢].

وبما أنّ القراءة المشهورة على النصب أخذ المحدّث النوري من هذا الحديث مستمسكاً لزعمه في التحريف [٣].

وقد ذهب عنه أنّ ثلاثة من القرّاء السبعة، وهم: ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، قرأوا بالخفض وثلاثة وهم: ابن عامر، ونافع، والكسائي، قرأوا بالنصب. وأمّا عاصم فقد قرأ بالوجهين، بالنصب برواية حفص، وبالخفض برواية شعبة! [٤]. وقد نصّ عليه الشيخ في التهذيب [٥].

على أنّ اختلاف القراءة لم يكن يوماً مّا دليلاً على مسألة التحريف!.

* * *

ملحوظة: هذه الرواية ساقطة عندنا لا نعتبرها حجّة، لأنّ المفيد يرويها باسناده الى حمّاد عن محمد بن النعمان (مشترك، ولو كان هو الأحول الثقة مؤمن الطاق لنصّ عليه) عن غالب بن هذيل أو أبي هذيل (مجهول الحال، لم يعرف سوى أنّه شاعر كوفي، وعدّه الشيخ من أصحاب الباقر ثم الصادق عليهما السلام). ومن ثم فالرواية من حيث الإسناد غير صحيحة.

وأمّا قراءة الخفض فمضافاً الى أنّها خلاف المشهور ولم يقرأ بها حفص

---

١ ـ المائدة: ٦.

٢ ـ تهذيب الأحكام: ج١ ص٧١، وتبديل الواو فاء في الأصل دليل آخر على الغمز في صحة الرواية.

٣ ـ فصل الخطاب: ص ٢٨٠.

٤ ـ الحجة في القراءات لأبي زرعة ص٢٢١ و ٢٢٣.

٥ ـ التهذيب: ج ١ ص ٧١.

ولا جمهور المسلمين (وهو الشرط الأول لصحة القراءة)، كانت على خلاف ضوابط الإعراب ، (والشرط الثاني لصحة القراءة هو كونها موافقة مع الضوابط اللغوية المعروفة) [١].

توضيح ذلك: أنّ العامّة حملوا قراءة النصب على إرادة العطف على مدخول الغسل ، أي اغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم ، ومن ثمّ حصل الفصل بين العاطف والمعطوف عليه بالأجنبي، وهو: « وامسحوا برؤوسكم » . وهو حمل ساقط، لأنّ الفصل بالأجنبي غير جائز في اللغة الفصحى .

نعم ، حمَله الشيخ الرضي ـ قدّس سرّه ـ على إرادة العطف على محلّ المجرور. وذلك لأنّ المسح ممّا يتعدّى بنفسه من غير حاجة الى دخول الباء ، لكن لما كان الواجب هو إمرار اليد المبتلّة بالرأس امراراً من غير اعتبار الاستيعاب دخلت الباء على الممسوح دلالة على كفاية مجرّد إمرار المسّ، أي صِرف لُصُوق هذا الفعل بهذا المحل ومن ثمّ زيدت الباء . وبما أنّه بأوّل حصول الفعل (المسح) يحصل الامتثال فيسقط الأمر ولا دليل على الإدامة والاستيعاب [٢].

وأمّا مسح الرجلين فيجب استيعابهما الى الكعبين ، ومن ثمّ كان عطفاً على محلّ المجرور، أي وامسحوا أرجلكم الى الكعبين ، نظير «واغسلوا أيديكم الى المرافق ». بدليل بيان الحدّ ، وهو نهاية المحلّ المغسول في اليد، والممسوح في الرجل .

أمّا إذا قرئ بالخفض فمعناه : المسح ببعض الرجل وهو غير مراد .

ومن ثم كانت قراءة النصب هي المتوافقة مع ضابط القبول فهي الحجة

---

١ ـ راجع اختيارنا في ضابط القبول في الجزء الثاني من التمهيد: ص ١٤٧ و ص ١٥٦ .

٢ ـ من إفادات شيخنا الحكيم الالهي المحقّق الشيخ محمد رضا الاصفهاني الجرقوئي طيّب الله رمسه .

المعتبرة عندنا لا غير .

* * *

٢ ـ روى الكليني باسناده عن غيابة الأسدي، قال : قرأ رجل عند أمير المؤمنين عليه السلام : ﴿فَإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَكَ وَ لِكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللهِ يَجْحَدُونَ﴾[١].

قال : بلى والله لقد كذّبوه أشدّ التكذيب، ولكنَّها مخففة : لا يُكْذِبُونَكَ : لا يأتون بباطل يُكْذِبُون به حَقَّك[٢].

قلت : على فرض صحة الاسناد ، فإنّ التشديد والتخفيف اختلاف في القراءة، الأمر الذي لا يمسّ مسألة التحريف كما نبّهنا .

وقوله : « لا يأتون بباطل » بيان لـ « لا يكذبونك » .

وقوله : « ولكنّها مخففة » أراد به باب الإفعال من الإكذاب بمعنى بيان كذب الرجل وفضحه، أمّا التفعيل من التكذيب فهو محض الإنكار وعدم تصديقه .

فالمعنى : انّهم لا يقتصرون على مجرّد الإنكار ورفض الدعوة . بل يحاولون بشتّى الوسائل في إبطال شريعته ونقض رسالته ، بما يقومون من أعمال خبيثة لكنّهم بهذه المحاولة إنّما يقاومون رسالة الله و يجحدون بآياته .

وهذا هو الفارق بين بابي الإفعال والتفعيل ، تخفيفاً وتثقيلاً ، الأمر الذي ينمّ عن دقّة ظريفة روعيت في هذا الحديث ! .

* * *

٣ ـ و روى من طريق علي بن إبراهيم باسناده عن حريز ، أنّ الصادق

---

١ ـ الأنعام : ٣٣.

٢ ـ الكافي : ج ٨ ص ٢٠٠ رقم ٢٤١ .

عليه السلام قرأ: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ـ من ـ ثِيَابِهِنَّ﴾ [١] بزيادة «من» [٢]. ولعلّها زيادة تفسيرية ، تنبيهاً على أن المراد : وضع بعض الثياب بكشف الرأس والرقبة فحسب ، لا كشف تمام البدن . والزيادة لهذا الغرض كانت متداولة ذلك العهد . وقد مرّ نظيرها في قراءات الأصحاب كابن مسعود و أُبي بن كعب وحتى ابن عباس وغيره .

* * *

٤ ـ وروى باسناده الى ابن ظبيان عن الصادق عليه السلام أنّه قرأ: «لن تنالوا البرّ حتّى تنفقوا ما تحبّون» . والمشهور : ﴿مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[٣]. قال : هكذا أقرأها[٤].

فعلى القراءة المعروفة ندب الى الإنفاق ببعض ما يحب ، وعلى هذه القراءة كان ندباً الى الإيثار بكل ما يحب ، وهذا برّ ليس فوقه برّ. وعلى أيّ حال فهي قراءة من القراءات على فرض الثبوت ، ولا تمسّ مسألة التحريف .

* * *

٥ ـ وأيضاً عن حماد بن عثمان قال : تلوت عند أبي عبد الله عليه السلام : ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [٥]في مسألة جزاء الصيد ، وهي القراءة المعروفة ، فقال الإمام : هذا ممّا أخطأت فيه الكتّاب ، وقرأ: « ذو عدل منكم » [٦] . أي يكفي أن يحكم بالمماثلة عادل واحد .

---

١ ـ النور: ٦٠ .
٢ ـ الكافي : ج ٨ ص ٢٠٠ رقم ٢٤١ .
٣ ـ آل عمران : ٩٢ .
٤ ـ الكافي ج ٨ ص ١٨٣ رقم ٢٠٩ .
٥ ـ المائدة : ٩٥ .
٦ ـ الكافي : ج ٨ ص ٢٠٥ رقم ٢٤٧ .

ولاشكّ أنّ الحاكم بذلك يجب أن يكون عارفاً بخصوصيات النعم ليعتبرها في الموازنة مع الخصوصيات التي كان عليها الصيد. وهذا ممّا يرجع الى النظر والاجتهاد، فهو من أهل الخبرة وليس من باب الشهادة.

وعليه فقد اختلف نظر الفقهاء في اعتبار التعدّد في اخبار أهل الخبرة. وقد رجّحنا عدم اعتباره، نظراً لعموم وجوب تصديق العادل، اللّهمّ إلاّ مع عدم حصول الاطمئنان إلاّ مع التعدّد، والعبرة إنّما هو بحصوله [١].

* * *

٦ ــ و روى باسناده عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام قرأ قوله تعالى: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالحَقِّ﴾ [٢] قرأها: « يُنطَقُ » مبنيّاً للمفعول من باب الإفعال. والقراءة المشهورة: «يَنطِقُ» ثلاثياً مبنياً للفاعل.

قال عليه السلام في توجيه هذه القراءة: إنّ الكتاب لم ينطق ولن ينطق. ولكن رسول الله ﷺ هو الناطق بالكتاب... قال: هكذا والله نزل به جبرائيل على محمد ﷺ ولكنّه فيما حرّف من كتاب الله [٣]. والتحريف هنا مأخوذ من الحرف بمعنى القراءة، أي القُرّاء قرأوها كذلك.

هكذا شرح العلاّمة المجلسي هذا الحديث ورفع من ابهامه، جزاه الله خيراً [٤].

وروايات اختلاف القراءة التي جاءت في « الكافي » الشريف ربّما تنوف على الخمسين، اقتصرنا على نماذج منها، خوف الإطالة.

* * *

١ ـ راجع ما كتباه بهذا الصدد في مجلة « فصل نامه حق » ص٤٦ ـ ٤٨ العددالثاني ١٣٦٤ هـ.ش.

٢ ـ الجاثية: ٢٩.

٣ ـ الكافي: ج ٨ ص ٥٠ رقم ١١.

٤ ـ مرآة العقول: ج ٢٥ ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

النوع الثالث: أحاديث جاء فيها لفظ «التحريف»، فزعمه أهل القصور تحريفاً مصطلحاً في حين أنّه تحريف بالمعنى وتفسير على غير الوجه.

١ ـ من ذلك ما رواه الكشي باسناده عن علي بن سويد، قال: كتب إليَّ أبو الحسن الأوّل عليه السلام وهو في سجن هارون: وأمّا ما ذكرت يا علي ممّن تأخذ معالم دينك، عن غير شيعتنا، فإنّك إن تعدّيتهم أخذت دينك عن الخائنين الذين خانوا الله ورسوله، وخانوا أماناتهم، إنّهم أُوتمنوا على كتاب الله عزّ وجلّ وعلا، فحرّفوه وبدّلوه، فعليهم لعنة الله ...[١].

٢ ـ وروى الصدوق في الخصال عن جابر بن عبد الله الأنصاري عن النبيّ ﷺ قال: يجيء يوم القيامة ثلاثة يشكون: المصحف، والمسجد، والعترة. يقول المصحف: يا ربّ حرّفوني ومزّقوني. ويقول المسجد: يا ربّ عطّلوني وضيّعوني. وتقول العترة: يا ربّ قتلونا وطردونا ...[٢]. ولكن النسخ «حرّقوني» بالقاف.

٣ ـ محمد بن قولويه باسناده عن الحسن بن عطية عن أبي عبد الله عليه السلام: اللّهمّ العن الذين كذّبوا رسلك، وهدّموا كعبتك، وحرّفوا كتابك[٣].

والروايات من هذا القبيل كثيرة فلا نتكرّر بذكر الأمثال.

* * *

لكن تقدّم: أنّ التحريف في اللغة وفي مصطلح الشرع (في الكتاب والسنّة) يراد به التحريف المعنوي، أي التفسير بغير الوجه المعبّر عنه بالتأويل الباطل.

وتقدّم الحديث عن الإمام الباقر عليه السلام في رسالته الى سعد

---

١ ـ رجال محمد بن مسعود الكشي ص ١٠ (ط نجف).

٢ ـ خصال الصدوق: باب الثلاثة برقم ٢٣٢ ص ١٧٤.

٣ ـ كامل الزيارات: باب ٧٩ ص ١٩٧.

الخير: وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده ... [١].

ويشهدلذلك ما ورد عنه عليه السلام في تنويع القارئين للقرآن: « ورجل قرأ القرآن فحفظ حروفه وضيّع حدوده ... [٢]. فجاء استعمال التضييع موضع التحريف. وتضييع حدود القرآن هو تركها وعدم العمل وفقها. كما كان المراد من تحريفها: عدم وضعها في موضعها. لأنّه مأخوذ من الحرف بمعنى الجانب.

وفي حديث الحسن بن موسى الخشاب يرفعه الى الصادق عليه السلام: وذلك أنّهم بتّروا القرآن وأبطلوا السنن وعطّلوا الأحكام ... [٣]. فجاء « التبتير» موضع « التحريف ». لأنّ القرآن اذا لم يعمل به فقد هُجر وبُتّر.

وقرينه أُخرى في نفس الروايات المتقدمة: قرن تحريف القرآن بهدم الكعبة وتعطيل المساجد ممّا لا يراد المعنى الحقيقي، وانّما هو بفقد حجيج يريدون وجه الله. وخلوّ المساجد عن أهل اليقين في عبادة الله !.

* * *

هذا، ولكن محدّثنا النوري تراه مصرّاً على إرادة التحريف المصطلح (تحريف اللفظ) من لفظ الروايات. قال: ففي روايات الباب (التي سردها دليلاً على تحريف الكتاب) غنى وكفاية، لتماميّتها سنداً ومتناً.

قال: أمّا السند فواضح، لأنّ فيها الصحيح والموثق، مع أنّ جلّها موجودة في الكتب المعتبرة. فضلاً عن أنّها متواترة معنى. والشكّ في ذلك وسواس ينبغي الاستعاذة منه !.

وأمّا المتن (أي الدلالة) فكذلك ـ أي واضح ـ بالنسبة الى أكثرها،

---

١ ـ الكافي: ج ٨ ص ٥٣ رقم ١٦.

٢ ـ الكافي: ج ٢ ص ٦٢٧ رقم ١.

٣ ـ تفسير العياشي: ج ١ ص ٥ رقم ٧.

خصوصاً ما تضمّن لفظ السقط والمحو والنقص ... .

الى أن قال: وكذا ما اشتمل على لفظ (التحريف) على ما هو الظاهر المتبادر منه، فإنّ معناه لغةً التغيير. قالوا: وتحريف الكلام تغييره عن مواضعه. وهو ظاهر في تغيير صورته بأخذ الوجوه المتقدّمة (ذكرها في المقدمة الثانية من الكتاب وأحصاها الى تسعة عشر وجهاً من الممكن والممتنع)[1].

قال: وهو الشايع منه في استعماله في أمثال تلك الموارد.

قال: ومن ذلك جميع الأخبار الدالّة على وقوع التحريف في التوراة والإنجيل. وهو بهذا المعنى عند الجميع.

قال: ولو سلّمنا عدم ظهوره في هذا المعنى فإنّه لا بدّ لنا من حمل التحريف الوارد في تلك الروايات على إرادة التحريف اللفظي والتغيير الصوري، لا التحريف المعنوي، وذلك لقرائن كثيرة، منها: ذكرالسقط والمحو في غيرها كانت قرينة صارفة لحمل التحريف عليه أيضاً، حفظاً لوحدة السياق في تعابير الأخبار. ومنها: إنّ هذا التحريف قد شبّه بتحريف الكتب السالفة، فلا بدّ أن يكون مثله في تغيير اللفظ وتبديله.

و منها: قوله: إنّا لم نعثر على التحريف المعنوي الذي نسب الى الخلفاء، بأن غيّروا وجه المعنى أو بدّلوا تفسير الآية، ولو في آية واحدة، ولم نجد أنّهم فسّروها على خلاف ما أراده الله تعالى. ولو وجد لكان في غاية القلّة. نعم. إنّما شاع التحريف المعنوي بمعنى التفسير بالرأي في طبقة متأخّرة فيهم من مفسّرين خالفوا الأئمة عليهم السلام كقتادة والضحّاك والكلبي وأضرابهم ومن حذا حذوهم طول التاريخ. أمّا الذي صدر من الخلفاء الأوّلين هي مخالفة القرآن في مقام العمل. هذا فحسب، وليس ذلك تحريفاً، وإن كان مثل الزمخشري قد عدّ ذلك من التحريف المعنوي. فلاحظ ما ذكره

---

١ ـ فصل الخطاب: ص ٢٣ ـ ٢٤.

الزمخشري والرازي وأمثالهما في قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الرَّسولُ بَلِّغْ ... ﴾ وقوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ ... ﴾ ...[١].

* * *

ولا يخفى مواضع الضعف في كلامه، أوّلاً: لم يكن من روايات التحريف ما يصلح حجةً وسنداً لاعتبار، لأنّها في الأكثر مراسيل أو مقاطيع الاسناد، فضلاً عن اختلاء الكتب المعتمدة عنها، وإنّما توجد في كتب ورسائل لا قيمة لها ولا اعتبار، حسبما عرفت.

ثانياً: لم يكن لفظ التحريف مستعملاً في اللغة في غير التحريف المعنوي، وكذا في استعمالات القرآن على ما عرفت. وانّما هو مصطلح متأخّر لا يُحمل عليه الاستعمال الوارد في كلمات الأقدمين. والقرائن التي ذكرها اصطناعية هي أشبه بالمصادرة نحو المطلوب، كما أسبقنا القول في مسألة تشابه الحاضر والغابر. وأمّا التعبير بالسقط والمحو وما شابه من تعابير فسنذكر وجه التوفيق فيها حسبما ذكره أئمّة النقد والتمحيص.

ثالثاً: وهل كانت المخالفات العملية الكثيرة ذلك العهد إلاّ مُسبقةً بتأويل مداليل القرآن وتحوير أوجه معانيه الكريمة ؟! وهل قام القاسطون والناكثون والمارقون في وجه علي عليه السلام إلاّ بسلاح تأويل القرآن وتفسيره حسب ما كانوا يشتهون ؟! فكيف ياترى أنّهم لم يمسّوا معاني القرآن بسوء ؟!.

* * *

النوع الرابع: روايات زعموا دلالتها على سقط آية أو جملة أو كلمة، وقد عالجها أئمّة نقد الحديث بأنّها كانت من زيادات تفسيرية وشروح وما الى ذلك، لا من لفظ النص، لكن تعلّق بها أهل القول بالتحريف عبثاً، نذكر منها نماذج:

---

١ ـ فصل الخطاب: ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

١ ـ روى الكليني مرسلاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي الكوفي (٢٢١) هو من آل مهران ، وكانوا يقولون بالوقف [١]، وكان على رأيهم . ثم استبصر على يد الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام قال ــ قبل استبصاره ـ : دفع إليّ أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام مصحفاً وقال : لا تنظر فيه ، ففتحته وقرأت فيه (سورة : لم يكن الذين كفروا) فوجدت فيها اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم ! قال : فبعث إليّ : ابعث بالمصحف[٢].

وفي هذا الحديث مواضع إبهام وسؤال ، ذكر تفصيله محمد بن عمر الكشي (من أعلام القرن الرابع) في ترجمة الرجل : روى باسناده عنه قال : لمّا أُتي بأبي الحسن (عندما قبض عليه جلاوزة هارون) أُخذ به على القادسية ولم يدخل الكوفة وأُخذ به على البرّ الى البصرة . قال : فبعث إليّ مصحفاً وأنا بالقادسية ، ففتحته فوقعت بين يديّ سورة (لم يكن) فاذا هي أطول وأكثر ممّا يقرأها الناس . قال : فحفظت منه أشياء . قال : فأتاني مسافر ومعه منديل وطين وخاتم ، فقال : هات فدفعته اليه ، فجعله في المنديل ووضع عليه الطين وختمه . فذهب عنّي ما كنت حفظت منه ، فجهدت أن أذكر منه حرفاً واحداً فلم أذكره [٣].

وهذا الحديث اذا قارنّاه مع حديث الكليني يرتفع بعض الابهام من كليهما نسبياً . إذ الذي وجده من سورة (لم يكن : البيّنة) هي أسماء السبعين رجلاً من قريش بأسماء آبائهم . وكان سبب دفع المصحف اليه أوّلاً هو خوف الإمام

---

١ ـ الواقفة : جماعة من الشيعة وقفوا على الإمام أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام ، ولم يعترفوا بإمامة الإمام الرضا عليه السلام من بعده . فلا يعدّون من الإمامية القائلين بإمامة الأئمّة الاثني عشر الذين نصّ عليهم رسول الله ﷺ واحداً بعد واحد .

٢ ـ الكافي : ج ٢ ص ٦٣١ رقم ١٦ .

٣ـ رجال الكشي : ص ٤٩٢ برقم ٤٨١ .

من أن يقع في أيدي جلاوزة هارون . ومن ثمّ نهاه من أن ينظر فيه خوف الفتنة . ولكنّه خالف أمر الإمام فنظر فيه ، ولذلك بعث من يستردّه منه لمّا رآه غير مؤتمن على الوديعة .

وعلى أيّة حال ، فإنّ الأسماء التي زعمها رآهن في المصحف ، لعلّها كانت أسماء صناديد قريش ممّن ماتوا على الكفر أو أظهروا الإيمان قهراً ، وقد لعبوا بمقدّرات المسلمين دوراً هامّاً بعد حياة الرسول ﷺ وهذه الأسماء كانت كشرح وتفسير للّذين كفروا ، وكانت مكتوبة على الهامش قطعاً . كما نبّهنا عليه عند وصف مصحف الإمام أمير المؤمنين عليه السلام (في الجزء الأوّل من التمهيد) .

قال المحدّث الناقد المولى محسن الفيض : لعلّ المراد أنّه وجد تلك الأسماء مكتوبة في ذلك المصحف تفسيراً للّذين كفروا والمشركين ، مأخوذة من الوحي . لا أنّها كانت من أجزاء القرآن [١].

وخلاصة القول : إنّ هذا الحديث من المرسل الذي لا اعتبار به . وقد حدّث به من كان على حالة الوقف غير معترف بمذهب الإمامية ، فلا يعد حديثه من أحاديث الطائفة والحال هذه . وأخيراً فإنّ الثبت على الهامش ـ على تقدير صحّة الحديث ـ خارج عن مسألة التحريف .

* * *

٢ ـ روى أيضاً باسناده الى هشام بن سالم (أو هارون بن مسلم ـ كما في بعض النسخ) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إن القرآن الذي جاء به جبرائيل الى محمد ﷺ سبعة عشر ألف آية » . ذكره في آخر باب النوادر من كتاب فضل القرآن [٢].

---

١ ـ الوافي : المجلد الثاني ، ج ٥ ص ٢٧٣ .

٢ ـ الكافي : ج ٢ ص ٦٣٤ رقم ٢٨ .

والحديث بهذه الصورة نادر غريب وقد أوقع الشرّاح في مشكل العلاج، بعد أن كانت آي القرآن ـ حسب واقعيته الراهنة، الموافق للمأثور عن النبيﷺ وعن ابن عباس وغيره من التابعين، والتي أجمعت عليها عامّة أهل التفسير كالطبرسي وغيره ـ لا تعدو بضعاً ومائتين وستة آلاف آية! فهي لا تبلغ سبعة آلاف فكيف بسبعة عشر ألفاً؟!.

وقد جزم المولى أبو الحسن الشعراني ـ في تعليقته على شرح الكافي للمولى صالح المازندراني ـ بأنّ لفظة «عشر» من زيادة النسّاخ أو الرواة، والأصل: هي سبعة آلاف عدداً تقريبيّاً ينطبق مع الواقع نوعاً مّا [١].

ويؤيّده أنّ صاحب الوافي ـ المولى محسن الفيض ـ نقل الحديث عن الكافي بلفظ «سبعة آلاف آية» من غير ترديد. الأمر الذي يدل على أن النسخة الأصلية من الكافي التي كانت عنده كانت بهذا اللفظ، ولم يحتمل غيره.

قال الشعراني في تعليقه على الوافي: كانت النسخة التي شرحها المجلسي في مرآة العقول «سبعة عشر ألفاً» وكأنّها من فعل بعض النسّاخ، استقلّ عدد السبعة فأضاف اليه عشراً. غير أنّ السبعة آلاف هي القريبة من الواقع الموجود بأيدينا. وظاهر الحديث أنّه ليس بصدد احصاء عدد الآيات، بل ذلك من باب إطلاق العدد التامّ المتناسب مع الواقع بعد حذف الكسور أو تتميمها كما هي العادة و المتعارف في الاستعمال، من باب التسامح، بعد عدم تعلّق الغرض بذكر الكسر الناقص أو الزائد.

وهذا نظيرما روي: أنّ الإمام زين العابدين عليه السلام لم يزل باكياً بعد شهادة أبيه أربعين سنة. مع أنّه لم يعش بعده أكثر من خمسة وثلاثين سنة.

قال: وهذا التوجيه لا يجري مع زيادة لفظ «عشر». قال ذلك تدليلاً على غلط النسخة قطعاً.

---

١ ـ هامش شرح الأُصول للمازندراني: ج ١١ ص ٧٦.

ثمّ تعـرّض لتذرّعات أهـل التحريف الواهيـة، وتطرّق الى كتـاب « فصل الخطاب» بالمناسبة وقال: وقد تتبّعت الكتاب صدره وذيله وجميع ما فيه، فلم نجد فيه ما يصلح مستنداً للقول بالتحريف سوى بضع روايات ضعاف الأسناد، وفيها من المناكير ممّا لا يقول به أشياخه ولا سائر علمائنا، حيث مخالفتها مع أُصول المذهب، كالذي رواه عن كتاب الاحتجاج مرسلاً في سقوط ثلث القرآن من آية واحدة من سورة النساء، المستلزم ذلـك كون هذه السورة معادلة لنصف القرآن أو قريباً من النصف مع جهالة راوي هذا الخبر. وكالذي يرويه عن كتاب « سليم بـن قيس الهلالـي » وهو كتاب مـوضوع لا أصـل له ولا هو معتبـر عند الأصحاب. وكـالذي يرويـه عن كتاب « دبستان المـذاهب» ، وليس لـه أصل ولا مستند... الى آخر ما يقول ـ رحمه الله وجزاه عن القرآن خير الجزاء ـ [١].

وقد اعترف الشيخ النوري باختلاف النسخة، قال: وربّما يوجد في بعض نسخ الكافي « سبعة آلاف آية » . قال: و اقتصر عليه المولى محسن الفيض في «الوافي»، ولم يتعرّض لما في سائر النسخ. قال: وهذا منه قريب من الخيانة!

قال: وأظنّ أنّ نسختـه قد سقطت منها لفظة « عشر » فجعـل الكاتب أو الناظـر كلمة « ألف » «آلاف » مراعـاة لقواعد النحـو، من غير مراجعـة لسائر النسخ [٢].

قلت: ما أقبح بالرجل يختلع فور مـا اذا اصطدم مع الواقع المرّ وعاكسته مجاري الأُمور! إنّ المولى محسن الفيض ليعدّ من أجلاّء عالَم التحديث، ومن أئمّة النقد وتمحيص الأخبار، وسعة الاطلاع والاحاطة بمختلف الآثار. فكان ولا يزال علماً من أعلام الطائفة ومفخرةً من مفاخرها.

وهذا المحدّث النوري نفسـه ومعه قاطبة الاخباريين يعظّمـون من مواقف

---

١ ـ بهامش الوافي: المجلد الثاني: ج٥ ص ٢٣٢ ـ ٢٣٤.

٢ ـ فصل الخطاب: ص ٢٣٦.

هذا الرجل المضطلع بأحاديث أهل البيت عليهم السلام .

أمّا اذا عاكس موقفهم المنحرف عن اتّجاه كتاب الله العزيز الحميد، فإنّه يصبح خائناً ومُدلّساً في نقل الأخبار ! حاشاه من محقّق مدقّق عارف بمشارب الشريعة وصاحب اختيار واعتبار.

وقد عُرف المولى محسن الفيض بالإتقان والدقّة في النقل ولا سيّما في موسوعته الحديثية الكبرى « الوافي » لوفائه بمهمّات مسائل الدين في أُصوله وفروعه، مردفة بالتحقيق والشرح والبيان.

وبالحق ، كان كتابه هذا من أصحّ الكتب وأدقّها وأحسنها نظماً وأُسلوباً. الأمر الذي جعله مورد اعتماد الأصحاب ومرجعهم عند اختلاف الأنظار.

هذاالعلاّمة المحقّق ، المولى أبو الحسن الشعراني، يعلّل اختياره لكتاب الوافي موضعاً للشرح والتعليق، باشتماله على مزايا قلّ ما توجد في سائر الكتب الحديثية. يقول: وقد تصدّى جمع من علمائنا المتأخّرين لتأليف كتاب يشتمل على ما في الأُصول الأربعة. واشتهر بذلك كتابان: وسائل الشيعة والوافي. ولكل منهما مزية على الآخر. ويترجّح « الوافي » في جمعه بين الأُصول والفروع، وفي عدم تقطيع الأحاديث ، وفي اشتماله على الشرح والبيان. والعمدة: صحّة النسخة، وهو الأهمّ في هذا الباب ، أما « الوسائل » فهي فاقدة لهذه الامتيازات ، ولا سيّما صحّة النسخة، إذ لا تطمئن النفس بصحة نسخ الوسائل الموجودة إلاّ بعد مراجعة الأُصول المأخوذة منها ، الأمر الذي يغني عن مراجعة نفس الكتاب[1].

❊ ❊ ❊

١ ـ مقدمة الوافي بقلم الشعراني: ج ١ ص ٢ .

٣ ـ وفي كتاب الرجال لأبي عمرو الكشي ـ في ترجمة أبي الخطاب ـ روى عن أبـي علي خلـف بن حـامد (مجهول) عـن أبي محمـد الحسن بـن طلحة (مجهول) عن ابن فضال عن يونس عن العجلي عن الصادق عليه السلام : أنزل الله في القرآن سبعة بأسمائهم فمحت قريش ستة وتركوا أبا لهب [1].

مثل هـذه الرواية بهـذا الإسناد الساقط (روى مجهـول عن مجهول ــ قد أهمل أصحاب التراجم ذكرهما رأساً) كانت مستند الشيخ النوري وأشياخه في القول بالتحريف [2]. فضلاً عـن ابهام متنها : أين كـانت الأسماء ؟ وأسمـاء من كانت؟ ولِـمَ ومَتى حذفتها قريش؟ ولعلّهـا رواية السبعين رجلاً من قـريش التي روتها الواقفة ، فضـويت الى سبعة !؟ ولماذا ؟ علّهم استكثروهـا ولم تُقبل منهم فنزّلوها بدرجة ، من عشرات الى آحاد !! .

* * *

النوع الخامس: روايات استنـدوا اليها ، لكـن ليس فيهـا ما يصلـح لهذا الاستناد ، نذكر منها :

١ ـ ما رواه أبو سعيـد النيسابوري في أربعين حديثه برقـم ٣١ باسناده عن جابر بن عبـد الله الأنصاري ، قال : قال رسول الله ﷺ لعلي بن أبـي طالب عليه السلام : يا علـي ، الناس خلقوا من شجـر شتّى ، وخُلقتُ أنا وأنـت من شجرة واحدة ، وذلك أنّ الله تبارك وتعالى يقول : ﴿**وفي الأرض قِطع مُتَجاورات**﴾ ـ حتى بلغ ـ ﴿**يسقى بماء واحد**﴾[3]. هكذا قرأهـا رسول الله ﷺ أي بتأويلها الـى نفسه وأخيه علي عليهما السلام .

---

١ ـ رجال الكشي : ص ٢٤٧ برقم ١٣٥ .

٢ ـ فصل الخطاب : ص ٢٩٦ .

٣ ـ الرعد : ٤ .

وقد استدلّ بها المحدّث النوري دليلاً على التحريف [١] ولكن أين موضع التحريف ؟! ولعلّه زعم من قوله « حتّى بلغ » زيادة في قراءة النص! مع وضوح أنّه من كلام الراوي، اختصر من قراءة النبيﷺ للآية !

* * *

٢ ـ روي عن الإمام الصادق عليه السلام قال: كان أبي اذا صلّى الوتر قرأ في ثلاثتهنّ بقل هو الله أحد، فاذا فرغ منها قال : « كذلك الله ربّي ».

وسأل ابن المهتدي الإمام الرضا عليه السلام عن سورة التوحيد فقال: كل من قرأ ﴿**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ** ...﴾ وآمن بها فقد عرف التوحيد. فقلت: كيف يقرأها؟ قال: كما يقرأها الناس، وزاد فيه « كذلك الله ربّي، كذلك الله ربّي» [٢].

قال النوري: وفي الخبر إيماء الى كون الذيل من القرآن . . استفادة غريبة!! [٣].

* * *

٣ ـ و روي عن الإمام زين العابدين عليه السلام كان يقول عندما بقرأ ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ القَدْرِ**﴾: صدق الله عزّ وجلّ، أنزل القرآن في ليلة القدر، ﴿**وَ مَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ القَدْرِ**﴾ قال رسول الله ﷺ: لا أدري. قال الله عزّ وجلّ: ﴿**لَيْلَةُ القَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ**﴾ ليس فيها ليلة القدر. قال لرسول اللهﷺ: و هل تدري لِمَ هي خير من ألف شهر ؟قال: لا. قال: لأنّها ﴿**تَنَزَّلُ المَلائِكَةُ وَ الرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ**﴾. واذا أذن الله عزّ وجلّ بشيء فقد رضيه. ﴿**سَلامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الفَجْرِ**﴾. يقول تسلّم عليك يا محمد ملائكتي وروحي بسلامي

---

١ ـ فصل الخطاب: ص ٢٩٦.

٢ ـ البرهان: ج ٤ ص ٥٢١ رقم ١٦ و ص ٥٢٣ رقم ٥.

٣ـ فصل الخطاب : ص ٣٤٩.

من أوّل ما يهبطون الى مطلع الفجر... [١].

وإنّا لنستغرب كيف زعم المحدّث النوري أنّ جميع ما جاء في كلام الإمام عليه السلام أجزاء ساقطة من النص ؟! مع وضوح أنّه توضيح وتفسير لا غير ! .

* * *

النوع السادس: روايات وردت بشأن فساطيط تضرب بظهر الكوفة، أيام ظهور الحجّة المنتظر ـ عجّل الله فرجه الشريف ـ لتعليم الناس قراءة القرآن وفق ما جمعه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم، لأنّه خلاف الترتيب المعهود.

وقد حاول فريق المحدّث النوري الاحتجاج بها، دليلاً على مخالفته في سائر الجوانب أيضاً، لكنّها على عكس مقصودهم أدلّ، كما نبّهنا.

١ ـ فقد روى الشيخ المفيد باسناده عن جابر الجعفي عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: اذا قام قائم آل محمدﷺ ضرب فساطيط لمن يعلّم الناس القرآن، على ما أنزل الله. فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم، لأنّه يخالف فيه التأليف[٢].

والروايات بهذا المضمون كثيرة ومتقاربة في التعبير [٣].

فقد علّل الإمام الباقر عليه السلام وجه الصعوبة هي المخالفة في التأليف، أي النظم القائم بين سوره وآياته، لأنّ مصحف الإمام أمير المؤمنين عليه السلام كان على أدقّ ترتيب وفق ما أنزل الله تماماً من غير تحوير، فلم يفته شيء من خصوصيات النزول، زمانا ومكانا ومورداً وترتيباً، وغير ذلك من وجوه

---

١ ـ البرهان: ج ٤ ص ٤٨٣ رقم ٥.

٢ ـ الإرشاد: ص ٣٦٥ (ط نجف).

٣ـ راجع البحار: ج ٥٢ ص ٣٣٩ رقم ٨٥ وص ٣٦٤ رقم ١٣٩ و ١٤٠ و١٤١ وغيرها.

فهم الآيـة عموماً وخصـوصاً وما شابـه . وكل ذلك كـان مثبتاً في مصحفـه عليه السلام ، ولكن على الهامش طبعاً وكما أسلفنا .

وبهذا المعنى روايات أُخر نذكر منها :

٢ ـ روى الكليني بـاسناده الى سفيان بـن السمط ، قال : سألـت الصادق عليه السلام عن تنزيل القرآن ، قال : اقرأوا كما عُلّمتم [١] .

٣ ـ وعـن أبي الحسن مـوسى بن جعفـر عليه السـلام حينما سألـه بعض أصحابه عـن قراءة آيات من القرآن ليسـت متوافقة مع القراءة المعـروفة ، قائلاً : جُعلت فداك ، إنّـا نسمع الآيات في القـرآن ، ليس هي عندنـا كما نسمعها ، ولا نحسن أن نقرأها كمـا بلغنا عنكم ، فهل نأثم ؟ فقـال : عليه السلام : لا ، اقرأوا كما عُلّمتم ، فسيجيء من يعلّمكم [٢] .

٤ ـ وبـاسناده الى سالـم بن سلمة قال : قـرأ رجل على أبي عبـد الله عليه السـلام وأنا أستمـع حروفـاً من القـرآن ليـس على مـا يقرأه النـاس ، فقال عليـه السلام : كفّ عـن هذه القراءة ، اقرأ كما يقـرأ الناس حتى يقوم القـائم ، فاذا قام القائم عليه السلام قـرأ كتاب الله عزّ وجلّ على حدّه ، وأخـرج المصحف الذي كتبه عليّ عليه السلام [٣] .

والأحـاديث بهـذا النمـط غيـر قليل ، و هـي إن دلّـت فـإنّما تـدلّ علـى اختـلافٍ مّـا بين مصحفـه عليـه السـلام والمصحـف الحـاضر ، أمّـا أنّ هـذا الاختلاف يعود في نصّـه أم في نظمه أم في أمر آخر ، فهذا ممّا لا تصـريح به في تلكم الأحاديـث ، سوى الحديث الأوّل الذي نوّهنـا عنه ، فإنّه صريـح في وجه الاختلاف ، وأنّه ليس في سوى النظم والتأليف ، لا شيء سواه ، فهو خير شاهد

---

١ ـ الكافي : ج ٢ ص ٦٣٣ رقم ٢٣ .

٢ ـ الكافي : ج ٢ ص ٦١٩ رقم ٢ .

٣ ـ المصدر السابق : ص ٦٣١ رقم ١٥ .

على تبيين وجه الاختلاف المنوّه عنه في سائر الروايات ، وهذا في مصطلح الاصوليين من الحكومة الكاشفة لمواضع الابهام في سائر كلام المتكلّم الحكيم .

على أنّ نفس الاختلاف في نظم الكلام ، يكفي لوحده سبباً لصعوبة التلاوة ، ولصعوبة فهم المراد من الكلام ، لأنّ قوام المعنى بذاته رهن النظم القائم بين أجزاء الكلام ، فلو غُيّر ، غَيّر المعنى لا محالة . كما أنّ وضع جمل الكلام الواحد في مواضعها حسب إرادة المتكلّم ونطقه خير معين على فهم مراده ، حيث القرائن الحافّة بالكلام إنّما تصلح قرائن اذا وضعت حسب وضع المتكلّم ، دون ما اذا غيّرت عن مواضعها الأُولى ، سواء عن عمد أو عن اشتباه .

وبعد ، فاذا كانت مسألة النظم تعدّ من أهمّ المسائل اللفظية الكلامية ـ وهي ذات صلة قريبة بمسألة الإفادة والاستفادة ـ فإنّ هذا ممّا يضمن وجوده بالنحو الأكمل في مصحف علي عليه السلام وتعوزه سائر المصاحف على الإطلاق .

هذا ، وقد أَلِفَ الجمهور هذا النسج الحاضر ، واعتادوا عليه خلفاً عن سلف طيلة عشرات القرون . فيصعب عليهم التعوّد على خلافه ، ومن ثمّ فهم بحاجةالى تربية وتعليم و ممارسة مستمرّة ممّا يقوم بها صاحب الأمر عند ظهوره ، إن شاء الله .

إذن صحّ قوله عليه السلام : « قرأ كتاب الله على حدّه » أي على نسجه الأوّل الأصيل الذي يضمنه مصحف أمير المؤمنين عليه السلام .

* * *

٥ ـ وممّا يدلّ على أنّ القرآن الذي يأتي به صاحب الأمر ليست فيه زيادة على هذا الموجود ما رواه العياشي باسناده عن أبي جعفر عليه السلام ، قال :

ولو قد قام قائمنا فنطق صدقه القرآن [١]. أي هذا الموجود بأيـدينا في آياتٍ منه صريحـة في قيـامه وظهـوره وبسطه العـدل في الأرض . اذ لـو كان مـا دلّ على صدقه هـي من زيادات فيما لديه ممّـا لم يعهدها المسلمون مـن ذي قبل لكان ذلك من الدور الباطل ، إذ لا يعرف الشيء من قبل نفسه .

فمن المحتّم أنّه ـ عجّل الله فرجه ـ يضع يده على مواضع من القرآن كانت دلالتها على صدقه خفية من ذي قبـل ، فعند إرشاده عليه السلام يتعرّف الناس الى حقيقة ناصعة كانوا يجهلونها ويجهلون استخراجها من نفس القرآن .

* * *

النوع السابع : ما ورد بشأن فضائل أهل البيت عليهم السلام المخبوءة طيّ آيات الـذكر الحكيم ، أن لـو قرئت كما هي علـى ما أنزلهـا الله ـ غضّةً طـريّة لا يشوبها كـدر الأوهام ولا يدنّس صفوهـا ضغينة الأحقاد ـ لـوجدتها ذوات دلائل واضحة وبيّنات لائحة ، تدلّك على شرفهم ورفيع منزلتهم عند الله عزّ و جلّ .

ولكن ، هيهات هيهات ، طالما عملت الأيدي القذرة في تلويث الحقائق وقلبها ظهراً لبطن ، حُؤُولاً دون الوصول الى إشـراقات قدسيّة ملكوتيّة يفيض بها هذا الكتاب العزيز الحميد .

هذا ابن جريـر الطبري يحاول في تفسيـره ، التغطية على أكبر فضيلـة من فضائل أهل البيت ، الذين جعل الله مودّتهم أجر الرسالة ، وهي فضيلة ما فوقها فضيلة .

ذكـر في تفسيره اختـلاف أهل التـأويـل فـي معنى قـولـه تعالـى . ﴿قُلْ لاَ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبىٰ﴾ [٢] ويختار أوّل الوجوه :

إنّها خطاب مع قـريش لتحفظ قرابته فيهم فتحميـه وتمنعه شرّ الأعداء .

---

١ ـ تفسير العياشي ج١ ص ١٣ رقم ٦ .

٢ ـ الشورى : ٢٣ .

فقد طلب إليهم المودّة لكونهم ذوي رحم له ، حتّى وإن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفاً !

قال : كان لرسول اللهﷺ قرابة في جميع قريش . فلمّا كذّبوه وأبوا أن يبايعوه، قال : يا قوم إذا أبيتم أن تبايعوني فاحفظوا قرابتي فيكم ، لا يكن غيركم من العرب أولى بحفظي ونصرتي منكم!

ثمّ ذكر وجوهاً ثلاثة أُخر: طلب المودّة مع قرابته أهل بيته . وطلب القربى الى الله والزلفى لديه سبحانه . وصلة الأرحام بعضهم مع بعض .

ويقول في وجه ترجيحه ذلك الوجه : إنّه لموضع « في » في قوله ﴿**المودّة في القربى**﴾ إذ لا وجه معروفاً لدخول « في » في هذا الموضع . وكان ينبغي على سائر الوجوه أن يكون التنزيل « إلاّ مودّة القربى » أو «المودّة بالقربى» أو « ذا القربى » على الترتيب .

وقد حاول بكل جهده ترجيح اختياره على سائر الوجوه [١].

* * *

ولكنّه تعامى في كلامه عن قصد سيّئ ، قال تعالى : ﴿**فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَٰكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ**﴾ [٢] ! إذ كيف يخفى على ذي لبّ أن مثل هكذا مواجهة ممّا يمتنع مع قوم ناكرين مستهزئين بموقف النبي الأكرم . إنهّم رفضوا دعوته وجحدوا رسالته فكيف يطالبهم بالأجر عليها؟ ! إن هذا الإحتمال إلاّ وهن بمقامه المنيعﷺ .

إنّهﷺلا يمدّ يد الوداد الى أعداء الله الألدّاء حتى ولو كانوا ذوي قرابته . اذ لا قرابة مع الشرك ولا رحم مع رفض التوحيد . قال تعالى : ﴿**إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ**

---

١ ـ جامع البيان للطبري : ج ٢٥ ص ١٥ ـ ١٧ .

٢ ـ الحج : ٤٦ .

إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ (١) .

هذا وقد قال تعالى : **﴿لاتَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَ عَدُوَّكُمْ أَوْلِياءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالمَوَدَّةِ﴾**(٢)، فكيف يخالف رسولُ الله ﷺ صريح نهيه تعالى ؟!

وكان ﷺ قد عرف منهم العناد واللجاج ، وقد عرفوا فيه قطيعة الرحم وتسفيه الأحلام وإفساد الشباب، وجعل كيانهم على خطر الإنهيار ، هكذا كانوا يحملون الضغائن نحو نبيّ الإسلام ويكرهون لقاءه. واذا كان الأمر على ذلك، فكيف يضع نفسه الكريمة موضع الامتهان تجاه سؤال يعلوه الذلّ والصغار ؟ حاشاه من نفس أبيّة وأنف حميّة. كما قال سبطه الشهيد: وهيهات منّا الذلّة، يأبى الله لنا ذلك ورسوله والمؤمنون ، وحجور طابت وطهرت ، وأُنوف حميّة ونفوس أبيّة ... (٣).

* * *

وأمّا الذي ذكره دليلاً على اختياره فليته لم يذكره، إذ لا شأن له والأدب الرفيع الذي كان من شأن (جار الله الزمخشري) الذي اختار نقيض رأيه وسلك مسلكاً نزيهاً ومشرّفاً في نفس الوقت، فقد شرح الموقف شرحاً وافياً ، تبعه عليه جماعة المفسّرين من أهل النظر والاختيار.

قال: ما معنى قوله: **﴿إلاّ المودّة في القربى﴾**؟ فأجاب بقوله:

قلت: جعلوا مكاناً للمودّة ومقرّاً لها، كقولك: لي في آل فلان مودّة، ولي فيهم هوى وحبّ شديد، تريد: أُحبّهم وهم مكان حبّي ومحلّه.

قال: وليست « في » بصلة ـ أي متعلّقة ـ للمودّة ، كاللام اذا قلت: إلاّ المودّة للقربى. إنّما هي متعلّقة بمحذوف تعلّق الظرف به ، في قولك المال في

---

١ ـ هود: ٤٦ .

٢ ـ الممتحنة : ١ .

٣ـ المقتل للسيد عبد الرزاق المقرّم: ص ٢٥٠ .

الكيس. وتقديره : إلاّ المودّة ثابتةً في القربى ومتمكّنة فيها. والقربى مصدر كالزلفى والبشرى. بمعنى : قرابة. والمراد : في أهل القربى.

قال : روي أنّها لمّا نزلت قيل : يا رسول الله من قرابتك هؤلاء الذين وجبت علينا مودّتهم ؟ قال : علي وفاطمة وابناهما . ثمّ جعل يسرد روايات جليلة بهذا الشأن [١] جزاه الله عن آل بيت الرسول خير الجزاء.

* * *

وهذا ابن مخلوف الثعالبي ــ في آية الولاية : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾[٢] نراه يحاول امتهان نزولها بشأن علي عليه السلام حينما أعطى خاتمه للفقير وهو في حالة الركوع من الصلاة. فكانت فضيلة شامخة لمولانا أمير المؤمنين . وقد أجمع عليه المفسّرون وأهل الحديث وتواترت الروايات بذلك من الفريقين[٣].

قال الثعالبي : والزكاة في الآية عامّ تشمل المفروضة والتطوّع بالصدقة ولكل أفعال البرّ، ثم وصفهم سبحانه بتكثير الركوع، وخصّ بالذكر لكونه من أعظم أركان الصلاة. قال : هذا هو الصحيح في تأويل الآية . ولكن اتّفق مع ذلك أن علي بن أبي طالب أعطى خاتمه وهو راكع . قال السدّي : وإن اتّفق ذلك لعلي فالآية عامة [٤].

هكذا يخرج من تفسير الآية بهذا الاختصار المبتور ! نعم هكذا استحوذ

---

١ - تفسير الكشاف : ج ٤ ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ .

٢ - المائدة : ٥٥ .

٣ - في الدرّ المنثور للسيوطي: ج ٢ ص ٢٩٣ روايات متظافرة بأنّ رسول الله ﷺ قال للسائل: من أعطاك هذا الخاتم ؟ قال :هذا الراكع ، وأشار الى علي وهو يصلّي في ناحية المسجد. فأنزل الله الآية فقرأها على أصحابه ثم قال: فمن كنت مولاه فعليّ مولاه، اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه.

٤ ـ تفسير الثعالبي : ج ١ ص ٤٧١ .

عليهم شيطان الحقائد فأنساهم ذكر الله ! .

* * *

وهذا عبد الله بن الزبير يحاول إثبات كون سورة الإنسان مكّية ، لماذا؟ لأنّه كان يُرغمه وجود آيات في القرآن ناصّة على فضائل آل الرسول ﷺ ! إنّه كان يحمل الضغينة لآل البيت حقداً وحسداً **﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾** [١] . فقد أسقط ذكر النبي من خطبة الجمعة ، معتذراً أنّي كلّما رأيت بني هاشم اذا جاء ذكر النبي اشرأبّوا وأشرقت ألوانهم وطالت رقابهم . والله ما كنت لآتي لهم سروراً وأنا أقدر عليه ![٢] .

وهكذا سار من ورائه بعض مبتذلة أهل التفسير كابن كثير وأخيراً سيد قطب مستشهدين بالسياق ، تاركين وراءهم إجماع أئمّة التفسير [٣] .

قال الحافظ الحسكاني : اعترض بعض النواصب بأنّ هذه السورة مكية ، وهذه القصة (نذر الصدّيقة الزهراء صوم ثلاثة أيّام استشفاءً لولديها الحسن والحسين . ثم إعطاء اقراصهم الى المسكين واليتيم والأسير في ليالٍ ثلاث متواليات) مدنيّة !

فقال ردّاً عليه : قال الأكثر : إنّها مدنية ، ونصوص الأئمّة على الترتيب شاهدة عليه [٤] . وهكذا حقّق العلاّمة الطبرسي في تفسيره [٥] .

* * *

---

١ ـ النساء : ٥٤ .

٢ ـ شرح النهج لابن أبي الحديد : ج ٢٠ ص ١٢٢ و ١٢٨ و ١٤٧ ، وراجع الجزء الأوّل من التمهيد ص ٢٨٥ .

٣ ـ راجع الجزء الأوّل من التمهيد : ص ١٢٢ .

٤ ـ شواهد التنزيل : ص ٣١٠ ـ ٣١٥ .

٥ ـ مجمع البيان : ج ١٠ ص ٤٠٥ .

نعم ، اذا كانت تلك حالة أهل الضغائن من أصحاب التفسير ، دأبوا يحاولون في إخفاء الحقيقة مهما بلغ الأمر ، وكانت السياسة القائمة يومذاك تواكب نظرة الاخفاء من فضائل آل الرسولﷺ فلا غرو أن لا تعرف اليوم من فضائلهم ، أو من مساوئ أعدائهم ، شيئاً مذكوراً في القرآن الكريم .

إنّ في القرآن الشيء الكثير من الدلائل اللائحة بفضلهم وشرفهم ، وقد نزلت كثير من الآيات إشادة بشأنهم الرفيع ، لو تدبّرها متدبّر بعين بصيرة وقلب واعٍ خبير، لا أن تكون العيون عمشاً والقلوب سوداً .

أخرج الكليني باسناده عن أبي مسروق ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنّا نكلّم الناس فنحتجّ عليهم بقول الله تعالى : ﴿**أَطِيعُوا اللهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ**﴾ [١] فيقولون نزلت في أمراء السرايا ! فنحتجّ عليهم بقوله تعالى : ﴿**إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ ورَسُولُهُ ...**﴾ [٢] فيقولون نزلت في المؤمنين ! ونحتجّ عليهم بقوله تعالى : ﴿**قُلْ لا أسألُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إلاَّ المَوَدَّةَ فِي القُرْبىٰ**﴾ [٣] فيقولون : نزلت في قربى المسلمين ! قال : فلم أدع شيئاً ممّا حضرني ذكرُه من هذه وشبهه إلاّ ذكرته ! [٤].

وعليه فليذهب عن بصرك غشاء التعامي ، ولتتحرّر نفسك من أغلال الأحقاد الجاهلية النكراء، وبعده ﴿**فَانْظُرْ إِلىٰ آثَارِ رَحْمَةِ اللهِ كَيْفَ يُحْيِي الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا**﴾ [٥].

* * *

١ ـ وهذا هو معنى قول الإمام الصادق عليه السلام : لو قد قرئ القرآن

---

١ ـ النساء : ٥٩ .

٢ ـ المائدة : ٥٥ .

٣ ـ الشورى : ٢٣ .

٤ ـ الكافي : ج ٢ ص ٥١٣ ـ ٥١٤ .

٥ ـ الروم : ٥٠ .

كما أُنزل لألفيتنا فيه مسمّين[١].

قوله « كما أُنزل » أي غضّاً طريّاً من غير أن يشوبها كدر الأوهام، أو تلبيسات أهل الزيغ والباطل.

و لنذكر شاهداً على ذلك :

قال تعالى : ﴿**وَ إِذا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الأَمْنِ أَو الخَوْفِ أذاعُوا بِهِ وَ لَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَ إِلَى أُولِي الأمرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ** ... ﴾[٢].

قال الإمام أبو جعفر الباقر عليه السلام : أُولوا الأمر هنا هم الأئمّة المعصومون.

قال الشيخ أبو جعفر الطوسي : وهو الأقوى لأنّه تعالى بيّن أنّهم متى ردّوه الى أُولي العلم علموه، والردّ الى من ليس بمعصوم لا يوجب العلم، لجواز الخطأ عليه بلا خلاف، سواء أكانوا أُمراء السرايا أو العلماء[٣].

فهذه الآية الكريمة ــ وفق هذا التفسير الراجح ـ دلّتنا على مقام عصمة الأئمّة عليهم السلام من الخطأ في الرأي والاجتهاد.

❊ ❊ ❊

وآية أُخرى جاءت لتدلّ على مقام عصمتهم عليهم السلام عن ارتكاب الذنوب، سواء أكان قبل تصدّيهم لمقام الإمامة أم كان بعدها، وهي العصمة المطلقة التي تقول بها الإمامية شرطاً أوّلياً في ولاة أمر المسلمين (النبي وخلفاؤه الأئمة الهداة عليهم السلام) والآية هي قوله تعالى : ﴿**لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾[٤].

---

١ ـ تفسير العياشي : ج ١ ص ١٣ رقم ٤.

٢ ـ النساء : ٨٣.

٣ـ تفسير التبيان : ج ٣ ص ٢٧٣.

٤ ـ البقرة : ١٢٤.

قال الإمام الرازي: احتجّ الروافض بهذه الآية على القدح في إمامة أبي بكر وعمر، لأنّهما كانا كافرين وكان صدق عليهما في تلك الحالة انّهما لا ينالان عهد الإمامة ألبتّة. واذا صدق عليهما في ذلك الوقت أنّهما لا ينالان عهد الإمامة ألبتّة ولا في شيء من الأوقات، ثبت أنّهما لا يصلحان للإمامة.

وأيضاً فإنّهما كانا مذنبين، إذ كان يجوز عليهما ارتكاب الذنب بعد أن لم يكونا معصومين بالاتفاق.

ثم أخذ في النقض والردّ، وأخيراً قال: والمراد من الإمامة هنا ما يشمل النبوّة فمن كفر بالله طرفة عين لا يصلح لهذا المقام الرفيع [١]. انتهى بتصرّف واختزال.

* * *

وآية ثالثة دلّت على اعتبار الاهتداء المطلق في إمام المسلمين، فلا يرجع في فهم الشريعة في جميع مناحيها الى غيره إطلاقاً، وإنّما هم يرجعون اليه في جميع المسائل في الأُصول والفروع فلا بدّ أن يكون صالحاً للإجابة الوافية على كل مسائل الشريعة، سواء أكان في العبادات أم في السياسات فيما يعود الى اصلاح شؤون العباد و إدارة البلاد على الإطلاق.

وهذا ما يعزى الى خليل بن أحمد النحوي، حيث سئل عن سبب تقديمه للإمام أمير المؤمنين عليه السلام على غيره، فقال: استغناؤه عن الكل، واحتياج الكل اليه، دليل على أنّه إمام الكل. وهو كما ذكر صحيح لا مرية فيه، حسب دلالة الآية الكريمة في قوله عزّ من قائل: ﴿**أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لايَهِدِّي إلاَّ أَنْ يُهْدىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ**﴾ [٢].

فقد روى القمّي باسناده عن الإمام الباقر عليه السلام قال: فأمّا من يهدي

١ ـ التفسير الكبير: ج ٤ ص ٤١ ـ ٤٢ (المسألة الرابعة).

٢ ـ يونس: ٣٥.

الى الحق فهو محمد ﷺ وآل محمد عليهم السلام من بعده ، وأمّا من لا يهدِّي فهو من خالف من قريش وغيرهم أهلَ بيته من بعده[١].

❊ ❊ ❊

فقد عرفت كيف يستفاد ـ من ضمّ الآيات الكريمة بعضها الى بعض ـ أكبر شأن من شؤون الإمامة الكبرى، حسبما رسمها الإسلام وبيّنه القرآن بوضوح، لو تدبّره متدبّر بإمعان وعن يقين وإيمان ،وكان على نور من ربّه ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللهُ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِنْ رَبِّهِ﴾[٢]نعم ﴿وَ مَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللهُ لَهُ نُوراً فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾[٣]. قال تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الحَقِّ وَ إِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لا يُؤْمِنُوا بِهَا وَ إِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلا وَ إِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً ذٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَ كانُوا عَنْها غَافِلِينَ﴾[٤].

وأمّا قوله عليه السلام: « فيه مسمّين» فلا يريد التسمية بهذا الأسم، بل بذكر السمات والنعوت الدالّة على فضيلة الاختصاص، حسبما عرفت.

يدلّك على ذلك ما رواه الكليني باسناده عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿أطيعوا اللهَ وأطيعوا الرَّسولَ وأُولي الأمرِ منكُمْ﴾[٥]. قال: نزلت في علي والحسن والحسين. قلت: إنّ الناس يقولون فما باله لم يسمّ علياً وأهل بيته في كتاب الله ! قال عليه السلام: فقولوا لهم: إنّ رسول الله ﷺ نزلت عليه الصلاة ولم يسمّ لهم ثلاثاً ولا أربعاً ، حتى كان رسول

---

١ ـ تفسير الصافي ج١ ص ٧٥٢.

٢ ـ الزمر: ٢٢.

٣ ـ النور: ٤٠.

٤ ـ الأعراف: ١٤٦.

٥ ـ النساء: ٥٩.

اللهﷺ هو الذي فسّر لهم ذلك ...[١].

قال سيّدنا الأُستاذ ـ دام ظلّه ـ تعقيباً على ذلك : هـذه الصحيحة حاكمة على جميع تلك الروايات ، وموضّحـة للمراد منها ، أي أنّ ذكرهم عليهم السلام في الكتاب إنّما كان بالنعوت والأوصاف ، لا بالتسمية المتعارفة[٢].

* * *

٢ ـ وهكذا قوله عليه السلام : من لم يعـرف أمرنا من القرآن لم يتنكّب الفتن[٣].

أي من لم يعـرف موضعنا من أمـر الولاية ـــ على الوصف الـذي جاء في القرآن المنطبق علينا بـالذات دون من سوانا ــ لم يمكنـه التخلّص من مضلاّت الفتن ... بعد أن طرق أبـواباً لا تؤدّي الى الفوز والنجاح ، ولـم يستمسك بالعروة الوثقى والحبل الممدود بين السمـاء والأرض ... والدلائل على أنّ العترة الطاهرة والذرّية الباهـرة هم سفن النجاة وحبل الله المتين والعروة الـوثقى والسبل الى الله والوسيلة اليه ـ كما في حديث الثقلين المتواتر ـ [٤]في القرآن كثير في كثير.

* * *

٣ ــ ومـن ثمّ قـال الإمـام البـاقر عليـه السـلام : لنـا حقّ فـي كتـاب الله المحكم ، لو محوه فقالوا ليس من عند الله أو لم يعلموا لكان سواء[٥].

أي أنّ وصفنا ووصف موضعنا من أمر الولاية ـ على ماهو الحقّ الحقيق ، والجدير بهـذا المقام الرفيع ـ مذكـور في القرآن بالدلائـل و البيّنـــات ، فلو

---

١ ـ الكافي : ج ١ ص ٢٨٦ .

٢ ـ راجع البيان ص ٢٥١ .

٣ ـ العياشي : ج ١ ص ١٣ رقم ١ .

٤ ـ فضائل الخمسة للفيروز آبادى ج ٢ ص٤٣ .

٥ ـ العياشي : ج ١ ص ١٣ رقم ٢ .

أنّهم محوه ــ فرضاً ـ أو لـم يعلموا به ـ أي جهلـوه رأساً ـ لكان سـواءً ، أي كان موضـع جهلهم بـذلك متساويـاً مع محـوه من الكتاب ، حيـث ترك التعـرّض له والتدبّر بما فيه ، فضلاً عن العمل به ، يتساوى مع محوه رأساً .

٤ ـ وبذلك تعـرف معنى قولهم عليهم السلام : « لولا أنّـه زيد في كتاب الله ونقص منه ، ما خفي حقّنا على ذي حجى » [١].

حيث المراد مـن الزيادة والنقصان هـو تحميل الرأي والتفسير علـى غير الوجه الصحيح ، فيزيد في مدلول كلامه تعالى وينقص منه عن عمد خبيث ، أو القـول فيـه بغيـر علم ولا هـدى مـن الله ، وهـو المعبّـر عنـه بالتفسيـر بـالـرأي الممقوت .

هـذا فضلاً عـن كتمان حقـائقه دون بيـانها للنـاس ، فإنّـه تقصير بشـأن الكتاب العزيز ، وتنقيص من دلائله الرشيدة .

وهذاالمعنى ـ بعد هذا البيان ـ يتّحد مع قولهم ـ في الحديث الآنف ـ : «لو قد قرئ القرآن كما أُنزل لألفيتنا فيـه مسمّين » ، أي غضّاً طريّاً لايشوبه كدر الأوهام .

إذن ، ليس المقصود زيادة في لفظه أو حذف شيء منه ، كما توهّمه أهل التحريف ، إذ لـو كان المراد ذلك لكان علـى خلاف إجماع الطائفـة إطلاقاً ، وكان مطروحاً البتّة ، إذ لم يقل أحد بالزيادة في القرآن حتى الأخباريين .

وقد اعترف المحدّث النـوري نفسه بهذا الإجماع ، ومن ثمّ حـاول تأويل الرواية على طريقة أسلافه الأخباريين [٢].

قال سيدنـا الأُستاذ ـ دام ظلّه ــ : قد انعقد اجماع المسلميـن على عدم

---

١ ـ العياشي : ج ١ ص ١٣ رقم ٦ .

٢ ـ فصل الخطاب : ص ٢٣٦ .

الزيادة في القرآن ولا حرفاً واحداً حتى من القائلين بالتحريف[١].

* * *

٥ ـ ولكثرة ما ورد في القرآن من الإشادة بهذا البيت الرقيع تصريحاً أو تلويحاً قال الباقر عليه السلام : نزل القرآن على أربعة أرباع : ربع فينا، وربع في عدوّنا ، وربع فرائض وأحكام ، وربع سنن وأمثال . ولنا كرائم القرآن [٢].

وفي لفظ آخر: « نزل القرآن أثلاثاً، ثلث فينا وفي عدوّنا ، وثلث سنن وأمثال ، وثلث فرائض وأحكام» [٣].

إذ ليس التحديد بالضبط مقصوداً، وإنّما هو بيان لأنواع آي القرآن، قسط وافرٌ منه نزل في شأن الولاية التي هي أهمّ الفرائض وأساسها، والباقي أحكام وسنن وحكم وأمثال .

الأمر الذي دعا بنبهاء الأُمّة وعلمائها الأجلاّء أن يعيروا هذه الناحية الخطيرة من كتاب الله ، اهتمامهم البالغ ويقوموا بتصانيف قيّمة في هذا الشأن، منهم الحافظ الكبير عبيد الله بن عبد الله المعروف بالحاكم الحسكاني ــ من مشايخ الطبرسي صاحب التفسير ـ أن يقوم بتصنيف موسوعته القيّمة بشأن أهل البيت وثبت ما نزل من الآيات الكريمة فيهم عليهم السلام .

قال متعرّضاً بمن كان يستغوي الناس بالوقيعة في نقيب العلويين يومذاك حتى امتدّ في غلوائه و ارتقى الى نقص آبائه ، و أنّه لم يقل أحد من المفسّرين بنزول سورة (هل أتى) في علي وأهل بيته ولا شيء سواها من القرآن !! .

قال : فأنكرت جرأته وأكبرت بهته وفريته . فرأيت من الحسبة دفع هذه الشبهة عن الأصحاب وبادرت الى جمع هذا الكتاب ... [٤].

---

١ ـ البيان : ص ٢٥٢ .

٢ ـ و ٣ ـ العياشي : ج ١ ص ٩ رقم ١ و ٣ ، والكافي ج ٢ ص ٦٢٧ رقم ٢ و ٣ .

٤ ـ مقدمة كتاب « شواهد التنزيل» ص ١٤ .

٦ ــ وأورد في الفصــل الخامــس باسنـاده عن سعيـد بن جبيـر عن ابــن العباس قال : ما نزل في أحدٍ من كتاب الله تعالى ما نزل في علي عليه السلام .

٧ ـ وعن مجاهد : نـزلت في عليّ سبعون آية ما شركـه فيهنّ أحد، وقال : ما أنزل الله آية في القرآن إلاّ وعليّ عليه السلام رأسها .

٨ ـ وعن ابـن أبي ليلى : لقد نـزلت في عليّ ثمـانون آية صفواً فـي كتاب الله ، ما يشركه فيها أحد من هذه الاُمّة .

٩ ـ وروى باسناده الى الإمام علي بن الحسين السجّاد عليه السلام قال : نزل القرآن علينا ، و لنا كرائمه [١].

الى غيـرها مـن روايات صحيحة الإسنـاد أوردهنّ الحسكانـي في كتـابه منتظمة على ترتيـب السور. وهي تنوف على الألف ومائة وستيـن حديثاً . رواهنّ عن مصادر معتمدة من الفريقين .

❊ ❊ ❊

١٠ ـ وبهـذا المعنى ــ في بيـانٍ أشمل ــ جاء عنهـم عليهم السـلام : اذا سمعت الله ذكر أحداً مـن هذه الاُمّة بخير فنحن هم ، واذا سمعـت الله ذكر قوماً بسوء ممّن مضى فهم عدوّنا [٢].

وهذا يرجع الى مسألة الحبّ والبغض في الله . فقد ورد مستفيضاً : «و هل الدين إلاّ الحبّ والبغض في الله» [٣]. قال تعالى : ﴿وَ اعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللهِ

---

١ ـ شواهد التنزيل : ص ٣٩ ـ ٤١ .

٢ ـ العياشي : ج ١ ص ١٣ رقم ٣.

٣ـ راجع : الكـافي ج ٢ ص ١٢٤ باب (الحب فـي الله والبغض في الله) . قال الصـادق ـ عليه السلام ـ : «مـن أحبّ لله وأبغض لله وأعطى لله فهو ممّـن كمل إيمانه» . وقال : «مـن أوثق عرى الإيمان أن تحب في الله وتبغـض في الله وتعطي في الله وتمنع في الله» . وقال ـ فـي حديث ـ : «وهل الإيمان إلاّ الحب والبغض؟!»

⇦

لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَ لٰكِنَّ اللهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإِيمَانَ وَ زَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَ كَرَّهَ إِلَيْكُمُ الكُفرَ وَ الفُسُوقَ وَ العِصْيَانَ أُولٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [١].

وقال تعالى : ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [٢].

إذ لولا المحبّة لم تكن إطاعة . إن المحبّ لمن يحبّ سميع .

فمحبّة أولياء الله توجب إطاعتهم والانقياد لهم . وكراهة أعداء الله تستدعي الابتعاد منهم واجتنابهم . فاذا كان الدين عبارة عن الإطاعة فأساسها المحبّة والرغبة .

والقرآن الكريم لا يمدح قوماً إلاّ وهم أولياء لله ، الشامل بعمومه لكل وليّ من أوليائه الصالحين ، سواء من غبر أو حضر. ولا يذمّ قوماً إلاّ لأنّهم أعداؤه ، الشامل بعمومه لكل عدوّ من الجنّ والإنس مع الأبد . وعدوّ أولياء الله هم عدوّه ، لأنّ عدوّ الولي عدوّ. فاذا كان إبراهيم الخليل من شيعته لأنّه أتى ربّه بقلب سليم [٣]. فإنّه بهذا النعت يشمل ابراهيم هذه الأُمّة على الإطلاق . واذا كان

⇦ وقال رسول اللهﷺ : «أوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله». وقال الصادق عليه السلام : « من لم يحب على الدين ولم يبغض على الدين فلا دين له » .

وراجع : الروضة (ج ٨ ص ٨٠ برقم ٣٥) . قول الباقر علبه السلام : «وهل الدين إلاّ الحب؟!» .

وقال رسول اللهﷺ : «أنت مع من أحببت» .

وفي حديث الشيخ العجوز مع الإمام الباقر عليه السلام (ص ٧٦ برقم ٣٠) دلالة على تلازم المحبّة مع الطاعة . وكذا في حديث الإمام علي بن الحسين ـ عليه السلام ـ (ص ٦٧ برقم ٢٤) : « إنّ أحبّكم الى الله أحسنكم عملاً . . » .

وجاء في آخر رسالة الإمام الصادق عليه السلام الى سعد الخير(ص ١٤ من الروضة) : « ومن سرّه أن يعلم أنّ الله يحبّه فليعمل بطاعة الله وليتّبعنا . . . » .

١ ـ الحجرات : ٧ .

٢ ـ آل عمران : ٣١ .

٣ ـ قال تعالى : ﴿وإنّ من شيعته لإبراهيم * إذ جاء ربّه بقلبٍ سليم﴾ (الصافات : ٨٣ ـ ٨٤) .

فرعون من عدوّه لأنّه طغى وعلا في الأرض فإنّه يشمل فراعين هذه الأُمّة سواء بسواء[١].

* * *

وهذا المعنى الدقيق ـ كما عرفه علماؤنا الأعلام ـ هو المراد من قولهم عليهم السلام: لألفيتنا فيه مسمّين أو أنّ ربع القرآن أو ثلثه فينا. أي وَجَدْتَ ذكرنا بالنعت الجلي في هذا الموجود من المصحف الشريف، لو كانت هناك أعينٌ بصيرة.

لا ما زعمه أمثال المحدّث النوري من الحذف و السقط [٢]! ياله من جمود نظر وقصور فكر، عصمنا الله من مزالّ القلوب و الأبصار.

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

هذا، وقد اكتمل البحث ـ بعونه تعالى ـ عصر يوم السبت آخر صفر الخير سنة ١٤٠٨ في بلدة قم المقدسة.

محمّد هادي معرفة

١٣٦٦/٨/٢

---

١ ـ فقد ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿**ومن أضلُّ ممَّن اتَّبع هواه بغير هدًى من الله**﴾ عن أبي الحسن عليه السلام قال: يعني من اتّخذ دينه رأيه بغير إمام من أئمّة الهدى. (الكافي: ج ١ ص ٣٧٤ رقم ١، والآية ٥٠ من سورة القصص).

وسئل الصادق عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿**وما تغني الآيات والنُّذر عن قوم لا يؤمنون**﴾ قال: الآيات هم الأئمّة، والنذر هم الأنبياء عليهم السلام. (الكافي: ج ١ ص ٢٠٧ رقم ١، والآية ١٠١ من سورة يونس).

وسئل أبو جعفر عليه السلام عن قوله: ﴿**كذّبوا بآياتنا كلّها**﴾ قال: الأوصياء كلّهم. (الكافي ج ١ ص ٢٠٧ رقم ١، والآية ٤٢ من سورة القمر).

٢ ـ فصل الخطاب: ص ٢٣٧ و ٢٣٩ و ٢٤٦ و ٢٤٧.

الفهـــارس العـــامة

فهرس الآيات القرآنية

السورة	رقم الآية	الصفحة
(البقـــــرة)		
﴿وإن كنتم في ريب ممّا نزّلنا على عبدنا ...﴾	٢٣	٤٠
﴿وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ...﴾	٧٥	٢١
﴿مانسخْ من آيةٍ أو ننسها نأتِ بخيرٍ منها أو مثلها﴾	١٠٦	٣٢، ٢٤
﴿وإذا قضى أمراً فإنّما يقول له كن فيكون﴾	١١٧	١٧٨
﴿وقال الذين لا يعلمون لولا يكلّمنا الله ...﴾	١١٨	١٥٤
﴿لا ينالُ عهدِي الظالمين﴾	١٢٤	٢٧٨
﴿ومن أظلم ممّن كتم شهادة عنده من الله﴾	١٤٠	١٢٣
﴿أمّة وسطا ... وإن كانت لكبيرة ...﴾	١٤٣	١٨٢، ٤١
﴿والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء..﴾	١٧٧	١٨٥
﴿وإذا تولّى سعى في الأرض ليفسد فيها ...﴾	٢٠٥	٢٤١
﴿لا يأب الشهداء إذا ما دُعُوا﴾	٢٨٢	٢٣٣
(آل عمــران)		
﴿قل إن كنتم تحبّون الله فاتّبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم﴾	٣١	٢٨٥
﴿يا أهل الكتاب لِمَ تلبسون الحقّ بالباطل ...﴾	٧١	١٢٣
﴿وإنّ منهم لفريقا يلوون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وماهو من الكتاب ويقولون هو ...﴾	٧٨	٢٢، ١٥
﴿لن تنالوا البرّ حتى تنفقوا ممّا تحبّون﴾	٩٢	٢٥٦

فهرس الرواة والأعلام

(حرف الثاء)

(حرف الجيم)

(حرف الحاء)

(حرف الخاء)

(حرف الدال)

(حرف الذال)

(حرف الراء)

(حرف الزاي)

(حرف السين)

(حرف النون)

فهرس
المذاهب والفرق والديانات

فهرس مصادر الكتاب

بعد القرآن الكريم

(الألف)

١ـ الاتقـــــان: جلال الدين السيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١ هـ) دار ابن كثير، بيروت.

٢ـ أجـوبة مسـائل جار الله: السيّـد عبد الحسين شرف الـدين العـاملي (م ١٣٧٧ هـ) مطبعة العرفان، صيدا ـ ١٣٧٣ هـ.

٣ـ الإحتجـــــاج: أبـو منصور: أحمد بـن علي الطبرسي (من أعـلام القرن السـادس) مؤسسة الأعلمي، بيروت ـ ١٤٠٣ هـ.

٤ـ الإرشاد : المفيد: محمد بن محمد بن لقمان (٣٣٦ ـ ٤١٣ هـ) طبع قم ـ ١٤٠٢ هـ.

٥ـ أصل الشيعة وأُصولها: الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء (١٢٩٥ ـ ١٣٧٣ هـ) مطبعة العرفان، صيدا ـ ١٣٥٥ هـ.

٦ـ أُصـول السرخسي: أبو بكر: محمـد بن أحمد السرخسي (م ٤٩٠ هـ) مكتبـة المعارف، الرياض.

٧ـ اظهار الحق: رحمة الله بن خليل الهندي (من علماء القرن الثالث عشر)المكتبة العصرية صيدا ـ بيروت ١٤٠٠ هـ، ١٩٨٠ م.

٨ـ اعتقادات الإمـامية: الشيخ الصدوق: محمد بـن علي بن بابويـه القمي (٣٨١ هـ)، طبعة حجر.

٩ـ أعيان الشيعة: السيّد محسن الأمين العاملي (م ١٣٧١ هـ) دار التعارف، بيروت.

١٠ـ إعجاز القرآن: الاستاذ الرافعي: مصطفى صادق، المكتبة التجارية الكبرى، مصر ١٣٨١ هـ.

١١ـ آلاء الرحمن في تفسير القرآن: البلاغي النجفي: محمد جواد(ت ١٣٥٢ هـ) مكتبة الوجداني، قم.

١٢ـ الأمالي : المرتضى: علي بن الحسين الموسوي (٣٥٥ ـ ٤٣٦ هـ) دار إحياء الكتب العربية، بيروت ـ ١٣٧٣ هـ.

١٣ـ الإنتصار: الخياط المعتزلي: أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد، تحقيق د.نيبرج، طبع مصر ـ ١٣٤٤ هـ.

١٤ـ الأنوار النعمانية: السيّد نعمة الله الجزائري (م ١١١٢ هـ) مؤسسة الأعلمي، بيروت ـ ١٤٠٤هـ.

١٥ـ أنيس الأعلام في نصرة الإسلام : محمد صادق فخر الإسلام (م ١٣٣٠ هـ) المكتبة الرضوية، طهران.

١٦ـ أوائل المقالات: الشيخ المفيد: محمد بن محمد بن لقمان (٣٣٦ ـ ٤١٣هـ) مكتبة الحقيقة، تبريز ـ ١٣٧١ هـ.

١٧ ـ أوثق الوسائل بشرح الرسائل: المحقق موسى التبريزي (١٣٠٧ هـ) طبعة حجر، تبريز ـ ايران.

١٨ ـ الإيضاح: الفضل بن شاذان (م ٢٦٠ هـ) انتشارات جامعة طهران، طهران ـ ١٤٠٤ هـ.

(الباء)

١٩ـ بحار الأنوار: محمد باقر المجلسي (م ١١١١ هـ) مؤسسة الوفاء، بيروت ـ ١٤٠٣هـ.

٢٠ـ بحر الفوائد في شرح الفرائد: العلاّمة محمد حسن الآشتياني (م ١٣١٩ هـ) منشورات مكتبة آية الله العظمىٰ المرعشي النجفي، قم ـ ١٤٠٣هـ.

٢١ـ البرهان: الميرزا مهدي البروجردي، قم ـ ١٣٧٣ هـ.

٢٢ـ البرهان في تفسير القرآن: السيّد هاشم التوبلي البحراني (م ١١٠٧ هـ) قم ـ ١٣٧٥ هـ.

٢٣ـ البيان: السيّد أبو القاسم الموسوي الخوئي(١٣١٧ـ ١٤١٣ هـ) مطبعة الآداب، النجف الأشرف.

(التاء)

٢٤ـ تاريخ أدبيات إيران: السير جون ملكم.

٢٥ـ تأويل الآيات الباهرة: محمد تقي الاصفهاني النجفي، طبعة حجر.

٢٦ـ تأويل الآيات الظاهرة: السيّد شرف الدين علي الحسيني الغروي (من أعلام القرن العاشر) مؤسسة جماعة العلماء، قم ١٤٠٩ هـ.

٢٧ـ التبيان في تفسير القرآن: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي(٣٨٥ ـ ٤٦٠ هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٨ـ التفسير: ابن كثير الدمشقي(م ٧٧٤ هـ) دار الفكر، بيروت ـ ١٤٠٣هـ.

٢٩ـ التفسير: ابن مخلوف الثعالبي المسمّى بجواهر الحسان، مؤسسة الأعلمي، بيروت.

٣٠ـ التفسير: العياشي: محمد بن مسعود (٣٢٠ هـ) المطبعة العلمية، قم.

٣١ـ التفسير: القمي: علي بن إبراهيم (من أعلام القرن الثالث والرابع الهجري) مطبعة النجف ـ ١٣٨٧ هـ.

٣٢ـ التفسير الكبير: الفخر الرازي: محمد بن عمر الخطيب(٥٤٤ ـ ٦٠٦ هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٣ـ تصحيح الإعتقاد: الشيخ المفيد: محمد بن محمد بن لقمان (٣٣٦ـ٤١٣هـ) مكتبة الحقيقة، تبريز ـ إيران.

٣٤ـ تقريب التهذيب: العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر (٧٣٣ ـ ٨٥٢ هـ) دار المعرفة، بيروت ـ ١٣٩٥ هـ.

٣٥ـ التمهيد: أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني(م ٤٠٣ هـ) القاهرة ـ ١٣٦٦ هـ.

٣٦ـ تنقيح المقال: عبد الله المامقاني (١٢٩٠ ـ ١٣٥١ هـ) النجف الأشرف ـ ١٣٥٠هـ.

٣٧ـ تنوير الحوالك: جلال الدين السيوطي (م ٩١١ هـ) دار الفكر.

٣٨ـ التهذيب: محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠ هـ) النجف الأشرف ـ ١٣٧٨ هـ.

٣٩ـ تهذيب الأُصول: جعفر السبحاني (تولد ١٣٤٧ ـ المعاصر) قم ـ ١٣٦٣ هـ.

٤٠ـ تهذيب التهذيب: العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر (٧٧٣ ـ ٨٥٢ هـ) دار الفكر، بيروت ـ ١٤٠٤ هـ.

٤١ـ التوحيد: الشيخ الصدوق (٣٠٦ ـ ٣٨١ هـ) مكتبة الصدوق، طهران.

(الجيم)

٤٢ـ جامع البيان في تفسير القرآن: أبو جعفر: محمد بن جرير الطبري(م ٣١٠ هـ) دار المعرفة، بيروت.

٤٣ـ جامع الرواة: الأردبيلي: محمد بن علي الغروي، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم ـ ١٤٠٣ هـ.

(الحاء)

٤٤ـ الحجة في القراءات: أبو زرعة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ ١٣٩٩ هـ.

٤٥ـ الحق المبين: الشيخ جعفر كاشف الغطاء (١٢٢٨ هـ) طبعة حجر.

٤٦ـ حلية الأولياء: أبو نعيم: أحمد بن عبد الله الإصبهاني (م ٤٣٠ هـ) دار الكتاب العربي، بيروت ـ ١٣٨٧ هـ.

(الخاء)

٤٧ـ الخصال: الصدوق: محمد بن بابويه القمي(م ٣٨١ هـ) منشورات جماعة المدرسين، قم ـ ١٤٠٣ هـ.

(الدال)

٤٨ـ دائرة معارف القرن العشرين: فريد وجدي، مطبعة دائرة معارف القرن العشرين ـ

١٣٨٦ هـ.
٤٩ـ دبستان المذاهب: كيخسرو اسفنديار، تحقيق الاستاذ رحيم رضا زاده ملك، طهران ـ ١٣٦٢ هـ.
٥٠ـ الدر المنثور: جلال الدين السيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١ هـ) دار الفكر، بيروت ـ ١٤٠٣هـ.

(الذال)

٥١ـ الذريعة: آقا بزرگ الطهراني (١٢٩٣ ـ ١٣٨٩ هـ) دار الأضواء، بيروت ـ ١٤٠٣هـ.

(الراء)

٥٢ـ رجال العلاّمة الحلي: الحسن بن يوسف بن مطهر الحلي(٦٤٨ ـ ٧٢٦ هـ) منشورات الرضي، قم ـ ١٤٠٢ هـ.
٥٣ـ رجال القرن الثاني للميلاد: المؤرخ موشيم، طبع ١٨٣٦ م.
٥٤ـ رجال الكشي: أبو عمرو الكشي (من علماء القرن الرابع) مؤسسة الأعلمي، كربلاء ـ العراق.
٥٥ـ رجال النجاشي: أبو العباس: أحمد بن علي النجاشي(٣٧٢ ـ ٤٥٠ هـ) بيروت ـ ١٤٠٩ هـ.
٥٦ـ الرحلة المدرسيّة: الشيخ محمد جواد البلاغي النجفي (م ١٣٥٢ هـ) مؤسسة الأعلمي، كربلاء ـ ١٣٨٢ هـ.
٥٧ـ الرسائل: الخوارزمي: أبو بكر محمد بن العباس، طبع مصر.

(السين)

٥٨ـ سعد السعود: ابن طاووس: علي بن موسى (م ٦٦٤ هـ) منشورات الرضي، قم المقدسة.
٥٩ـ سُليم بن قيس: سُليم بن قيس الهلالي (م ٩٠ هـ) مؤسسة البعثة، طهران ـ ١٤٠٧هـ.

٦٠ـ السنن: ابن ماجة: محمد بن يزيد القزويني (٢٠٧ ـ ٢٧٥ هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ ١٣٩٥ هـ.

٦١ـ السنن: أبو داود السجستاني (م ٢٧٥ هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦٢ـ السنن: الترمذي: محمد بن عيسى بن سوره (٢٠٩ ـ ٢٧٩ هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦٣ـ السنن: الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمان (١٨١ ـ ٢٥٥هـ) دار إحياء السنّة النبوية.

(الشين)

٦٤ـ الشافي الملخّص من كتاب الوافي: الفيض الكاشاني (١٠٩١ هـ) طبعة حجر، ايران.

٦٥ـ شرح الأُصول الخمسة: القاضي عبد الجبار المعتزلي (م ٤١٥ هـ) طبع مصر.

٦٦ـ شرح أُصول الكافي: ملا محمد صالح المازندراني، طبعة حجر.

٦٧ـ شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد (م ٦٥٥ هـ) دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ـ ١٣٧٨ هـ.

٦٨ـ شرح الوافية: السيّد محسن الأعرجي (م ١٢٢٧ هـ) مخطوط.

٦٩ـ شواهد التنزيل: الحاكم الحسكاني: عبيد الله بن عبد الله، بيروت ـ ١٩٧٤ م.

(الصاد)

٧٠ـ الصافي: الفيض الكاشاني (م ١٠٩١ هـ) مؤسسة الأعلمي، بيروت ـ ١٣٩٩ هـ.

٧١ـ الصحيح: البخاري: محمد بن إسماعيل (م ٢٥٦ هـ) مكتبة عبد الحميد أحمد حنفي، مصر ـ ١٣١٤ هـ.

٧٢ـ الصحيح: مسلم بن الحجاج القشيري (م ٢٦١ هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(الطاء)

٧٣ـ طبقات أعلام الشيعة: آقا بزرگ الطهراني (١٣٨٩ هـ) دار الكتاب العربي، بيروت

ـ ١٣٩٠ هـ.

(العين)

٧٤ـ علم اليقين في أُصول الدين: الفيض الكاشاني (م ١٠٩١ هـ) انتشارات بيدار، ايران ـ ١٤٠٠ هـ.

٧٥ـ العهد الجديد: الترجمة العربية، جمعية التوراة البريطانية والأجنبية، كمبردج ـ ١٩٣٢م.

(الغين)

٧٦ـ الغدير: العلاّمة الأميني: عبد الحسين أحمد النجفي (١٣٢٠ ـ ١٣٩٠ هـ) دار الكتاب العربي، بيروت ـ ١٣٨٧ هـ.

٧٧ـ غوالي اللئالي: ابن أبي جمهور الاحسائي ، مطبعة سيّد الشهداء، قم ـ ١٤٠٣هـ.

٧٨ـ الغيبة: للنعماني: محمد بن إبراهيم، مكتبة الصدوق، طهران.

(الفاء)

٧٩ـ فتح الباري: ابن حجر: شهاب الدين أحمد العسقلاني (م ٨٥٢ هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٨٠ ـ فتح المنان في نسخ القرآن: الشيخ علي حسن العريض ، مكتبة الخانچي، مصر ـ ١٩٧٣ م.

٨١ ـ الفرقان: ابن الخطيب محمد محمد عبد اللطيف، مطبعة دار الكتب المصرية، مصر ـ ١٣٦٧ هـ.

٨٢ ـ فصل الخطاب: الشيخ النوري: الحسين بن محمد تقي (١٢٥٤ ـ ١٣٢٠ هـ)، طبعة حجر.

٨٣ ـ الفصل في الملل والأهواء والنحل: ابن حزم الأندلسي (م ٤٥٦ هـ) دار المعرفة، بيروت ـ ١٣٩٥ هـ.

٨٤ ـ الفصول المهمة: السيّد شرف الدين العاملي (١٢٩٠ ـ ١٣٧٧ هـ) دار النعمان، النجف الأشرف.

٨٥ ـ الفهرست: ابن النديم: محمد بن إسحاق (٢٩٦ ـ ٣٨٥ هـ) القاهرة ـ ١٣٤٨ هـ.

(القاف)

٨٦ ـ قاموس الرجال: محمد تقي التستري (١٣٢٠ هـ ـ المعاصر) طهران ـ ١٣٩٧ هـ.

٨٧ ـ قصص الأنبياء: عبد الوهاب النجار، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(الكاف)

٨٨ ـ الكافي: الكليني: محمد بن يعقوب (م ٣٢٩ هـ) دار الكتب الإسلامية، طهران ـ ١٣٨٨ هـ.

٨٩ ـ كامل الزيارات: ابن قولويه: جعفر بن محمد ، انتشارات ميقات، طهران ـ ١٤٠٦هـ.

٩٠ـ الكتاب المقدس (العهد القديم): تصدرها دار الكتاب المقدس في العالم العربي.

٩١ـ الكشّاف: الزمخشري: محمود بن عمر (م ٥٣٨ هـ) مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ـ ١٣٦٧ هـ.

٩٢ـ كشف الغطاء: الشيخ جعفر كاشف الغطاء (١٢٢٨ هـ) طبعة حجر.

٩٣ـ كشف الغمة: الأربلي: علي بن عيسى (م ٦٩٣هـ) دار الأضواء، بيروت ـ ١٤٠٥هـ.

(اللام)

٩٤ـ لأكون مع الصادقين: الدكتور محمد التيجاني السماوي (المعاصر) مؤسسة الفجر، لندن ـ ١٤١١ هـ.

(الميم)

٩٥ـ مجالس المؤمنين: القاضي نور الله شوشتري (١٠١٩هـ) المكتبة الإسلامية، طهران ـ ١٣٧٥ هـ.

٩٦ـ المجروحين من المحدّثين والضعفاء المتروكين: محمد بن حبان، دار الوعي، حلب ـ سوريا.

٩٧ـ مجمع البيان: الطبرسي: الفضل بن الحسن (٤٧١ ـ ٥٤٨ هـ) مطبعة العرفاني،

صيدا ـ ١٣٥٤ هـ.

٩٨ـ مجمع الفائدة: أحمد الأردبيلي (٩٩٣ هـ) منشورات جماعة المدرسين، قم ـ إيران.

٩٩ـ المحلّى: ابن حزم الاندلسي (م ٤٥٦ هـ) دار الآفاق الجديدة، بيروت.

١٠٠ـ مدخل إلى القرآن الكريم: محمد عبد الله درّاز، طبع مصر.

١٠١ـ مذاهب التفسير الإسلامي: المستشرق إجنتس جولد تسيهر.

١٠٢ـ مرآة العقول: محمد باقر المجلسي (م ١١١١ هـ) دار الكتب الإسلامية، طهرا ١٤٠٤ هـ.

١٠٣ـ المستدرك: الحاكم النيسابوري: محمد بن عبد الله (م ٤٠٥ هـ) دار المعـ بيروت.

١٠٤ـ مستدرك الوسائل: النوري الطبرسي: الحسين بن محمد تقي (١٢٥٤ ـ ٢٠ هـ) مؤسسة آل البيت، قم ـ ١٤٠٧ هـ.

١٠٥ـ مسند أحمد: أحمد بن حنبل (م ٢٤١ هـ) دار الفكر ـ بيروت.

١٠٦ـ المصاحف: ابن أبي داود السجستاني، تحقيق الدكتور آرثر جفري، المطب الرحمانية، مصر ١٣٥٥ هـ.

١٠٧ـ معالم العلماء: ابن شهر آشوب (٤٨٨ ـ ٥٨٨ هـ) النجف الأشرف ـ ١٣٨٠ ه

١٠٨ـ معاني الأخبار: الصدوق: محمد بن بابويه القمي(م ٣٨١ هـ) دار المعرفة، بير ـ ١٣٩٩هـ.

١٠٩ـ معاني القرآن: الفرّاء: أبو زكريا يحيى بن زياد (م ٢٠٧ هـ) انتشارات نا خسرو ـ طهران.

١١٠ـ معجم البلدان: الحموي: أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (م ٦٢٢ هـ) دار إ التراث العربي، بيروت ـ ١٣٩٩ هـ.

١١١ـ معجم رجال الحديث: السيّد الخوئي: أبو القاسم الموسوي (١٣١٧ـ١٤١٣ بيروت ـ ١٤٠٣ هـ.

١١٢ـ المغني: شمس الدين الذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٧ هـ) مطبعة البلاغة ـ ١٣٩١ هـ.

١١٣ـ مفتاح الكرامة: محمد جواد العاملي، مطبعة الشورى، مصر.
١١٤ـ مقالات الإسلاميين: الأشعري: أبو الحسن علي بن إسماعيل (م ٣٢٤ هـ) الطبعة الثالثة ـ ١٤٠٠ هـ.
١١٥ـ المقتل: عبد الرزاق المقرم، مكتبة بصيرتي، قم ـ ١٣٩٤هـ.
١١٦ـ الملل والنحل: الشهرستاني: محمد بن عبد الكريم (٤٧٩ ـ ٥٤٨ هـ) دار المعرفة، بيروت ـ ١٤٠٢ هـ.
١١٧ـ المنار: محمد رشيد رضا (م ١٣٥٤ هـ) دار المنار، مصر ـ ١٣٧٣ هـ.
١١٨ـ مناهل العرفان: الزرقاني: محمد عبد العظيم، دار إحياء الكتب العربية ـ مصر.
١١٩ـ منبع الحياة: نعمة الله الجزائري (م ١١١٢ هـ) مؤسسة الأعلمي، بيروت.
١٢٠ـ منتخب كنز العمال (هامش مسند أحمد): المتقي الهندي(م ٩٧٥ هـ) دار الفكر.
١٢١ـ الموضوعات: ابن الجوزي: عبد الرحمان (٥١٠ ـ ٥٩٧ هـ) مطبعة المجد ـ القاهرة.
١٢٢ـ الموطأ: مالك بن أنس (م ١٧٩ هـ) دار الآفاق الجديدة، بيروت ـ ١٤٠٣ هـ.
١٢٣ـ الميزان: العلاّمة الطباطبائي (١٣٢١ ـ ١٤٠٢ هـ) مؤسسة الأعلمي، بيروت ـ ١٤٠٣هـ.
١٢٤ـ ميزان الإعتدال: محمد بن أحمد الذهبي (م ٧٤٨ هـ) دار المعرفة، بيروت.

(النون)

١٢٥ـ نهج البلاغة: جمع الشريف الرضي (٣٥٩ ـ ٤٠٤هـ) بيروت ـ ١٣٨٧ هـ.

(الواو)

١٢٦ـ الوافي: الفيض الكاشاني (١٠٩١ هـ) منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين، أصفهان ـ ١٤٠٦ هـ.
١٢٧ـ وسائل الشيعة: الحر العاملي: محمد بن الحسين (١٠٣٣ ـ ١١٠٤ هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ ١٤٠٣ هـ.

فهرس المواضيع